

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : **خالد بن محمد بن عبد الله التويجري** الرقم الجامعي : (١٨٨٧١٢٨٦)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

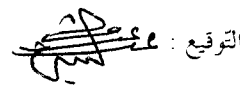
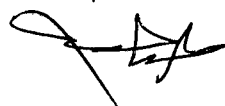
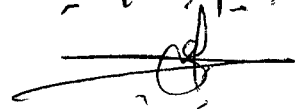
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : **شرح كتاب سيويه لصالح بن محمد ؛
مفهوم دراسة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :
فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة
بتاريخ : ١٤٢٣/١٠/٢١ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. **عبد الله بن عبد الله الشبيبي** المناقش الداخلي : د. **عبد الله بن عبد الله الشبيبي** المناقش الخارجي : د. **إبراهيم بن سليمان العيسى**
التوقيع :  :  : 

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع :

١١٥٠٥٢

٢٠١٠٤٢١٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة



شرح كتاب سيبويه

(الربع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الثالث

هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات

قوله: « حيث اعتلّتا لأنّهم جعلوا ماقبلهما معتلّين كاعتلاهما »^(١).

يريد^(٢): أنّهم ألزموا عين « يَفْعُلُ » من « غَزَوْتُ » الضمّة؛ لأنّها من الواو، وعين « يَفْعُلُ » من « رميت » الكسرة؛ لأنّها من الياء، فاعتلّت العين بأن رُفِضَ ما كان جائزاً فيها من الضمّة والكسرة، واقتصر فيهما على الضمّة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، فصار هذا إعلالاً لجاورهما اللام التي هي معتلة، كما اعتلّت الفاء في « قُلْتُ وبعث »، بتغيير حركتها لاعتلال العين، فـ« قُلْتُ وبعث »، مشبّهة بـ« غَزَوْتُ، ورميت »، [وليس « غَزَوْتُ، ورميت »] محمولاً^(٣) على باب « قُلْتُ وبعث »؛ لأنّ أصل الإعلال - كما ذكر الإمام - إنّما هو للام^(٤)، ثمّ وليتها العين، فاعتلّت لقربها منها، ثمّ وليت الفاء العين، فاعتلّت لاعتلاهما، فالآخرُ أبداً أدخل في الإعلال من الأوّل، والأوّل أقرب إلى الصّحة؛ فإن دخله ضربٌ من الإعلال لقربه من الطرف، أو لقربه ممّا يقربُ من الطرف، فلا يُستنكر.

قلت: فلو قالوا من « رَمَيْتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أَرْمُو^(٥)، لخرجوا من الياء الخفيفة إلى الواو التي هي ثقيلة، ولو قالوا من « غَزَوْتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أَغْزِي، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء، واختلط بالآخر^(٦)؛ فكان الذي فعلوه امتياز

(١) الكتاب ٣٨٠/٢. وفي الأصل: قبلها.

(٢) الشرح الآتي في هذه المسألة أكثره في المنصف ١١١/٢، ١١٢.

(٣) في الأصل: محمولان. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ١١١/٢ يلتزم به الكلام.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) يقرأ النص في الأصل: من رميت اموا لان فيي هو افعل.

(٦) في الأصل: بالآخره.

أحدهما من الآخر.

قوله: « واعلم أنَّ (فَعِلْتُ) قد تدخلُ عليهما، كما دخلت عليهما وهما عيناتٌ »^(١).

للقائل أن يقول^(٢): هلاً اقتصروا في مضارع « فعل » من ذوات الواو على « يَفْعُل »^(٣)، ومضارعه^(٤) من ذوات الياء على « يَفْعِل »؛ خوف الالتباس حتى يمتاز ذوات الياء من ذوات الواو؟

فالجواب: أنَّهم لو فعلوا ذلك لأنخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرها^(٥) من الصحيح؛ لأنَّ [« يَفْعُل » من « فَعُل » المضموم العين في الصحيح إنما يأتي مضموم العين، و]^(٦) « يَفْعِل » من « فَعِل » المكسور العين، إنما يأتي على « يَفْعَل » بفتح العين، إلّا^(٧) ما شذَّ، نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ »، ونظائره، وليس^(٨) كذلك [فَعَل]^(٩) لآئه يأتي على « يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ » بضمِّ العين وكسرهما؛ فإذا التزموا في ذوات الياء « يَفْعِلُ »، وفي ذوات الواو « يَفْعُلُ »، لم يخرجوا عن قياس المضارع، بل أتوا بأحد الجائزين.

(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) التساؤل الآتي مع جوابه في الممتع ٥١٣ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: الفعل. وماضي يَفْعُلُ فَعُلَ بضمِّ العين.

(٤) الضمير يعود على فعل، وهو من ذوات الياء فعل.

(٥) في الأصل: مضارعها عن قياس نظائرها.

(٦) تكملة من الممتع ٥١٣.

(٧) في الأصل: لا.

(٨) في الأصل: ونظائره وأما حي فعليه في فعل في لبس. وهذه زيادة لم أفهم منها شيئاً، وهي ليست في

الممتع، ولاداعي لها، فلعلها مقحمة.

(٩) تكملة من الممتع ٥١٣.

وقوله: « كما دخلت عليهما وهما عينات »^(١).

إنّما كان ذلك لقرب ما بين العين واللام، فـ« شَقِيْتُ » نظيره « خَفْتُ »،
و« غَنَيْتُ » نظيره « هَبْتُ »^(٢).

قوله: « وأما (فَعُل) فيكون في الواو »^(٣).

إن قلت^(٤): قد قالوا: لَقَضُو الرَّجُلُ، فأبدلوا الياء واواً، وقد قالوا: إن هذا

غير موجود؟

قلت: هذا غير لازم لنا؛ لأنّ هذا فعل التَّعَجَّب، وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنّه لا يتصرّف، كما أنّ الأسماء كذلك، وكما قالوا: ما أطولُه! فصَحَّحوا الفعل؛ لما كان قريباً في المعنى من قولك: هذا أطولُ منه، يجري ذلك مجرى « فَعَلَّة »^(٥) من « رميت » إذا بنيتها على التّأنيث فقلت: رَمُوءة، فقلبت الياء واواً، فهذا غير مستنكر؛ لأنّه لا يتصرّف؛ وكذلك « لَقَضُو الرَّجُلُ »، لما لم يُقل فيه: يَفْعُلُ، فيلزمك أن تقول: يرمُوءُ، جاز أن يبنى على « فَعُل »؛ لأنّه لما ألزم موضعاً واحداً أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُوءَ [يسرُوء]^(٦)، فجمعوا بين الضّمة والواو في

المضارع والماضي؛ فهلاً قلت على هذا: رَمُوءَ يَرْمُوءُ؟

قيل: إنّ « سَرُوءَ » احتمل / لأنّه لم تُقلب فيه واوٌ عن ياء، وإنّما هو من الواو في الأصل، فلم تأتِ بثقلٍ بعد خفيف، وأنت لو قلت: رَمُوءَ يَرْمُوءُ، لكنت

(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) انظر المنصف ١١٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٤) الكلام في هذه المسألة منقول من المنصف ١١٣/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فعلته.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام مع ما بعدهه.

قد جمعت بين الضمة والواو بعد أن أبدلت الثقل من الخفيف^(١)، فرفض ذلك لذلك، وكان أطراح هذا البناء أخفّ عليهم من أن يخرجوا من الخفة إلى الثقل.

قوله: « وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً »^(٢).
وجب ذلك [لاجتماع]^(٣) الأشباه؛ لأنّ هذه الحروف مضارعة للحركات، فتوالت المتشابهات، فأعلّوا. والحركة التي في الياء والواو المفتوح ما قبلها، لا يفصل فيها^(٤) بين حركة الإعراب وغيرها؛ ألا ترى أنّك تقول: عصاً، فتقلب الواو، وإن كانت حركتها حركة إعراب، وتقول: غزا، فتقلب الواو فيها، وإن كانت حركتها حركة بناء.

وقوله: « إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة »^(٥).
قال أبو الفتح شارحاً لمثل هذا النص من كتاب أبي عثمان^(٦): هو كلام مجمل^(٧) غير مفصّل، وتلخيصه: لم تصحّ الواو والياء المتحركتان^(٨) وقبلهما فتحة، كما لم تصحّ الياء الساكنة وقبلها الضمة في « مؤقن ومؤسر »، وكما لم تصحّ الواو الساكنة وقبلها كسرة في « ميقات وميزان »، فاختصراً وأوجزاً.

(١) في الأصل: الخفيفة.

(٢) الكتاب ٣٨١/٢.

(٣) تكملة يلتم. يمثلها الكلام. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٤) في الأصل: فيهن. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: إذ لم يكن.

(٦) المنصف ١١٦/٢. والنص هو: « ولم يجعلوها وقبلهما الفتحة على الأصل؛ إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة ».

(٧) في الأصل: محتمل.

(٨) في الأصل: المتحركتان.

هذا عندي غير سديد، وإنّما يريد سيبويه - رحمه الله - والمازني: أن الياء والواو اعتلّتا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كما اعتلّت الواو وقبلها الضمة^(١)، وكما اعتلت الياء وقبلها الكسرة في «يرمي»، وسمّى []^(٢) الحرفين ما يستحقّه غيرهما من الحروف الصحيحة اعتلاّلاً، كما قدّمنا من قوله في اعتلال العين لاعتلال اللام، ولذلك، قال أوّلاً: «واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها ضمة، ولا تقلب ياء، ولا يدخلها الرّفع». فقال: «تعتل»، وإنّما يريد أن يبين الحركة التي يستحقّها الحرف الصحيح في «يفعل»^(٣)، وهي الرّفع. وقوله: «ولا تقلب ياء». يعني: ولا يفعل بها ما يفعل بجمع «دلو»؛ ألا ترى أنّهم قالوا: البُونُ والعُونُ، في جمع «بوان»، وهو عمود من عُمد^(٤) الخباء، وفي جمع «عوان»، فكرهوا الضمة في الواو^(٥). وقوله: «والأضعف»^(٦) أجدر أن يكرهوا ذلك فيه. يريد: أن اللام أجدر لأنّها أشدّ^(٧) اعتلاّلاً.

وهذا الذي قلت واضح، وكلّ ماتكلّم به ابن جنّي - رحمه الله - في عضد ماحكيته عنه هو رمية^(٨) من ضلّ عن القصد.

(١) مثل: يغزو.

(٢) كلمة لم تتوجّه معي تقرأ: اسرار.

(٣) في الأصل: يعتل.

(٤) في الأصل: عمود.

(٥) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. قال ابن عصفور في الممتع ٤٦٦: «بالإسكان ليس إلّا، وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التّحريك والإسكان، نحو: رُسُل ورُسُل». وفي القاموس (بون): «والبوان بالضّم والكسر: عمود للخباء، ج: أبونة، وبون، وكصرد».

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢: «فالأضعف».

(٧) في الأصل: اشك.

(٨) في الأصل: رمة.

واعلم^(١) أن من العرب من يشبه الياء بالألف لقربها منها فيقول: لن يرمي،
بإسكان الياء، وعلى هذا يقول: رأيت قاضٍ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على
صورة واحدة، كما تقول: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصاً، بلفظ واحد،
قال الشاعر:

سَوَى مَسَاحِيَهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّ^(٢)

يريد: مساحيهنَّ.

ومنه:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ^(٣) ...

و:

كفى بالتأي من أسماء كافي^(٤)

يريد: كافياً.

(١) الكلام الآتي - ماعدا بيت أبي الطيب - في النصف ١١٤/٢ - ١١٦ باختلاف يسير.

(٢) بعده:

تَقْلِيلُ مَقَارَعَنَ مِنْ سُمُرِ الطُّرُقِ

وهما لرؤبة. انظر الديوان ١٠٦، الكتاب ٥٥/٢، المسائل الحليّات ٨٦، المسائل العضديات ٤٦،
المحتسب ١٢٦/١، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٢٩٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٥٧/١. ومساحيهن:
حوافهن. وتقطيط: تقطيع وتسوية.

(٣) البيت بتمامه:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمَسْحَةِ بِالتَّأْدِ

وهو للناطقة الذبياني. انظر الديوان ١٥، المقتضب ٢١/٤، الكامل ٩٠٩، الدرر المصون ٤٠٨/٤،
نتائج التحصيل ٣٤٣/١. ويروى: «رَدَّتْ» بالبناء للمجهول، والشاهد ليس فيها.
(٤) عجزه:

وَلَيْسَ لِحَبَّهَا مَاعِشَتْ شَافِي

والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي. انظر المقتضب ٢٢/٤، المسائل البغداديات ٥٤٦، الخصائص

٢٦٨/٢، خزنة الأدب ٣/٤٤٣، ٤/٤٣٩، ٦/٣٩٧، ١٠/٤٨٢، ٤٧٧.

وقد شَبَّهت الواو بالياء في هذا المعنى فسكَّنت في موضع النَّصب، قال:
وَأَنْ يَّعْرِينَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنَّبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عَجَافٍ^(١)
وقال الأخطل:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعْنَ وَأُنْزَلْنَ الْقَطِيبَ الْمُؤَلَّدَا^(٢)
واستعمله أبو الطَّيِّب فقال:

إِذَا شَاءَ أَنْ يَلْهُوْ بِلُحْيَةٍ أَحْمَقٍ^(٣)

إِلَّا أَنَّ الْمَوْضِعَ لِلْيَاءِ؛ لِقَرْبِهَا مِنَ الْأَلْفِ [وَالْوَاوُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْيَاءِ فِي هَذَا؛ وَهَذَا
كَانَ السَّكُونُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ فِي الْيَاءِ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْوَاوِ]^(٤)، كَمَا شَبَّهتِ الْيَاءَ
بِالْأَلْفِ حِينَ سَكَنَتْ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، مَعَ أَنَّ الْفَتْحَةَ / فِيهَا غَيْرُ مَمْتَنَعَةٍ فِي الْجَوَازِ
وَالِاسْتِعْمَالِ. كَذَلِكَ شَبَّهتِ الْأَلْفُ بِالْيَاءِ فِي أَنْ ثَبَتَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ، أَنْشَدَ
أَبُو زَيْدٍ:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ^(٥)

وَكَأَنَّهُ قَدَّرَ الْحَرَكَةَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَحَذَفَهَا لِلْجَزْمِ. وَهَذَا بَعِيدٌ؛
لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُمْكِنُ حَرَكَتُهَا أَبَدًا، وَلَكِنْ شَبَّهَهَا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ^(٦):

-
- (١) ينسب لعيسى بن فاتك الخارجي، ولغيره. انظر الوحشيَّات ٩٠، الكامل ١٠٨٢، الخصائص
٣٤٢/٢، المتع ٥٣٦.
(٢) انظر الديوان ٣٠٣، المحتسب ١٢٦/١، الخصائص ٣٤٢/٢، المتع ٥٣٦، خزائن الأدب ٣٤٨/٨.
(٣) عجزه:

أَرَاهُ غُبَارِي ثُمَّ قَالَ لَهُ الْحَقُّ

انظر الديوان ٣٤٧.

- (٤) تكملة من المنصف ١١٥/٢.
(٥) والبيتان ينسبان لرؤبة. وقد سبق تخريجهما ٥٤٥.
(٦) في الأصل: قولك. والمثبت من المنصف ١١٥/٢.

ألم يأتيك^(١)

وقد جاء هذا أيضاً في الواو قال:

... لم تهجو ولم تدع^(٢)

قدّره في الرّفع: تهجّو^(٣)، فأسكن الواو في الجزم، كما أسكن الياء في « ألم يأتيك » للجزم، وهذا في الياء أسهل منه في الواو؛ لأنّ الواو، وفيها^(٤) الضّمة، أثقل من الياء، وفيها الضّمة^(٥).

وحمل بعض النّحاة^(٦) قراءة حمزة: ﴿لاتخفْ دركاً ولا تخشى﴾^(٧) على مثل: « ولا ترضّاها »، قال: ألا ترى أنّ ﴿تخشى﴾ معطوفٌ على ﴿لاتخفْ﴾ وهو مجزوم، وكذلك « ترضّاها » موضعه جزمٌ بـ « لا »؛ ألا ترى أنّه عطفَ عليه « ولا تملق » . وقال غيره^(٨): ليس في هذا حجة، أمّا الآية فيحتمل ﴿ولا تخشى﴾ أن يكون

(١) البيت بتمامه:

ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بني زيادي
وهو لقيس بن زهير العبيسي. وقد سبق تخريجه ٢٢٠. وانظر رواياته ٥٤٥.

(٢) البيت بتمامه:

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذراً
من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع
وهو لأبي عمرو بن العلاء، يخاطب الفرزدق. وزبان اسم أبي عمرو في أكثر الأقوال. انظر المسائل العضديّات ٤٣، كتاب الشعر ٢٠٤، سر صناعة الإعراب ٦٣٠، الإنصاف ٢٤، اللباب ١٠٩/٢، معجم الأدباء ٣٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١٠، المتع ٥٣٧، الضرائر لابن عصفور ٤٥، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٣) في المنصف ١١٥/٢: « قدره أن يكون في الرّفع: هو يهجو ».

(٤) في الأصل: فيها، بلاواو.

(٥) انتهى الثقل من المنصف.

(٦) في حواشي إحدى نسخ المتع ٥٣٧: « هو ابن بابشاذ ».

(٧) طه: ٧٧. انظر الإقناع ٧٠٠/٢، الدرّ المصون ٨٢/٨.

(٨) القول الآتي مع تأويل الآية في المتع ٥٣٨، شرح الكتاب للصفار ٣٥٨، خزانة الأدب ٣٦١/٨،

خبراً مقطوعاً^(١)، كأنه قال: وأنت^(٢) لا تحشى امتثالاً لنهينا لك. وأما « ولا ترضّاها » فيحتمل أن يكون جملة خبرية في موضع الحال، كأنه قال: فطلق وأنت لا ترضّاها. وقوله: « ولا تملق » هو معطوف على جملة الأمر التي هي: فطلق وأنت لا ترضّاها. قوله: « وأما قولهم: غزوتُ ورميتُ، وغزوتُ ورميتُ »^(٣).

إن أسند الفعل إلى ضمير غائبات، رددت الألف إلى أصلها ولم تعتل إلا في مثل « يوجل »، وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب رددت الألف إلى أصلها؛ لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً.

قوله: « وأعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب، قلبت ياء، وكُسِر المضموم، كما كُسِرَت الباء في « مبيع » »^(٤).

قلت: هذا الموضع من كلام الإمام يقتضي أنهم بدؤوا بقلب الواو ياء؛ لوقوعها على هذه الصورة، ثم غيّرت الضمة إلى كسرة، فصار « أدليا »، فاعتلّ اعتلال « قاضي وغاز ». وإليه ذهب الفارسي رحمه الله - في تذكرته^(٥)، وتابعه تلميذه ابن جني، وقال^(٦): أبدل من الضمة كسرة لتصح [الياء]. قاله في شرح تصريف^(٧) المازني.

٣٦٢ نقلا عن الصّفار.

(١) في الأصل: معطوفاً. والتصويب من المصادر نفسها.

(٢) في الأصل: رايت. انظر خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: « حرف إعراب ». وسيبويه يتحدث عن أدل، جمع دلو.

(٥) وانظر كتاب الشعر ١١٥.

(٦) المنصف ١١٨/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

ولسيويه في آخر باب من كتابه غير هذا، قال: «ومثل^(١) مجيئهم بالتاء^(٢) قولهم: ييجل، كسروا ليقلبوا الواو ياءً، وقولهم: أدل، لأنهم لو لم يكسروا، لم يصير ياءً^(٣)».

فقد نصّ هنا على أنّ صيرورة الواو ياءً، إنّما كان من أجل الكسرة، فالكسرة إذاً سابقة. وبهذا علّل الفارسي في أوّل إيضاحه^(٤).

قال أبو الحسن بن خروف: والأوّل أولى؛ لأنّ الثقل إنّما وقع بالواو، فلزمها التّغيير، ثمّ غيّرت الضمّة للياء بعدها^(٥).

ويقال لابن خروف: نعم الثقل إنّما وقع بالواو، ولكن نقول^(٦): غيّرت ياء لسبب الثقل، ولسبب^(٧) آخر، وهو قلب الضمّة كسرة، تدرّجاً لقلب الواو ياء. ويعضده من قول سيويه قوله^(٨): «لأنهم لو لم يكسروا لم تصر ياءً». وهذا نصّ في ذلك.

وقال بعض النّحاة^(٩): الذي يتحصّل من مذهب سيويه في «أدل»، أنّهم بدؤوا بقلب الواو ياءً، ثمّ أعلّت الياء الضمّة فقلبتّها كسرة؛ وذلك لأنّه علل المسألة بأنّ الواو قلبت ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم في «أدلي»، وقال: «فلا تجد بداً من

(١) في الأصل: وسيل.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) انظر الإيضاح ٦٤/١.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

(٦) في الأصل: نقل.

(٧) في الأصل: اولسبب.

(٨) في الأصل: قولهم.

(٩) لم أقف عليه.

أن تقلبها»^(١) يعني: لاجتماع الضمة والواو والكسرة. ثم قال الإمام: « فلما كثرت هذه الأشياء عليها، وكانت الياء / قد تغلبُ عليها لو ثبتت، أبدلوها مكانها؛ لأنّها والكسرة أخفّ عليهم من الواو والضمة^(٢)، وهي أغلب على الواو من الواو عليها». قال: فلا بدّ مع هذه العلة من ابتداء بقلب الواو ياء، وسائر محتملات كلامه محمولٌ على هذا، نصرفه إلى هذه العلة المنصوصة.

قوله: « وقالوا: قَلَنْسُوة فاثبتوا، ثم قالوا: قَلَنْسٍ »^(٣).

قال أبو عثمان^(٤): أنشدني الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر:
لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقِي بَعْنَسٍ أَهْلَ الرِّيَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي^(٥)
وقال آخر:

حَتَّى تَفُضِّي عَرْقِي الدَّلِي^(٦)

قال ابن جنّي - رحمه الله -: وقولهم في جمع « قَلَنْسُوة، وعَرْقُوة »: قَلَنْسٍ وعَرَقٍ، قليل التّظير؛ لأنّ هذا الجمع الذي يجيء بحذف الهاء من الواحد، إنّما بابه

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) في الكتاب ٣٨١/٢: « لأنّها أخفّ عليهم والكسرة من الواو والضمة ».

(٣) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: ثم قال.

(٤) انظر قول أبي عثمان وقول ابن جنّي الآتي في المنصف ١٢٠/٢-١٢١ بتصرف.

(٥) ينسب لأبي الشعشاع العبسي. وانظر الكتاب ٦٠/٢، كتاب الألفاظ لابن السكيت ٤٩٥، المقتضب ٣٢٤/١، تصحيح الفصح لابن درستويه ٤٥٨، الخصائص ٢٣٥/١، شرح التصريف للثماني ٢٦٨، ٢٨١، تهذيب الألفاظ ٦٦٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٥١، ٨٩١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١٠، شرح الملوكي ٤٧٠، اللسان (عنس، قلس، ريط). وعنس: قبيلة. ويروى: « بعيس ». والرياط: ثياب كلها نسج واحد وقطعة واحدة، أو كل ثوب لين رقيق. والقَلَنْسِي: جمع قَلَنْسُوة لباس للرأس. انظر القاموس (قلس، ريط).

(٦) وانظر الكتاب ٥٦/٢، المقتضب ٣٢٤/١، الخصائص ٢٣٥/١، شرح التصريف للثماني ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨/١٠، اللسان (عرق). والعرقوة: الخشبة التي على فم الدلو.

لَمَّا كَانَ خَلْقُهُ الْبَارِي تَعَالَى، لَمَّا تَوَلَّى صِنْعَتَهُ الْمَخْلُوقَ، نَحْوَ « تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ، وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ، وَشَعِيرَةٍ وَشَعِيرٍ »، وَقَدْ قَالُوا: سَفِينٌ، فِي جَمْعِ « سَفِينَةٍ »، وَهِيَ مِنْ صِنْعَةِ الْمَخْلُوقِينَ، قَالَ طَرَفَةٌ:

عَدُولِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنْ يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي^(١)
وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ « قَلْنُسُوءَ »: قَلُونُسٌ، فَقَدَّمُوا الْوَاوَ. وَقَرَأَتْ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ
فِي كِتَابِ الْقَلْبِ عَنْ يَعْقُوبَ:

يَمْضِينَ تَحْتَ الْبَيْضِ وَالْقَلُونُسِ^(٢)

بِفَتْحِ النَّونِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلَّا ضَمُّوا النَّونَ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ السَّيْنِ فِي « قَلْنُسُوءَ »،
أَوْ كَسَرُوهَا؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ السَّيْنِ فِي « قَلْنُسَ » أَيْضًا؟
قِيلَ: هَذَا لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا قُدِّمَتِ الْوَاوُ أَشْبَهَتْ وَاوَ « فَدَوَكَسَ،
وَسَرَوَمَطَ »، فَفَتَحَتْ النَّونَ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ الْكَافِ مِنْ « فَدَوَكَسَ »، وَالْمِيمِ مِنْ
« سَرَوَمَطَ »، وَقَدْ فَعَلُوا نَظِيرَ هَذَا؛ أَلَا تَرَاهُمْ لَمَّا قَلَبُوا الْوَاوَ مِنْ « وَجْهٍ » فَجَعَلُوهَا
بَعْدَ الْجِيمِ فِي « جَاهٍ »، لَمْ يَقَرُّوهَا عَلَى السَّكُونِ، بَلْ حَرَّكُوهَا حَتَّى انْقَلَبَتْ أَلِفًا؟
فَهَذَا هُنَا كَذَلِكَ ثَمَّةَ، وَهَذَا نَظِيرُ مَا قَلَّتْ لَكَ فِي « أُيْتَقِي »: إِنَّ الْيَاءَ هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ
قَدِّمَتْ، فَلَمَّا قَدِّمْتَ اجْتَرَأَ عَلَيْهَا، فَقَلَبْتَ يَاءً^(٣).

قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ « تُدِي »^(٤).

(١) فِي الْأَصْلِ: عَدُولِيَّةٌ... تَهْتَدِي. وَيَجُورُ بِهَا، تَقْرَأُ: يَجُورُهَا. انْظُرْ شَرْحَ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالَ ١٣٧،

الْمَخْصَصِ ٢٠٨/١٥، سَفَرُ السَّعَادَةِ ٣٦٩/١.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى الشَّاهِدِ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ الْمَنْقُولِ مِنْهُ (الْمَنْصَفِ).

(٣) انْتَهَى التَّقْلُّ مِنَ الْمَنْصَفِ.

(٤) الْكِتَابُ ٣٨١/٢ وَفِيهِ: « وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تُدِي ».

قال الأعلم^(١): «إِنَّمَا ذَكَرَ «تُدِي» فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ «فُعُول»،
وَتَقْدِيرُهَا «تُدْوِي»، وَقَلْبُ الْوَائِ يَأْ يَلْزَمُ لِاجْتِمَاعِهِمَا وَسُكُونُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا؛
وَلِأَنَّهُ جَمْعٌ^(٢)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ جَعَلَتْ ذَوَاتَ الْيَاءِ فِي
هَذَا الْبَابِ كَذَوَاتِ الْوَائِ عَلَى لَفْظِهَا، حَتَّى سَوَتْ بَيْنَهُمَا فِيمَا كَانَ شَاذًا، فَقَالُوا:
إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ، [وَهُوَ جَمْعُ «نَحُو» مِنْ ذَوَاتِ الْوَائِ]^(٣)، وَقَالُوا:
فُتُوٌّ، وَهُوَ جَمْعُ «فَتَى» وَ«فَتِيَان» مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.
وقوله: «تَرَكْتَهَا يَاءً عَلَى حَالِهَا»^(٤).

يعني: لِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ، وَأَنْتَ تَقْوِي الْحَرَكَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْقَلْبِ، وَلَوْلَمْ تَرِدِ
الْحَرَكَةُ لَكَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ مَاضٍ أَصْلُ بَنَائِهِ «فَعْلٌ»
سَاكِنُ الْعَيْنِ.

وقوله: «لَقَالُوا: لَقَضِيَّ»^(٥).

يعني: أَنَّكَ لَوَرَّدْتَ الْوَائَ لِرُوَالِ الْكُسْرَةِ، فَقُلْتَ: غَزَوٌ، وَشَقَوٌ، [فَهُوَ]^(٦) فِي
حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ.

وما يغيّر في الكلام ولا يعتدّ به - أعني: لتغييره - كثيرٌ، مِنْ ذَلِكَ «الْأَحْمَرُ
فِي مَنْ؟» بَعْضُهُمْ يَقُولُ فِي الْإِبْتِدَاءِ: أَلْحَمَرُ، يَثْبِتُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مَعَ تَحْرِيكِ اللَّامِ؛ لَمَّا
لَمْ يَعْتَدَّ بِالْحَرَكَةِ، فَالْلامُ فِي نِيَّةِ السُّكُونِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَحَمَرُ، فَيَحْذِفُ الْهَمْزَةَ؛

(١) التّكت ١٢١١. وانظر شرح السيرافي ٢٦٢/٦ (خ).

(٢) في شرح السيرافي ٢٦٢/٦ (خ): «لَا لِأَنَّهُ جَمْعٌ».

(٣) تكملة من التّكت ١٢١١.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢ وأوّل النص: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُرِّي وَشَقِّي إِذَا خَفَفَتْ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالَ عُصْرَ وَعَلَمَ،

فَقَالَ: إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَرَكْتَهَا يَاءً عَلَى حَالِهَا...».

(٥) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

لما اعتدَّ بالحركة.

ومن قرأ: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾^(١) فأدغم اللام، وراعى السكون.

ونظيره قولهم في تخفيف « نُؤْيِي »: نُؤْيِي، فأقارهم الواو - وإن كانت ساكنة قبل الياء - إنما هو^(٢) لما فيها من نيّة الهمزة.

[١٠.٣] فكذلك تُقَرُّ الياء / في « شَقِيَّ »؛ لما في القاف من نيّة الحركة، قال

الشاعر:

تَهْزَأُ مِنِّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ قالت أراه دانفاً قد دُنِّيَ له^(٣)

يريد: دُنِّيَ، وهو من « دنوت »، فأسكن التّون، وأقرّ الياء بحالها.

قوله: « وتقول في (فُعَل) من (جئت): جيء^(٤) ».

إنّما كان هذا لأنّ مذهبه^(٥) أن يقول في « فُعَلٍ » من « البيع »: يبيع،

فكسرت الجيم لتسلم الياء. وهو لا يفصل [بين الواحد والجمع في هذا الموضع.

وقياس قول أبي الحسن أن يقلب الياء، فيقول في « فُعَلٍ »: جُوء^(٦)، فإذا

(١) النجم: ٥٠. والإدغام قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب كما في الإقناع ٧٧٥، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) في الأصل: هي.

(٣) البيتان من أرجوزة لصخر بن عمير التميمي. انظر الأصمعيّات ٢٣٤، الأمالي ٢/٢٥٨، المنصف ٢/٢٢٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٧١٣، اللسان (طسل).

(٤) الكتاب ٢/٣٨٢. وفي الأصل: من حيث.

(٥) أي: سيبويه، وهو مذهب والخليل أيضاً. انظر شرح السيراقي ٦/٢٦٩ (خ). والكلام الآتي في هذه المسألة منقول من المنصف ٢/١٢٦، ١٢٧ بتصرف.

(٦) كما يقول في فُعَلٍ من البيع: بُوع، يفعل ذلك في الواحد ولا يفعله في الجمع والصفة، مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوا لضمة ما قبلها نحو: مُوسر. انظر المقتضب ١/٢٢٩، المتع ٤٦٩، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، ارتشاف الضرب ٢٨٠ (رجب).

خَفَّفَتْ] ^(١) الهمزة قلت: جِي، على القولين معاً ^(٢).

أمّا الخليل - رحمه الله - فإنه ردّ ضمة الجيم لما ^(٣) تحرّكت الياء بحركة الهمزة المنقولة عليها ^(٤) للتخفيف، فأمن انقلاب الياء لتحركها، [وأنّها عين] ^(٥).
وأمّا أبو الحسن فإنه ردّ الياء إلى أصلها، وترك الواو؛ لأنّه إنّما كان يقلبها واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فلمّا تحرّكت بحركة الهمزة الملقاة عليها، رجعت ياءً؛ لقوّتها بالحركة، كما تقول في تحقير «مُوسِر» : مُيَّسِرٌ، فتردّ الياء لتحركها، وبقيت الجيم مضمومة، كما كانت ^(٦).

قوله: «وتقول في (فُعْلِل) من (جئت): جُوء» ^(٧).

الأصل: جِيء، فقلبت الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها، وسكونها، وبعدها من الطرف، كما قلت في «عُوطَط»، وكذلك [حُوْلَل] ^(٨)، وقد تقدّم القول فيه؛ فإذا خففنا الهمزة ألقينا حركتها على الواو فتحركت، فرجعت إلى الياء.

(١) تكملة من المنصف ١٢٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٢/٢، شرح السيرا في ٢٦٩/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٣) في الأصل: كما.

(٤) في الأصل: عنها.

(٥) تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

(٦) انتهى الثقل من المنصف.

(٧) الكتاب ٣٨٢/٢ وبعده فيه: «فإن خففت قلت: جِي».

(٨) تكملة يلائم بمثلها الكلام. وقد سبق الكلام على هاتين الكلمتين، وأنّ الأصل فيهما الياء ٦١٨،

هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

قوله: ومن ذلك «أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ» لا يغيّران، ولا تحولهما فيمن قال: مَسْنِيٌّ،
وعُتِيٌّ^(١).

إنّما^(٢) لم يَقلبْ هذا مَنْ يقول: مَسْنِيٌّ؛ [لأنّه]^(٣) لما كان حكم «مَسْنِيٍّ»
ألا يُقلب مع أنّه لا هاء^(٤) فيه لأنّه واحد، فهو^(٥) إذا جاءت فيه الهاء لا يجوز فيه غير
التّصحيح^(٦)؛ لأنّ الإعراب يجري عليها.

فإن قلت: فقد قالوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ، وعيشةٌ مرضِيَّةٌ، فقلّبا الواو ياءً مع أنّ
مابعد هاء، فهلاً قيل على هذا في «أُبُوَّةٌ وأخُوَّةٌ»: أَيْبَةٌ وأخِيَّةٌ، كما قالوا في
«مسنوّةٌ ومرضوّةٌ»: مسنيّةٌ ومرضيّةٌ؟

قيل: إنّ الهاء في «مسنيّةٌ ومرضيّةٌ» إنّما دخلت على «مَسْنِيٍّ ومَرَضِيٍّ»
للتأنيث بعد أن لزم المذكّر القلب، فبقي على حاله بعد دخول الهاء، و«أُبُوَّةٌ
وأخُوَّةٌ» لم تحلقهما^(٧) بعد أن كان يقال في المذكّر: أُبِيٌّ وأُخِيٌّ، فيلزم أن يقال: أَيْبَةٌ
وأخِيَّةٌ، بل «أُبُوَّةٌ وأخُوَّةٌ» مصدران [أصلان] جاء^(٨) على «فُعُولَةٌ» بمترلة

(١) في الأصل: عتوي. انظر الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: «وذلك قولهم: أبوة...»

(٢) في الأصل: اذا. انظر المنصف ١٢٧/٢ فالكلام فيه باختلاف يسير.

(٣) تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

(٤) في الأصل: لابقاء.

(٥) في الأصل: وهو.

(٦) في الأصل: الصحيح.

(٧) في الأصل: تلحقها.

(٨) في الأصل: جاء. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

« الحكومة والخصومة »، فالهاء لازمة لهما في أول الأمر في أول بنائهما على هذه الصيغة، والهاء في « مفعولة » داخلية على « مفعول »^(١).

وقد قدمنا فيما سلف من هذا التقييد أن « الأبوة والأخوة » يكونان جمعاً بمترلة « العمومة والخؤولة ».

قوله: « عن قولهم: صلاة وعباءة »^(٢).

يعني: أنها همزت وإن كانت الهاء حرف إعراب. ولم تجر مجرى « النهاية والإداوة »؛ لأن الهاء لحقت بعد أن وجب الهمز؛ لأن الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدل منها، فجرت الهاء في ذلك مجراها في « مسنية ومرضية »، في أن لحقت ما قلب قبلها، فبقي ما بعدها على حاله قبل أن تلحقه، فبني الخليل الواحد على الجمع في قوله: إن « عطاءة » جاءت على « العطاء ».

ويدل على أن « العطاء » جمع « عطاية » قوله:

سَوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بِي فَأَقَمْتُهُ يُيَادِرُ سِرْبًا مِنْ عَطَاءٍ قَوَارِبِ^(٣)

[١٠٣ ب] ولكنّه وإن بني / الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التأنيث، وهذا

الجمع لا هاء فيه، فإنّما بني المؤنث على المذكر، فلـ « عطاء » جهتان: جهة هو كونه^(٤) جمعاً، وجهة أخرى هو كونه مذكراً، فإنّما بني عليه المؤنث من حيث كان مذكراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب ما يقوله الأصوليون

(١) انتهى التّقل من النّصف.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ ونصه: « وسألته عن قولهم: صلاة وعباءة وعطاءة. فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاة... ».

(٣) انظر الحيوان ٢٣٩/٦، النصف ١٢٩/٢، ١٢/٣. والعضرفوط: ذكر العطاء، وهو دويبة بيضاء

ناعمة، أكبر من الوزغة قليلاً. اللسان (عضرف، عطي).

(٤) في الأصل: كونها.

في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة^(١).

وقال: « خُصَيَان »^(٢).

يعني: أنّ « خُصَيَان » لوجاء على « خصية » لقليل: خصيتان، ولكنه بُنيَ على التّثنية^(٣) في أوّل أحواله، وإن كانت فرعا، كما بنيت « العباية »^(٤) على التّأنيث في أوّل أحوالها، وإن كانت فرعا.

وقال أبو العباس^(٥): يقال: خصية، وخُصِي، فمن قال: خصية، قال: خُصَيْتان، ومن قال: خُصِي، قال: خُصَيَان^(٦). ومثله « أَلِيَّةٌ وَأَلِيٌّ »، فمن قال: أَلِيَّة، قال: أَلَيْتَان، ومن قال: أَلِيٌّ، قال: أَلَيَان، قال:

ترتجُ ألياهُ ارتجاجُ الوطْبِ^(٧)

وقال:

(١) يعني: أن الأمر والنهي قد تواردا على متلازمين، فالصلاة مأمور بها، والدار المغصوبة منهى عن الصلاة فيها. انظر شرح مختصر الروضة ٣٦١/١-٣٦٤، الموافقات ١/١٩٥، ١٩٦، ١٦٢/٣، شرح الكوكب المنير ٣٩١/١.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٣) في الأصل: التشبيه. انظر المنصف ١٣١/٢.

(٤) في الأصل: العناية.

(٥) انظر المقتضب ٤١/٣، المنصف ١٣١/٢.

(٦) وفي إصلاح المنطق ١٦٨: « وقال أبو عمرو الشيباني: الخُصَيْتان: البيضتان، والخُصَيَان: الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ». وانظر تصحيح الفصح ٤٦٢.

(٧) البيت ومعه بيتان آخران ستأتي جميعها بعد قليل. وهي في النّوادر ٣٩٣، أدب الكاتب ٣١٧، كتاب الدلائل للقاسم بن ثابت ٧٨٧، المقتضب ٤١/٣، التكملة ٣٤٩، المقصور والمدود للقيالي ٢٩، المنصف ١٣١/٢، المخصص ٩٨/١٦، الاقتضاب ٢٥٤/٣، أمالي ابن الشجري ٢٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٣، ١٤٥، المقرب ٣٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٠، اللسان (ألا، خصي)، خزنة الأدب ٧/٥٢٥، ٥٢٨. والوطب: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع فما فوق. القاموس (وطب).

يابأبي خُصِيَاك من خُصِيٍّ وَزُبٍّ^(١)

فثنَى « الخُصِي » على « خُصِيَّين »^(٢).

قال أبو زيد: هما « خُصِيَان » إذا جمعتا^(٣)، فإذا انفردت الواحدة قيل: هذه

خُصِيَّة. حكاه عنه القاسم بن ثابت في الدلائل، وأنشد:

فإِثْمَا عَطِيَّةُ بْنُ كَعْبٍ ظَعِينَةٌ وَاقِفَةٌ فِي رَكْبٍ

ترتجُ أليَاهُ ارتجَاجُ الوَطْبِ^(٤)

وذكر القاسم هنا حكايةً استحسنتها فنقلتها، قال^(٥): أتى فتى من أهل الكوفة

حمّاداً الراوية^(٦)، فعرض عليه شعراً، فقال له: ليس هذا شعرك، وإثما اجتلبته! قال:

لا والله إنّه لشعري! قال: فإن كان شعرك فاهجني! وكان حمّاد^(٧) ضخم البطن،

فتنحى الفتى ناحيةً ثم رجع، فقال: قد قلت، فقال: هات، فأنشأ يقول:

سيعلم حمّادُ إذا ماهجـوْتهُ أكنتُ اجتلبتُ الشعْرَ أم أنا شاعرُ

(١) لآدم مولى بلعنير. انظر البيان والتبيين ١/١٨٢، تصحيح الفصح ٤٦٣، المنصف ١٣٢/٢، اللسان

(بأبأ، أبأ، خصي)، خزنة الأدب ٥٢٩/٧.

(٢) في الأصل: الخصى خصيان. انظر المنصف ١٣٢/٢.

(٣) في الأصل: جمعا. والمثبت من كتاب الدلائل ٧٨٦، وهو مصدر المؤلف كما سيأتي.

(٤) انظر كتاب الدلائل ٧٨٦. والقاسم بن ثابت هو أبو محمد القاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ

السرقيّ [٢٥٥هـ، ٣٠٢هـ] سمع من النسائي عصر، ومن ابن الجارود بمكة، ومن غيرهما. وله كتاب

الدلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان. انظر تاريخ العلماء الرواة للعلم بالأندلس ٤٠٢/١،

٤٠٣، جذوة المقتبس ٣١٢، بغية الوعاة ٢/٢٥٢، نفع الطيب ٢/٢٥٩، ٢٦٠، هدية العارفين ٨٢٦.

(٥) انظر كتاب الدلائل ٧٨٨.

(٦) أبو القاسم حماد بن سابور بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، مولى بني بكر بن وائل، وقيل: مولى

زيد الخيل الطائي، رضي الله عنه [٩٥هـ، ١٥٥هـ] راوية للأخبار والأشعار والأنساب، وجامع المعلقات

السبع. انظر المعارف ٥٤١، الفهرست ١٠٤، وفيات الأعيان ٢/٢٠٦، ٢١٠.

(٧) في الأصل: حمادا.

ألم ترَ حمّاداً تقدّمَ بطنه فجاوزَ منه مائجين المآزرُ
فليس براءٍ خُصّيته وإن جثا لركبته مادام للزيتِ عاصر^(١)
فقال له حمّاد: أشهدُ إنّه لشعرك.

وقال يعقوب: يقال في الواحدة: خُصّيةٌ وخُصية^(٢).

وقال أبو عبيدة: خُصية، ولم أسمع خُصية، وسمعت: خُصياه، ولم يقولوا:
خُصني للواحد^(٣).

والثنايان^(٤): حبلان أحدهما مشدودٌ مع الآخر، أو حبلٌ واحدٌ يعطف في اليد
حتى يصير كحبلين، يقال: عقلته بثنايين^(٥). وحكى الخليل: ثناء^(٦).

والمذرّوان: طرفا الألية. وقال أبو عبيد في الغريب المصنّف في أوّله عن أبي
عبيدة: «المذرّى: طرفُ الألية، والرّانفة: ناحيتها»^(٧).

قوله: «وإذا كان قبل الواو والياء حرفٌ مفتوح»^(٨) الفصل لآخره.

يعني: أن الهاء إذا كانت على هذه الصّفة لم يُمنع انقلاب الياء والواو، إذا
كان ما قبلهما مفتوحاً، ولم يُراعَ^(٩) للهاء حكمٌ، ف«علاةٌ ومناةٌ» بمتزلة «عصا
ورحى»؛ وإنّما ذلك لأنّها ليست تكون في الاتّصال بما قبلها إلّا دون اتّصال اللام

(١) في الأصل: لركبته. والحكاية مع الأبيات بالإضافة لمصدر المؤلف في الأغاني ٣/٣٤٨.

(٢) انظر إصلاح المنطق ١١٦، وفي ١٦٧، ١٦٨: «وتقول: ما أعظم خُصيته وخُصّيته، ولا تكسر
الهاء . . . الواحد خُصّي وخُصية». وانظر اللسان (خصي).

(٣) انتهى نقل المؤلف من كتاب الدلائل. وانظر إصلاح المنطق ١١٦.

(٤) في الأصل: والثان.

(٥) في الأصل: علّقه بثنايين. انظر المتع ٣٢٧.

(٦) هذا مما جاء في كتاب العين. انظر تهذيب اللغة ١٥/١٣٤.

(٧) الغريب المصنّف ١/٣٥.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٩) في الأصل: تراع. وما أثبتّه أنسب لما بعده.

بالعين، من حيث هي زائدة، وفي نية الانفصال وإن جرى عليها الإعراب^(١).

وإذا كانوا قد قلبوا العين في « باب وناب »؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، مع أنها أقوى في اتصالها مع اللام من اتصال اللام بالهاء، فإن ثقلب لام « علاءة^(٢) ومناة »؛ لأنها أضعف من العين؛ فإنه ليس بعدها شيء من الأصل، [أولى]^(٣) وأجدر.

وقوله: « وليس هذا بمترلة (قَمَحْدُوَّة) »^(٤).

يعني^(٥): ليس مثله في عدم القلب لواو « قَمَحْدُوَّة »؛ لأن قبل الواو فيها ضمة، والواو إذا كانت قبلها ضمة لم يمتنع / أن تفتح، وإن وقعت طرفاً؛ ألا تراها مفتوحة في « لن يغزو »، وإذا فتحت في « لن يغزو »، ولاهاء^(٦) بعدها، وصحت، فإن^(٧) يكون تصحيحها في « قَمَحْدُوَّة » لوقوع الهاء بعدها، أجدر.

وقوله: « ولم يدخلها تَغْيِيرٌ في موضع من المواضع »^(٨).

يعني: لا بد من قلبهما^(٩) ألفاً متى تحركتا، وقبلهما فتحة، ولم يدخلهما^(١٠) تَغْيِيرٌ عن هذا الحكم في موضع من المواضع. هذا مراده؛ ألا ترى أن التَّغْيِيرَ قد

(١) يقرأ في الأصل: لا يراب. وهو غير منقوط.

(٢) في الأصل: علاءة.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ١٣٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٥) انظر المنصف ١٣٥/٢.

(٦) في الأصل: ولاها.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « ثم لم ». وقبل هذا النص: « وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفاً ».

(٩) في الأصل: قلبها. وكذا في الموضع التالي.

(١٠) في الأصل: يدخلها.

لحقهما لقلبهما ألفين^(١)؟ فكيف تناقض بقوله: « ولم يدخلها تغير »؟!

قوله: كما قالوا: رميًا وغَزَوًا^(٢).

لأنّهم لو قلبوا أيضاً الواو والياء ألفين، وبعدهما ألف التثنية، لوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، وأن يقال: رَمَى وغَزَا، بلفظ الواحد، فكرهوا التباس الواحد بالتثنية^(٣).

وكلامه في « مَحْنِيَّة » معناه^(٤): أن الواو قد انقلبت وهي عين لانكسار ما قبلها؛ لأنّ الهاء بعدها لا تكون في قوّة الرّاء من « ثيرة »^(٥)، والضّاد في « الحياض »، وقد قلبت في الأقوى، وهو العين، فوجب قلبها في الأضعف، وهو اللام، لا محالة. والله الموفق.

(١) في الأصل: العين.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « كما حرّكوا... »

(٣) في الأصل: لالتثنيته. انظر المنصف ١٣٦/٢.

(٤) انظر المنصف ١٣٦/٢، ١٣٧.

(٥) في الأصل: يثره.

هذا باب تُقلب^(١) فيه الياء واواً ليفصل بين الصّفة والاسم

« وذلك (فَعَلَى) إذا كانت اسماً »^(٢).

يريد - رحمه الله -^(٣): أن الياء تُقلب واواً إذا كانت لاماً، ولم يذكر هذا الوصف؛ لأنه اكتفى بالتمثيل. وإنّما كان ذلك لأن الياء أخفّ من الواو، وقد قلبت الواو في أكثر المواضع، حتّى أبرّت^(٤) عليها، فأرادوا أن يعوّضوا الواو من دخول الياء عليها، فقلبوا الياء واواً. وإنّما خصّصوا به اللام دون العين والفاء؛ لأنّها أقلّ للتّغيير لتأخّرها وضعفها.

فإن قيل: فهلاً كان هذا القلب في الصّفة دون الاسم؟

قيل: لأنّ الواو أثقل من الياء، فلمّا اعتزموا^(٥) على قلب الأخفّ إلى الأثقل لضرب من التّوسع في اللغة، جعلوا ذلك في الأخفّ؛ لأنّه أعدل من أن يُجعل الأثقل في الأثقل؛ والأخفّ هو الاسم، والأثقل هو الصّفة؛ لمقاربتها الفعل.

وقيل: إنّما جاءت الصّفة على الأصل نحو « خَزَيَا »، كما قالوا في جمع « صَعْبَة »: صَعَبَات، ولم يحركوا كما حرّكوا « جَفَنَات » لأنّ الصّفة تشبه الفعل، والفعل لا ينكسر، فلم تحرك العين من « صَعَبَات »، فلذلك جرت « خَزَيَا »^(٦) على

(١) في الكتاب ٣٨٤/٢: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) الشرح الآتي في المنصف ١٥٧/٢ باختلاف يسير.

(٤) في الأصل: حتى لو ثرت.

(٥) في الأصل: اعترضوا.

(٦) في الأصل: جريا.

الأصل؛ لأنها صفة؛ كذا قال أبو عليّ الفارسي^(١) رحمه الله.

و«الشَّرَوَى»^(٢) من «شَرَيْت»؛ لأنَّ شري الشيء: ما يعادله، و«الشِّراء»:

الثَّمن فيه، بمنزلة المثلون.

و«التَّقَوَى»^(٣) من «وقيت».

و«الفَنَوَى»^(٤)؛ لقولهم فيها: أُفِّي بالياء. ولا تحمل «الْفُتْيَا» على «القُصْيَا»؛

لأنَّنا لانعلم لها أصلاً في الواو، ومع هذا فإنَّ «الْفُتْيَا» تقويةٌ لنفس المستفتي، فهو من

معنى «الفتى والفتاء»^(٥).

و«الرَّغَوَى»^(٦) من «رَعَيْتُ».

قوله: وذلك «شَهْوَى وَعَدْوَى»^(٧).

ليريك أنَّ لام «فَعَلَى» إذا كانت واواً لم تعتلَّ وتُغَيَّر، بل تترك في الصِّفة

على حالها كما تركت في «خَزْيَا»^(٨) وإذا كانوا قد قلبوا الياء واواً في «شَرَوَى»

لأنَّها اسمٌ، فهم بأن يُقَرَّوا الواو فيما هي فيه أصليةً-أعني: شهوى ودعوى-

أجدر، فكأنَّ «رَوَى»^(٩) كان^(١٠) أصلها «رَوِيَا»، ثمَّ قلبت اللام واواً، وأدغمت

(١) انتهى ما في المنصف من هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) انظر المنصف ١٥٨/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٤/٢: «الدعوى» بالدال. والكلمة في هذا الموضع ليست في طبعة هارون ٣٨٩/٤.

(٧) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: «وذلك قولك: شهوى ودعوى، فشهوى صفة، ودعوى اسم، وعدوى

كدعوى».

(٨) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٩) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(١٠) في الأصل: بان.

فيها العين / فصارت « رَوَى »^(١).

قال أبو الفتح في سر الصناعة^(٢): فأما قوله^(٣):

أسقى الإله دارها فروى نجم الثريا بعد نجم العوى^(٤)

فـ « العوى »: أحد^(٥) منازل القمر، وهو اسم مقصور، والألف في آخره للتأنيث بمترلة « سكرى »، وعينها ولائها واوان في اللفظ كما ترى، إلا أن الواو الأخيرة التي هي لام الفعل بدل من ياء، وأصلها « عَويا »، وهي « فعلى »^(٦) من « عويت ».

قال لي أبو علي: إنما قيل لها: العوى؛ لأنها كواكب ملتوية، قال: وهو من « عويت يده »، إذا لويته^(٧).

فإن قيل: فإذا كان أصلها: عَويا، فقد اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياءً، وليست^(٨) تقتضي قلب الياء واواً؛ ألا تراهم قالوا: طويت طياً، وشويت شيئاً، وأصلهما « طوياً وشوياً »؟
فالجواب: أنهم قلبوا ياء « عَويا » واواً؛ لأن « فعلى » إذا كانت اسماً لا وصفاً، وكانت لامها ياء، قلبت ياءها واواً^(٩)، وذلك نحو « التَّقوى »، وأصلها

(١) انظر شرح المسألة في المنصف ١٥٩/٢ باختلاف يسير.

(٢) سر صناعة الإعراب ٨٧-٩٠ بتصرف.

(٣) في الأصل: ما قوله.

(٤) البيتان في مجالس العلماء ١٩٤، المذكر والمؤثت لأبي بكر الأنباري ٤٢٢.

(٥) في الأصل: آخر.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) وانظر المقصور والممدود للقالبي ١٢٣، ١٢٤.

(٨) في الأصل: ليست. بلا واو.

(٩) في الأصل: يا.

« وقيا »؛ لأنّها « فَعَلَى » من « وَقَيْتَ »، وكذلك « الْعَوَى » « فَعَلَى » من « عويت »، وهي مع ذلك [اسم لصفة]^(١) بمترلة « التَّقوى والفَتوى »، فقلبت الياء التي هي لام الفعل واواً، وقبلها العين التي هي واوٌ، فالتقت واوان، الأولى ساكنة، فأدغمت في الأخيرة، فصارت « عَوَى » كما ترى. ولو كانت « فَعَلَى » صفة لما قلبت ياؤها واواً، ولبقيت بحالها نحو « الحَزْيا والصَّدْيا »، ولو كانت قبل هذه الياء واو^(٢) لقلبت الواو ياءً، كما يجب في الواو والياء إذا التقتا وسكن الأول^(٣) منهما، وذلك قولهم: امرأة طَيًّا ورَيًّا، ولو كانت « رَيًّا » اسماً لوجب أن يقال فيه: روَّى، وحالها^(٤) كحال « الْعَوَى ».

ثمَّ إنَّهم قد حكوا: العَوَّاء بالمدِّ، في هذا المنزل^(٥). والقول عندي في ذلك: أنَّه زاد ألفا قبل ألف التَّأنيث التي في « الْعَوَى »، فصار التَّقدير: العَوَّاء، بألفين ساكنتين^(٦) كما ترى، فقلبت الأخيرة التي هي علم التَّأنيث همزةً لما تحرَّكت الالتقاء الساكنين. والقول فيها كالقول في « حمراء وصحراء ».

فإن قيل: فهلاًّ لما نقلت^(٧) من « فَعَلَى » إلى « فَعَلَاء »، وزال القصرُ عنها، عادت إلى القياس، فقلبت الواو ياءً؛ لزوال وزن « فَعَلَى »، كما يقال: رجل أَلَوَى، وامرأة لَيَّاء، فهلاًّ قالوا على هذا: العَيَّاء؟ فالجواب: أنَّهم لم يبنوا الكلمة على أنَّها ممدودة البنية، ولو أرادوا ذلك لقالوا:

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٨٨.

(٢) في الأصل: واوا.

(٣) في الأصل: التقت وسكن الاولى.

(٤) في الأصل: بحالها وحالها.

(٥) حكاها أبو زيد كما في اللسان (عوي). وانظر الممتع ٥٧١، القاموس المحيط (عوي).

(٦) في الأصل: ساكنين.

(٧) في الأصل: انقلبت.

العِيَاء، ولكنهم لما أرادوا القصرَ، ثم إنهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع ضرورةً، فبقوا الكلمة بحالها الأولى التي هي قلب الياء - والتي هي لام- واواً، وكان تركهم القلب بحاله أدلّ شيءٍ على أنّهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع، فركبوه، وهم بالقصر معنيون، وله ناوون.

قال المؤلف- رحمه الله-: وزاد في شرح تصريف أبي عثمان: قال^(١): قد أخبرني ابن مقسّم عن ثعلب أنّ بعضهم: قال: عَوَى الكلبُ عَوَّةً^(٢)، وأصلها «عوية»، وكان قياسها «عِيّة»، مثل «طِيّة»، ولكنّه جاء شاذّاً في بابهِ، فيكون «العَوَاء» فيمن [مدّ وجعله «فعلاء» مثله في الشذوذ. ومثله في الشذوذ قولهم في العلم: رجاء بن حَيَوَة^(٣)، وأصله «حِيّة»، وإن اختلفت العينان.

وقالوا أيضاً: عوى الكلب عَوِيّة^(٤)، وهو شاذّ، وإن كان «العَوَاء» فيمن^(٥) مدّه «فَعَالاً»، كآته ذهب بالتذكير فيه إلى المترل، فلانظر^(٦) فيه؛ لأنّ الواو المشدّدة تكون عينا مدغمة، وتكون الهمزة منقلبة عن الياء التي هي لام الفعل.

ثم قال بعد: فإن قلت: فهلاً جعلت الألف / التي قبل الهمزة في «عَوَاء» فيمن جعله «فَعَلَاء» هي الألف التي كانت^(٧) في «فَعَلَى» المقصورة، وجعلت الهمزة التي بعدها منقلبة عن ألف مزيدة بعد ألف التأنيث؟

(١) انظر المنصف ١٦٠/٢ بتصرّف.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٤) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٥) تكملة من المنصف ١٦٠/٢.

(٦) في الأصل: فلا يظهر.

(٧) في الأصل: كان.

قيل: هذا محال؛ لأنّ علامة التّأنيث لا تكون حشواً، إنّما تكون آخراً^(١).
 وجعل سيبويه - رحمه الله - «الدُّنيا والعُلُيا والقُصُوى» أسماء^(٢)، وهي أصلها
 الصّفة؛ لأنّها مخرجات إلى مذهب الأسماء، بتركهم إجراءها أوصافاً في أكثر الأمر،
 واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات، كما قالوا: أْبْرَقُ
 وأَبَارِق، وأَجْرَعُ وأَجَارِع، فصرفوا «أَجْرَعاً، وأَبْرَقاً»، وجمعوهما جمع «أحمد
 وأُحامد»، وكانت الأسماء أحملَ للتّغيير من الصفات لخفّتها؛ ألا تراهم قالوا: جَفَنَة
 وجَفَنَات، فحرّكوا العين، وقالوا: صَعْبَة وصَعْبَات، فسكّنوها؟ حسبما تقدّم من
 إكمال التّعليل^(٣).

قوله: «وقد قالوا: القُصُوى»^(٤).

يعني^(٥): أنّه لا يُنكر مجيء الحرف^(٦) في باب ماجاء خارجاً عن التّظائر
 لشذوذه، ولتكون أيضاً منبهةً على أنّها صفة جرت على الأصل.
 فأما قولهم: حُزَوَى^(٧)، في الاسم فجاء شاذّاً نظير «مَكُوزَة وَمَحَبَب»^(٨) لأنّ
 الأعلام كثيراً ما تخرج عن الأصل. وقالوا: أخذ الحُلُوى، وأعطى المرّى، فيجوز أن
 تكون صفة [أقيمت مقام الموصوف]^(٩)؛ لأنّهم يريدون: الحلاوة والمرارة، يعني

(١) انتهى التّقل من المنصف في هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦١/٢. وانظر ماسبق ٦٩٩.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) الكلام الآتي في المنصف ١٦٣/٢ بتصرف.

(٦) يعني: فعلى. انظر المنصف ١٦٢/٢.

(٧) اسم موضع في ديار بني تميم قريب من السواد. انظر الكتاب ٣١١/١، المقصور والمدود للقيالي

٢٣٧، معجم ما استعجم (حزوى).

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٤، ٤٢٧، ٥٩٠، ٧٣٦، المتع ٢٥٢، ٤٨٨، ٦٤٩، ٧٣٣.

(٩) تكملة من المنصف ١٦٣/٢.

الفعل فيهما^(١).

(١) في الأصل: فيها.

هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا

قوله: « فَإِذَا هُوَ (فعائل)، كـ (صحيفة وصحائف) »^(١).

يريد: أن^(٢) « مَطَايَا وَرَكَايَا وَهَدَايَا »^(٣) أصله « مَطَاءٌ وَرَكَاءٌ وَهَدَاءٌ »، وأنَّ الهمزة فيها عارضة في الجمع، واللامات فيها: أَمَّا فِي « مَطِيَّةٍ » وَفِي « رَكِيَّةٍ » فَوَاوٌ لِقَوْلِهِمْ: مَطُوتٌ وَرَكُوتٌ، وَأَمَّا فِي « هَدِيَّةٍ » فَيَاءٌ لِقَوْلِهِمْ: الْهَدْيُ، فَجَرَى جَمِيعُ ذَلِكَ بِجَرَى « خَطَايَا » بَعْدَ بَدَلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ فَتَحَتْ الْهَمْزَةُ فِيهَا حَتَّى انْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: مَدَارَى، فِي « مَدَارٍ »، فَأَبْدَلُوا الْكُسْرَةَ فَتْحَةً، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ هَمْزَةٌ عَارِضَةٌ فِي الْجَمْعِ، فَلَمَّا عَرَضَتْ فِي « مَطَاءٍ » وَبَابِهِ، كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِحَقِ الْكَلِمَةِ فَأَجْرَى عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَلْزَمَتْ الْفَتْحَ تَخْفِيفًا؛ وَلِأَنَّ الْفَتْحَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ، كَمَا أَنَّ هُمْ لَمَّا لَزِمَهُمْ حَذْفُ الْيَاءِ مِنْ « حَنِيفَةٍ » فِي التَّسْبِ أَجْبَرُوا عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ أَيْضًا فَقَالُوا: حَنْفِيٌّ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنِسُ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَ التَّغْيِيرُ إِلَى « مَطَاءٍ »، وَالْهَمْزَةُ قَرِيبَةُ الْمَخْرَجِ مِنَ الْأَلْفِ، فَكَأَنَّكَ جَمَعْتَ بَيْنَ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً، فَصَارَتْ « مَطَايَا ».

وقوله: « يَدْلُكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ: سَلَاءٌ، فَيَحْقُقُونَ، يَقُولُونَ: رَأَيْتَ سَلَا، فَلَا يَحْقُقُونَ »^(٤).

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: « فَإِذَا هَذِهِ ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَرِيدُونَ.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) فِي الْأَصْلِ: يَقُولُونَ: سَلَا فَيَحْقُقُونَ سَلَاءً فَلَا يَحْقُقُونَ. انظر الكتاب ٣٨٤/٢. وفيه: « رَأَيْتَ سَلَا ». وانظر التَّكْتِ ١٢١٤. وَقَدْ ضَبَطَ سَلَاءٌ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ فِي طَبْعَتِهِ، بِوَلَاقٍ وَقَدْ سَبَقَتْ، وَهَارُونَ ٣٩٠/٤، وَالتَّكْتِ، بِفَتْحِ السَّيْنِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا فِيمَا نَظَرْتُ فِيهِ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ،

يعني: أنك إذا نصبت « سلاء » جعلت بعد الهمزة ألفاً، بدلا من التنوين، فصارت الهمزة بين ألفين، فلم يحققوا^(١)؛ لأنهم أقاموا الألفين مقام همزتين، فكأن همزتين قد اجتمعتا، فيجب التخفيف والتلين. تقول العرب: سلاء، جمع « سلاءة »، وهو شوك^(٢).

قوله: « ألزموا الواو هاهنا »^(٣) الفصل لآخره.

يريد: أنهم راعوا في الجمع حكم الواحد، ويريد: أن الواو في « أداوى »^(٤) ليست الواو من « إداوة »؛ لأن هذه الواو وقعت طرفاً، فلزمها / التغير والإبدال؛ لأن أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصفة: « أدائو »، بمترلة « أداعو »، فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصارت « آداء »، بمترلة « آداع »، فجرى عليها ما جرى على « مطاء »، حسبما تقدم. وقالوا في [واو]^(٥) « أداوى »: هي التي هي بدل من الهمزة من « آداء »، إذا انتهيت في التعليل إليه.

وكذلك الألف في « حُبلى » هي للتأنيث، وهي في الجمع لغير التأنيث؛ لأنه جمع تكسير، وإنما كان حقه الكسر، أي: حَبالي، فأعل كـ « جوار »^(٦). والألف في « أداوى » ليست للتأنيث، بل هي بدل من ياء، كالألف في

وفيها: سلاء جمع سلاءة. وسيذكر المؤلف هذا.

(١) في الأصل: فلم يحققوا.

(٢) في الأصل: شوكه.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢. وفي الأصل: الواو هو.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) يعني: أن حق حبالي المفتوح اللام وفي آخره ألف، أن تكسر لامه وتقلب الألف فيه إلى ياء ثم تحذف في حال الرفع والجر، وإنما لم يفعلوا ذلك ليكون آخره ألفا كآخر واحده. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

« مَدَارَى ». والله الموفق بفضله.

هذا باب ما يُبنى^(١) على أَفْعَلَاء وأصله فُعَلَاء

يعني: أن « فعيلا » من المعتلّ اللام المضاعف يجمع على « أَفْعَلَاء » بدلاً من « فُعَلَاء »^(٢)، وفراراً منها؛ لأنّه لو كسّر على « فُعَلَاء » لحركت الياء والواو وقبلهما^(٣) فتحة، وذلك ثقیل، ولا سبيل إلى الإعلال؛ لأنّ الياء والواو إذا كانتا على هذه^(٤) الصورة لأمّا وبعدها ساكنٌ، لم تُعَلّ، نحو « مَرْمِيَان، وَمَلْهِيَان، وَنَزَوَان ».
ومعنى قوله: « إلّا أن يخافوا لبساً »^(٥).

أي: أنّهم يكرهون ذلك فلا ينطقون به إلّا أن يخافوا لبساً إذا لم يحركوا حرف العلة، كما عرض في « رَمِيَا »؛ لأنّهم لو لم يحركوا لبقيت الياء^(٦) ساكنةً، وبعدها الألف، فحذفت إحداهما، فوقع الالتباس بالمفرد.

وقد جاء حرفٌ نادرٌ من هذا الباب، لا يعرف غيره^(٧) قالوا: تَقِيّ وتُقَوّاء^(٨)، ولما شذّ غيّرُوا الياء فيه إلى الواو، وكان أصله أن يكون « تُقِيَاء »، فشجّعهم التّغيير على إحداث تغيير آخر، ولا يعرف البصريّون غيره. وحكى الفراء: سَرِيّ وسُرَوّاء

(١) في الكتاب ٣٨٥/٢: « ما بني ».

(٢) وذلك: سريّ وأسرياء، وغنيّ وأغنياء، بدلا من سُروّاء، وغُنِيَاء. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) في الأصل: على حركت الواو وقبلها.

(٤) في الأصل: إذا كانت هذه.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) في الأصل: الألف.

(٧) في الأصل: غرت. ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١٣٧/٢.

وَأَسْرِيَاءُ^(١).

(١) انظر شرح الشافعية للرّضيّ ١٣٧/٢. وفي اللسان (سري): «ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني».

هذا باب مايلزم [الواو]^(١) فيه بدل الياء

معنى جواب الخليل^(٢) - رحمه الله -: أَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا: غَزَوْتَ
فَلَا يَقْلِبُونَ^(٣) إِلَى الْيَاءِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يُغْزِي، فَيَقْلِبُونَ الْوَاوَ يَاءً؛ لِكَسْرَةِ مَاقْبَلِهَا،
فَأَرَادُوا الْمِثْلَةَ، وَأَنْ تَجْرِيَ أَمْثَلَةُ الْفِعْلِ بِجَرَى وَاحِدًا، فَأَعْلَوْا الْمَاضِي لِإِعْلَالِ الْمُضَارِعِ،
كَمَا أَعْلَوْا الْمُضَارِعَ لِإِعْلَالِ الْمَاضِي، نَحْوُ « يَقُولُ وَيُبِيعُ »، وَلِهَذَا السَّبَبُ وَجِبَ تَثْنِيَةُ
مَا وَقَعَتْ وَآوَهُ رَابِعَةً فَصَاعِدًا بِالْيَاءِ، نَحْوُ « مَغْزِيَانِ، وَمَلْهِيَانِ »؛ لِأَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ فِعْلًا
فِي أَوَّلِهِ الْمِيمَ عَلَى وَزْنِ « مَفْعَلٌ »، لَقُلْتَ: مَغْزَيْتَ وَمَلْهَيْتَ^(٤)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ كَمَا
قُلِبَتْهَا فِي « أَغْزَيْتَ »، فَحَمَلُوا الْأَسْمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا حَمَلُوا الْمَصْدَرَ
عَلَى الْفِعْلِ حِينَ أَعْلَى نَحْوُ « قَمْتُ قِيَامًا، وَصَمْتُ صِيَامًا ».

فَقَالَ سَيَبَوِيهِ لِلْخَلِيلِ: فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي إِنَّمَا قُلِبَ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ تَقَعُ قَبْلَ اللَّامِ
فِي الْمُضَارِعِ، فَتَقْلِبُهَا^(٥) يَاءً، فَهَلَّا قَالُوا: تَغَاوَزْنَا وَتَرَجَّوْنَا، فَصَحَّحُوا اللَّامَ؛ لِأَنَّ اللَّامَ
لَا يَنْكَسِرُ مَاقْبَلِهَا فِي الْمُضَارِعِ إِذَا قُلْتَ: نَتَغَاوَزِي وَنَتَرَجَّوِي؟

(١) تكملة من الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، ونصّه: « وسألت الخليل عن ذلك فقال: إِنَّمَا قُلِبَتِ يَاءً؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
يَفْعَلُ، لَمْ تَثْبِتِ الْوَاوَ لِلْكَسْرَةِ، فَلَمْ يَكُنْ فَعَلْتُ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ أَخْرَجْتَ يُفْعَلُ إِلَى الْيَاءِ، وَأَفْعَلُ وَتَفْعَلُ
وَنَفْعَلُ. قُلْتَ: فَمَا بَالُ تَغَاوَزْنَا وَتَرَجَّوْنَا، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ يَفْعَلُ مِنْهُمَا كَانَ بِمِثْلَةِ يُفْعَلُ مِنْ غَزَوْتَ؟ قَالَ: الْأَلْفُ
بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ هَهُنَا الَّتِي أَبْدَلْتَ مَكَانَ الْوَاوِ، وَإِنَّمَا أَدْخَلْتَ التَّاءَ عَلَى غَاوَزَيْتَ وَرَجَّيْتَ ». وَانْظُرْ مَا سَيَذْكُرُهُ
الْمَوْلُفُ مِنْ مَعْنَى كَلَامِ الْخَلِيلِ فِي الْمَنْصَفِ ١٦٤/٢، ١٦٥.

(٣) فِي الْأَصْلِ: يَقْلِبُوا.

(٤) تَقْرَأُ فِي الْأَصْلِ: مَغْزَى وَمَلْهَى.

(٥) فِي الْأَصْلِ: فَيَقْلِبُهَا.

فقال: الألف في « نَتَغَاذِي وَنَتَرْجِي » بدلٌ من الياء في « نُغَاذِي وَنُرجِي »،
 والتاء^(١) في « تَغَاذِينَا وَتَرْجِينَا » داخلةٌ بعد أن لم تكن، فلمّا كانت الكلمة حين لم
 تكن التاء القلبُ فيها واجبٌ، ثمّ دخلت التاء بعدُ وجدت^(٢) القلب في الكلمة،
 يعني: القلب على حاله، فاطّردت العلة ولم يرد لك عليها نقص^(٣).

قوله: « وقالوا: ضَوْضَيْتُ وَقَوَّيْتُ »^(٤).

يريد: / فَعَلَلْتُ، وأنّ لامه انقلبت ياء كما قلبت في « أَغْزَيْتُ ».

وقوله: « بمترلة يائي (حَيَّيت)، وواوي (قَوَّة) »^(٥).

يريد: أن يائي « حَيَّيت » على لفظ واحد، وإحداهما^(٦) عين، والأخرى لام،
 وكذلك « ضَوْضَيْت »، كأنّ الياء واو^(٧) - بسكون واوها - على لفظ واحد،
 وإحداهما عين، والأخرى لام، وقد قدّمنا أنّه لا يُحمل « ضَوْضَيْت » على أنّه
 « فَوَعَلْتُ »؛ لأنّه يكون حينئذ من باب « دَدَنَ وَكَوَكَبَ »، وحمله على « فَعَلَلْتُ »
 يصيرُه إلى باب « سَلَسَ وَقَلَقَ »، وهو أكثر، وأنّ « فَعَلَلْتُ » أكثر من « فَعَلَيْت »^(٨)،
 فلا يحمل عليه أيضاً.

قوله: « وكذلك (حَا حَيْت وَعَا عَيْت) »^(٩).

(١) في الأصل: غزا ورجى والياء.

(٢) تقرأ في الأصل: رحوت.

(٣) في الأصل: نقصا.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على المسألة بأكثر مما هنا في ٤٦٧ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. وفي الأصل: وواو.

(٦) في الأصل: واحدهما. وكذا في الموضع التالي.

(٧) في الأصل: واوا.

(٨) في الأصل: فعللت.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٤٦٧

فما بعدها.

أصل « حاحيت وعاعيت وهاهيت » « حَيَّحِتْ وَعَيَّعِتْ وَهَيَّهَتْ »، وهي من مضاعف الياء، نظير « قوقيت » من مضاعف الواو، وإثما قلبوا الياء ألفاً؛ تشبيهاً بها، وأنهم كرهوا تكرُّر الياء وليس بينهما إلا حرف واحد. ولم يقولوا في « قوقيت »: قاقيت؛ لأن الواو التي هي لام قد انقلبت ياء كما انقلبت في « أغزيت »، فلم تتكرَّر الواو كما تكررت الياء. ولم يجئ من هذا القبيل إلا هذه الثلاثة الألفاظ فيما زعم ابن السَّراج عن أبي الحسن الأخفش^(١). ووزنها « فَعَلَّلْتُ » بمترلة « صَلَّصَلْتُ ».

وكان الخليل - رحمه الله - يقول: الألف بدل من الياء^(٢)؛ لأنَّها لو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاءت « ضَوْضَيْتْ وَقَوَّيْتُ »؛ ألا ترى أن أحداً لا يقول: ضاضَيْتْ ولا قاقَيْتْ، فلمَّا جاءت « حاحيت » وأختاها على غير أصلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنَّه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله. قال ابن السَّراج^(٣) - رحمه الله -: « ومع هذا فإنَّ هذا الفعل بني من صوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألا ترى أن الحروف والأصوات كلّها مبنية على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحو (عليه، وإليه)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن^(٤) أن تقلب الياء إلى الألف ». وخالف أبو عثمان المازني الخليل، وقال^(٥): القول عندي خلاف ذلك؛ لأنَّ « قَوَّيْتُ وضَوْضَيْتْ » على أصلهما^(٦)، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذه ليست

(١) انظر الأصول ٣/٣١٨.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦.

(٣) انظر الأصول ٣/٣١٧.

(٤) في الأصول ٣/٣١٧: « فلمَّا قلبت الألف إلى الياء وجب ».

(٥) انظر المنصف ٢/١٧٠.

(٦) في الأصل: أصلها.

على أصلها- أعني: حاحيت وأختيها- ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله؟ قال: وقول الخليل مذهب؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق.

وقال ابن جنّي^(١): وقول الخليل أقيس؛ لأن الياء إلى الألف أقرب من الواو، وقد أبدلت منها في « طائي وحاري »، يريدون: طيئي^(٢) وحيري. وقالوا: آية، فأبدلوا الألف من الياء الساكنة في غير قول الخليل، وليس هنا ما يوجب القلب إلا القرب.

قال المؤلف- رحمه الله-: ولأنه على قوله يكون التضعيف في ذوات الواو والياء، وعلى قول المازني يكون في الواو فقط. قوله: « يدلّك على أنّها ليست (فاعلت) »^(٣).

يريد^(٤): أن مجيئهم بالمصدر على « فَعْلَال » يدلّ على أن الفعل « فَعْلَل »، كما أن « الزلزال والقلقال » كذلك. والياء في قولهم: الحِحاء [والعِحاء]^(٥)، عينُ الفعل، وهي الألف التي كانت في « حاحيت وعاعيت »، والهمزة فيهما^(٦) انقلبت عن الياء التي هي اللام الأخيرة.

فإن قلت: فإنّ مصدر « فاعلت » أصله « الفيعال »، وقد جاء « قاتلته

قيتالا! » /

فالجواب: أن « فيعالا » ليس يكثر مصدرا لـ « فاعلته »، وإن كان الأصل؛

(١) انظر المنصف ١٧١/٢.

(٢) في الأصل: يريد طيري.

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) انظر المنصف ١٧٢/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما يأتي.

(٦) في الأصل: فيها.

لأنّ فيها أصولاً كثيرةً مختزلةً غيرَ مستعملة، إلّا عند الشذوذ، وهذا المصدر مثلها في الشذوذ، فينبغي ألاّ يحمل « الحِيَاءُ والعِيَاءُ » على « فِعَالٍ » لقلّته.

قال أبو عثمان^(١) - رحمه الله -: فإن قال قائل: إنّ هذا ألزِمَ الياءَ كراهيةً لاجتماع الحرفين من جنس واحد^(٢).

فإنّ الدليل على أنّه ليس كما يقول، وأنّه من بنات الأربعة قولهم في المصدر « الحاحاة والعاعة والهاهة » بمترلة « الرَّجْرَجَة^(٣) والقلقلة »، وهذا لا ينكسر في مصادر بنات الأربعة. ومع هذا أنّه لو كان كما جعل الفاء والعين من موضع، وهذا ليس ممّا يكثر، ولا يتخذ أصلاً^(٤).

قال ابن جنّي - رحمه الله -: ترك أبو عثمان الانفصال [عن]^(٥) السّؤال، وعدل إلى الاستدلال على أنّ « حاحيت » وأخواتها « فعّلت »، بقولهم في المصدر: الحاحاة والعاعة والهاهة، وهذا يسمّيه^(٦) أهل النّظر انقطاعاً؛ لأنّه خرج عن دلالة إلى دلالة أخرى. ولو ابتدأ الدّلالة على أنّ « حاحيت » وأخواتها « فعّلت » دون « فاعلت » بما ذكر لما احتاج إلى هذا التّطويل.

وكذلك لو قدّم ما أخره من الاستدلال على أنّ « حاحيت »: [فعّلت]^(٧) بقوله: إنّك لو جعلته « فاعلت » للزمك أن يكون الفاء والعين من موضع واحد؛

(١) انظر المنصف ١٧٣/٢، ١٧٤ بتصرّف.

(٢) يعني: في حاحيت.

(٣) في المنصف ١٧٣/٢: « الدحرجة ».

(٤) بعده في المنصف ١٧٣/٢: « إنّما جاء في أحرف ثلاثة أو أربعة، والكلام كلّهُ على خلافه، فلا تجعل ذلك أصلاً ».

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يشبه.

(٧) تكملة من المنصف ١٧٣/٢.

وهذا قليل، لكان أيضاً كافياً.

وإنما كان سبيله لما أورد على نفسه السؤال أن ينفصل عنه فيقول لمورده:
يلزمك على هذا أن يجعل الفاء والعين من جنس واحد.

على أنه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكنه جاء بعد أن عدل عن
دلالة ابتداء بها، إلى الأخرى. وكما أن للعلم^(١) طريقاً ينبغي أن يسلك، فكذلك
للجدل أدبٌ يجب أن يُستعمل.

قال المؤلف: وهذا الذي ألزم ابنُ جني أبا عثمان^(٢) لا يلزمه؛ لأنه قال في أول
الجواب: « فإنَّ الدليل على أنه [ليس]^(٣) كما يقول، وأنه من بنات الأربعة »
فاستدلّ أبي عثمان تضمّن إبطال مذهب المدّعي، وصحّة مذهب نفسه، فإذا قد
أتى بالجواب وزيادة، وليس أبو عثمان على هذا منقطعاً.

[قوله: « أمّا (العَوّاء) ففيها قولان، أمّا من قال: غوّاء، فأنت لم يصرف
فهي عنده مثل (عوراء)، وأمّا من قال: غوّاء، فذكرّ وصرف، فإنّما هي عنده
بمثلة (القَمَمّام) »]^(٤).

قلت: « العَوّاء » بمثلة « الدّهماء »^(٥) وهما جميعاً حشو النَّاس، وخُشَّارهم^(٦).
ويترجّح أن يكون مذكراً كـ « القَمَمّام » بقولهم: غَوّاءة، فلو كانت الهمزة
للتأنيث كـ « عوراء » لما جاز أن يدخل عليها هاء التأنيث. ويترجّح بشيء آخر،

(١) في الأصل: العلم.

(٢) في الأصل: ابو عثمان.

(٣) تكملة من نقله السابق.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الدهنا.

(٦) في الأصل: حشر الناس وحشارهم. انظر المنصف ١٧٧/٢.

وهو أنك إن^(١) جعلته مذكراً جعلته «فعللاً»، وحملته على باب «قلّلت وزلّلت»، من المكرر الرباعي، وإن جعلته مؤنثاً كـ«عَوّاء» حملته على باب «سلس وقلق»، ممّا فاءؤه ولامه من موضع واحد، وهو أقلّ من باب «قلّلت وزلّلت».

فإن قلت: إنّ الذي رجّحت به أولاً يقتضي إبطال أن تكون^(٢) للتأنيث، فما معنى الترجيح في هذا الموضع؟

قلت: العرب قد نطقت بالصرف، وترك الصّرف^(٣)، فلا ييطل النطق، وإنّما يترجّح أحد النّطقين بالردّ إلى المقاييس في باب القلّة والكثرة، ويكون كون العرب قد نطقت بـ«غوغاء» مرجّحاً؛ لأنّ المطّرد في كلامها ألاّ تدخل تاء التّأنيث على ماهذه سبيله، ولكن نطقها بترك الصرف لا ييطل، بل يكون دخول التّاء هنا نظير «بُهْمى وبُهْماء»، و«سُماني / وسُماناة»^(٤) وبابه، وهو قليل. فهذا وجه الترجيح.

وقال ابن القوطيّة في المقصور والممدود: «فَوَعَال وفَعْلَال»: غوغاء، في لغة من يصرفه ويذكره، وضوضاء جمع ضوضاء، وهي الأصوات العالية، وقد نوّنت، ولا تنوّن^(٥)، قال ابن حلّزة:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ عَشَاءً فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ^(٦)

و«الغوغاء» مثله.

(١) في الأصل: وهو أمكان.

(٢) في الأصل: يكون.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، المقصور والممدود للقيالي ٣٧٠، المسائل البغداديات ١٣٨.

(٤) بهمي وسمان غير مصروفتين، وبهمة وسماناة مصروفتان، وقد دخلت التّاء على ألف فعلى، وهي

للتأنيث. انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٣.

(٥) في الأصل: فلا تنون.

(٦) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٢، اللسان (ضوى، غوى).

قال المؤلف: تجويزه فيه بأن يكون «فوعالا» ضعيفاً؛ لأنه حمل على باب «ددن وكوكب»، وهو قليل جداً، باب «سلس» أكثر منه بكثير.

وذكر «الصيصية» بالصادين غير معجمتين، وهي الرواية الصحيحة^(١).
ووقع في بعض النسخ: الضيضية بضادين معجمتين.

قال ابن جني^(٢): إن قال قائل: لم ذهب إلى أن «الصيصية» من الياء؟ بل ما ينكر أن يكون في الأصل من الواو «صوصوة»، فانقلبت الواوان يائين لانكسار ما قبلهما؟

قيل: الذي يدل على صحة ما ذهب إليه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ﴾^(٣)، ولو كانت من الواو لقال: من صواصيههم؛ لزوال كسرة الصاد، كما ترجع الواو في «ميزان» إذا قلت: موازين. وقال سحيم^(٤):

فأصبحت الثيران غرقى وأصبحت نساء تميم يلتقطن الصياصيا^(٥)

قال المؤلف - رحمه الله -: ولوقدّرنا عدم السماع فيما يدل على أنه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلاّ بدليل.
و«الصيصية» عن أبي العباس: واحدة الصياصي. وهي: قرون البقر، والحصون أيضاً، وشوك النساجين^(٦) أيضاً، وهو أيضاً عود محرّد^(٧) ينسج به، قال:

(١) وهي بضادين في الكتاب ٣٨٦/٢، وطبعة هارون ٣٩٤/٤.

(٢) انظر المنصف ١٧٨/٢.

(٣) الأحزاب: ٢٦.

(٤) هو عبد بني الحساس. شاعر حبشيّ شديد السواد، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر خزنة الأدب ١٠٢/٢، ١٠٣.

(٥) انظر المخصص ٥٩/٦، ٢٦٠/١٢، اللسان (صيص).

(٦) في الأصل: الصباغين. انظر اللسان (صيا)، القاموس المحيط (صيص).

(٧) أي: معوّج، وهو ما يسمّى بالصنارة.

كوقع الصِّيَاصِي فِي النَّسِيجِ الْمَمْدَدِ^(١)

وصِيصِيَّة الدِّيَكِ مَعْرُوفَةٌ^(٢).

و« الدَّوْدَاة »^(٣): أَرْجُو حَوَّةً مِنْ أَرَا حِيحِ الصَّيَّيَانِ. و« الشَّوْشَاة »^(٤) السَّرِيعَةُ^(٥). وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ « شَوْشَاةٌ وَدَوْدَاةٌ » « فَوَعْلَةٌ »، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ بَابِ « كَوَكَبَ »، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « فَعْلَاةٌ »، إِذَا جَعَلْتَ الْأَلْفَ زَائِدَةً، وَتَكُونُ مِنْ بَابِ « سَلَسَ وَقَلَقَ »، إِلَّا أَنَّهُ حَمَلُهُ عَلَى « فَعْلَلَةٍ » أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ.

وكَذَلِكَ « الْمَوْمَاة »^(٦) وَهِيَ الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ، حَمَلُهُ عَلَى « دَوْدَاةٍ » أَكْثَرُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى زِيَادَةِ الْمِيمِ؛ لِأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ تَكُونُ يَاءً، وَفَاؤُهَا وَاوًا، وَهَذَا مِنَ التَّرَكِيبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى « الدَّوْدَاةِ » أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى « الْمَفَاذَةِ وَالْمَهْلَكَةِ »^(٧).
قَالَ ابْنُ جَنِّي^(٨) - رَحِمَهُ اللَّهُ -: « الزَّيْزَاءُ وَالْقِيْقَاءُ »^(٩) لَا يَخْلُوَانِ [أَنْ يَكُونَا « فَعْلَاءً » مِثْلَ « عِلْبَاءٍ »^(١٠)، أَوْ « فَعْلَالًا » مِثْلَ « قَيْتَالٍ »، أَوْ « فَعْلَالًا » مِثْلَ

(١) صدره:

نَظَرْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تَنَوَّشُهُ

وَالْبَيْتُ لِدُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ. انْظُرِ الدِّيَّوَانَ ٦٣، الْمَنْصَفُ ٧٨/٣، اللِّسَانُ (نَوْشٌ، صَيْصٌ، صِيَا).

(٢) هِيَ شَوْكَةُ الدِّيَكِ الَّتِي فِي رِجْلِهِ. انْظُرِ سَفَرَ السَّعَادَةِ ٣٣٠، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (صَيْصٌ).

(٣) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(٤) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(٥) فِي الْأَصْلِ: الشَّرِيعَةُ.

(٦) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(٧) فِي الْأَصْلِ: وَالْمَهْلَكَةُ.

(٨) انْظُرِ الْمَنْصَفُ ١٨٠/٢، ١٨١ بِتَصْرِفٍ.

(٩) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(١٠) انْظُرِ الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

« قِرطاس »، فلا يجوز أن^(١) يكون « فيعلا » لئلا يجتمع الفاء والعين من^(٢) موضع واحد؛ ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على « قِيتال ».

فإن قلت: فأجعله مثل « ديباج وذيوان ».

قيل: هذا خطأ؛ لأن أصل « ديوان وديباج » « دَوَّان ودِبَّاج ». ولو قدَّرت أن أصل هذا « قِقَاء^(٣) وزِزَاء »، للزمك أن تجعل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنه لا دلالة تدل عليه. ويمتنع أيضًا أن يكون « فعلا لا »؛ لأنك لا تجد « فعلا لا » مضاعفًا، إلا أن يكون مصدرًا، نحو « الزلزال والقلقال ». وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف، نحو « قِرطاس ». فوجب أن يكون « فعلاء »، كـ « علباء »^(٤).

و« القيقاء، والقيقاءة »: الأرض الغليظة، قال:

إِذَا تَمَطَّيْنِ عَلَى الْقَيَاقِي لَاقَيْنَ مِنْهُ أُذُنِي عَنَاق^(٥)

[١٠٧ب] و« الزيزاء »: الغليظ من الأرض. / و« العلباء »: عِرْقٌ فِي الْعُنُق، ويقال: عَصَبَة^(٦). و« العلباء »: الْعَقَبُ^(٧). قوله: « وَأَمَّا (الْمَرْوَرَةُ) »^(٨).

قال الأعلام^(٩): « يَعْنِي: أَنَّ (شَجَوَجِيَّ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (فَعْلَعَلًا)، مِثْلَ

(١) تكملة من المنصف ١٨٠/٢.

(٢) في الأصل: في.

(٣) في المنصف ١٨٠/٢: « فِقَاء ». خطأ.

(٤) انتهى النقل من المنصف.

(٥) في الأصل: عنان. انظر المخصص ١٤٥/١٢، ٦٤/١٦، اللسان (عنق، قيق).

(٦) انظر النوار ٥٤٥، المنتخب ٧٤، المحكم ١١٨/١.

(٧) انظر المحكم ١١٨/١.

(٨) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٩) انظر التكت ١٢١٧.

(صَمَحَمَح)، فتكون الشَّين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثمَّ أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوَعَلَا)، مثل (عَثَوَثَل)^(١)، إلّا أنَّ (فَعَلَعَلَا) أولى به؛ لأنَّه أكثر في الكلام». والله الموفق.

(١) في الأصل: عدل.

باب التّضعيف في بنات الياء

وذلك نحو « عَيَّيت »^(١).

ماعينه^(٢) ولامه ياءان، فإنّ العين فيه تجري مجرى حرف صحيح؛ لأنّ اللام معتلة، فلو أعلّوا العين جمعوا عليه علّتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك.

وأما الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة، إلاّ أنّه يعرض في هذا الباب الإدغام؛ لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع المثلان هنا فلا يخلو أن يكون الثاني ساكناً، أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام؛ لأنّه لا يصحّ الإدغام في ساكن، وذلك نحو « حَيَّيتُ وَأَعَيَّيتُ »^(٣).

وإن كان الثاني متحرّكاً فلا يخلو أن يكون ما قبله مفتوحاً، أو غير مفتوح، فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتعدّر الإدغام لاختلاف الحرفين، نحو « أحيا واستحيا ».

فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً، أو بناءً، فإن كانت الحركة إعراباً لم تدغم؛ لأنّ الإعراب عارضٌ يزول في الرّفع والخفض فيسكن الحرف فلا يمكن الإدغام فيه، فيحمل التّصّب في امتناع الإدغام على الرّفع والخفض، وذلك « لن يُحْيِي، ورأيت مُحْيِيًا »، فلا تدغم كما لا تدغم في « هو يُحْيِي »، ولا في « هو مُحْيِيك ».

فإن كانت الحركة بناءً فلا تخلو [من]^(٤) أن تكون متطرّفة، أو غير متطرّفة،

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) الكلام في هذه المسألة في الممتع ٥٧٦-٥٨١ باختلاف يسير. وانظر المنصف ١٨٧/٢-١٩٦.

(٣) في الممتع ٥٧٦ : « حَيَّيتُ وَأَعَيَّيتُ ».

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

فإن كانت متطرّفة جاز الإدغام والإظهار، نحو « أُحْيِي وَأُحْيِ، وَحْيِي وَحْيٍ »، وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَيُحْيِي مِنْ حَيٍّ﴾^(١) وبعضهم: ﴿حَيٍّ﴾. فمن أدغم فلأن الحركة لازمة، ومن أظهر فلأن هذه الياء من « حَيٍّ » هي الياء الساكنة التي في « يُحْيَا » التي قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في « أُحْيِي » هي الياء الساكنة التي في « يُحْيَا »، فلما كانت هذه الياء في موضع قد تسكن ويتعذر الإدغام، لم يعتد بحركتها.

ومن قال: حَيٍّ وَعِيٍّ، أجراهما مجرى « رَدٍّ »، فكما^(٢) تقول: ردُّوا، تقول: عيُّوا، قال الشاعر:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(٣)

ومن قال: حَيٍّ، أجراه مجرى « رَضِيٍّ »، فكما تقول: رَضُّوا، كذلك تقول: عَيُّوا، وعلى هذا:

حَيُّوا بَعْدَمَا مَاتُوا...^(٤)

(١) الأنفال: ٤٢. وهي قراءة نافع والبرقي وأبي بكر، وقرأ الباقون بالإدغام وسيذكر المؤلف هذه

القراءة. انظر الإقناع ٦٥٥. وانظر المقتضب ٣١٧/١، المنصف ١٨٨/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: عد فما.

(٣) لعبيد بن الأبرص. انظر الديوان ١٢٦، الكتاب ٣٨٧/٢، أدب الكاتب ٥٤، المقتضب ٣١٨/١،

تصحيح الفصح ١٢٦، التكملة ٦٠٥، المسائل الجليليات ٣٣٩، المنصف ١٩١/٢، الاقتضاب ٦٧/٣،

إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١٠، الممتع ٥٧٨، شرح الشافية للرضي

١١٤/٣، شرح شواهد ٣٥٦. ورواية الديوان:

برمت بنو أسدٍ كما برمت ببيضتها الحمامة

والشاهد ليس فيها.

(٤) جزء بيت، تمامه:

وَكُنَّا حُسْبَانَهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصراً

والبيت لمودود العنبري، أو أبي حُرابة الوليد بن حنيفة. انظر الكتاب ٣٨٧/٢، المنصف ١٩٠/٢،

فإن لم تكن متطرّفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية^(١)، أو علامتا الجمع، أو تاء التأنيث، فإن كان بعدها علامتا التثنية، أو علامتا الجمع، لم يجر الإدغام، وذلك نحو « مُحْيِيَان، وَمُحْيِيَات »، والعلّة فيه أن الزيّادتين إنما دخلت على الإفراد، فلمّا كان لو لم يلحقه شيء لا يجوز [فيه]^(٢) / الإدغام؛ لأنّ الحركة إعرابٌ، حُمِلَت التثنية والجمع العارضان على الإفراد.

فإن كان بعدها تاء التأنيث فلا يخلو^(٣) أن تلحق التاء بناء المفرد أو بناء الجمع، [فإن لحقت بناء الجمع]^(٤)، نحو « حَيَاءٌ وَأَخِيَّةٌ »، و« عِيٌّ وَأَعْيِيَّةٌ »، جاز الإظهار والإدغام، نحو « أَحِيَّةٌ، وَأَعِيَّةٌ ». فمن أدغم فلأنّ الحركة بناء، ولم تدخل على بناء وقد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، ومن أظهر فلأنّ هذه الياء التي هي تسكن في « يَعِيَا وَيَحِيَا ». والإدغام في « أَعِيَّةٌ » أقوى منه في « أَحِيَّةٌ »^(٥)؛ لأنّ الياء من « أَعِيَّةٌ » يلزمها الحركة في الجمع والمفرد، نحو « عِيٌّ »، وأمّا « أَخِيَّةٌ » [فالحركة تلزم في الجمع، فأما في المفرد]^(٦) فلا تثبت الياء، بل تقول: حَيَاءٌ، فتقلب الياء همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

فإن لحقت المفرد فلا يخلو أن تكون عوضاً من محذوف أو غير عوض، فإن لم تكن عوضاً لم يجر إلاّ الإظهار، نحو « مُحْيِيَّةٌ وَمُعْيِيَّةٌ »، والعلّة في ذلك أنّ العلامة

شرح الشافية للرضي ١١٦/٣، شرح شواهد ٣٦٣.

(١) في الأصل: علامة التأنيث.

(٢) موضعه مخروم.

(٣) في الأصل: فلا يجوز.

(٤) تكملة من الممتع ٥٧٩.

(٥) في الأصل: في احية اقوى منه في اعية. انظر الممتع ٥٨٠.

(٦) تكملة من الممتع ٥٧٩.

دخلت على بناء لايجوز فيه الإدغام، وهو « مُحْيٍ وَمُغْيٍ ».

فإن كانت التاء عوضاً فإنه لايجوز إلا الإدغام، نحو « تَحْيِيَّة »، مصدر « حَيًّا »، لأن الأصل « تَحْيِيًّا »، فحذفت ياء « تَفْعِيل »، وعوّضت التاء منها، على حدّ « تَكْرِمَة »، فصار « تَحْيِيَّة »، فصارت هذه التاء-لأجل أنها عوض- كالجزاء من الكلمة، فلزمت، فصارت الحركة لازمةً لذلك، فلزم الإدغام.

فإن جاءت حاء « حَيِّي »^(١) مضمومة، ثم أدغمت، فإن شئت كسرتها، وإن شئت ضممتها، والكسر أكثر في اللغة؛ لأنه أخفُّ، ومن كلام العرب: قَرْنُ أَلْوَى^(٢)، وقُرُونُ لِيٍّ، وَلِيٍّ، وإثما كان الكسر أخف؛ لأنّ الحرف المشدد قد يتزلُّ في بعض المواضع منزلة الحرف الواحد، نحو^(٣) « دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ »؛ لأنّ اللسان ينبو عنه نبوةً واحدةً، فلمّا امتنع أن تقع ياء في الطرف وفيها ضمة، كذلك الضمّ في « لِيٍّ »، وليس بممتنع، ولكن هو قليل.

قوله: « وسمعنا بعض العرب يقول: أَعْيَاءٌ وَأَعْيِيَّةٌ، فيبين، وأحسن ذلك أن تخفيها، وتكون بزنتها متحرّكة »^(٤).

قال أبو عثمان^(٥): وهذا لا يُضبط إلا بالمشافهة، ولكنك تعلم أن الإخفاء ليس كالإعلان^(٦)، وهو كالاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته معلناً. يريد: أنّه واسطة بين الإظهار والإدغام، فارتكبه، وكان أكثر عندهم

لاعتداله.

(١) في الأصل: حيض. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٢) انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٣) في الأصل: بمنزلة. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٨/٢. وفيه: « أَعْيَاءٌ وَأَحْيِيَّةٌ... وتكون بمنزلة ».

(٥) انظر المنصف ١٩١/٢.

(٦) في الأصل: الاعلال.

والإخفاء فيما حركة الياء الأولى فيه كسرة أحسن من الإخفاء فيما
حركتها فيه فتحة، فالإخفاء في « مُحَيِّن » أحسن منه في مُحَيِّن؛ لأنَّ الكسرة في
الياء أثقل من الفتحة، فتكون الدّاعية إلى التّخفيف مع الكسرة أشدّ.

قال ابن جني^(١) - رحمه الله -: والإخفاء عندي أبين من الإشمام، وأظهر إلى
الحسّ ألا ترى أنّ سيويوه قد حكى الإشمام في قول الرّاجز:

متى أنام لأُؤرّقني الكري ليلاً ولا أسمع أجراسَ المطي^(٢)

يريد: الإشمام في [القاف]^(٣) من « يؤرّقني »، ولو كان الإشمام كالإخفاء
لكانت القاف في زنة متحرّك، ولو كانت كذلك لانكسر الشّعْر؛ لأنّك كنت
تجعل الجزء الذي هو « مستفعِلنْ » متفاعِلنْ، فتخرج من الرّجز إلى الكامل،
وهو محال. فلولا أنّ الإشمام في تقدير السّكون لما جاز في القاف، ولكن الإخفاء
بزنة تخفيف الهمزة / لأنّه متحرّك، والهمزة إذا جعلت بين بين كانت^(٤) في وزن
المتحرّك؛ ألا ترى إلى قوله:

أَنَّ زُمْ أَجْمَالٌ وفارقَ جيرةٌ وصاحُ غُرَابُ البينِ أنتَ حزينٌ^(٥)

أفلا تراه كيف قابل الهمزة المخففة من « أَن » عين « فعولن »، وهي

متحرّكة، كما ترى؛ لأنّها ثانية الوجد المجتمع؟

قوله: « فَأَمَّا (تَحْيَة) فبمترلة (أَحْيَة) »^(٦).

(١) انظر المنصف ١٩١/٢، ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٥٠/١، الخصائص ٧٣/١، سر صناعة الإعراب ٥٩.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) لكثير عزة. انظر الديوان ٢٢٤، سر صناعة الإعراب ٤٩، الخصائص ١٤٤/٢، شرح المفصل لابن

يعيش ١١٣/٩. وفي الديوان: « إن ».

(٦) الكتاب ٣٨٨/٢. وفي الأصل: واما. وسيعيد المؤلف النص في آخر الباب كما أثبتته.

قال الأعلم^(١): فرّق سيبويه بين « تَحْيَة » و « أَحْيَة » جمع « حياء » الناقّة، وبين « مُحْيِيَة وَمُحْيِيَة »، فأجاز في « أَحْيَة وَتَحْيَة » الإظهار والإدغام؛ لأنّ الهاء لاتفارقها، ولا يكون فيها تذكير، فالحركة لازمة للياء الثانية، وفي « مُعْيِيَة وَمُحْيِيَة » يلحقها التذكير فتزول حركة الياء.

قال المؤلّف - رحمه الله -: استهوى الأعلم قول سيبويه: « وأما (تَحْيَة) فمترلة (أحيية)، وهي (تفعلة) ». فحمله على أنّ معناه أنّ « تَحْيَة » حكمها في جواز الإظهار والإدغام حكم « أَحْيِيَة ». ولم يحمله الأشياخ في جواز الإظهار في « تَحْيَة »، بل الإدغام عندهم لازم لها.

وإنّما أجازّه المازني، فقال^(٢): « الإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر. وجاز الإظهار كما جاز في جمع (حِياء) حين قلت: أَحْيِيَة؛ لأنّ الهاء لـ (أفعلة) إذا كانت جمعاً لاتفارق، وهي لازمة، فلذلك كانت كـ (تَحْيَة)، حيث كانت الهاء فيها لاتفارق ».

يقول^(٣): ليست كهاء « مُعْيِيَة »؛ لأنّه لم يكن في الأصل « أَحْيِي »، [ثمّ]^(٤) دخلت عليه الهاء، بل الهاء لازمة لـ « أفعلة » إذا كانت جمعاً، كلزومها لـ « تَحْيَة »، وإذا أظهر « أَحْيِيَة » جاز أيضاً أن تُظهر « تَحْيَة ».

قال ابن جنّي: وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنّ بينهما فصلاً، وذلك أنّ « أَحْيِيَة » جمع، والجمعُ فرغٌ عن الواحد، وأنت إذا جئت بالواحد فقلت: حياء، زال ماكرهته من اجتماع الياءين، وليست « تَحْيَة » كذلك؛ لأنّها مصدر، والمصدر

(١) انظر التّكت ١٢١٧، ١٢١٨ بتصرف يسير. وانظر شرح السيرا في ٢٩٩/٦ (خ).

(٢) انظر المنصف ١٩٦/٢.

(٣) الكلام الآتي في المنصف ١٩٦/٢ وسيصرّح المؤلّف بالنقل.

(٤) تكملة من المنصف ١٩٦/٢.

أصل، لافرع، ولايمكنك فيها مايمكنك في الجمع الذي هو فرع عن الواحد؛
ألا ترى أنّ « تحية » ليس ثانياً عن أول، كما أنّ الجمع ثانٍ عن الواحد؟ والإدغام
فيها لايجوز غيره، فهذا فرقٌ بينهما.

وحكى بعض أصحابنا عن أبي عليّ - ولم أسمعه منه - أنّه قال: إنّما لم يجر
إظهار « تحية »، كما جاز إظهار « أحية »؛ لأنّ « تحية » موضع قد هربوا فيه من
كثرة الياءات، والكسرة؛ لأنّ أصله « تحياً »، فلو أظهرت فقلت: تحية، لكنت قد
رجعت إلى ماهربت منه، من إظهار الياءات، فكرهوا العود إلى ماهربوا منه،
فأدغموا ليس إلّا. وهذا قولٌ سديدٌ، وأيضاً فليست الياء في « أحية » بدلاً من
شيء في حشو الكلمة، وإنّما هي زائدة للتأنيث، والهاء من « تحية » بدلٌ من ياء
« تفعيل »، وهي ألزم، فقويت الحركة فوجب الإدغام^(١).

فيظهر من كلام أبي عثمان لما تكلم أولاً على « تحية »، وكون التاء فيها
عوضاً، وقال: « فلذلك لزمها الإدغام »^(٢) ثمّ قال - من رأي نفسه - : « والإظهار
عندي جائز، والإدغام أكثر ». فيظهر من هذا كله أنّ مذهب من تقدّمه لزوم
الإدغام لها، وأنّه قاس في جواز الإظهار ماذكرناه عنه، وقد ذكرنا ردّ ابن جنّي،
وشرحه عليه في ذلك. فبقي علينا أن / نتأوّل كلام سيبويه ونزيله عن ظاهره الذي
فهمه عليه الأعلام، فنقول: معنى قول سيبويه: « فأما (تحية) فمترلة (أحية) » يعني:
في أنّهما من باب واحد، وأنّ أحدهما لزمه الإدغام من الإظهار، وكان أصله
« تحية »، ثمّ أدغم، كما أدغم « أحية ». ولو أراد ماظنه الأعلام لقال: فبمترلة
« أحية »؛ لأنّه إنّما يشبه المدغم بالمدغم، لا بالمظهر، يقول: كان أصل
« تحية » الإظهار كـ « أحية »، ولكنّه أدغم، وسكت عن إلزام الإدغام

(١) انتهى الثقل من المنصف.

(٢) انظر المنصف ١٩٤/٢.

لـ «تحيّة»^(١)؛ لأنّه عنده كالمفروغ منه.

(١) في الأصل: التحية.

هذا باب ماجاء على أن فعلت منه مثل بعث وإن كان لم يستعمل في الكلام

وقد تقدّم أنّه إذا اجتمع حرفا علّة لم يجز إعلاهما جميعا، وإنّما يعلّ أحدهما، والأولى بالإعلال منهما الأخير، وهو لام الفعل، كقولك: حيّ وشويّ، وأحيا وأشوى^(١)، وفي المستقبل: يحيا ويشوى، وذلك أنّك تجعل الأولى بمترلة حرف صحيح، وتوفيه ما يستحقّه من الحركات، وتلحق الثاني القلب والتّغيير والسّكون والحذف، فالتّغيير في المستقبل: حيّ يحيا، وشويّ [يشوى]^(٢) بالألف، والأصل «شويت» بالياء، والسّكون في «يشوى ويحيا» في حال الرّفع، والحذف في الجزم، كقولك: لم يشو، ولم يحي، ولو صحّحنا لام الفعل، وأعللنا عينه لخرجنا عن منهاج كلامهم، ودخله اللّبس، فكنا نقول^(٣) في «حيّ»: حايّ، كما تقول فيما اعتلّت عينه، وصحّت لامه، نحو «باع وهاب»، وفي «أحيا»: أهاي، كما تقول: أبان، وألان، ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل، نحو «يحيي»، كما تقول: يُبين، فتضمّ الياء في الفعل المستقبل في موضع الرّفع. ولو قال قائل: تسكن الياء في الرّفع، لزمه أن يحذف الياء الأولى التي هي عين الفعل؛ لسكونها وسكون الياء بعدها، فتقول: يحي، فيكون كمستقبل «وحى يحي»، و«وعى يعي»^(٤)، ثمّ يلحقه الجزم فتسقط ياءه، كقولك: لم يح، وفي هذا إخلال وإلباس واعتلال.

(١) في الأصل: أغوى.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) في الأصل: فكما تقول.

(٤) في الأصل: يحي.

قوله: « فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل (بعت): آي، وغاية وآية »^(١).

يعني: أن هذا جاء على غير القياس الذي قدّمناه؛ لأنّه كان القياس تصحيح العين، وإعلال اللام، وهذه الأشياء اجتمع فيها حرفا علّة، فأعلّ الأول^(٢) منهما، وهو عين الفعل، وكان القياس أن يقول: آية وغوّاة، كما قالوا: نّواة وشّواة؛ وذلك أن الألف في « غاية » إذا كانت منقلبة من الياء فأصلها « غَيّية »، وإن كان أصلها من الواو فأصلها « غَوّية »، فيجتمع حرفا علّة، فكان قياس ذلك أن يعمل الثاني منهما، ويصحّ الأوّل، فإذا فعل ذلك وجب أن يقال في فعله: غَيّا، إن كان من الياء، وغَوّى، إن كان من الواو، كما تقول: عَوّى وثَوّى، ولكن جاء شاذّاً محمولاً على « باع وبات » في الإعلال، لكن الأسماء احتملت العدول عن القياس لكونها متمكّنة ولقوّتها، والأفعال ليست في قوّة الأسماء، فكرهوا استعمال الفعل من « غاية » ونحوها؛ لأنّه لم يكن بدّ من الإعلال [في اللام]^(٣) كما فعل في « يُقَضّى »، والعين معتلّة فيها كما ترى، فرفضوا الفعل فيها البتّة / فكان ذلك أسهلّ عليهم من أن يُعلّوا العين واللام جميعاً، وكذلك « طاية وشاية وراية »، فأشبهت « آية » وأخواتها في الشّواذّ « قوداً ورّوعاً »؛ وذلك أنّهما اسمان شذّا في تصحيح العين منهما، وكان القياس أن يعلاّ فيقال: قادٍ وراعٍ، وهذا الشذوذ لم يأت في شيء من الياء بدليل قول الشاعر:

قف بالديار وقوف زائر وتأيّ إنك غير صاغر^(٤)

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) ذهب الحرم بـ « في » و « ال » من اللام.

(٤) للكميت. انظر الديوان ٢٢٣/١، إصلاح المنطق ٣٠٤، المسائل العضديات ٢١١، المنصف

١٤٢/٢، نتائج الفكر ٢٠١، الممتع ٥٨٤، اللسان (أيا). ويروى: « وتأنّ ». وذكر الفارسي أن رواية:

« وتأيّ »، عن يعقوب ابن السكيت. وهو كما ذكر في إصلاح المنطق.

ولو كان عينها واواً لقال: تأو، كما تقول: تلو.

و« غاية » فيها قولان:

أحدهما أنّها^(١) من « غويت ».

والآخر: أنّها من الياء، حكى أبو زيد: غيّت الغاية^(٢)، وأُغِيَّتْهَا^(٣). فهذا

قاطعٌ أنّه من الياء.

فهذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني في هذه الأسماء: أنّ العين اعتلت فيها،

وصحّت اللام شذوذاً^(٤).

وقوله: « وقال غيره »^(٥).

يعني: الفراء^(٦)؛ لأنّ وزنها- أعني آية- عنده « فَعَلَة »، والأصل « آيَة »،

فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً؛ تخفيفاً. قال: وإذا كانوا يفعلون

(١) في الأصل: انه.

(٢) تقرأ في الأصل: الناقة.

(٣) انظر الممتع ٥٨٤. وفي المنصف ١٤٣/٢ عن أبي عبيدة، وفي ثلاث من نسخه: عبيد، وفي الصحاح (غيا): عن أبي عبيد.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٨/٢، المنصف ١٩٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) أمّا أن يكون مذهب الفراء، فلا خلاف في ذلك، وأمّا أن يكون سيبويه عنى الفراء فغير مقبول، قال الرّضي: « وقال الفراء وجماعة من المتقدّمين ». فلعل سيبويه أراد واحداً من هؤلاء الجماعة، هذا احتمال، واحتمال آخر أن يكون أراد نفسه، قال الزجاج: « إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره، فإنما يعني نفسه؛ لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه ». انظر كتاب سيبويه طبعة هارون ٦/١، ٧ القسم المحقق. ويؤيد هذا الاحتمال أن العكبري نسب القول بأنها فعلة بسكون العين إلى سيبويه. وسيأتيك مثل هذه المسألة في استحقاقها، وقد وجهها المؤلّف توجيهين مقبولين ثانيهما أنه أراد نفسه. هذا بناء على ظاهر نص المؤلّف، ويمكن أن يكون المؤلّف تساهل في العبارة، والمراد: مثل الفراء، ولعل مثل ساقطة. انظر مذهب الفراء في اللباب ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرّضي ١١٨/٣.

ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو « عَيْبٌ وعَابٌ »، و« ذَيْمٌ وذَامٌ »، فأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضم إليها ياء أخرى^(١).

وكان سيبويه - رحمه الله - لم يبعد هذا القول؛ لأنه قال في آخر الاحتجاج: « وهذا قولٌ »^(٢).

وأبطل بعض النحويين^(٣) قول الفراء بأن فيه إعلال العين، كما في مذهب الخليل، مع أن إبدال [الياء]^(٤) الساكنة ألفاً ليس بمستمر، فقول الخليل إذاً هو الصواب. قال^(٥): و« العَيْبُ والذِّيمُ » ممّا تعاقب عليه « فَعَلٌ وفَعَلٌ »، كـ « شَعَرٌ وشَعَرٌ ».

وقال الكسائي^(٦) - رحمه الله - : وزن « آية » « فاعلة »، وأصلها « آيَة »، فحذفت الياء استثقلاً؛ للجمع بين الياءين.

وهذا أيضاً فيه ما في مذهب الخليل؛ لأنّ الحذف إعلال، مع أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرّد، وادّعى أيضاً أصلاً لم يُلفظ به، وليس هناك مانعٌ يمنع من اللفظ به لو كان الأصل^(٧).

قلت: « الطّاية »: السّطح الذي يُنام عليه، وجمعه طايّات، وأصله نبطيّ معرّب، أصله « تاية ». وكذلك « الطّاجن » أصله « تاجن »، و« الطّاس » أصله

(١) انظر الممتع ٥٨٣.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) مثل ابن عصفور كما في الممتع ٥٨٣.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: المبطل. انظر الممتع ٥٨٣.

(٦) انظر شرح التصريف للثمانيني ٥٢٣، الباب ٤٢٣/٢، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرضي ١١٨/٣.

(٧) انظر الممتع ٥٨٣، ٥٨٤.

« تاس ». قاله كراع^(١) كله .

قال^(٢): و« الثّاية » غير مهموزة: حجارة تنصب علماً للرّاعي إذا رجع ليلاً.
وكذلك « الثّويّة والثّاية »: أخفضُ الأعلام، وهو عند بني أسد بقدر قعدة الإنسان،
فإذا ارتفعت عن ذلك فهي « صُوة »، فإذا ارتفعت « أَمرة »، فإذا ارتفعت فهي
« إِرَمِي »^(٣). و« ثاية » الضّآن والغنم: مأواها حول البيوت. انتهى.

قلت: وقولهم في معنى « ثاية »: « ثويّة »^(٤)، يقضي بأنّها من الواو؛ لأنّها فيها
معنى الثّواء الذي هو الإقامة^(٥).

وقوله: « وجاء (استحيّت) على (حاي) »^(٦).

قلت: يقال: استحيّتُ بياءين، وهي لغة أهل الحجاز، واستحيّتُ بياء
واحدة، وهي لغة بني تميم، فلغة أهل الحجاز على القياس؛ لأنّهم صحّحوا الياء
الأولى، وهي عين الفعل^(٧).

واختلف التّحويّون في سبب حذف إحدى الياءين، فقال الخليل^(٨) - رحمه

(١) انظر المنتخب ٤٠٦، ٦٠١، المجرد ٣٠٦/١.

(٢) أي: كراع. انظر المجرد ٣٥٥/١.

(٣) في الأصل: ارامي. وضبطه المحقق في المجرد بفتح الهمزة والراء والميم، ونقله من اللسان ونقل اللغة
الأخرى التي ضبطت بها الكلمة، والصواب: أَرَمِي، بفتح الهمزة والراء وكسر الميم، لا كما ضبطه محقق
المجرد، نصّ على ذلك صاحب القاموس. وما ضبطت به الكلمة أكثر في كتب اللغة وهو المقدم في
الترتيب، وبعضهم يقتصر عليه. انظر جمهرة اللغة ١٠٦٨، اللسان (أرم)، القاموس المحيط (أرم).

(٤) في الأصل: ثريه. انظر النوادر ٥١٣، المنصف ١٤١/٢.

(٥) في اللسان (ثوى) بعد بيان معنى ثويّة: « قال ابن سيده: وهذا يدلّ على أنّ ألف ثاية منقلبة عن
واو، وإن كان صاحب الكتاب يذهب إلى أنّها عن ياء ».

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) انظر شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ)، التّكت ١٢٢٠، ١٢٢١، شرح الشافعية للرضي ١١٩/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، المسائل البغداديات ٢٢٧، المنصف ٢٠٥/٢، المتع ٥٨٥، شرح الشّافعية

الله-: « استحييت » « استفعلت »، وعين الفعل منه معتلة، جاء على « حاي »، كقولك: باع، ثم دخلت [السين] ^(١) على « حاي »، فقال: استحاي، كما قيل: استباع، ثم اتصلت تاء المتكلم بياء « استحاي »، فسكنت / الياء، والألف قبلها ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قال أبو علي: وصار مادخل الكلمة من الزيادة عوضاً مما حذفت منها ^(٢).

وقال المازني ^(٣): أصله « استحييت »، فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وألقوا حركتها على الحاء، وهذا الحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا: أَحَسْتُ وظَلْتُ. وقال ^(٤) أبو عثمان: يلزم من قال: إنها حذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: هو يستحي ^(٥)، فبردها لما تحركت اللام بالضمة، وزال سكونها.

إلا أنه احتج بعدد لمذهب الخليل بما معناه: أنه كان يجب إن لم يحذف أن تدخل الضمة اللام، وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام. فقد بين سقوط الاعتراض بمافصل ^(٦). لكن له أن يقول للخليل ^(٧): مذهبك أذاك إلى هذا، ومذهبي ليس يؤدي إليه.

للرّضي ١١٩/٣.

(١) تكملة من شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ).

(٢) انظر المنصف ٢٠٥/٢.

(٣) هذا القول ذكره سيويه، فقال بعد أن ذكر قول الخليل ٣٨٩/٢: « وقال غيره... ». واختاره

المازني. انظر شرح السيرافي ٣٠٦/٦ (خ)، المنصف ٢٠٤/٢، شرح الشافية للرّضي ١١٩/٣.

(٤) في الأصل: فقال. وأبو عثمان هو المازني.

(٥) في الأصل: يستحي.

(٦) في الأصل: بفاصل. ولعلّ الصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: الخليل.

ثم قال المازني^(١): ويقوي أنه ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين: استَحْيَا؛ لأن اللام لازمة فيها، وهي قد تحركت لأجل^(٢) ألف التثنية، فكان ينبغي أن يقال: استحايًا، وأن لم يقولوا ذلك دلّ على أن الحذف تخفيف.

قال أبو الفتح^(٣): ويمكن الانفصال عن هذا بأن «استحيا» لما اطرّد حذف عينه، وشاع، أشبه «افتعل»، فطرّد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوّله، فكره التضعيف في آخره، لاسيما والمضعف^(٤) من الحروف المعتلة، والتضعيف مكروه في الصحيح في مواضع.

قال المؤلف - رحمه الله -: وهذا الانفصال متكلف، والإنصاف أن مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلام: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحي فلان، والأصل «استحيا»، فحذفت الياء كما ترى، ولا ياء بعدها، فلو كان الحذف لاستثقال الياءين لزم «استحيا فلان»، بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان^(٥). قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا [دخله]^(٦) حذف لعلّة اطرّد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك^(٧) العلة.

ووقع في الكتاب: «وقال غيره: ولما كثر في كلامهم»^(٨).

(١) المنصف ٢٠٤/٢، ٢٠٥ بتصرف.

(٢) «وهي قد تحركت لأجل» مكرر في الأصل.

(٣) انظر المنصف ٢٠٥/٢، ٢٠٦.

(٤) في الأصل: والضعف.

(٥) لم أجد هذا القول في موضعه من التكت، ولا من شرح السيرافي.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ذلك.

(٨) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: «لما كثرت».

إن كانت زيادة في الكتاب فُيعنى به المازني، وإن كان من كلام الإمام
فرأيت بعض المفسرين يعني به سيبويه نفسه.

قوله: وأما « حَيَوَة » كأنها من « حَيَوْتُ »، ولم يُقل^(١).
يعني: أن العرب رفضت فعلا عينه ياء ولامه واو.
وقوله: « فلمّا كان هذا لازماً »^(٢).

الإشارة بهذا إلى وجود الواو الساكنة، وقبلها ياء في « حيوت »، واللازم
أثقل من العارض غير اللازم، فإن كان من العرب من يكره غير اللازم في
« يَوْجَل » حتّى قال: يَجَل^(٣)، وكان هذا لازماً وجب في اللازم ما كان جائزاً في
غير اللازم، وهذه عادة العرب.
وقوله: « ولكن مثل (لَوَيْت) »^(٤).

يريد: عكس ذلك، وهو أن تتقدّم الواو بعدها الياء، فهو كثير؛ لأنّه
لايستثقل كما يستثقل الأوّل؛ لأنّ « يَلْوِي وَيَحْوِي » أخفّ من « يَوْجَل »؛ وذلك
أنّ الياء أخفّ من الواو، والكسرة أخفّ من الضمّة، وإذا ابتدأت بواو ثمّ جئت
بياء أو كسرة كان أخفّ من أن تبتدئ بياء ثمّ تأتي بعدها بضمّة أو واو لئلاّ تنتقل
من الأخفّ إلى الأثقل.

وقوله: « فشُبّهت واو / (يَوْجَل) »^(٥).

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرّف.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) وهي مروية عن غير أهل الحجاز، ولغة الحجاز يوجل، وهناك لغات أخرى غير حجازية، وهي:
يجل بكسر ياء المضارعة، وياجل. انظر الكتاب ٢٤٧/٢، ٢٨٩، المقتضب ٢٢٨/١، المنصف ٢٠١/١،
٢٠٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وبعده: « كثير ».

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « ييجل ».

يعني: إذا كانت ساكنةً وسبقتها ياء.

بالواو الساكنة التي بعدها^(١).

يعني: في « طَوَّيا ».

وقوله: « فقلبت ياء »^(٢).

يعني: واو « يَوَّجل » ثانية^(٣).

كما قلبت واو « طويا » إذ كانت أوَّلا ياء^(٤).

يعني: عن الياء، أي: متقدِّمة عليها.

وقوله: « وكانت الكسرة في الواوِ والياءُ بعدها »^(٥).

يعني: في « يَلُوي، وَيَطُوي ».

وقوله: « أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها »^(٦).

يعني: يَحْيُو. لوقالوا: حَيُوت^(٧).

وقوله: « لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف »^(٨).

يعني: أنَّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكذلك الكسرة أشبه بالفتحة من

الضمة، والألف خفيفة، والفتحة في الحركات كهي في الحروف، أعني حروف العلة.

(١) انظر الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « الساكنة وبعدها ».

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) يعني: في قولهم: ييجل.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « كما قلبت أوَّلا ». ويعني بذلك قولهم: طَيَّا.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) في الأصل: ينجو وقالوا خبوت.. انظر الكتاب ٣٨٩/٢.

(٨) الكتاب ٣٨٩/٢.

وقوله: « إذا صرت إلى (يَفْعَل) »^(١).

يعني: في المضارع إذا قلت: يَحْيُو؛ لأنَّ ملامه واو من « فَعُل » قد التزم فيه « يَفْعُل ».

(١) الكتاب ٣٨٩/٢.

هذا باب التّضعيف في بنات الواو

قوله: « اعلم أنّهما لا تثبتان كما تثبت الياءان »^(١).

يريد: الفعل فيهما لا يبنى على « فَعَلْتُ » ولا « فَعُلْتُ »؛ استثقالاً لإثبات الواوين في الفعل، كما استثقلوا أن تجيء الهمزة مضاعفةً، فعدلوا عن هذين المثالين اللذين لا يوجد سبيل إلى إعلال الثانية فيهما إذا رددت الفعل إلى نفسك، فقلت: قَوَوْتُ، أَوْقَوَوْتُ، فيزول استثقال الجمع بينهما، إلى « فَعِلْتُ »؛ لأنّ اللام تنقلب- وإن كانت ساكنة^(٢)- لانكسار ما قبلها، ياءً، كما انقلبت في « غَازِيَةٌ وَمَحْنِيَّةٌ »، فيزول الاستثقال. وإذا كانت العرب قد تستثقل الواو الواحدة فتبني الماضي^(٣) على « فَعِلْتُ » لتتقلب ياءً، نحو « شَقِيتُ وَرَضِيتُ »، وقد كان « فَعَلْتُ » فيه جائزاً، نحو « غَزَوْتُ »، فصار « فَعِلْتُ » مع الواوين واجباً. وهذا النمط الذي قلناه من وجوب الجائز.

وقوله: « مجرى (لَوَيْتُ وَرَوَيْتُ) »^(٤).

يعني: يجري قَوَيْتُ وَحَوَيْتُ، وإن كانا من الواوين مجرى مَلامَهِ ياءً؛ لأنّ الكسرة قبل اللام غيّرتها فقلبتها ياءً. وتصحّ العين في « حَوَيْتُ وَقَوَيْتُ » لاعتلال اللام على ما تقدّم.

قوله: « ولم يقولوا: قد قَوَّ »^(٥) لآخر الفصل.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢. وفي الأصل: لا يثبتان.

(٢) في الأصل: مكسورة.

(٣) في الأصل: المضارع. انظر المنصف ٢١٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

يعني: لم يقولوا في «فَعَلَ» من «القَوَّة»: قَوٌّ، كما قالوا: عَضٌّ؛ لأن الإدغام يكون مع التضعيف، وأمّا والعين على [ما]^(١) أصل بنائها عليه، وهي الكسرة، فهي قالبة الواو الثانية إلى الياء، فلا يكون تضعيفُ حرفين من موضع واحد.

وإنّما لم يُنكَر أن يجيء الاسم على «فَعَلٍ» محرّك العين بالفتح، وإن كان يلزم في التثنية منه اجتماع الواوين، نحو «قووان»، كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك فقلت: قَوَوْتُ؛ لأنّ الفعل أثقل، فاستُخف ذلك في الاسم؛ لخِفّته، واستثقل ذلك في الفعل؛ لثقله. وأيضاً، فإنّ الفعل يتصرّف، فيلزم فيه الثقل في مضارعه إذا قلت: يَقَوُّوْ، وإذا رددت الفعل إلى نفسك، ولا يلزم في الاسم إلّا في حال التثنية.

قوله: «ألا ترى أنّه ليس مثل (وَعَوْتُ) في الكلام»^(٢).

قلت^(٣): قد جاء واحد، وهو اسمٌ فائِذه ولامه واو، وهو قولهم في التّهجّي: واو. فأما الألف فيها فلا يخلو أن يكون واواً أو ياءً، ومن ذهب إلى أنّها من الواو فله أن يقول: لما لم تُمَلِّ / كما أميلت الياء والتاء، دلّ على أنّها من الواو؛ ولأنّنا لو جعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير؛ لأنّه ليس في الكلام مثل «وَعَوْتُ»، فلمّا كان الأمر كذلك حملها على الواو؛ لأنّ الإمالة لم تُسمع فيها؛ ولأنّ العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجهولة، فحملها على الواو أولى.

قال ابن جنّي^(٤): ورأيت أبا عليّ يذهب إلى أنّها من الياء^(٥)، ويعتمد على

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٣) انظر المنصف ٢١٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢١٤/٢، ٢١٥ بتصرّف.

(٥) انظر المسائل الحليّات ٨، ٣٤٧.

أنها لا ينبغي أن تكون من الواو لئلا يجتمع حروف الكلمة كلها من موضع واحد. قال: فأما قولهم: بَّبة، فإنما جرى مجرى حكاية الأصوات^(١)، ولم يذكر « دَدَدَ »، وكذلك قياس قوله [فيه]^(٢)؛ لأنه مستعمل في ضرب من اللعب^(٣)، فهو حكاية صوت عندهم.

ولأبي علي أيضاً أن يقول: إنَّ الياء قد جاءت فاء ولاماً في قولهم: يَدَيْتُ، والياء أخت الواو، [فأنا أحمل]^(٤) على هذا أيضاً؛ لمضارعتها الياء باللين والامتداد^(٥).

وهذا القول كله إنما يكون في الواو إذا جعلت اسماً، ف قيل: هذه واوٌ حسنة، ونحو ذلك؛ فأما في التهجِّي فلا يقال في ألفها: إنها منقلبة؛ لأنَّ الحروف لا يسوغُ فيها شيءٌ من ذلك. وقد قدِّمت في هذا المجموع من الكلام على ألف « واو » ما ينضاف إلى هذا، فأكمل به الفائدة.

قال ابن جنِّي - رحمه الله - في سرِّ الصناعة^(٦): واعلم أنَّه لم يأت^(٧) عنهم [مثل]^(٨) « وعوتُ »، من قبل أنَّهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الأمرُ أَمْرانَ ضِدَّانَ، فتركوا ذلك، وذلك أنَّ ماضيه « فَعَلَ »، وفأؤه واو، فعين مستقبله « يَفْعَلُ »

(١) في القاموس (بيب): « ببة: حكاية صوت صبي، ولقب قرشي، والشاب الممتلئ البدن نعمة، وصفة للأحمق ». والقرشي: عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمه هند بنت أبي سفيان. وانظر الصحاح (بيب)، اللسان (بيب)، المسائل الحلييات ١٣٧، سر صناعة الإعراب ٥٩٩.

(٢) في الأصل: ددي وكان. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ٢١٤/٢.

(٣) فسرّه في سر صناعة الإعراب ٦٠٠ بأنه حكاية صوت الشيء إذا تدحرج.

(٤) تكملة من المنصف ٢١٥/٢.

(٥) انتهى نقل المؤلف من المنصف.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٩٦-٥٩٨ بتصرّف.

(٧) في الأصل: لايات.

(٨) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

مكسورة، وفأؤه محذوفة، وذلك « وعد، [ووزن]^(١)، وورد «، تقول: يَعِدُ، وَيَزِنُ، وَيَرِدُ، فهذا أصل مستمر. فأما قول بعضهم:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا^(٢)

بضمّ الجيم فلغة^(٣) شاذة غير معتدّ بها؛ لضعفها، وعدم نظائرها، ورأيانهم مع ذلك إذا كان الماضي على « فَعَلَ » ولامه واو فعين مضارعه أبداً مضمومة، وذلك نحو « غزوت ودعوت، أغزؤ وأدعؤ »، فهذا أيضاً مستمر غير منكسر، فلو صاغوا مثل « وَعَوْتُ »، لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين، كما كسروا عين « يَعِدُ »، وأن يضمّوا أيضاً كما يضمّون عين « يَغْزُو »، فلما كان بناؤهم نحو « وعوت » يدعوهم إلى أن تكون عين المضارع مضمومة مكسورة في حال واحدة، رفضوا البتّة، فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدّين في حرف واحد.

فإن قلت: فهلاًّ بنوه على « فَعَلْتُ » بضمّ العين، فقالوا: وعُوت أوُعُو، وأجروه في ضمة عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى « وضُوت أوُضُؤ »، و« وطُؤ الدّابة يوطُؤ »؟

فالجواب: أن « فَعَلْتُ » في الكلام أكثر من « فَعُلْتُ »؛ ألا ترى أن « فَعُلْتُ »

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

(٢) البيت لجرير. انظر الديوان ٣٦٤ (دار بيروت)، المسائل الحليّات ١٢٧، المنصف ١٨٧/١، الصحاح (وجد)، شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠، الممتع ١٧٧، ٤٢٧، المقرّب ٥٤٢، شرح الشافية للرضي ١٣٢/١، شرح الأشموني ٣٤١/٤. وفي الديوان واللسان (نقع): « يجِدُن » بكسر الجيم، ضبطاً لانصاً، والشاهد ليس فيها. ونقع: روي. والحوائم جمع حائم وهو العطشان. اللسان (نقع)، القاموس المحيط (حوم).

(٣) نسبت لبني عامر. انظر الصحاح (وجد)، شرح الشافية للرضي ١٣٢/١، شرح الأشموني ٣٤١/٤.

لاتكون إلا لتثقل الهيئة نحو « ماكان كريماً ولقد^(١) كَرُمَ »، و« ماكان ظريفاً ولقد ظُرفَ »، وهي أيضاً غير متعدية، و« فَعَلْتُ » تكون متعدية وغير متعدية، وهي أخفّ وأسير^(٢) من « فَعُلْتُ »، فلما وجب رفض ذلك في الأكثر الشائع حُمِلَ الأقلّ عليه، وهو « فَعُلْتُ »، هذا مع ماكان يلزم من اكتناف الواوين والضمة^(٣) للكلمة، وهو الثقل الذي أوماً إليه سيبويه، فلما / وجب اطراح هذا التركيب في « فَعَلْتُ »، وتبعته « فَعُلْتُ »، حملوا أيضاً عليه « فَعِلْتُ »، فلم يقولوا مثل « وَعِيتَ تَوَعَى »، كما قالوا: وَجِيتَ تَوَجَّى، وأتبعوا « فَعِلْتُ » في الامتناع « فَعَلْتُ وفَعُلْتُ »، فاعرف ذلك، فإنه لطيف.

وذكر^(٤) بعد أن الألف من « واو » حملها أبو الحسن على أنها منقلبة من

واو^(٥).

وقوله في « الوزوزة »: « ولم تغيّر لأنّ بينهما حاجزا »^(٦).

يريد: ولم تغيّر الواو الأولى؛ لأنّ بينها وبين الثانية حاجزاً، وإثما يجب التّغيير إذا اجتمعا في أوّل الكلمة، ولم تغيّر الثانية؛ لأنّ ما قبلها ساكن، والواو المتحرّكة إثما تغيّر إذا كان ما قبلها متحرّكاً بالفتح؛ ولأنّها أيضاً ثالثة، وإثما تغيّر الواو إذا وقعت رابعة، كلام « ضَوْضِيْتُ »^(٧).

(١) في الأصل: ولو.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) في الأصل: الواوين الضمة.

(٤) يعني: ابن جني.

(٥) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢/٢٩٠. وفي الأصل: ولم يغير.

(٧) في الأصل: صوصيت. انظر المنصف ٢/٢١٦.

قوله: « وتكون الهمزة ثانية ورابعة »^(١).

يريد: نحو « الدَّادَةُ والرَّارَةُ »، وإثما ذكر الهمزة مع الواو لأنَّهما كليهما

مستقلان.

قال ابن جنِّي^(٢): ولم أعلمهم جعلوا الهمزة فاءً ولا ماً في هذا المكرر حتَّى
إنَّه ليس عندي [في]^(٣) كلامهم مثل « أَضْأَضَ »^(٤)، ولا « أَبَابَ »، وإن جاء فقليل؛
وذلك عندي لكراهة الابتداء بالهمزة^(٥) مع تكريرها، والهمزة إذا ابتدأت لم يمكن
تخفيفها البتَّة.

قوله: « وأما (أَفْعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) من (غزوت) - إلى قوله - كما قلت:

اقتتلا »^(٦).

قلت: الأصل في هذه المسائل: لا يعتلَّ منها إلَّا الحرف الأخير، ويصحَّ جميعُ
ماقبله، عيناً كان، أو لاماً؛ لما تقدَّم من أنَّه لا يجتمع إعلالان، فتقول: احيَّيتُ
واحيَّيت، واحيَّيا، واحيَّيا، و« احييا » « افعلل »، و« احيايا » « افعالل »، فتعتلَّ
اللام الثانية، وتصحَّ العين واللام الأولى.

وتقول: هم يحيُّون، مثل « يَرَهْبُون »، وأصل « يَحْيُون » « يَحْيُون »،
فأسكنوا اللام الأخيرة، ونقلوا حركتها إلى الأولى، وحذفت لسكونها وسكون واو
الجمع، كما أنَّ أصل « يَرَمِيُون » « يَرَمِيُون »، فصنع به كذلك.

(١) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٢) انظر المنصف ٢١٨/٢.

(٣) تكملة من المنصف ٢١٨/٢.

(٤) في المنصف ٢١٨/٢: « أَصْأَصَ ».

(٥) في الأصل: بالهمز.

(٦) الكتاب ٣٩٠/٢، ٣٩١. وفي الأصل: كما قلت اقتتل.

قوله: « وإِنَّمَا مِنْعُهُمْ مِنْ أَنْ يَجْعَلُوا (اقتتلوا) بمترلة (رددت) »^(١) لآخر الفصل.
يريد: أَنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي « اِقْتَتَلُوا »، إِنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَدْغَمْ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِدْغَامُ كَمَا لَزِمَهُمُ الْإِدْغَامُ فِي « رَدَّ »؛ لِأَنَّ الدَّالِّينَ فِي « رَدَّ » وَقَعْتَ طَرَفًا، وَوَقَعْتَ التَّاءَانِ فِي « اِقْتَتَل » مَتَوَسِّطَيْنِ، بَحِثْ تَقْوَى فِيهِ الْحُرُوفَ؛ لِتَمَكَّنْهَا مِنَ الْكَلِمَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ الْمَتَوَسِّطَةَ أَقْوَى مِنَ الْمَتَطَرِّفَةِ فِي قَوْلِكَ: ارْعَوْى، وَأَصْلُهُ « ارْعَوَوْ »^(٢)، فَتَحَرَّكَتِ الْوَائِ الْمَتَطَرِّفَةُ، وَقَبْلَهَا حَرَكَةٌ هِيَ فَتْحَةٌ، فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا، وَبَقِيَتِ الْمَتَوَسِّطَةُ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ إِلَى الْأَوَاخِرِ أَسْرَعَ، وَهُوَ فِيهَا أَمْكَنَ، وَلِذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: « بِمِثْلَةِ الْوَائِ الْوَسْطَى فِي الْقُوَّةِ »^(٣).

وَمَنْ قَالَ: قَتَّلُوا فِي « اِقْتَتَلُوا »، قَالَ: حَيَّوْا فِي « اَحْيَاوْا »^(٤).
وَذَلِكَ أَنَّهُ كَرِهَ ظُهُورَ التَّاءَيْنِ فِي « اِقْتَتَلُوا » فَسَكَّنَ الْأُولَى^(٥)، وَنَقَلَ حَرَكَتَهَا إِلَى الْقَافِ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْقَافُ حَذَفَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ، ثُمَّ أَدْغَمَ التَّاءَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ فَقَالَ: قَتَّلَ، وَكَذَلِكَ قَالَ: حَيَّوْا.
« وَمَنْ قَالَ: قَتَّلُوا قَالَ: حَيَّوْا »^(٦).
وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَالَ: قَتَّلُوا، كَسَرَ الْقَافَ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لَمَّا^(٧) سَكَّنَ التَّاءَ الْأُولَى، وَلَمْ يَنْقُلْ حَرَكَتَهَا إِلَى الْقَافِ.

(١) الكتاب ٣٩١/٢. وفي الأصل: بمترلة وجدت.

(٢) في الأصل: ارعوي.

(٣) انظر الكتاب ٣٩١/٢، شرح السيرافي ٣٢٣/٦، ٣٢٤ (خ)، التكت ١٢٢٣.

(٤) الكتاب ٣٩١/٢.

(٥) في الأصل: الاول.

(٦) الكتاب ٣٩١/٢.

(٧) في الأصل: اما.

[ومن العرب من] ^(١) قال: قَتَلُوا، وطرح فتحة التاء، وكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين، وأتبع ^(٢) الكسرة الكسرة ^(٣).

[١١٢] وأصل « حيّوا » « حيّوا »، مثل « قَتَلُوا » / فاستثقلت الضمة على الياء، فأسكنت ونقلت حركتها إلى الياء المشددة، كما فعلت في « عَمِي » حين قلت: عَمُوا، وفي « حِيَّيَ »: حيّوا، إلّا أنّ هذا لا يقاس عليه؛ ألا ترى أنّ من قال في « مُنْتِن »: مُنْتِن، لا يقول في « مُكْرِم »: مُكْرِم. ومنهم من يقول: مُنْتِن، فيضمّ التاء لضمة الميم ^(٤)، ولا يجوز على هذا « مُكْرُم ». وقوله: « ومن قال: قَتَلَا » ^(٥).

من قال هذا كره إظهار حرفين متحرّكين من جنس واحد، وهما التاءان، فنقل حركة التاء الأولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر، فلمّا تحرّكت استغنى عن همزة الوصل؛ لأنّها ^(٦) إنّما اجتلبت لسكون ما بعدها، ثمّ أدغمت التاء الأولى في الأخيرة، فقليل: قَتَال، وكذلك قيل: حَوَاء؛ لأنّه كره اجتماع الواوين متحرّكتين، فنقلت حركة الأولى إلى الحاء ^(٧)، واستغني عن همزة الوصل، وأدغمت الواو الأولى في الثانية. ومن قال: أَخْفِي، فقال: اقتتالا، قال هنا: أَحَوَاء ^(٨)، والمُخْفَى بزنته

(١) في الأصل: فمن. وما أثبتّه من المنصف ٢/٢٢٤.

(٢) في الأصل: فاتبع.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٠، المنصف ٢/٢٢٥، المتع ٦٣٩، ٦٤٠. وستأتي المسألة في ٨٧٩ فما بعدها.

(٤) انظر ما سبق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٩١.

(٦) في الأصل: لانهما.

(٧) في الأصل: الحاء.

(٨) في الأصل: ححوا.

معلناً^(١).

قوله: « وإذا قلت: احوأويت، فالمصدر (أحوياء) »^(٢).

كان في الأصل « احووآء »، فقلبت الواو الوسطى ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت في التقدير « احويوآء »، فاجتمعت واو وياء، وسبقت الأولى بالسكون، فأبدلوا الواو ياء وأدغموها في الياء، فقال: احوياء.

قال ابن جني^(٣) - رحمه الله -: وقد قال بعضهم: احويوآء، ولم يقلب الواو- وإن كان قبلها ياء ساكنة- لأن هذه الياء لا تلزم؛ لأنها غير موجودة في الفعل، فجرت عنده مجرى واو « سُوير »؛ لأن المصدر قد يجري مجرى الفعل في مواضع. ويقوي هذا القول عندي قليلا، وأن لمن صحح وجهها يتعلّق به، أن من قال: احوياء، فأدغم، قد أعلّ الكلمة من موضعين:

أحدهما: قلب اللام الأولى.

والآخر: قلب اللام الأخيرة همزة.

ومن أبدل اللام الأولى - وهو الأكثر - فإنما ذلك عندي لأن المصدر اسم والاسم لا يتصرف^(٤) كتصرف الفعل، فلما جعلت الياء فيه قبل الواو كانت^(٥) لازمة موجبة للقلب؛ لأن المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا؛ ألا تراهم قالوا: غزِي فهو مغزُو، فصَحّحوا اسم المفعول، وإن كان الفعل معتلاً.

وقوله: « وتقول في (فعل) من (شَوَيْتُ): شِي »^(٦).

(١) انظر المنصف ٢/٢٢٠، ٢٢١.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢١، ٢٢٢. والكلام السابق في المسألة منه.

(٤) في الأصل: لا يتصرف.

(٥) في الأصل: وكانت. وهي كذلك في إحدى نسخ المنصف ٢/٢٢٢.

(٦) الكتاب ٢/٣٩١.

اعلم أن « فُعْلاً » متى كانت العين منه واواً، واللام ياء، قلبت^(١) الواو ياء، وكسرت فاء الفعل؛ لتسلم الياء، وأدغمت، كما تُكسر التاء في « عُتِيَّ »، والصَّاد من « عُصِيَّ »، وكانتا^(٢) مضمومتين.

ويجوز ضمّ الفاء من « فُعْلٌ »^(٣) على الأصل فيقال: شَيْءٌ، ولا يجوز ضمّ التاء من « عُتِيَّ »، ولا الصَّاد من « عُصِيَّ »، فيقال: عُتِيٌّ وَعُصِيٌّ. والفرق بينهما أن كسر التاء من « عُتِيَّ »، والصَّاد من « عُصِيَّ »، لا يوقع لبساً بين بناءين؛ لأنّهما « فُعُولٌ »، فإذا كسرنا التاء^(٤) والصَّاد لم يُتوهم بناءٌ آخر، وإذا كسرنا الشَّين من « شَيْءٌ » الذي هو « فُعْلٌ »، التبس بـ « فُعْلٌ »^(٥).

وإنّما كان الكسرُ أكثر لأجل الياء الساكنة بعد الضمّة، وإن كانت قويت بالإدغام؛ لأنّ الحرف المشدّد قد يجري في بعض المواضع مجرى الحرف الواحد، ولذلك قال: عصي^(٦).

[١١٢ب] قال ابن جنّي^(٧): ويجوز على هذا أن يكون قولهم: القي^(٨)، للفلاة، « فِعْلاً / وفُعْلاً » جميعاً؛ لأنّه من « القَوَاء »، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَتَاعاً لِلْمُقْوِينَ﴾^(٩) قيل فيه: إنّهم السَّالكون في « القي »، وهو الفلاة القفر.

(١) في الأصل: وقلبت.

(٢) في الأصل: وكانت.

(٣) في الأصل: فاء الفعل من فعل.

(٤) في الأصل: الياء.

(٥) انظر شرح السيرافي ٣٢٧/٦ (خ)، التكت ١٢٢٤.

(٦) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٧) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٨) في الأصل: أن يكون المعنى.

(٩) الواقعة: ٧٣.

قوله: ولم تُجعل كـ «بيض»^(١).

يعني: أن «بيضا» لا يجوز فيه إلا كسر الباء؛ لأنّ الياء غير مدغمة في الضاد، والياء الأولى في «شيء» مدغمة في الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المد، فصار كأنه حرف متحرك، نحو «صيد»، فلم يلزم كسر الشين، كما لم تقلب ضمة «صيد» كسرة؛ لتحرك الياء. كذا قال الأعلام^(٢).

وفي هذا قلق؛ لأنّ لفظ سيوييه: «بعد حرف متحرك»^(٣). وتفسيره: على أنّه كأنه حرف متحرك. ويقع في بعض النسخ: «بعد حرف متحرك، نحو (صيد)»^(٤). يعني: بعد حرف متحرك بالفتح، واكتفى بأنّ المثال يُبين قصده.

وقوله: «ألا ترى أنّها لو كانت في قافية مع (عُمي)، جاز، فهذا دليل على أنّه ليس بمترلة (بيض)»^(٥).

يعني: أن المدغم من هذا النوع لذهاب^(٦) المدّ منه صار بمترلة حرف ليس من حروف المدّ، فجاز وقوع «شيء» مع «عُمي»؛ لزوال المدّ. وأمّا «بيض» فالمدّ موجود فيه فلا يجوز مع ما ليس فيه مدّ؛ لأنّ المدّ قد يكون عوضاً من علّة في الجزء، كالقطع في ضرب البسيط، وهو حذف آخر جزء من الوند المجموع، وتسكين ما قبله، فينتقل «فاعلن» إلى «فعلن»، فيلزم^(٧) الضرب الرّدف، فإن وقع قبل الواو والياء الساكنين متحرك بالفتح ذهب المدّ، وصار غير مردوف، نحو قوله:

(١) الكتاب ٣٩١/٢ وفيه: «ولم يجعلها».

(٢) انظر التّكت ١٢٢٤. والكلام للسّيرافي. انظر شرحه ٣٢٧/٦، ٣٢٨ (خ).

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) كذا هو في طبعة بولاق ٣٩١/٢، وهارون ٤٠٥/٤.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: النوع يجري لذهاب.

(٧) في الأصل: فيلزم.

سائلُ بني أسدٍ ماهذه الصَّوتُ^(١)

وكذلك في الطَّويل نحو « بلبب »^(٢).

وقد جاء على غير ذلك^(٣)، ومنه بيت الحماسة:

لعمرك ما أخزى إذا ما نَسَبْتَنِي إذا لم تَقُلْ بُطْلاً عَلَيَّ وَمِينَا^(٤)

وإنما ساغ هذا وإن كان الأوَّل والثَّاني مفتوحين^(٥)؛ لأنَّ في حرف [العلَّة]^(٦) الذي على هذه الحالة مدًّا ما، وإن لم يبلغ ما إذا كانت حركة ماقبله من جنسه، ولأجل أنَّ فيه مدًّا ما قلَّ أن يجيء « كَيْدٌ » مع « فَرْدٍ وَصْدٌ »؛ ألا ترى أنَّه قلما يردُّ مثلُ قوله:

(١) صدره:

يَا أَيُّهَا الرَّأَكِبُ الْمَرْجِي مَطِيئُهُ

والبيت لرويشد بن كثير الطائي. انظر شرح ديوان الحماسة ١٦٦، الخصائص ٤١٦/٢، سر صناعة الإعراب ١١، القوافي للتنوخى ١١٥، ١٣٥، الإنصاف ٧٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٤/٢، ارتشاف الضرب ٧٣٧، ٢٤٤٩ (رجب)، اللسان (صوت)، الأشباه والنظائر ٤٠٧/١، خزانة الأدب ٢٢١/٤.

(٢) يعني: وكذلك وقع المدَّ عوضاً في الطويل نحو بلبب. فالإشارة ليست للشاهد السابق، وإنما لقوله: « وإنما المدَّ يكون عوضاً ». وسيوضح المؤلف هذه المسألة أكثر فيما يأتي ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٦. والشاهد الذي أورده هنا وهو « بلبب » من قول أبي الأسود الدؤلي:

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيكَ نُصْحَهُ وما كلُّ مؤتٍ نُصَحَهُ بلببٍ

انظر الكتاب ٤٠٩/٢، شرحه للسيراى ٤٧٥/٦ (خ)، التعليقة ١٦٦/٥، الكافي في العروض

والقوافي ٣٠، الحاشية الكبرى للذَّمنهري على متن الكافي ٧٧.

(٣) يعني: جاء مفتوحاً ما قبل ردفه. انظر المسألة فيما سيأتي ٨٧٥-٨٧٧.

(٤) لجابر بن رألان السَّنْبَسِي الطَّائِي. انظر الحماسة ١٣٣/١، شرحها للمرزوقي ٢٣٤، القوافي

للتنوخى ١١٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فيلين.

(٦) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

لعمري لأعرايَّة في عَبَاءَةٍ تُحَلُّ دُمَاتًا مِنْ سُوَيْقَةٍ أَوْ فَرْدَا
أَحَبُّ إِلَى الْقَلْبِ الَّذِي لَجَّ فِي الْهَوَى مِنْ اللَّابَسَاتِ الرِّيطِ يُظْهِرُهُ كَيْدًا^(١)
ولذلك كان استعمال الحسن بن هانئ^(٢) في قوله:

لاتبكِ ليلي ولا تطربِ إلى هِنْدِ

واشربِ على الوردِ من حمراءِ كالوَرْدِ^(٣)

العروض والضرب مقطوعين، وكل واحد منهما غير مُردف، أقبح من استعمال الشاعر في قوله:

... .. ماهذه الصَّوْتُ

الضرب مقطوعاً^(٤)، وهو غير مُردف، إلا أن هذا فيه مدٌّ ما^(٥).

قال ابن جني - رحمه الله - في الخصائص^(٦): قد أجروا الواو والياء الساكتين المفتوح ماقبلهما^(٧) مُجرى التابعتين لما هو منهما، وذلك قولهم: جَيْبُ بَكْرٍ، أي: جَيْبُ بَكْرٍ، وثوبُ بَكْرٍ، أي: ثوبُ بَكْرٍ؛ وذلك أن الفتحة، وإن كانت مخالفةً لجنس الياء والواو، فإن فيها سرّاً، له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما أريناه؛ وذلك أن أصل المدِّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه^(٨)، إنما هو

(١) البيتان لأعرابي في خزانة الأدب ٥٠٥/٨.

(٢) المعروف بأبي نواس [١٣٩-١٩٥هـ] شاعر فحل عالم غزير الحفظ لفنون شتى، إلا أنه كان ماجناً خليعاً مولعاً بالخمر. قال عنه أبو عمرو الشيباني: لولا ما أخذ فيه أبو نواس من الرفث لاحتججنا بشعره لأنه محكم القول. انظر ترجمته في طبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٣-٢١٧.

(٣) ديوان أبي نواس ٢٧.

(٤) في الأصل: مقطوع. وما أثبتته أنسب لأسلوبه السابق.

(٥) في الأصل: مداما.

(٦) انظر الخصائص ١٢٧/٣، ١٢٨.

(٧) في الأصل: ماقبلها.

(٨) في الأصل: واعلاه وانعمه وانماه.

[١١٣] للألف^(١)، وإنَّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، ويلحقان في الحكم / بها، والفتحة بعضُ الألف، فكأنَّها إذا قُدِّمت قبلهما في نحو « بَيْتٌ وَسَوَاطِءٌ »، إنَّما قُدِّمت الألف؛ إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألفٌ صغيرة، فكان^(٢) ذلك سبباً للأنس بالمدِّ، لاسيَّما وهما بعد الفتحة لسكونهما^(٣) أختا الألف، وقوَّيتا الشَّبه بها، فصار « شَيْخٌ وَتَوْبٌ » نحواً من « شاخٌ وثابٌ »، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما، فاعرف ذلك. وذكر « لم أُبَلِّ، ولم أَكُ »، وقال: « حيث كثر في كلامهم »^(٤).

لما^(٥) كثر « لم أُبَلِّ »، وصارت تقال عند كلِّ شيءٍ محتقر، وكان الأصل أن يُقال: لم أبال، بمترلة « لم أرام »^(٦)، ولم أعاط؛ لأنَّه مضارع « باليت »، ثمَّ خففت لكثرة الاستعمال بتسكين اللام من « لم أبال »، [وشُبِّهت اللام]^(٧) بالفاء من « أخاف »، فكما تسكن الفاء للجزم، كذلك سكَّنوا هذه اللام تشبيهاً بالفاء، فلمَّا سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين، كما تُحذف في « لم أخف ».. وكذلك « لم يكُ »؛ لأنَّ « كان » كثر استعمالهم إيَّاهَا، وصارت عبارةً عن الأفعال.

يقول القائل: هل قام زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعم قد كان كذلك، وما كان

ذلك!

(١) في الأصل: الألف.

(٢) في الأصل: فكأنَّها.

(٣) في الأصل: لسكونها.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٥) في الأصل: فلما.

(٦) في الأصل: ارام. من دون « لم ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٣٩٢/٢.

وهل يقوم زيد؟ فيقول المجيب: نعم قد يكون ذلك!

فلما حذفوا الحركة في « يكون » للجزم، وسكنت النون، وقبلها الواو ساكنة، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وقد وقعت النون آخر الفعل ساكنة، وهي مضارعة لحرف المدّ واللين؛ للغنة التي فيها، وأنها ساكنة، وللکثرة -ثلاثة أمور- حذفوا النون أيضاً، كما يحذفون حروف^(١) المدّ واللين إذا وقعت لامات؛ للجزم، نحو « لم يَغْزُ، ولم يَرمِ، ولم يَخْشَ »، وكذلك قالوا: لم يكُ.

ويدلّك على أنّ النون أشبهت بسكونها حروف اللين حتّى حذفت كما حذفت حروف اللين، أنّها إذا تحرّكت لم تحذف؛ لأنّ الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يكن الرجل منطلقاً، ولا يجوز: لم يكُ الرجل؛ لتحرك النون. وقد جاء حذف النون في هذا في الضرورة، قال:

لم يكُ الحقُّ على أن هاجهُ رَسْمُ دارٍ قد تعفّى بالسّرر^(٢)

قال أبو الفتح^(٣) -رحمه الله-: وأحسن ما فيه عندي أنّه قدّر: لم يكُ^(٤)، على حدّ قولك: لم يك زيد، ثمّ جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحذف، فترك على حاله؛ لأنّ من عادته أن يقول في غير هذا الموضع: لم يك زيد. ونظير هذا [قولهم]^(٥) في قوله^(٦):

(١) في الأصل: حرف.

(٢) البيت الحُسَيْل بن عُرْفُطَة، جاهلي. وقد سبق تخريجه ١٤٤.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢٨، ٢٢٩ بتصرّف.

(٤) في الأصل: لم يكن.

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٢٩.

(٦) في الأصل: قولهم.

كنّواح ريشِ حمامةٍ نَجْدِيَّةٍ^(١)

لأنّهم يحتجّون في حذف الياء بأنّه قدّر الكلمة « نواح »، قبل الإضافة، ثمّ أضافه بعد أن استقرّ الحذف في الكلمة؛ فإذا جاء هذا التّأويل في المضاف مع شدّة اتّصاله بالمضاف إليه، كان في الفعل أحسن؛ لأنّ اتّصاله بالفاعل دون اتّصال المضاف بالمضاف إليه؛ ألا ترى أنّه يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والمفعول به وغيرهما ممّا ليس أجنباً من الفعل جوازاً حسناً؟ ولا يجوز ذلك في المضاف والمضاف إليه إلّا في الضّرورة، على قبح من الكلام^(٢).

[١١٣ ب] ولأنّ الفعل والفاعل مبنيّ ومبنيّ عليه فهما شيئان، وجزأ الجملة / وأما المضاف والمضاف إليه فالكلمة الواحدة، وليس جزئي^(٣) كلام، والمضاف تمام الاسم، والمبني والمبني عليه تمام الكلام. وقد بيّن سيّويه هذا في الضّمائر.

قال أبو الفتح^(٤) - رحمه الله -: ومع هذا فقولهم: لم يكُ الحقُّ، مشبّه بقولهم: مِ الكذب، ومِ الآن، يريدون^(٥): من الكذب، ومن الآن، كما قال:

كأنّهما مِ الآن لم يتغيّرا^(٦)

(١) عجزه:

ومسحت باللّثين عصف الإثمد

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وقد سبق تخريجه ١٥١.

(٢) انتهى التّقل من النصف، وسيعود المؤلّف إليه.

(٣) في الأصل: جزء.

(٤) النصف ٢/٢٢٩-٣٣٠. وهو إتمام ما ذكره سابقاً، بتصرّف.

(٥) في الأصل: يريد.

(٦) عجزه:

وقد مرّ للدارين من بعدنا عَصْرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمالي ١/١٨٥، الخصائص ١/٣١٠،

=

و:

غير الذي قد يقال م الكذب^(١)

فكما حذفت التّون من هذا لالتقاء الساكنين، كذلك حذفت من « لم يكُ الحقُّ »، إلّا أنّ « م الآن » أحسن، وأكثر في اللغة؛ لأنّه لم يحذف من « من » شيء قبل حذف التّون، كما حذف من « لم يكن » عين الفعل، فحذف [التّون]^(٢) من « لم يك الحق » إجحاف؛ لأنّك تحذف العين واللام جميعاً.

لكن نظير « لم يكُ الحقُّ » ما أنشده سيبويه:

ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل^(٣)

يريد: ولكن اسقني، فحذفت التّون لالتقاء الساكنين. وهذه - « لكن » -
إنّما هي مخففة من « لكنَّ »، فقد حذفت منها نون واحدة، ثمّ حذفت الأخرى،

سر صناعة الإعراب ٤٤٠، ٥٥٣، أمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، ضرائر الشعر له ١١٥، اللسان (أين)، خزانة الأدب ٢٥٨/٣.

(١) من قول مسهر بن كعب:

أبلغ أبا دختنوس مألُكَةً غير الذي قد يقال م الكذب

وقد سبق تخريجه ٦٦٣. ولم يستشهد ابن جنّي بالبيت، ولم يمثّل بشاهده، وإنّما مثّل بالبيت الذي قبله وبـ « م الغلام »، ومثّل له في سر صناعة الإعراب ٥٣٩ بعد البيت السابق.

(٢) تكملة من المنصف ٢٢٩/٢.

(٣) صدره:

فلست بآتيه ولا أستطيعه

والبيت للنّجاشي الحارثي. انظر الكتاب ٩/١، الأصول ٤٥٥/٣، المسائل البصريّات ٨٩٨، المسائل العسكريّة ١٧٩، الخصائص ٣١٠/١، شرح اللّمع لابن برهان ٤٨١/٢، أمالي ابن الشّجري ١٦٧/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، شرح الكافية للرّضي ٣٧٣/٤، ارتشاف الضّرب ٢٤١٢ (رجب).

وهذا إجحافٌ بالكلمة.

ولقائل أن يقول: إنَّ بين « لکن » و « لم یکن » فرقاً، وهو أن « لکن » ^(١) لما كانت مشددة كانت ناصبةً الاسم ورافعةً للخبر، [نحو] ^(٢) « لکنَّ زیداً منطلقاً »، فلما خففتها خرجت عن ذلك الحد وصارت تحسب في حروف العطف، فجعلت ^(٣) لما زال عملها كأنها حرف آخر، فأشبهت « من » في أنها لم يحذف منها شيء. وقولهم: يكون، ولم يكن، لافرق بينهما في العمل والمعنى، فحذفك من « يكن » هو حذفك من « يكون »، فما تنكر أن يكون الحذف في « يكون » ^(٤) أقبح منه في « لکن »؟

ويقال أيضاً: إنَّ « لکن » حرفٌ، والحروف لا يليق بها الحذف، وإنما أكثر ما يكون في الأفعال ثم في الأسماء، فأما الحروف فالحذف فيها قليل جداً، لا تكاد تراه إلا في المضعف، نحو « رُبَّ، وإنَّ »، فإذا خفف المشدّد من الحروف فهو قليل جداً. فإن جئت تحذف المخفف فذلك إجحافٌ.

ومع هذا فإنَّ في الأفعال [ما] ^(٥) قد حذف منه حرفان، نحو « ع كلاماً، وشِ ثوباً »، ولا ترى حرفاً حذف منه حرفان. [فهذا أو كذا مما أورده] وأقصى ^(٦) أحوال « لم یكن الحق »، أن يكون مثل « ولاك اسقني » ^(٧).

(١) في الأصل: انما.

(٢) تكملة من المنصف ٢٣٠/٢.

(٣) في المنصف ٢٣٠/٢: فحصلت. وقد سبق مثل هذا الاختلاف في هذه الكلمة من قبل، فلعلّه من

تحريف التأسخ، والمعنى مستقيم.

(٤) في المنصف ٢٣٠/٢: « لم یکن ». وفي بعض نسخه: « یکن ».

(٥) تكملة من المنصف ٢٣٠/٢.

(٦) في الأصل: فامضى. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ٢٣٠/٢.

(٧) انتهى النقل من المنصف في هذه المسألة.

« وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: لم أبله، لايزيدون على حذف الألف »^(١).

قال المؤلف - رحمه الله -: جعل الخليل [لم أبل]^(٢) اعتلالاً على حديثه، وجعل اعتلال « لم أبله » اعتلالاً آخر. وقد غلط أبو عليّ الفارسي، وجعل « لم أبل » و « لم أبله » علتهما معاً واحدة^(٣).

ومعنى كلام الخليل أنهم يقولون: لم أبال، على ما ينبغي، ثم إنهم يدخلون التاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف « لم أباله »، ثم يحذفون الألف لضرب من التخفيف، كما حذفوا من « غلبط »، وكما حذفوا ألف « احمر »، وواو « غد ».

وظاهر كلام الإمام أن « احمر » مقصور من « احمار »؛ لطول الكلمة^(٤)، والمعنى واحد، ويدلّ على ذلك أنه ليس شيء من « افعل » لا يقال فيه: افعال، إلا أنه ربّما قلت إحدى اللغتين في شيء من هذا، وكثرت الأخرى؛ ألا ترى إلى كثرة طرح الألف في « احمرّ واصفرّ وابيضّ »، وإلى كثرة إثباتها في « ادهامّ واشهابّ واكهابّ »^(٥).

(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر التكملة ١٧٤، ١٧٥، المسائل البغداديات ٤٣٦-٤٤٢، المسائل البصريّات ٢٥١، المسائل العسكرية ٢٧٨-٢٨٠، المنصف ٢٣٣/٢-٢٣٧.

(٤) قال في الكتاب ٢٢٢/٢: « وقد يستغنى بافعال عن فعل وفعل، وذلك نحو: ازراق، واخضار، واصفار، واحمار، واشراب، وابياض، واسواد. واسودّ وابيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك ». وانظر السيرافي النحوي ١٠١. وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى الخليل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٧ (رجب).

(٥) انظر الممتع ١٩٦.

وجعل بعض اللغويين « افعَلَّ » لما استقرَّ، وليس في حال حدوث ويزيد،
تقول: كَلَّمته / فجعل يحمارٌ^(١). وهذا قد يكون في بعض المواضع كما قال،
ولا يجب أن يكون هكذا دائماً.

فالتصواب ظاهر كلام الإمام، ويصرف ذلك لاختلاف القرينة^(٢).
وقال الشيخ أبوالحجاج يوسف بن معروز^(٣) في كلام له على هذه المسألة:
يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبو القاسم الزمخشري^(٤): أي شيء
سكّن اللام؟ وأي شيء دلّ على سكونها من القياس؟
فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.
فيقال له: هذا غير موجود: أن يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة،
ولم تدعُ إليه ضرورةً.
فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

(١) انظر اللسان (حمر).

(٢) قال السّهيلي في نتائج الفكر ٣٢٥، ٣٢٦: «إلا أنّ أباسليمان الخطّابي زعم أن معنى احمَرَّ مخالفٌ لمعنى احمارٍ وبابه، وذهب إلى أنّ افعَلَّ يقال فيما لم يخالطه لون آخر، وفعالٌ يقال لما خالطه لون آخر. والخطّابي ثقةٌ في نقله، والقياس يقتضي صحّة قوله؛ لأنّ الألف لم تُزد في أضعاف حروف الكلمة إلاّ لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها».

(٣) أبوالحجاج يوسف بن معروز القيسي المالكي [ت: ٦٢٥هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، ثمّ انتقل إلى مُرسية، ومات فيها. نحوي جليل من أهل التّقدّم في علم الكتاب. أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون والسّهيلي، وأخذ عنه أبو الوليد يونس بن محمد الوقشيّ. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ٢٣٦، بغية الوعاة ٣٦٢/٢، هدية العارفين ٥٥٣/٢.

(٤) انظر المفصل ٣٥٣. وقد تبعه شارحاً المفصل: ابن يعيش، وصدر الأفاضل الخوارزمي، ولم يذكر الخلاف. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٩، ١٢٤، التّحميز ٢٨٨/٤، ٢٨٩. واختار هذا المذهب أيضاً ابن السّجري في أماليه ٢٩٧/٢-٢٩٩.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلا تحذف إلا لالتقاء الساكنين، أويجوز أن تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو «احمرّ، وعُلبط، وهُدَيْد؟»
فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرة لالتقاء الساكنين، ومرة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأ من وجهين:
أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولا يجوز دخولها إلا على متحرّك؛ لبيان حركته، أو على حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبو القاسم الزّحشري في فصل زيادة الهاء، قال^(١): «والهاء زيدة زيادة مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أو حرف المدّ، نحو (كتايبه، وثمّه، ووازيده، وواغلامهوه، ووانقطاع^(٢) ظهرهيه)».

فقد تناقض أبو القاسم في أن قال: كسرت اللام في «لم أبله» لالتقاء الساكنين، وقال هنا: زيدة لبيان الحركة، أو حرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرّ لتناقض أبي عليّ - وإنّما كان ينقل^(٣).

قال ابن جنّي^(٤) - رحمه الله -: لما قال لي أبو عليّ: دخلت الهاء^(٥) على «لم أبل»، وهي ساكنة^(٦)، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن

(١) انظر المفصل ٣٥٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠.

(٢) في الأصل: واغلامهوه وانقطاع.

(٣) لم أقف على كلام ابن معزوز في غير هذا الكتاب.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٣٣، ٢٣٤ بتصرّف.

(٥) في الأصل: الباء.

(٦) أي الهاء.

كانت اللام قد انكسرت؛ لأنَّ حركة الساكنين غير معتدَّ بها؛ لأنَّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنَّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التاء ساكنة على قولك؟

قال: إنَّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو « ارمه، واغزه »، ولم يُحذف من الكلمة إلَّا حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

والكسرة على هذا القول إنَّما هي لالتقاء الساكنين، وهي في قول الخليل الحركة الأصليَّة في « هو يُيالي »؛ ألا ترى أنَّه قال: إنَّ الألف حذفت من « لم أُبلِه »، كما حذفت من « عُلبط » ونحوه، والألف من « عُلبط » إنَّما حُذفت^(١) للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين.

ونظير ماذهب إليه أبو عليّ في هذا، ما حكاه سيويه عن أبي الخطاب^(٢): أنَّهم يقولون: اغزه، فيكسرون الزاي. والقول في هذا عندي: أنَّه أسكن الزاي فبقي « اغز »، ثمَّ أدخل الهاء^(٣) للوقف، وهي ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسر الزاي؛ لالتقائهما. فكما لا يُشكُّ في [أنَّ]^(٤) الكسرة في « اغزه » أنَّها غيرُ ضمة الزاي الأصليَّة في « هو يغزو »، فكذلك ينبغي على تفسير أبي عليّ، أن تكون الكسرة في « لم أُبلِه » غير الكسرة / الأصليَّة في « هو يُيالي ». وإنَّما مثلت بالمضموم؛ لأنَّ الأشياء تُعرفُ بأضدادها.

(١) في الأصل: حذف.

(٢) في الأصل: ابن الخطاب. انظر الكتاب ٢٧٨/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) تكملة من المنصف ٢٣٤/٢.

وحكى أبو زيد عن العرب^(١): لم يألٍ عن ذلك، يريد: لم يألٍ، فكأنه أسكن اللام بعد الحذف، ثم كسرهما لسكونها وسكون الهمزة^(٢).

قال المؤلف - رحمه الله -: فكذلك كسر اللام من « لم أبله »، والزاي من « اغزّه »؛ لسكونها وسكون الهاء. قال: حمل ابن جنّي حكاية أبي زيد « لم يألٍ » بكسر اللام على ما ذكرنا.

ولقائل أن يقول: ماتنكر أن تكون الياء قد عاقبت الواو في هذه الكلمة على حكاية أبي زيد، ويكون حذف الياء للحزم، كما تحذفها من « يرمي »، إذا قال: لم يرم، والحمل على هذا أكثر من الحمل على ما ذكر؟

وحكى أبو زيد عنهم أيضاً: اغزّه^(٣). قال ابن جنّي^(٤): وهذا القول عندي يحتمل وجهين: إمّا أن يكون كسر الهمزة لكسرة الزاي إتباعاً. وإمّا أن يكون كسر الهمزة على ما يجب لها؛ لأنّ حركتها لالتقاء الساكنين. وحكى عنهم: إقتل بكسر الهمزة، وجاء بها على الأصل، واعتدّ بالقاف حاجزاً، وإن كانت ساكنة. ويجوز أيضاً في كسرة الزاي أن تكون إتباعاً لكسرة الهمزة؛ كأنه^(٥) كسر الهمزة على ما يجب فيها في الأصل، ثمّ أبدل من ضمة الزاي كسرة كراهية الضمة بعد الكسرة. فإن قال قائل: فإنّ أبا عليّ ذكر أنّه لم يرُدّ الألف من « أبله » - وإن كسرت اللام - لأنّها حركة غير لازمة، والحرف في تقدير السكون، وقد قال مع ذلك

(١) « عن العرب » مكرر في الأصل. وفي السيرافي النحوي ٣٩٤: « عن القشيري ». وذكر المحقق أنّه

سوّار بن أوفى القشيري، زوج ليلي الأحيلىّة. والله أعلم. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٢٤٣/٦، ٢٤٥.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) انظر المنصف ٢٣٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٣٤/٢ - ٢٣٦ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فانه.

أيضاً: إنه إنما^(١) أدخل الهاء- وإن كانت اللام ساكنة- لأن أصلها الحركة، فقد قضى بما ذكر أن الحرف في تقدير السكون والحركة جميعاً، وهذه مناقضة؛ لتضاد الحركة والسكون وتنافيهما^(٢) على الحرف الواحد!

ف قيل: لا يمتنع أن يقدَّر الشيء الواحد بتقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأن اللام [من]^(٣) حيث سكنت حتى حذفت الألف عنده، قال: إنها في تقدير السكون، ومن حيث كان أصلها الكسر في « هو يُيالي »، قال: هي في تقدير الحركة؛ وليست اللام حرف الإعراب، فيمتنع إذا سكنت من دخول الهاء^(٤) في الوقف، بل القياس أن يقال قبل الحذف: لم أبالْه، كما تقول في الوقف: لم أرامِه^(٥)، فلمّا كان دخول الهاء^(٦) قبل حذف الألف سائغاً حسناً، كذلك دخلت الهاء بعد أن حذفت الألف.

فإن قيل: فإن اللام من « أبْلَه » مكسورة في اللفظ كما ترى، وهي مكسورة أيضاً في الأصل، فهلاً لم يُجْز حذف الألف لتحرك اللام في اللفظ والأصل جميعاً؟ قيل: هي وإن كانت مكسورة، فليست الكسرة فيها هي الكسرة الأصلية في البناء، إنما هي كسرة التقاء الساكنين، بمنزلة كسرة: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(٧)، فلم تُردّ الألف هناك، كما لم تردّ الواو هنا.

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: وتنافيهما.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٢٣٥.

(٤) في الأصل: اليا.

(٥) في الأصل: ارمه.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) المزمّل: ٢.

قال^(١) المؤلف - رحمه الله -: وإتّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه له، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فرع^(٢) النّحويين بالردّ على أبي عليّ، وبالاغراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبو عليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي جرّأ^(٣) أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل « لم أبْلُ »، واللفظة هي^(٤) اللفظة بعينها، فجعل أبو عليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل « لم أبْلُ »، وهذا وجه.

قال ابن جنّي^(٥) - رحمه الله -: وقول الخليل / في هذا أشدّ انكشافاً من قول أبي عليّ.

قوله: « وكذلك فعلوا بقولهم : بالّة، كأنّها (باليّة) »^(٦).

يقول: فحذفت اللام، و« بالية » بمترلة « العافية »، من « عافاه الله »، بحذف الياء من المصدر، كما حذفت الألف من الفعل. وحملها على الحذف؛ لأنّها لو لم تحذف، ولم يكن أصلها « باليّة »، لكانت « فعلة »، ممّا عينه معتلة، وإتّما هي^(٧) من معنى « باليت »، ولام « باليت » هي المعتلة، لاعينها. وحملها على « فاعلة »؛ لأنّ « باليت » بوزن « عافيت »، و« عافية » معتلة اللام، فهي نظيرتها في الوزن والاعتلال.

(١) في الأصل: فقال.

(٢) في الأصل: لاني ان فرع. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، إن شاء الله.

(٣) تقرأ في الأصل: حزا.

(٤) في الأصل: في.

(٥) انظر المنصف ٢/٢٣٦.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩٢. وفي الأصل: بقوله.

(٧) في الأصل: هو.

« ولم يحذفوا: لا أبالي؛ لأنّ الحرف يقوى ههنا »^(١).

يعني: أنّ « لا أبالي » في موضع رفع، وليس في موضع جزم يقع فيه حذف.

وقوله: « لأنّ الحرف يقوى هنا »^(٢).

يعني: أنّه موضع الحركة، وإن لم تُستعمل فيه في موضع الرفع حركة، وأمّا

الجزم فهو موضع حذف الحركة، أو الحرف^(٣)، فافترقا؛ ألا ترى تعاقب الرفع

والنصب، فتقول: لن أبالي^(٤)، فتقوى اللام بالحركة ظاهرة فيه.

وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلة اللامات ما حُذفت لامه للجزم، أو الوقف،

ثم حذفت الحركة معها نظير « لم أُبل »، نحو:

... اشتر لنا دقيقا^(٥)

فاحذر ولا تكثر كرى أعوجا^(٦)

فحذفت الياء والكسرة جميعاً^(٧)، وهذا نظير « لم أُبل »، إلا أنّه لم يلزم هنا

حذف شيء لتسكين المتحرّك، كما لزم في « أُبل »، و« الأبلّة »^(٨) عندهم توجب

(١) الكتاب ٣٩٢/٢. وفي الأصل: لان الحذف.

(٢) كذا من دون هاء التنبيه وسبق قبل سطر بها.

(٣) في الأصل: او الحذف.

(٤) في الأصل: ان ابالي.

(٥) انظر المنصف ٢٣٧/٢. والبيت بتمامه:

قالت بيلمى اشتر لنا دقيقا

وقد سبق تخريج الشاهد في ١٠٢ برواية: « سويقا ».

(٦) انظر المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٣٤٠/١، ٩٦/٢، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، ضرائر الشعر

لابن عصفور ٩٧. ورواية الأخير: « أهوجا ».

(٧) قال السيرافي: « وربما اضطرّ الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء . . . وقد يجوز أن

يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها ». شرحه ١٧٤/٢.

(٨) الأبلّة: الونحامة والثقل، والعاهة أيضا. انظر اللسان (أبل).

العلّة؛ ألا ترى أنّه لا يُرَخَّم إلّا ماغيّره النّداء، فكذلك « لم أبْلُ »، إنّما يحذف في
الموضع الذي يحذف [فيه]^(١) الأصلي، فإذا كان الأصلي يحذف، كان حذف الزائد
أجدر، ولكن لا بدّ من أن يقال: فُعل^(٢) هذا لكثرة الاستعمال، وإلّا فالعلّة منتقضة.
والله الموفّق.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلى.

هذا باب ماقيس من المعتلّ من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره إلا من غير المعتلّ

لما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقياس، وكان من أحكمّها وعلم مبادئها، كماله فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير مخرّج^(١) فيها، ويكون ما يستنتجه جارياً على القوانين الكلّية العربيّة، ويحصل له قوّة وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى عن المغلطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز له المغلط الذاتيّ، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولا يلزمه ما ليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى.

فإذا قيل لك^(٢): ابن من كذا مثل كذا، فمعناه: فكّ صياغة^(٣) هذه، وضع^(٤) من حروفها الأصول مثل الذي قد سئلت أن تبني مثله، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد، إن كان في الكلمة التي يُبنى مثلها زوائد، ويكون المتحرّك في مقابلة المتحرّك، والسّاكن في مقابلة السّاكن، وتجعل حركات الذي تصوغه مثل حركات الذي يُبنى مثله، من ضمّ، أو فتح، أو كسر.

وينبغي أن يُعلم أنّه لا يجوز أن تكون الأصول من حروف الكلمة التي هي

(١) في الأصل: معرج. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٥ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: صناعة.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسختي الممتع التي اعتمد عليهما محققه، وصححها المحقق بناء على المبدع لأبي

حيان إلى: «وصغ». والمعنى واضح.

منها مثل غيرها^(١) إلا مساوية الأصول من المبني مثله، أو أقل، وأما أن تكون أكثر فلا؛ لأنّ هذا هدمٌ لآبناء، فيجب أن يبنى مثل «عَضْرُفُوط» [من «سَفَرَجَل»]^(٢) فتقول: سَفَرَجُول؛ لأنّ الأصول / منهما متّفقة^(٣)؛ ألا ترى أنّ كلّ واحد منهما أصوله خمسة، وتقول في مثل «جَعْفَر» من «الضَّرْب» : ضَرَبَ؛ لأنّ أصول «الضَّرْب» أقلّ من أصول «جعفر». ولا يجوز أن تبني من «سَفَرَجَل» مثل «عَنْكَبُوت»؛ لأنّ الأصول من «عَنْكَبُوت» أربعة، ومن «سَفَرَجَل» خمسة، فأنت إذا بنيت منه مثل «عَنْكَبُوت» احتجت إلى حذف حرف من الأصول، فلا تصل إلى أن يكون مثله إلاّ بحذف، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس. وأيضا فإنّه -وإن كان محذوفاً- منويّ مراد، فإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولا من الذي قيس في البناء عليه، فلا يحصل التوافق بين البناءين.

ولا يدخل البناء إلاّ فيما يدخله الاشتقاق والتصريف، فإن بنيت ممّا لا يدخله اشتقاق ولا تصريف، مثل أن تبني من الهمزة مثلاً مثل «سَفَرَجَل»، فإنّما ذلك على طريق أن لوجاء كيف كان يكون حكمه؟ لا لأنّ تُلحقه بكلامهم؛ لأنّ العرب لا تنصرفُ [في]^(٤) مثل الهمزة^(٥).

وقد قدّمنا أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، جواز القياس في اللغة^(٦)، وهو مذهب

(١) في الأصل: مصيرها.

(٢) تكملة من الممتع ٧٣٤ يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: منها منقلبة.

(٤) تكملة من الممتع ٧٣٥ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى ما في الممتع من هذه المسألة.

(٦) انظر ما سبق ٥٨٤، ٥٨٥.

بعض الأصوليين، ومنهم ابن مثير^(١)، وبه قال ابن خطيب الرّبي^(٢)، واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبو عليّ، وهو أنّه لا خلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب^(٣)، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلاّ قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لا يرتفع^(٤)؛ لعارض؟

(١) في الأصل: منهم شريح. انظر الحاشية التالية.

وابن سريج هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الفقيه الشافعي [٢٤٩، ٣٠٦هـ] كان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، وولي القضاء بشيراز. أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنطاقي، وأخذ عنه ابن القاص وخلق كثيرون. من تصانيفه: الغنية في الفروع، مختصر في الفقه، الرد على محمد بن الحسن، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٦٦/١، ٦٨، هدية العارفين ٥٧/١.

(٢) قال ابن التّجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير ٢٢٣/١: «وعلى هذا أكثر أصحابنا، وابن سريج، وأبو إسحاق الشيرازي، والفخر الرّازي، وغيرهم. ونقله الأستاذ أبو منصور عن نصّ الشافعي، فإنه قال في الشفاعة: إنّ الشريك جارّ، قياساً على تسمية امرأة الرّجل جاره». وفي مختصر الروضة ٤٧٦/١: «وهو قول القاضي يعقوب من أصحابنا، وبعض الشافعية، خلافاً لبعضهم وبعض الحنفية وأبي الخطاب من أصحابنا». وقال أيضاً: «قال الآمدي: اثبت ذلك القاضي أبو بكر وابن سريج وجماعة من الفقهاء وأهل العربية، ونفاه أكثر أصحاب الشافعي والحنفية وجماعة من أهل الأدب». وانظر إرشاد الفحول ٣٩، ٤٠.

وابن خطيب الرّبيّ، هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشيّ التّيميّ البكريّ الطّبرستانيّ الشافعيّ، فخر الدّين الرّازيّ، الإمام المفسّر [٥٤٣، ٦٠٦هـ] أصله من طبرستان، ومولده في الرّبيّ وإليها نسبته فيقال: ابن خطيب الرّبيّ، وتوفّي في هراة. من مصتفاته: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، الحصول في علم الأصول، الإعراب، وغيرها كثير، وله شعر بالعربية والفارسية. انظر هدية العارفين ١٠٧/٢، الأعلام ٣١٣/٦.

(٣) في الأصل: ان كان فاعل رفع وان كان مفعول نصب.

(٤) من ذلك قولهم: خرّق الثوب المسمار، وقول الأخطل:

على العيارات هذاجون قد بلغت
نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

قلت: يختلف الحكم عن العلة لمانع لا يقدح في العلة عند من يقول بتخصيص العلة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلة.

قال المؤلف-رحمه الله-: والذي يبين أن مذهب النحويين جواز القياس في اللغة^(١)، أنهم قالوا: إن الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الواو، وإن كانت لا ما مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاهم على ضبط القوانين الكلّية، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغاً^(٢).

ومّا يتعلّق بقولنا: أنّه لأبني من الخماسي رباعي، ولامن الرباعي ثلاثي، ذكره ابن جنيّ في الخصائص عن أبي عليّ، قال^(٣): اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط^(٤)، وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أرَ فيهم طائلاً، فلمّا انقضى سؤالهم، قلت لأكبرهم: كيف تبني من «سَفَرَجَل» مثل «عنكبوت»،

قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢٦٢: «النحويون كلهم-من يعول عليه منهم-يقولون: إنّ العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم، إلّا أن يضطرّ الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنى، وإن وجد في الكلام فيكون كالغلط». وقال ٢٦٢: «وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/٢ فما بعدها، مغني اللبيب ٩١٧.

(١) في الأصل: العلة.

(٢) في الأصل: المذكر صايغا. ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٠٠، ٣٠١.

(٤) محمد بن أحمد بن منصور [ت: ٣٢٠هـ] أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط بين المذهبين. ناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي. له معاني القرآن، النحو الكبير، المقنع في النحو، الموجز في النحو. انظر الفهرست ٨٩، معجم الأدباء ٩٦/٥، بغية الوعاة ٤٨/١.

فقال: سَفَرُّوْتُ، فلَمَّا سَمِعْتَ ذَلِكَ قَمْتُ^(١) في المسجد قائماً، وَصَفَّقْتُ بَيْنَ
الجماعة: سَفَرُّوْتُ! سَفَرُّوْتُ! فالتفت إليهم أبوبكر، [فقال]^(٢): لأحسن الله
جزاءكم! ولأكثر في الناس أمثالكم، وافترقنا، فكان آخر العهد بهم.
قوله: « تقول في مثل (حَمَصِيصَة) من (رَمَيْتُ): رَمَوِيَّة، وإِنَّمَا أَصْلُهَا
(رَمِيَّة) »^(٣).

قلت: أَصْلُهَا « رَمِيَّة »، أَدْغَمْتُ الياء الوسطى في الأخيرة، فقل: رَمِيَّة،
فَتَحَرَّكَتِ الياء وَقَبْلُهَا فَتَحَةٌ فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا / فَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ « رَمَائِيَّة »،
وَالْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ كِيَاءُ النَّسَبِ لِابْدَءِهَا مِنْ أَنْ تَكْسِرَ مَاقْبِلَهَا، وَلَمْ يُمْكِنْ تَحْرِيكَ الْأَلْفِ؛
لِئَلَّا تَنْقَلِبَ هَمْزَةً، وَلَا إِقْرَارَهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَكُونَ مَاقْبِلُهَا مَكْسُورًا،
فَأَبْدَلْتُ وَאוًا، فَصَارَتْ « رَمَوِيَّة »، وَلَمْ تُبْدَلْ يَاءٌ؛ لِأَنَّكَ مِنَ الْيَاءِ هَرَبْتَ.
قال أبو عثمان^(٤): فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنَّ يَاءَ النَّسَبِ مَنْفَصِلَةٌ، فَلَمْ تُشَبَّهْ هَذِهِ بِهَا؛
فإِنَّهُمْ إِذَا كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْيَاءَاتِ فِي الْمَنْفَصِلِ، فَهَمَّ لِغَيْرِ الْمَنْفَصِلِ أَكْرَهُ؟
قال أبو الفتح: أَلَا تَرَى أَنََّّهُمْ قَالُوا: مُسْتَعِدٌّ، وَأَصْلُهُ « مُسْتَعِدٌّ » فَنَقَلُوا الْكُسْرَةَ
إِلَى الْعَيْنِ، وَلَا يَقُولُونَ فِي « كَرُمُ مُحَمَّدٍ »: هَذَا كَرْمُ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَنْقَلِبُونَ حَرَكَةَ الْمِيمِ
الْأُولَى إِلَى الرَّاءِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: عَدُوٌّ، وَوَلِيٌّ^(٥)، فَيَدْغَمُونَ وَاوٍ « فَعُول »، وَيَاءُ
« فَعِيل »، وَلَا يَقُولُونَ فِي نَحْوِ « هَذَا يَغْزُو وَاقِدًا، وَيَقْضِي يَاسِرًا »، بِالْإِدْغَامِ؛
لِانْفِصَالِهِمَا.

(١) في الأصل: قلت قمت.

(٢) تكملة من الخصائص ٣/٣٠١.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٧٢-٢٧٤.

(٥) في الأصل: عدو ولي.

قال أبو عثمان: ومن قال في « حَيَّة، وأمِّيَّة »-في النسب-: حَيِّي، وأمِّي، فجمع بين أربع ياءات، لم يقل ذلك في مثل « حَمَصِيصَة » من « رميت »، ولم يكن فيها إلاّ التّغيير، وهذا أقيس؛ وكان الخليل وسيبويه وأبو الحسن الأخفش يرونه^(١)، ولا أراه كما قالوا؛ لما ذكرت لك من العلة.

قال أبو الفتح: قد تحصّل من مذهب أبي عثمان على هذا القول، أنّ الذي حسنّ لهم جمع أربع ياءات في « حَيِّي، وأمِّي »، إنّما هو أنّ ياء ي الإضافة منفصلتان^(٢) ممّا قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان^(٣) في « رَمَوِيَّة »؛ لأنّهما ليستا [منفصلتين]^(٤)؛ لأنّهما بإزاء الياء والصاد الأخيرة من « حَمَصِيصَة »، فلمّا لزمّا كانتا أثقل من ياء الإضافة، فلهذا امتنع ممّا أجازاه الأوّلون.

قال أبو عليّ-رحمه الله-: يقال لأبي عثمان: العلة في قلب الياء ألفاً، ثمّ واواً، إنّما هو لاجتماع الياءات، لافرق بين اللازم والمنفصل. وأيضاً في آخر « حَمَصِيصَة » من « رميت » زائدتان تُشبهان ياء ي النسب.

يقول: لأنّ ياء « حمصيصة » زائدة، والصاد مكررة فهي أيضاً زائدة، فجريا مجرى ياء ي النسب، والعلة واحدة^(٥).

قوله: « فألزم هذا التّغيير »^(٦) لآخره.

يعني: فألزم « غَزُوُّ » التّغيير؛ إذ^(٧) كان أثقل من « عَتَوٌ، ومعدوٌ »، فقالوا:

(١) انظر الأصول ٣/٣٥٩.

(٢) في الأصل: ياء الإضافة منفصلان.

(٣) في الأصل: الاخران.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٧٤. و« ليستا » في الأصل: ليسا.

(٥) انتهى التّقل من المنصف.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩٢.

(٧) في الأصل: اذا.

عُتِيٍّ، وَمَعْدِيٍّ، كَمَا أَلْزَمُوا « مَحْنِيَّة » التَّغْيِيرَ، وَالْأَصْل « مَحْنَوَةٌ »؛ إِذْ^(١) كَانَ « مَحْنَوَةٌ » أَثْقَلَ مِنْ « ثِيْرَةٍ وَسِيَّاط »؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُمَا^(٢) « ثَوْرَةٌ، وَسِوَاط »؛ لِأَنَّهُ جَمْع « ثَوْرٍ وَسَوَاطٍ »، وَالْوَاوُ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ عَيْنِ الْفِعْلِ، وَالْوَاوُ مِنْ « مَحْنَوَةٌ » فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ، وَلَامُ الْفِعْلِ أَوَّلُ بِالْإِغْتِلَالِ، فَلَمَّا قَلَبُوا فِي « ثِيْرَةٍ وَسِيَّاط » الْوَاوُ، وَكَانَ « مَحْنِيَّة » أَوَّلُ بِذَلِكَ، وَصَحَّتِ الْوَاوُ الْأَوَّلَى مِنْ « غُزْوِيٍّ »؛ لِسُكُونِ مَاقْبَلِهَا، فَيَصِيرُ بِمِثْلَةِ النَّسَبِ إِلَى « غُزُوٍ »، فَكَمَا تَصَحَّ الْوَاوُ هُنَا؛ لِسُكُونِ مَاقْبَلِهَا فِي النَّسَبِ، كَذَلِكَ تَصَحَّ فِي « غُزْوِيٍّ ». وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ: « لِأَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ إِلَى (ظِي) قُلْتَ: ظَنِّيُّ »^(٣).

قَوْلُهُ: « وَتَقُولُ فِي (فُعْلُول) مِنْ (شَوَيْتَ وَطَوَيْتَ): شَوَوِيٍّ، وَطَوَوِيٍّ »^(٤).

كَانَ الْأَصْل « طُوَيْوِيٍّ »، الْيَاءُ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةُ لَامَانِ، وَهُمَا نَظِيرُ اللَّامَيْنِ مِنْ « فُعْلُول »، وَالْوَاوُ الَّتِي بَيْنَ الْيَاءَيْنِ هِيَ الْوَاوُ الَّتِي مِنْ « فُعْلُول »، فَقَلَبْتَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى يَاءً^(٥)؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا يَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ، كَمَا قَلَبْتَ فِي « طَوِيٍّ، وَلَوِيٍّ »، وَقَلَبْتَ الْوَاوُ الْأُخْرَى يَاءً؛ لِلْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا أَيْضًا، فَاجْتَمَعَتْ / أَرْبَعُ يَاءَاتٍ، فَصَارَتْ بِمِثْلَةِ « حَيِّيٍّ »، فَكَأَنَّهَا « طَيِّيٍّ، وَشَيِّيٍّ »، فَحَرَّكَتْ عَيْنَ الْفِعْلِ لِتَنْقَلِبَ اللَّامُ أَلْفًا، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ حِينَ قُلْتَ: حَيَوِيٍّ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ الْعَيْنُ رَجَعْتَ وَآوًا؛ لِقَوَّيْنِهَا بِالْحَرَكَةِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: إِذَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: أَصْلُهَا.

(٣) الْكِتَابُ ٣٩٢/٢.

(٤) الْكِتَابُ ٣٩٣/٢ وَقَدْ ضَبَطْتَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى مِنْ طُوَوِيٍّ، بِالسَّكُونِ. قَالَ أَبُو نَصْرٍ الْإِجْرِي فِي

شَرْحِ عَيُونِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٣١١: « وَقَعَ فِي الْكِتَابِ شَوَوِيٍّ، وَطَوَوِيٍّ، الْوَاوُ الْأَوَّلَى سَاكِنَةٌ غَيْرُ مَدْغَمَةٍ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ غَلَطٌ فِي النَّسَخِ، وَالصَّوَابُ تَحْرِيكُ الْوَاوِ الْأَوَّلَى بِالْفَتْحِ وَالثَّانِيَةِ بِالسَّكُونِ ». وَهُوَ كَمَا صَوَّبَ فِي

الْمَنْصَفِ ٢٧٧/٢.

(٥) فِي الْأَصْلِ: يَاءَانِ.

فصارت في التّقدير « طَوِيَّ، وشَوِيَّ »، ثمّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،
فصار اللفظ إلى « شَوَايَّ »، ثمّ قلبت الألف واواً، كما فعلت في « رَحَوِيَّ ».

فالواو الأولى في « شَوَوِيَّ » هي الواو الأصليّة، لما تحرّكت رجعت، والواو^(١)
الثانية بعدها بدلٌ من الألف التي كانت بدلا من الياء التي هي [اللام الأولى]^(٢).

قوله: « وينبغي أن يكون (فَعِل) هو وجه الكلام فيه »^(٣).

إنّما قال هذا؛ لأنّ ماعينه معتلّة إنّما تجيء فيه « فَعِل »، ومجيء « فَعِل » فيه
قليل^(٤)، لم يجرى فيما يحفظ إلّا في « عَيْن » في قوله:

مَابَالِ عَيْنِكَ كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٥)

و« العَيْن »: المتعيّنة وهي التي يُصَبُّ فيها الماء فيخرج من عيونها، أي:
حرزها، فتفتتح الحرز، فتسدّ^(٦) مواضع الحرز. ومنه يقال: عَيْنُ قَرَبَتِكَ: أي صبّ

(١) في الأصل: الواو. بلا واو. انظر المنصف ٢/٢٧٨.

(٢) تكلمة من المنصف ٢/٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) البيت لرؤبة. انظر الديوان ١٦٠، الكتاب ٢/٣٧٢، أدب الكتاب ٤٨٤، المنصف ٢/١٦،
الخصائص ٢/٤٨٥، ٣/٢١٤، المحكم ٢/١٨١، الاقتضاب ٣/٤٢٦، الإنصاف ٨٠١، المتع ٨١، شرح
الشافعية للرّضي ١/١٥٠، ٢/٣٧٢، ٣/٣٠٧، شرح شواهد ٦١. وفي الاقتضاب: « وجدته في نسخة من
شعر رؤبة بخطّ أبي يعقوب بن إبراهيم بن الجنيد، قرأها على أبي بكر بن دريد، وعليها خطّ ابن دريد
وإجازته: العَيْنُ بكسر الياء ». وفي شرح شواهد شرح الشافعية: « وكذا قال ياقوت في هامش الصحاح،
قال: أنشده سيّويه على فَعِل بفتح العين، وقال: ولم يجرى غير عَيْن في المعتلّ، وهو نادر، والقياس فَعِل
بكسر العين. والذي وجدته في شرح رجز رؤبة العَيْن بكسر الياء، ولا يجوز فتحها ». وفي المحكم:
« وسقاء عَيْن، وعَيْن - والكسر أكثر - : كلاهما إذا سال ماؤه - عن اللحياني - وقيل: العَيْن، والعَيْن:
الجديد، طائفة... وحمل سيّويه عَيْنًا على أنّه فَعِل مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون فَوْعَلًا، وفَعُولًا،
من لفظ العين ومعناه، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكر... ».

(٦) في الأصل: فتشد. وسيعيده كما أثبتته.

فيها الماء حتى تنسدّ الخرز.

وقالوا: هَيَّانَ وَتَيَّجَان، فبنوهما على « فَيَعْلَان » مفتوح العين. وإثما « فَيَعِل » في الصَّحِيح، نحو « صَيَّرَف، وَحَيَّدَر »، ولا يُعلم فيه « فَيَعِل » مكسور العين، إلاَّ أَنَّهُم قالوا: طَيَّلَسَان، في قول من كسر اللام، عند من صحَّح رواية ذلك، فهذا نظير « تَيَّجَان » في المعتلّ.

وقد روى ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(١): الصَّيْقِل. قال الأصمعي: حدّثني بعض أصحابنا قال: سمعهم يقولون: جاءت الصَّيْقِل-بكسر القاف- وإذا امرأة كأنَّ وجهها سيفٌ، فلمَّا رأنا أرخت البرُّقع^(٢)، فقلت: يرحمك الله، إنا سَفَرٌ، وفينا أجر^(٣)، فلو متّعنا من وجهك، فانصاعت^(٤) وتضاحكت، وهي تقول:

وكنْتَ متى أرسلتَ طرفك رائداً لقلبك يوماً أتبعْتَ المناظرُ
رأيتَ الذي لا كُلُّهُ أنتَ قادرٌ عليه ولاعن بَعْضِهِ أنتَ صابرٌ^(٥)
قوله^(٦): « قلت: حيٌّ، وشيٌّ، وقيٌّ »^(٧).

وفي أصل هذا « حَيَّوُّ، وَقَيَّوُّ »، فقلبت الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء قبلها

(١) الإنصاف ٨٠٣، ٨٠٤.

(٢) في الأصل: أرحت الرفع.

(٣) في الأصل: آخر.

(٤) في الأصل: فانصاعت.

(٥) انتهى التَّنْقِيل من الإنصاف. والحكاية في عيون الأخبار ٢٢/٤، ٢٣ مروية عن أبي الغصن الأعرابي، وفيها: الصَّيْقِل. والنص كما ورد فيه: « أبو الغصن الأعرابي، قال: خرجت حاجاً، فلمَّا مررت بقُبَاء، تداعى أهلُه، وقالوا: الصَّيْقِل الصَّيْقِل! فنظرت وإذا جارية كأنَّ وجهها سيفٌ صَقِيلٌ... ».

(٦) في الأصل: قلولة.

(٧) الكتاب ٣٩٣/٢.

ساكنة، فصارت « حَيَّو، [وَقَيَّو] ^(١)»، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فصار « حَيَّي ^(٢) وقَيَّي »، فاجتمعت ثلاث ياءات، فكهوها، والوسطى مكسورة، فحذفوا الأخيرة؛ لضعفها، فصار « حَيَّ، وقَيَّ »؛ لأنَّهما من « الحياة والقوَّة ».

وأما « شَيَّ » فمن « شَوَيْت »، وأصله « شَيَّوِيَّ » ^(٣)، فقلبت الواو على حسب ماتقدَّم، وفعل به - في حذف الياء الأخيرة - ما فعل بـ « حَيَّ، وقَيَّ ».

ونظير ذلك « أُحَيَّ » ^(٤)، وهو على رأي سيبويه ^(٥) غير مصروف؛ لوجود الزائد [المانع] ^(٦) من الصَّرف؛ لأنَّ سقوط التاء الأخيرة بمتزلة النقص في « أَصَمَّ » ^(٧)، وأصله « أَصَمَّم »، وبمتزلة « أَرَسَ » إذا خُففت الهمزة من « أَرَأَسَ » ^(٨)، وكذلك لو سَمِينا رجلاً « يَضَع »، لم تصرفه، وإن كان سَقَطَ حرف ^(٩) من وزن الفعل؛ لثبوت الزائد المانع من الصَّرف. وعيسى بن عمر يصرفه. وقد ذكر تمام القول في غير [هذا] ^(١٠) الموضع ^(١١).

(١) تكملة يلتئم بها السياق.

(٢) في الأصل: حتى حيي.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٤) في الأصل: حي. انظر الكتاب ٢/٣٩٣، المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) في الأصل: سويبه.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام، مأخوذة من كلامه الآتي.

(٧) هذه أقرب قراءة لها. قال السِّيرافي (حاشية الكتاب ٢/١٣٢): « ورأيت أبا العباس الميرد يبطل ردَّ

سيبويه بأصمَّ، قال: لأنَّ أصمَّ لم يذهب منه شيء؛ لأنَّ حركة الميم الأولى في أصمَّ قد أُلقيت على الصَّاد.

وليس هذا بشيء؛ لأنَّ سيبويه إنما أراد الحفَّة مع ثبوت الزائد والمانع من الصَّرف لا يوجب صرفه، وأصمَّ

أخفَّ من أصمَّ الذي هو الأصل، ولم يجب صرفه ».

(٨) الرأس: العظيم الرأس.

(٩) في الأصل: حروف.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) انظر الكتاب ٢/١٣٢، شرح الشَّافِية للرَّضِي ١/٢٣٢-٢٣٤.

قوله: « وتقول في (فَعْلان) من (قَوِيْت): قَوَّان، وكذلك (فَعْلان) من حيث: حَيَّان-إلى قوله- ومن قال: حَيَّيَ عن بَيِّنَة قال: قَوَّوَان »^(١).

[١١٧]

أما إدغام « قَوَّوَان »؛ فلأنَّ « فَعْلٌ، وفَعِلٌ »، ممَّا / عينه ولامه من جنسٍ واحد في الاسم والفعل الصَّحيحين، يجب فيه الإدغام، لو بنينا « فَعْلًا » من « رَدَدْتُ » اسمًا، لقلنا: رَدُّ، وأصله « رَدَّدٌ »، [وإذا بنيناه « فَعْلًا » قلنا: رَدُّ، وأصله « رَدَّدٌ »]^(٢)، وإثما جاز الإظهار؛ لأنَّ الواو الثانية تنقلب ألفاً إذا تطرَّفت، ولم تكن لتثبت، فصار بمترلة « حَيَّ »، الذي يجوز فيه الإدغام، ويجوز فيه الإظهار؛ لأنَّ الياء الثانية تنقلب ألفاً في « يَحْيَا »، وقد تقدَّم هذا. وهذا قول أبي عثمان^(٣).

وأما المبرَّد فقال: « قَوَّوَان » غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَوِيَّان، فتُكسر الأولى، وتنقلب الثانية ياءً؛ لئلاَّ يجتمع واوان في أحدهما ضمة والأخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عمر الجرمي وجميع أهل العلم^(٤).

قال أبو الفتح^(٥)-رحمه الله-: والوجه عندي إدغامه؛ ليسلمَ من ظهور الواوين مضمومة إحداهما، فإذا قال: قَوِيَّان^(٦)، التبس « فَعْلان » بـ« فَعْلان »، فمن هنا قوي الإدغام.

فإن قيل: فإنه إذا أدغم لم يُعلم أفَعْلان هو أم فَعْلان؟

قيل: هذا محال؛ لأنَّك لو أردت بناء « فَعْلان » من « قويت » لقلبت اللام لانكسار ما قبلها، فقلت: قَوِيَّان، ولم تُدغم؛ لاختلاف الحرفين. وإذا وصلت إلى

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر التَّكْت ١٢٢٦.

(٣) يعني: جواز فكَّ الإدغام، كما قال سيبويه. انظر المنصف ٢٨١/٢.

(٤) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣٧٠، شرح السيرافي ٣٤٧/٦ (خ)، الانتصار ٣٣٢، المنصف ٢٨٢/٢.

(٥) المنصف ٢٨٢/٢.

(٦) في الأصل: قويا.

إظهار ما في نفسك من البناء المراد، فلاوجه لعدولك عنه، فلهذا تقول في «فَعْلان»: قَوِيان، ليجتمع فيه قلب الأثقل إلى الأخفّ، وبيان مأثريد من حركة العين.

قال المؤلف^(١) -رحمه الله-: أمّا ماذهب إليه ابن جنّي من أن قلب الضمّة كسرة، والواو ياء، يؤدّي إلى الالتباس، وإن كان، الإلباس غير محفول به^(٢)، وقد تقدّم لنا في هذا المجموع بيان ذلك^(٣). ومّا يوضّحه أن كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لوجهين كـ «مُختار» -وهو كثير- وهو متردد بين «مُفتَعِل، ومُفتَعَل»، وكذلك «ديك، وفيل»، على مذهبنا؛ فإنّه متردد بين «فَعْل وفُعْل»؛ ولأنّه إذا أدغم وقع الالتباس.

وأمّا ماذهب إليه المبرّد من اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة^(٤)، والثانية متحرّكة، لايجوز؛ لثقله، فباطل؛ لأنّا قد وجدنا من كلامهم نظيره؛ ألا ترى أنّك إذا نسبت إلى «صَوِي»، بعد التّسمية به، قلت: صَوَوِيٌّ، ولاخلاف في ذلك مع أنّه قد اجتمع لك واوان الثانية متحرّكة، وقبل الأولى ضمّة، والحركة بعد الحرف في التّقدير فكأنّها في الواو.

فهذا الذي ذهب إليه سيويوه، وهو الصّحيح؛ لأنّ مثل «قَوُوان» وإن لم^(٥) يجيء في كلامهم مصحّحاً ولامعلاً، فإذا بنيتة فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء إليه، وأشبه الأشياء به «صَوَوِي».

(١) انظر المتع ٧٥٩، ٧٦٠.

(٢) في الأصل: محمول به. انظر المتع ٧٦٠.

(٣) انظر مثلاً ما سبق ١٠٨، ٥٣٦، ٥٣٧، ٦٢٧.

(٤) في الأصل: اجماع واوين الاولى منهما بمجموعه.

(٥) في الأصل: ولم.

قلت: هذا قول بعض النحويين^(١)، وفيه شيء؛ وذلك أنه جعلَ تمامَ تشبيهه «صَوَوِي» بـ«قَوَوَان»، أن الحركة بعد الحرف في التقدير فكأنَّها في الواو، وهذا من جعل الأمر الحكمي مساوياً للأمر اللفظي، وليس ينبغي أن يكون كذلك إلا بعد النطق من العرب حين تريد أن توجه ما نطقت به العرب؛ لأنه خرجَ عن القوانين، فيقال حينئذٍ بما يسوغ ذلك، وتكون العلة غير متعدية، إنما هي حكمية - بكسر الحاء - وهذا الذي قاله أبو العباس واضح فيه أن الواو إذا كانت مضمومة أثقل منها إذا كانت قبلها الضمة، وإنما غرَّ هذا القائل أنهم قد احتجوا بقول الشاعر:

أحبُّ المؤقدين إليَّ مُوسَى^(٢)

بأن قبل الواو ضمة الميم، وكأنَّها في التقدير: / بعد الميم، فكأن الضمة على الواو، والواو المضمومة يصحُّ همزها^(٣). وهذا على ما قلت لك يقال بعد السماع، فيقنع فيه بالتوهم، فافهم الفرق بينهما، فإن فيه غموضاً.

وقال ابن ولاد^(٤): قول المبرد: ينبغي أن يقول: قَوِيَان، كما يقول في الفعل: قَوِي، فيقلبها في «فَعْلَان»، كما قلبها في الفعل، ويكسر، فليس يجب ذلك؛ لأنَّها تصحَّ مع الألف والتون^(٥) في «فَعْلَان» كما صحَّت في «التزوان»، وكما صحَّت

(١) كابن عصفور صاحب الكلام السابق. وقد سبق تخريج كلامه.

(٢) عجزه:

وجَعَدُهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ

والبيت قد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٣) انظر مثل هذا الرد لابن مالك في حاشية الممتع ٧٥٨ نقلاً عن إحدى نسخه.

(٤) انظر الانتصار ٢٦٧.

(٥) في الأصل: واللام.

العين أيضا في « الدَّوْران »^(١)، فالعين واللام جميعاً يصحّان في هذا البناء، وهي في الفعل طرفٌ، فليس يجب أن يكون مثلها في الفعل، وثبوت الواوين في بناء « فعْلان » كتبتهما في النسب إذا أضفت^(٢) إلى مثل « لَيْة » مصدر « لويت لِيَا »، [فقلت]^(٣): لَوِيّ، وتحريك الواو بالضمة وبعدها واو، كتحرّيك الياء بالكسرة وبعدها ياء، في قولك: حَيّ.

فأمّا « قويت » فإنّ العرب قلبت الواو الأخيرة ياء لما كسرت الواو التي قبلها؛ لأنّهم لم يبنوا المضاعف الفعل بالواو فعلاً على « قووت »^(٤)، ولا « وعوت »، فهم يقلّبونه إلى الياء، فهذا مستثقلٌ في الفعل، فأمّا الأسماء فقد يجمعون بين الواوين فيها، ولم يستثقلوا ذلك في مضاعف الياء؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو، فصارت لها رتبة عليها؛ لحفّتها.

قال الأعلام^(٥): ومّا يؤيّد قول الجرميّ ماقاله سيبويه بعد هذا: إذا بنيت « فعْلوة » من « غَزَوْتُ »، قلت: غَزَوِيّة؛ استثقلاً لـ « غَزَوُوّة »، فإذا كانتا لاتثبتان في « غَزَوُوّة » وجب ألاّ تثبتان في « قَوَوَان »^(٦). وقال الزّجاج: لا يجوز أن يُبنى من « قَوِيّت » « فعْلان »؛ لأنّه ليس في الكلام البتّة اسمٌ ولا فعلٌ ممّا عينه

(١) في الأصل: الدروان.

(٢) في الأصل: اضيفت.

(٣) تكملة من الانتصار ٢٦٧.

(٤) في الانتصار ٢٦٧: « قويت ».

(٥) انظر النكت ١٢٢٧. وانظر شرح السيرا في ٣٤٧/٦ (خ).

(٦) ردّ ابن مالك تشبيه قووان بغزوية، وعلله بقوله: « لأنّ الأولى في قووان عين، والثانية لام، وهي في غزوة لام والثانية زائدة، وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والتون كالتاء؛ ألأترام صحّحوا نَزَوَان وغلّيان، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرّأس ودواة، فهذا فرقٌ بين... ». ذكر هذا ضمن تعليق له مثبت في إحدى نسخ الممتع. انظر الممتع ٧٥٤.

ولامه واوان؛ استثقلا للواوين مع الضمة في هذا البناء، بل يعدلون فيه إلى «فَعَلَ» حتى تنقلب^(١) الواو الثانية ياء.

قوله: ومن قال: حَيَّوان^(٢).

يعني: أَنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْيَائِينَ وَالْأَيُّعِلُوا، فَتَطَرَّقُوا^(٣) إِلَى الْإِعْلَالِ بِأَنْ حَرَّكَوا الياء الأولى من «حَيَّان»، وكانت الأولى مصاحبة في الإدغام الثانية، فلم يكونوا ليلزموا الأولى الحركة والأخرى على حالها وقد غَيَّرُوا الأولى، فأبدلوا الياء واوا؛ لئلاَّ تجتمع ياءان، ولْيُعْلَمَ أَنَّ الحركة مَغْيِرَةٌ لوجود الواو في موضع الياء.

قال المبرِّد^(٤): حَيَّوان أصله «حَيَّان» - ساكن العين - لأنَّ «فَعْلانَ» إِنَّمَا يَجِيءُ فِيمَا كَانَ اضْطِرَاباً وَحَرَكَةً، نَحْوُ^(٥) «النَّزَّوانَ وَالْعَلَّيانَ»، فَلَمَّا قَلَبُوا اللَّامَ واواً لَزِمَهَا^(٦) الْقَلْبَ، فَتَصِيرُ واواً قَبْلَهَا ياء، فَتُعْلَلُ إِعْلَالُ «سَيِّدٍ»، فَتَصِيرُ «حَيَّان»، فَحَرَّكَوا الأولى وأبدلوا الثانية واواً، وَإِنَّمَا اسْتَثَقَلُوا «حَيَّانَ» كَمَا اسْتَثَقَلُوا «حَيَّيَ»، وَإِنْ كَانَ «حَيَّيَ» أَثْقَلَ.

وقال أبو عثمان المازني^(٧) - رحمه الله -: «حَيَّوان» على ما لا يُسْتَعْمَلُ^(٨)، ليس في الكلام فعلٌ مستعملٌ^(٩) موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً،

(١) في الأصل: فيه فعل تنقلب. والمثبت من التكت ١٢٢٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ وفيه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ...».

(٣) في الأصل: وان لا يعلوا يتطرقوا.

(٤) انظر شرح السرياني ٣٤٨/٦ (خ)، التكت ١٢٢٧، ١٢٢٨.

(٥) في الأصل: ونحو.

(٦) في الأصل: فلو قلبوا اللام واوا للزمها.

(٧) المنصف ٢٨٤/٢، ٢٨٥ بتصرف.

(٨) في الأصل: ما يستعمل.

(٩) في الأصل: مستقبل.

وعلى ذلك جاء « حَيَوَة »، وهذا كقولهم: فَاظ المَيْتُ يَفِظُ فَيْظاً [وفوظاً]^(١)، ولا يشتقون من « فوظ » فعلاً^(٢).

قال ابن جنّي - رحمه الله -: هذا التشبيه غير مستقيم؛ لأنّ « فَوْظاً وَفَيْظاً » لغتان كما ترى، ولا يُنكر في كلامهم أن يكون ماعينه ياء وواوٌ يعتقبان عليهم، نحو قولهم: تاه يتيه، وطاح يطيح، وقالوا^(٣): هو أَثَوَةٌ منه، وَأَطْوَحُ منه، فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم ماعينه ياء ولامه واوٌ فنقيس^(٤) / هذا^(٥) عليه.

فأمّا قولهم: رجاء بن حَيَوَة^(٦)، فالواو فيه بدل من الياء، وأصله « حَيَّة »، و[جاز]^(٧) ذلك لأنّه علمٌ، والأعلام قد يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها.

وحمل الخليل « الحَيَوَان » على أنّه من مضاعف الياء وأنّ الواو فيه مبدلةٌ من الياء؛ لأنّه من « الحياة »، وأنّه لم يجيء في كلامهم ماعينه ياء ولامه واو^(٨). وقوله: « تقول في مَفْعُلة من رميت: مَرْمُوة »^(٩).

هذا إن بنيتها على التأنيث، وإن بنيتها على التذكير قلت: مَرْمِيَة. وذلك أنّ الأصل^(١٠) « مَرْمِيَة »، فوقعت الياء بعد ضمة غير متطرّفة؛ لأجل التاء، فقلبت واواً استثقالاً للياء بعد الضمة، كما قالوا: لقضو الرجل، فأبدلوا الياء واواً، وهذا إذا

(١) تكملة من المنصف ٢٨٥/٢.

(٢) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٥، ٢٨٦: « ويقال: فَاظ الميت يَفِظُ فَيْظاً وَيَفُوزُ فَوْظاً ».

(٣) في الأصل: وقال.

(٤) في الأصل: فيقيس.

(٥) في المنصف: الحيوان.

(٦) انظر الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) موضعه مخروم.

(٨) انتهى التعليل من المنصف. وانظر المقتضب ٣٢٢/١، الأصول ٣٨٥/٣.

(٩) الكتاب ٣٩٤/٢.

(١٠) في مَرْمُوة.

اعتدلت بالتاء^(١)، فأما إن بنيت على المذكر، ولم تعتد بالتاء، بل جعلتها كأنها خلفت البناء بعد كماله للمذكر، قلبت الضمة كسرة؛ لأن الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة، ثم لحقت بعد ذلك التاء^(٢).

قوله: «ألا تراهم قالوا: خُطوات، فلم يقلبوا الواو»^(٣).

يعني^(٤): أن الذي يُبين أن الذي يُبنى على التأنيث لا يُقلب فيه الواو قراءة^(٥) الناس: ﴿خُطُوات﴾^(٦)؛ لأنه إنما عرض التثنية^(٧) في الجمع، ولم تكن الواحدة مثقلة، وصار ﴿خُطُوات﴾ إذا ضُمَّت الطاء منها بمنزلة «غُرُفات» من قوله تعالى: ﴿وهم في الغُرُفات آمنون﴾^(٨)، والواحدة «غُرُفة»، وكذلك الواحدة «خُطُوة»، فالتثنية عارض في الجمع، ولو قدر أن الطاء مضمومة في الواحد للزمك أن تقول إذا بنيتها على التذكير: خُطَيَّة، فتبدل الضمة كسرة، فتصير الواو ياء؛ لأنك كنت تقدّر «خُطُوة»، فيلزمه ما يلزم «أذل»، ولكنك لما جئت بعلامة التأنيث في الجمع، وهو الألف والتاء، وبنيت الكلمة عليها، صارت الواو حشواً، لا طرفاً، فصحت كما صحت في «عُنُفوان وأرجُوان»؛ لأن الكلمة مبنية على الألف والنون، وكذلك «عَرُفُوة وقَمَحْدُوة»، لما بنيتها على الهاء صارت الواو حشواً، فصحت.

(١) في الأصل: بالياء.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٩١/٢، ٢٩٢.

(٥) في الأصل: وقرات.

(٦) البقرة: ١٦٨، ٢٠٨، الأنعام: ١٤٢، التور: ٢١. وقرأها بضم الطاء حيث وقع قبل وحفص وابن

عامر والكسائي. انظر الإقناع ٦٠٥.

(٧) في الأصل: إذا عرض التثنية.

(٨) سبأ: ٣٧.

ولذلك قال سيبويه: إنَّك إذا سَمَّيت رجلاً بـ«ذَيْتَ»، ثمَّ جمعتَه قلت: ذَيَات بتخفيف [الياء]^(١)، فتحذف التاء، كما تحذف علم التَّأنيث؛ لأنَّها تجري مجرى علم التَّأنيث، كما حذفها من «بَنَات»^(٢) ولم يلزم من هذا أن يكون الاسم قد بقي على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنَّك بنيتَه على علم التَّأنيث في الجمع، كما بنيت «عَرْقُوة» على علم التَّأنيث في الواحد، فصارت الياء في «ذَيَات» في حشو الكلمة، وصارت التاء حرف الإعراب، بمثالة النَّون في «عُنْفُوان». ونظير ذلك قولهم: شاةٌ، ولولا ذلك-أعني: الهاء- لما جاز أن يكون اسمٌ متمكِّنٌ على حرفين أحدهما حرف لين.

قوله: «لم يجمعوا (فُعُلاً)»^(٣).

يعني: لم يجمعوا «خُطُوا»؛ لأنَّهم كان يلزمهم أن يُغيِّروه كما يغيِّرون «أدُلُوا»، فيقولون: أدُل.

وقوله: «ولا (فُعُلة) جاءت على (فُعُل)»^(٤).

يعني: ولا مؤنَّثا بُني^(٥) على مذكَّر؛ لأنَّ المؤنَّث المبني على المذكر يلزمه من الاعتلال ما يلزم المذكر؛ لأنَّه لا يدخل التَّأنيث توهُماً إلا بعد سبق الإعلال.

وقوله: «ولكنَّهم لم يتكلَّموا [إِلَّا] بـ(كُلِّيَّات) مخفَّفة»^(٦).

يعني: أنَّهم قالوا في «ظلمة»: ظُلُمات، فأسكنوا الصَّحيح، ولو حرَّكوا لما

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٤. وفي الأصل: ولم.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) في الأصل: يلي.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

[١١٨ب] وجب انقلاب شيء / [فأن] ^(١) يُلزموا نحو « كُليات » الإسكان كراهية انقلاب الياء واواً، أجدد ^(٢)، وهو الذي أراده بقوله ^(٣): « فراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون » ^(٤). قال ابن جنّي ^(٥) - رحمه الله -: ولكن من قال في « حُجرة »: حُجرات، وفي « رُكبة »: رُكبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمة، فقياسه عندي « كُليات »؛ لأنّه لا قلب يجب؛ لزوال الضمة من قبل اللام.

وقوله: « لأنّ الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة » ^(٦).

يريد ^(٧): أنّ الإسكان أكثر في الياء والواو؛ وإنّما كان أكثر؛ لأنّهم قد قالوا في جمع « سِدرة »: سِدّرات، فأسكنوا الدال، وهربوا من اجتماع كسرتين، ولو لم يسكنوها لما وجب انقلاب شيء، وإذا كان الأمر كذلك فتسكين الدال من « مديّات »، وبعدها ياء، وكلتاها ثقيلة، أولى. ومن فتح في « سِدّرات » كان فتحه في « مديّات » ^(٨) أحسن؛ لزوال الكسرة.

قال أبو علي ^(٩) - رحمه الله -: وقولهم: سِدّرات وكِسرات، واطّراد الكسرتين مع قلة ذلك في الآحاد، إنّما جاز لأنّ للبناء ^(١٠) على التأنيث نحواً ليس لغيره، فهذا

(١) موضعه مخروم.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٩٣.

(٣) في الأصل: بقولهم.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) المنصف ٢/٢٩٣.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٥.

(٧) انظر المنصف ٢/٢٩٣، ٢٩٤.

(٨) في الأصل: مدرات.

(٩) انظر المنصف ٢/٢٩٤.

(١٠) في الأصل: البناء.

أَيْضاً مِمَّا يُؤَكِّدُ^(١) بَاب « رَمِيَّةٌ، وَعَرْقُوتَةٌ ».

وقوله: « فَإِنَّ قِيَاسَهُ أَنْ يَقُولَ فِي (جِرْوَةٍ): جَرِيَاتٌ »^(٢).

يعني^(٣): فتقلب الواو ياء للكسرة قبلها، كما قلبت الياء واواً للضمّة قبلها، وإن كان قلب الواو إلى الياء من باب قلب الأثقل إلى الأخفّ، ولكنّه كأنّه متجنّب لا يقال.

قوله: « وَتَقُولُ فِي مِثْلِ (كَوَأَلَّ) مِنْ (رَمِيَتْ): رَوَمِيَاءُ، وَمِنْ (غَزَوَتْ): غَوَزَوَاءُ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَكِنَّكَ قَلَبْتَ الْوَاوَ يَاءً إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً »^(٤).

اعلم أنّ « كَوَأَلَّ » وزنه « فَوَعَلَّ »، الواو زائدة وإحدى اللامين، والهمزة أصليّة، فإذا بنينا مثله من « رميت » فأصله أن تقول: رَوَمِيَّيْ، فتحركت الياء الثانية وانفتح^(٥) ما قبلها فتقلب ألفاً، ومن قويت: قَوَوَاءُ؛ وذلك أن عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنّه من « القوّة »، فالواو الأولى واو « فَوَعَلَّ » الزائدة، والواو المشدّدة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واو لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهي اللام المعادة في « كَوَأَلَّ ».

ويجب على قياس قول الأخفش في « فَوَعَلَّ »^(٦) من « قويت »: قَوِيَّاءُ^(٧)؛ لاجتماع ثلاث واوات، كما قال في « أَفْعَوَعَلَّ » من^(٨) قال: أَقَوِيَّاءُ. وسيبويه

(١) في الأصل: يذكر.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢. وفي الأصل: جريات جريا.

(٣) انظر المنصف ٢٩٤/٢، ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢. وفي الأصل: ... غزوياء ... إذا كانت.

(٥) في الأصل: وينفتح.

(٦) في الأصل: من قول الاخفش في فوعلل.

(٧) انظر الأصول ٣٧٦/٣.

(٨) في الأصل: على من.

- رحمه الله - يقول: اقْوَوِّل^(١).

وقوله: « فَأَجْرُ أَوَّلَ (وَعَيْتُ) عَلَى أَوَّلَ (وَعَدْتُ)، وَآخِرُهُ عَلَى آخِرِ (رَمَيْتُ) »^(٢)

يريد: « وَعَيْتُ » « فَعَلْتُ » بفتح العين وفاؤه واو ولامه ياء، و« فعلت » مَّما فاؤه واو تُحذف^(٣) واوه في المضارع؛ لَأَنَّهُ عَلَى « يَفْعَلُ »، وَيَكُونُ مُضَارِعُهَا كَمُضَارِعِ « رَمَيْتُ »؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا مُضَارِعَ « فَعَلَ » الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ مِنْ نَحْوِ « رَمَى » مَّما لَامَهُ يَاءٌ عَلَى « يَفْعَلُ »، فَتَقُولُ: وَعَيْتُ أَعِي.

وقوله: « وَأَوَّلَ (وَجَيْتُ) عَلَى أَوَّلَ (وَجَلْتُ) [وَأَخِرُهُ] عَلَى آخِرِ (خَشَيْتُ) »^(٤).

يريد: فتقول: يَوْجَى، كما تقول: يَوْجَل، وَيَاؤُهُ كِيَاءُ « خَشَيْتُ »؛ لِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ أَلْفًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا قُلْتَ: يَخْشَى، وَيَوْجَى، فَتَثْبِتُ الْوَاوَ لَمَّا لَمْ تَقْعَ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ.

وقوله: « وَ(أَيْتُ) بِمِثْلَةِ (وَعَيْتُ) »^(٥).

يعني: أَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَالْإِعْتِلَالُ فِي وَاوِهِ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ، وَفِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ، بِمِثْلَةِ « وَعَيْتُ ».

« كَمَا أَنَّ (أَوَيْتُ) كـ(غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ) »^(٦).

(١) وهو قول الخليل أيضا. انظر الأصول ٣/٣٧٦، النصف ٢/٢٤٤، المتع ٧٤٧، شرح الشافية للرضي ٣/١٩٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٣) في الأصل: فتحذف.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٦. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٦. وفي الأصل: كوعيت.

يعني: أن الهمزة في « وأيت » بمتزلة حرف صحيح، كغين « غويت » وشين « شويت ».

قوله: / « وتقول في (فَعْلُوَّة) من (غزوت): غَزُوِيَّة، ولاتقول: غَزُوُوَّة »^(١).

أصل هذه المسألة^(٢) « غَزُوُوَّة »، فغيّرت؛ لأنك لو لم تقلب اجتمع في الطرف واوان في إحداها ضمة، فصار هذا كاجتماع ثلاث واوات. وكأنّ أبا الحسن الأخفش من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله إذ يقول في مثل « افْعَوْعَل » من « القول »: اقْوَيْل^(٣)، ولا يجتمع ثلاث واوات، كما لم يجمع الخليل في « غَزُوُوَّة » بين واوين وضمة. وقد احتجّ بهذا القول أبوبكر لأبي الحسن، وحسن مذهبه، واعتمد عليه في « اقْوَيْل »^(٤).

ويجوز بعدُ محتجّ أن ينتصر للخليل فيقول: إنّ الواو قد تثبت في الفعل في الموضع الذي لا تثبت في مثله في الأسماء؛ ألا ترى إلى صحتّها في نحو « يغزو ويدعو »، وليس في الأسماء اسمٌ في آخره واو قبلها ضمة؟ فتقلب الواو في « غَزُوُوَّة » لأنّها اسم، وأقرّها في « اقْوَوَل » لأنّه فعل.

فإنّما وجب القلب في التذكير والتأنيث جميعاً؛ لأنّ اجتماع واوين وضمة مكروّة وسطاً، كما أنّ ذلك مكروّة طرفاً.

ويقوي قول^(٥) الخليل أيضاً، أنّ بعد الواوات في « اقْوَوَل » حرفاً أصلياً وهو

(١) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٩٠، ٢٩١.

(٣) تقرأ في الأصل: القويل.

(٤) انظر الأصول ٣/٣١٣، ٣١٤. وقد سبق قبل قليل مذهب سيبويه والأخفش.

(٥) في الأصل: ويقوي في قول.

اللام، ولو قلت: غَزُوْوة، لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصليٌّ، فضعفت الواو، فقلت! قال المؤلف: ذكر المازني هذا الذي ذكر سيبويه - رحمه الله - وبين مراده منه، ولم يبينه سيبويه، لكنّه اتّكل على فهم القارئ عنه، فقال أبو عثمان^(١): اعلم أنّ ما كانت فاؤه واواً ولامه ياءً، فإنّ أوّله يجري على أوّل « وعدت »، وآخره على آخر « رميت »، وذلك نحو « وأيت ووعيت »، ثمّ مثل فقال: وذلك قولك: هو يئي ويئي، ولم يَأْ، ولم يَعْ، فإذا أمرت قلت: إِهْ، كما تقول: عِهْ، وإذا وصلت قلت: إِ يافتي، كما تقول: عِ، وللمرأة: إِ يي، كما تقول: عِي، وللجماعة: أُوا، كما تقول: عُوا، وللنساء: إَيْن، كما تقول: عَيْن.

قال الشيخ^(٢) - رحمه الله -: استجازوا إعلال الفاء واللام جميعاً لتباعد إحداهما عن الأخرى، وامتنعوا من إعلال العين واللام جميعاً لتجاورهما. قال أبو علي: وهذا كما احتمل الاسم الألف واللام في أوّله والتّون في آخره؛ لأنّه اعتدل بينهما^(٣) في قولك: الزّيدان، والعُمران، ولم يحتمل التّون مع الإضافة لأنّهما زائدتان من وجهٍ واحد، فتوالى الاعتدال^(٤)، ومن هنا حذفت التّون مع الإضافة في نحو « غلاما زيد »، ولم يقولوا: غلامان زيد، وقالوا: الغلامان؛ لتباعد إحدى الزّيادتين من الأخرى.

قول المازني: تقول للمرأة: إِ يي، هذه الياء هي الضّمير والتّأنيث، وأصله

(١) المنصف ٢/٢٣٨.

(٢) الكلام الآتي مع قول أبي عليّ الفارسي في المنصف ٢/٢٣٨، ٢٣٩ بتصرّف، فلعلّ المراد بالشيخ ابن جنّي، ولم تستخدم هذه اللفظة في الدلالة عليه فيما مرّ، وإنما تستخدم في الدلالة على أبي عليّ الشلوّيين، وربما كان الشلوّيين نفسه هو الناقل من المنصف، وربما كان شخصاً آخر.

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) في الأصل: الاعتلال.

« أَوْثِيَّ »، بمتزلة « اضربي » من الصحيح، فطراً عليه ما طراً من حذف الواو التي^(١) هي فاء، كما حذفت من « عِدِي »، وأصله « أَوْعِدِي »، فلمّا حذفت الواو تحرّك أوّل الفعل، فاستغني عن ألف الوصل، فصار « إِيَّيْ »، بمتزلة « عِدِي »، فاستثقلوا الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فأسكنوها وحذفوها لسكونها وسكون الياء التي هي الضمير وعلامة التأنيث.

وقوله للجماعة: أوا، وأصله « أَوْثِيوا »، بمتزلة « اضربوا »، ثمّ حذفت الواو، وتحرّك أوّل الفعل فاستغني عن ألف الوصل، فصار « إِيّوا »، بمتزلة « عدوا »، فاستثقلت / الضمة على الياء، فنقلت إلى الهمزة وحذفت الياء التي هي لام الفعل؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها.

وأما الياء في قولك لجماعة النساء: إَيْنَ، فهي لام الفعل، بمتزلة دال « عَدْنَ »، والتّون بعدها علامة الإضمار والجمع والتأنيث، بمتزلة « اضربن »، وأصله « أَوْثَيْنَ »، ثمّ حذفت الواو وتحرّك أوّل الفعل فاستغني عن ألف الوصل. قال أبو عثمان^(٢): وأجر^(٣) أوّل « أويت » كأوّل « شويت »، [وعينه]^(٤) ولامه كعينه ولامه، تقول^(٥): إذا أمرت منه: إِيوِ، كما تقول: اشْوِ، وللاثنتين: إِيوِيا، كما تقول: اشْوِيا، وللجمع: إِيوُوا، كما تقول: اشْوُوا، وللنساء: إِيوِينَ، كما تقول: اشْوِينَ.

قال ابن جنّي^(٦) - رحمه الله -: أصل « إِيوُوا » « إِيوُوا »، بوزن « اضربوا »؛

(١) « التي » مكرر في الأصل.

(٢) المنصف ٢/٢٣٩.

(٣) في الأصل: اواخر.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) في الأصل: يقول.

(٦) المنصف ٢/٢٤٠ بتصرّف.

لأنَّ «أوى»^(١) يأوي «في المثال كـ» ضرب يضرب «، فقلبت الهمزة التي هي فاء الفعل ياء؛ لانكسار الأولى، ولسكونها هي، واستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها ثم سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

قلت^(٢): وهذا من هجوم الحركات على الحركات، فيكون الحكم للطَّارئ^(٣)،

وقد ترجم على ذلك في كتاب الخصائص فانظره هناك^(٤).

فأما^(٥) الياء التي قبل التَّون في «إيوين» فلام الفعل بمترلة ياء^(٦) «ارمين»، وبمترلة باء «اضربن»^(٧)، والتَّون علامة الجمع والضَّيمير في المؤنث. وليس فيه إلا قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولهذا صحَّت الواو في «إيوين»، وفي «إيويا» وقبلها ياء ساكنة، ولم تصح في «سَيِّد ومَيِّت»، من حيث أنَّ هذه الياء^(٨) ليست لازمة، وإنَّما هي بدلٌ من همزة أوى، أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها، فهي غير لازمة؛ ألا ترى أنَّه متى^(٩) زالت همزة الوصل صحَّت الهمزة؟ وذلك قولهم: قُمْ فَأُو، وكذلك: اذهب وأُو، فلمَّا كانت الياء غير لازمة جرت مجرى ياء «ديوان» التي هي بدلٌ من الواو التي كانت مدغمةً، فإذا كانوا صحَّحوا الواو في «ديوان» مع أنَّه اسمٌ متقارر^(١٠) على حالة واحدة، فهم بتصحيح الواو من

(١) في الأصل: اويوا بوزن اضربوا لان او من.

(٢) أي: المؤلف.

(٣) في الأصل: الطاري.

(٤) انظر الخصائص ٦٢/٣-٦٥.

(٥) عودة إلى المنصف ٢٤٠/٢.

(٦) في الأصل: تاء.

(٧) في الأصل: ياخرين.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) في الأصل: مات.

(١٠) أي: مستقر.

«إِيو»^(١)؛ لأنّ الفعل لا يستقرّ على حالة واحدة^(٢)، أولى.

(١) في الأصل: ايوين.

(٢) في الأصل: واحد.

هذا باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع. الترجمة.

قوله: «لأنّها بمترلة غير المعتلّ»^(١).

يعني: أنّ الياءين قويتا بالإدغام.

وقوله: «ولاتغيّر الألف في الجمع الذي يليها»^(٢).

أي: لاتقلب الألفُ الياءَ التي تليها همزة.

وقوله: «لأنّ بعدها حرفاً لازماً»^(٣).

أي: غير متغيّر، وقد قوي بالإدغام، وصارت الياء بمترلة الدّالّين من «معدّ».

وقوله: «ويجري الآخر على الأصل؛ لأنّ ما قبله ساكنٌ، وليس بألف»^(٤).

يريد: أنّ فيه سببين يمنعانه^(٥) وهما: أنّ الحرفين قد قويا بالإدغام فصارا^(٦)

بمترلة الدّالّين من «معدّ»، ولما لم تقلب الألفُ الأوّل^(٧) لقوّته بالثّاني لم يعتلّ الثّاني

لقوّته بالأوّل. وأيضاً فإنّ اعتلال الثّاني إنّما يكون إذا كانت قبله حركةٌ هي

فتحة بمترلة «رَحِي» - في الأصل - وإذا كان قبله ساكنٌ هو ألف كـ «رِداي»،

(١) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: لانها.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٥) هذه أقرب قراءة للكلمة.

(٦) في الأصل: فصار.

(٧) في الأصل: الاولى. قال سيبويه ٣٩٧/٢: «فإذا جمعت فعلٌ نحو رميٍّ وهيّ، قلت: هبائي ورمائي؛

لأنّها بمترلة غير المعتلّ نحو معدّ وجُبْن، ولاتغيّر الألفُ في الجمع الذي يليها؛ لأنّ بعدها حرفاً لازماً، ويجري

الآخرُ على الأصل».

وهذه الأولى ليست كذلك. هذا قول بعض التحويين^(١).

وعندي أنّ هذين السببين واحد؛ لأنّ كون أحدهما مدغم في الآخر هو معنى الذي قبله ساكن؛ لأنّ المدغم هكذا يكون / أبداً.

وقوله: « ليس بحرف الإعراب »^(٢).

يريد: ليس بمترلة « كساء ورداء »؛ لأنّ أصلها « رداي، وكساو ».

وقوله: « لأنّ ما قبلها مكسور »^(٣).

يعني: اعتلت اعتلال « قاضٍ وغاز ».

وقوله: « كما همزوا في (راية وآية) »^(٤).

قلت: النسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه:

قسم يلزم الياء فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة؛ لأنّها بعد ألف زائدة، ولولا الهاء لما صحّت، وذلك نحو « صلاية، ودرّحاية، وسقاية »، فهذا تنقلب الياء فيه همزة، ثمّ تدخل ياء النسبة؛ لأنّ النسب تحذف له تاء التانيث، فتصير الياء همزة لتطرّفها، ويصير كـ « رداء وكساء »، ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول: صلاوي.

ومنه قسم تقع الياء فيه طرفاً بعد ألف، ولا تنقلب همزة كقولك: راي، في جمع « راية »، وثاي، في جمع « ثاية »، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه: الهمز

(١) انظر الكتاب ٣٩٧/٢، شرحه للسيرافي ٣٧٥-٣٧٧ (خ)، التعليقة ١٣٦/٥، ١٣٧.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

كقولك: رائئٌ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، وإن شئت تركت [الياء]^(١) على حالها. فأما من همز فلأنّ الياء وقعت بعد ألف زائدة، وكان حقّها أن تهمز قبل النسبة، وتُعلّ، ولكنّهم صحّحوها وهي شاذّة، فلمّا نُسب إليها، وزيدت ياء النسبة، ولزمت الكسرة الياء الأصليّة، ردّوها إلى ما يوجب القياس من الهمز. قوله: «ومن قال: أُمِّيَّ»^(٢).

يعني: من لا يُبالي في «أُمِّيَّ» باجتماع أربع ياءات؛ لأنّ كلّ واحدة منهما قد سكن ما قبلها، فحرت لذلك مجرى الصّحيح، و«آيَّ» مشبّه بهذا؛ لاجتماع ثلاث ياءات، والألف مشبّهة بالياء، فكأنّه اجتمع فيه أربع ياءات.

قوله: «ولو قال إنسان: أحذف في جميع هذا»^(٣) إلى آخر الفصل. يعني^(٤): لو قال إنسان: إنّه تحذف إحدى الياءات في «رَمَائِيَّ، ورَائِيَّ»، فيقول: رَمَائِيَّ، لكان يجب عليه أن يلزم الحذف أبداً، ولا يكون بمترلة «أثافٍ، ومَعَاطٍ»؛ لأنّ الذي يقول: أثافٍ، ومَعَاطٍ، فيخفف، قد يقول: أثافيّ، ومَعَاطِيّ، فيشدد، والذي يحذف «رَمَائِيَّ»، فيخفف، لا يجوز له التّشديد؛ وذلك أنّ «أثافٍ، ومَعَاطٍ»، كان قد يجوز له فيه الحذف والإثبات؛ لاجتماع الياءين، فلمّا كان «رَمَائِيَّ» فيه ثلاث ياءات، وهي أثقل من «أثافيّ»، ألزموا الأثقل التّخفيف، كما أنّه لما جاء القلب في «مَدَارٍ» للتخفيف، فقالوا: مداري، كان ذلك لازماً في «مَطَايَا».

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٧٩/٦، ٣٨٠ (خ)، التّكت ١٢٣٠.

وقوله: « ولم يكونوا ليغيروها »^(١).

يعني: أنهم يقلبون الهمزة، ويقلبون منها إلى الواو، فإذا وجدوا الواو لم يدغموها، ولم يغيروها، ونظير هذا أنهم يقولون في « رداء »: رداي، فإذا نسبوا إلى « شقاوة » قالوا: شقاوي، ليس إلا؛ لأنهم قد علموا أنهم إذا قلبوا الواو همزة كما في « كساء »، فإنهم يرجعون بها إلى الواو، فإذا رجعو إلى الواو لم يعدلوا عنها.

رأى الأمر يُفْضِي إلى آخرِ فصيّر آخره أولاً^(٢)

قوله: « معايا ومداري ومكاكي »^(٣).

يعني^(٤): أن من غير الياء الأولى في « رمائي »، فجعلها همزة، أو واوا^(٥)، ولم يحذفها، فقد حملة على أشياء من كلام العرب تُغيّر ولم يلحقها حذف، فمن ذلك: معايا، جمع « معي »، وكان الوجه أن يقال: معاي، فقلبوا الياء ألفاً، ولم يحذفوها، وكذلك « مداري » أصلها « مدار »، و« مكاكي » كان أصلها « مكاكيك »؛ لأنه جمع « مكوك »، ولكنهم استقلوا / ثلاث كافات، فقلبوا الأخيرة ياء.

وقوله: « وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل (غزاوي) »^(٦).

في مثل الأوّل: هو « فعاليل » من « غزوت »، ولا ينصرف، والثاني: هو

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) في الأصل: إلى آخره. والبيت لمحمود الوراق. انظر الخصائص ٢٠٩/١، ٣١/٢، ١٧٠، سرّ صناعة الإعراب ١٨٨/١، المحتسب ١٨٨/١، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧، نتائج الفكر ٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٠.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السّيرافي ٣٨١/٦، ٣٨٢ (خ)، التّكت ١٢٣٠. وانظر الكتاب ٣٩١/٢، ٣٩٢.

(٥) في الأصل: وواوا.

(٦) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: وقولهم وهم يزغمون.

المنسوب إلى « فَعَال »^(١) إذا بنيته من « غزوت »، فتقول: غزّاء، فتنسب^(٢) إليه « غزّائيّ، وغزّاويّ »، فلمّا تركت الهمزة هنا، وعدلت إلى الواو، لم يكن^(٣) لك في « فعاليل » أن تعدل عن الواو لما وجدتها.

قوله: « والياءات قد تكرهن إذا ضوعفن واجتمعن »^(٤).

فتفرّ إلى الواو، نحو « رَحويّ »، فتدخل الواو على الياءين، وإن كانت الياء أخفّ منها؛ كراهيةً لاجتماعها، فأرادوا أن يُخالفوا لفظها إلى الواو؛ إذ كانت^(٥) أختها.

:

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٣.

(٢) في الأصل: فنسب.

(٣) في الأصل: ولم يكن.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢ وفيه: « فالياءات قد يكرهن ».

(٥) في الأصل: إذا كانت.

هذا باب التّضعيف

الذي قاله في صدر الباب صحيح، والإنسان يجد ذلك في نفسه، فإذا نطقت بـ «ضربَ»، وجدته ضرورة أخفّ من «ردد»، ولهذا شبّه الخليل هذا بمشي المقيّد؛ لأنّ النّاطق بالحرف، ثم يعود لسانه إلى ذلك الموضع بعينه، ويعمل فيه بنصب، كما أنّ المقيّد كأنّه تقع قدمه في الموضع الذي نقلها منه، ولهذا يقال: أثقل من كلام معاد.

قوله: «ولم يجيئ (فَعَلَّلٌ)»^(١).

قال الأعلام^(٢): «زعم بعض التّحويين أنّ ذكرَ سيويه-رحمه الله- لهذا لامعنى له، وإنّما أنكروا ذلك؛ لأنّ (فَعَلَّلًا) في الكلام نحو (سَفَرَجَل)، [و(فَعَلَّلٌ) نحو (جَرَدَحَل)]^(٣)، و(فُعَلَّلٌ) نحو (قُدَعَمِل). وقد غلطوا، وذهب عليهم ما قصد، وإنّما أراد به: لم يجيئ (فَعَلَّلٌ)، ولاماته الثلاث من جنس واحد مثل (فَعَلَّلٌ)؛ ألا ترى أنّه قال عُقَيْبَ ذلك: (ولم يينوهنّ على على فُعَالِلٍ؛ كراهية التّضعيف) يعني: لم يأت على (فُعَالِلٍ)، واللامان من جنس واحد، وقد يجيء عليه واللامان مُخْتَلِفَان، كقولهم: عُذافِر، وحمّارس، وعلى (فَعَلَّلٌ) واللامات مختلفة...»

قلت: قوله: وزعم بعض التّحويين أنّ ذكر^(٤) سيويه لهذا لا معنى له، غير جيّد؛ لأنّه لو زعم ذلك نحويّ لنسب إلى سيويه: أنّ^(٥) ذلك لا يوجد في الكلام،

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعده: «ولافَعَلَّلٌ، ولافَعَلَّلٌ». والمراد التّمثيل بهذا النوع من الأوزان، لاهذه الأوزان بعينها.

(٢) النّكت ١٢٣١.

(٣) تكملة من النكت ١٢٣١. وانظر شرح السيرافي ٣٨٥/٦، ٣٨٦ (خ).

(٤) في الأصل: ان انكر.

(٥) في الأصل: لنسب الى سيويه الى ان.

وهو الذي علّمنا الأوزان، فلا يَظُنُّ نحويٌّ شَمَّ للتحو رائحةً أنَّ سيبويه أراد ذلك، فكيف يقول: لامعني له، غاية أن يقول: لأفهم مراده من هذا الكلام؛ فإني لأعجب من الأعلام من إيراد هذا على أنّه مشكل، وأنَّ بعض التّحويين يزعمون ما ذكر^(١).

ويعني بالتّدارك^(٢): التّواني.

ومعنى: « في موضع واحد »: في موضع مخرج واحد^(٣).

وأراد بالمُهْلَة^(٤): أن يكون بينهما حرفٌ آخر، كقولهم: قَلَقَل، وصَلَّصَل، وقد فصل بين القافين والصّادين اللام، فَسَهَّلَ لفظُ اللام النّطقَ بالقافين والصّادين، فَآثَرُوا الإدغام لذلك.

وزعم بعض التّحويين أنَّ المُهْلَة إنّما هي الزّمان، وبني عليه أنَّ زمان اللفظ بـ « ضرب » أطول من زمان اللفظ بـ « ضَرْب »^(٥). وهذا بعيد، ولا تكاد تبين هذه^(٦) الدّعوى.

وقوله: « وإن أسكنت اللام، فإنَّ أهل الحجاز يُجرونه على الأصل؛ لأنّه لا يسكن حرفان »^(٧).

(١) سبق التنبيه أنه ليس للأعلام من ذلك شيء، إنما هو للسيرافي.

(٢) هذا وما بعده من قوله ٣٩٨/٢: « فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يَدَارَكُوا في موضع واحد، ولا تكون مُهْلَة ».

(٣) انظر شرح السيرافي ٣٨٧/٦ (خ)، التّكت ١٢٣١.

(٤) انظر نص سيبويه الذي نقلته في الحاشية قبل السابقة.

(٥) يعني: واستنتج منه أنَّ زمان ضرب أطول من زمان ضرب. وهذا القول يبدو أنّه لأحد شراح الكتاب، لارتباطه بلفظ سيبويه، ولم أقف عليه في شروح الكتاب، ولا في غيرها، ممّا بين يديّ.

(٦) في الأصل: هذا.

(٧) الكتاب ٣٩٨/٢. وانظر ١٥٨/٢ أيضاً، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٢٥٩/٤.

يريد^(١): أُنْكَ إذا قلت: أُرْدُدْ، ولا تُرْدُدْ، ممّا لاتصل إليه الحركة في حال، فأهل الحجاز لا يُدغمون؛ لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء الساكنين؛ لأنّك لا تُدغم الأوّل في الثّاني حتّى تسكّنه؛ لأنّ تكون الحركة / فاصلة بين المثليين، والثّاني ساكن، فيجتمع ساكنان، فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه، وذلك نحو « إن تردّد أُرْدُدْ، ولا تُضارّر^(٢)، واشدّد^(٣) ».

فإن قيل: فهلاً حرّكوا الثّاني من الساكنين إذا التقيا، ثمّ أدغموا الأوّل فيه؟ فالجواب أنّ حركة التقاء الساكنين عارضة لا يُعتدّ بها، كما لم يُعتدّ بها في ردّ المحذوف إذا قلت: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(٤).

وأما بنو تميم فيدغمون، ويُسكنون الأوّل، ويُحرّكون الآخر، ويعتدّون بالعارض^(٥)؛ لأنّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأحوال.

فأمّا أهل الحجاز فيجرونه^(٦) على الأصل؛ لأنّه لا يسكن حرفان^(٧)، وأيضاً فإنّه حمل ماسكونه جزم على المعرب بالحركة؛ لأنّه معرب مثله، فكما أنّ المعرب^(٨) بالحركة يُدغم نحو « يشدّ، ويفرّ »، فكذلك المعرب بالسكون، وحمل ماسكونه بناء على ماسكونه جزم؛ لأنّه يُشبهه^(٩)؛ ألا ترى أنّ العرب قد تحذف له آخر الفعل

(١) انظر المسألة في المتع ٦٥٦ فما بعده بألفاظ قريبة في بعض المواضع.

(٢) في الأصل: ولا تضار.

(٣) المزمل: ٢. ويريد: ردّ الواو المحذوفة من ﴿قُمِ﴾ وإن كانت الميم قد تحركت؛ لأنّ الحركة عارضة. انظر المتع ٦٥٧.

(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٢، ٣٩٨، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٢٥٩/٤.

(٥) في الأصل: يجرونه.

(٦) هذا النص: فأما أهل الحجاز فيجرونه إلى هنا، ليس في المتع ٦٥٧، والكلام بدونه متناقض، وقد

قال محقق المتع في الحاشية: « ألحق أبو حيان بحاشية ف نصّاً اخترم أكثره ».

(٧) في الأصل: العرب.

(٨) في الأصل: تشبيهه.

في المعتل كما للجزم؛ ولأنه أيضاً قد تُحرَّك لالتقاء الساكنين فتقول: أرْدَدِ القومَ، فصار بذلك يشبهُ المعربَ لتعاقب الحركة والسكون على آخره، كما أنَّ المعرب كذلك، فلما أشبه المعربَ حُمِلَ عليه في الإدغام.

وقوله: «فإن قيل: ما بالهم قالوا في (فَعَلَّ): رَدَّدَ، فأجروه على الأصل؟»^(١).
كأنه يقول: إن قيل لك: [ما بالهم]^(٢) أدغموا هنا في العين؟ وهلاً أدغموا في اللام، فقالوا: رَدَّدَ، كما قالوا: استردَّ؟
فأجاب عن هذا بأمرين:

أحدهما: أنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى ذلك [الاستثقال]^(٣) بعينه؛ ألا ترى أنَّ في الحالين ثلاث دالات، اثنتان منهما قد أدغمت إحداهما في الأخرى.
والآخر: أنَّ العينين إذا لم يكن بينهما فاصلٌ، فإنَّ الأولى أبداً مدغمة^(٤)، ولا تكون أبداً متحرَّكة وبعدها العين، فلهذا لم يكن فيه إلَّا «رَدَّدَ»؛ إجراءً له على القانون المستمر.

وقال الأعلام^(٥): «يعني أنَّ (رَدَّدْتُ) الذي لا يُغيَّر منه شيء، لا يُشبه (أَفْعَل)؛ وذلك أنَّ (أَفْعَل) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد أُلقيت حركة العين في الفاء^(٦)، وذلك قولك: أحلَّ وأقرَّ، وأصله (أحلل وأقرر)، فأُلقيت حركة العين على الفاء. وكذلك (استفعل): استعدَّ، وأصله (استعدد)، فأُلقيت حركة الدال على

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) تكملة من كلام سيبويه السابق.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام، أخذتها من آخر شرحه لهذه المسألة.

(٤) في الأصل: الاول مدغم.

(٥) التكت ١٢٣٢. وانظر شرح السيرا في ٣٨٩/٦ (خ).

(٦) كذا في الأصل، والتكت ١٢٣٢، وقد غيَّره محقق التكت إلى: «على الفاء».

العين، ولم يُفعل ذلك بـ(فَعَّلَ) الذي هو (رَدَّدَ) ونحوه؛ لأنَّ العينين إذا اجتمعتا^(١)،
لا تُحرَّك الأولى^(٢) منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرَّك إذا كان بعدها عين كقولك:
يقومُ، وما أشبهه ..

غيره: قوله: « فأجروه على الأصل ».

أي: لَمْ قالوا: رَدَّدَ، وهو « فَعَّلَ »^(٣) فأجروه على الأصل ولم يُغيِّروه، هلاً
غيِّروه فقالوا: رَدَّدَ، كما قالوا: استردَّ؟ فلم أخرجوه عن الأصل، ولم يُغيِّروه؟ هذا
هو، كبقية الاعتراض.

فقال: إنَّما فعلوا ذلك لأنَّهم لو أسكنوا العين الأخيرة لصاروا إلى ذلك
الاستثقال بعينه.

قوله: « واعلم أنَّ كلَّ شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف »^(٤).

يريد: أنَّ المضاعف من الأسماء إذا جاوز الثلاثة فإنَّه يكون أبداً مدغماً على
كلِّ حال.

ويريد بقوله: « إنَّ كان يكون ذلك اللفظ »^(٥) أي: إنَّ يمكن أن يصاغ منه

فعلٌ نحو « رَدَّ »؛ لأنَّك تقول: رَدَّدْتُ^(٦). ويريد / بقوله: « أو كان على مثال
الفعل » نحو « أَرَدَّ من كذا ». فهذا كَلَّه يُدغم. ونحو « مسترَدَّ ومسترَدَّ » يدغم وإن

(١) في الأصل: العين إذا اجتمعا.

(٢) في الأصل: الاول.

(٣) في الأصل: فَعِيل.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعده: « فعلا ».

(٦) في الأصل: نحو مرد لانك تقول مرتد. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله، فاللفظان به

متحدان في الشكل مختلفان في الوزن، والأوّل مصدر يصاغ منه الفعل. ولا يمكن أن يريد اسماً مشتقاً؛ لأنَّ

المؤلف سيمثل به بعد قليل لقسم آخر.

كان على غير هذين.

وقال الأعمى^(١): « قوله: (إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً) يعني: أجلّ وألدّ، تقول: هذا أجلّ من هذا، فتدغم، ولفظ (أجلّ) يكون فعلاً، كقولك: أجلّ زيدٌ عمراً. وقوله: (أو كان على مثال الفعل) يعني: ما كان من المصادر التي في أوائلها الميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة، نحو (مَرَدّ ومَفَرّ ومُسْتَعَدّ)؛ لأنها بمنزلة (تَفَرّ وتُسْتَعَدّ)، إلّا أنّ أوّل الاسم ميم، وأوّل الفعل غير ميم. وقوله: (أو على غير واحد من هذين) يعني: ما كان على [غير]^(٢) لفظ الفعل كـ (ألدّ وأجلّ)، وعلى غير مثاله كـ (مَرَدّ)، وهو نحو (مُدَقّ) وما أشبهه. فادغموا لجأورة الأبنية الخفيفة، وهي الثلاثية.

وزعم أنّ الساكن إن كان ألفاً فإنّها تثبت ولا تحرك^(٣)، بأن يُحتمل اجتماع هذين الساكنين؛ لأنّ الألف مدّة^(٤).

ونقصه من هذا الفصل كون الساكن ياء أو واواً، نحو « تُموَدّ الثوبُ »^(٥). فهذا أيضاً يحتمل^(٦) إن كان المدغم أصله الحركة، فإن لم يكن أصله الحركة لم يُحتمل ذلك، وحُذف نحو « لتضرِبَنَّ، ولتضرِبَنَّ »، إلّا أنّ العذر له كون هذه الواو أصلها الألف وهي مغيرة من فعل الفاعل. قوله: « ولا يكون اعتلالٌ إذا فُصل »^(٧).

(١) النكت ١٢٣٢، ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٢/٦ (خ)، التعليقة ١٤٢/٥.

(٢) تكملة من النكت ١٢٣٣.

(٣) في الأصل: الفا فا ولا تحرك. وبما أثبتّه يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٤) مثّل له سيبويه برادّ ومادّ والجادة. انظر الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) ذكر سيبويه هذا في ٤٠٧/٢.

(٦) في الأصل: يحمل.

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

قلت: هذا - والله اعلم - أراد بالمهلة التي تقدّم ذكرها^(١)، وإن لم تكن المهلة حقيقة هنا؛ لكن يمكن أن يُتجوّز هنا بمسمّى مهلة؛ لأنّها تقوم مقام المهلة.

قوله: « فأما ما جاء على ثلاثة أحرف »^(٢).

قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيّاً، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو « ردّ »؛ لأنه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لا يكون، فإن كان على غير مثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو « سُرر، ومُدّد، وسُنن »^(٣)؛ لأنّ الأسماء باهما ألاّ تعتلّ لختفها، وأخفّها ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أدغم، إلاّ أن يكون على « فَعَلَ » فإنّه لا يُدغم لختفة البناء نحو^(٤) « طَلَل، وشرّر »^(٥).

وقوله: « فإن كان يكون فعلاً »^(٦).

أي: لو كان الذي يكون ثلاثيّاً على مثال الفعل فهو بمترلة الفعل.

ذلك « صَبَّ »^(٧).

يعني: أنّ الفاعل من « فَعَلَ » إمّا هو « فَعِلَ »، نحو « بَطِر، وأشِر ».

واستدلّ الخليل - رحمه الله - على أنّ « طَبّا » « فَعِلَ » بقولهم فيه « فَعِيل »،

(١) انظر ما سبق ٧٩٩.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: غنن. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: على.

(٥) في الأصل: وسرر.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٧) في الكتاب ٣٩٩/٢: « وذلك قولك في فَعِلٍ: صَبَّ ».

نحو « طَبِيبٌ »، و« فَعِيلٌ » يترادف مع « فَعَلَ » كـ « قَرِحٌ وَقَرِيحٌ^(١) »، وَمَذِلٌ وَمَذِيلٌ ».

ثمَّ استدلَّ على أنَّ « فَعَلًا » مدغمٌ بدليل آخر، وهو « أَتَّكَ لَمْ تَجِدْ فِي الْكَلَامِ [مِثْلَ] (طَبِيبٍ) عَلَى أَصْلِهِ »^(٢).

فوجه الدليل من هذا: أَتَّكَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَدَّعِي أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَبْنِ مِنْ الْمُضَاعَفِ « فَعَلًا »، أَوْ تَقُولَ: إِنَّهُ قَدْ بُنِيَ مِنْهُ، فَأَنْ لَمْ تَبْنِ مِنْهُ « فَعَلَ » بَعِيدٌ جَدًّا؛ إِذْ لَافِرَقَ بَيْنَ الْمُضَاعَفِ وَغَيْرِهِ، فَلِهَذَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ « فَعَلَ » مِنْهُ مَدْغَمًا. قَوْلُهُ: « وَكَذَلِكَ (رَجُلٌ خَافٌ) »^(٣).

أَي: أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ « فَعَلَ » فِي الْمُضَاعَفِ؛ لِأَنَّهُ لَافِرَقَ بَيْنَ الْمُعْتَلِّ وَالصَّحِيحِ، فَإِذَا وَجَدَ فِي الْمُعْتَلِّ أَنْبَغَى أَنْ يَوْجِدَ فِي الْمُضَاعَفِ، وَقَدْ قَالُوا^(٤) فِي مِثْلِ « خَافٍ » بِالْأَصْلِ، نَحْوُ « وَرِعٌ، وَحَوْلٌ ».

[١٢٢] وَكَذَلِكَ « فَعُلٌ » أَيْضًا يُدْغَمُ، وَالدَّلِيلُ / عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ مَظْهَرًا فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ لِأَيُّحْفَظَ فِيهِ^(٥) مِثْلُ « رَدَدٍ ». وَلَا يَخْلُو أَنْ تَقُولَ: إِنَّ « فَعُلًا » لَمْ يَأْتِ فِي الْمُضَاعَفِ، أَوْ تَقُولَ: إِنَّهُ أَتَى إِلَّا أَنَّهُ لَزِمَ الْإِدْغَامُ، وَالثَّانِي هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَلَّ وَالْمُضَاعَفَ الْغَالِبُ فِيهِمَا أَنْ يَجِئَ^(٦) مِنَ الْأَوْزَانِ فِيهِمَا مَا يَجِئُ فِي الصَّحِيحِ. وَإِنَّمَا أَدْغَمَ « فَعِلٌ وَفَعُلٌ » لِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ فِي الْبِنَاءِ، مَعَ ثَقُلِ الْبِنَاءِ، فَيَكُونُ لَفْظُ « فَعِلٌ وَفَعُلٌ » مِنَ الْمُضَاعَفِ وَاحِدًا لِأَجْلِ لَزُومِ الْإِدْغَامِ، كَمَا

(١) فِي الْأَصْلِ: وَفَرِحَ وَفَرِيحٌ. انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٩٩/٢.

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٩٩/٢. وَمَا يَمِينُ مَعْقُوفِينَ تَكْمَلَةٌ مِنْهُ.

(٣) الْكِتَابَ ٣٩٩/٢.

(٤) فِي الْأَصْلِ: قَالَ.

(٥) أَي: فِي كَلَامِهِمْ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: يَخْفَى. وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ التَّالِي.

احتمل « ديك وفيل »^(١) أن يكون « فَعْلًا وفُعْلًا » .

وحكى ابن عصفور عن أبي الحسن بن كيسان أن ما كان على وزن « فَعْلٍ أَوْفَعْلٍ » لا يُدغم، واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الالتباس؛ لأنّه لا يُعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكن العين^(٢)؟

وهذا فاسد لأنّه إذا أدّى القياسُ إلى ضرب ما من الإعلال استُعمل، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى كما قدّمنا في « مُختار »، وأيضاً فقد قدّمنا الدليل على أن « طَبَّاً وصَبَّاً » « فَعْلٍ » في الأصل، وقد أدغمتا، فدلّ ذلك على فساد مذهبه^(٣).

ثمّ قال: « ولم يفرّقوا بين هذا والفعل كما فرّقوا بينهما في (أَفْعَل) »^(٤). يريد أن يقول: إنهم قالوا: هذا أطول منك، فصحّحوا الاسم، [وأما « فَعْلٍ وفَعْلٍ » فاجعلوا الاسم]^(٥) والفعل واحداً فأعلّوهما.

فإن قلت^(٦): ولمّ واللبس يقع هنا كما يقع هناك؟

قلت: لأنّ « فَعْلًا وفُعْلًا » ليست من الأبنية المختصّة بالفعل، ولا الغالبة عليه، بل هما من المشترك بينهما، فإذا وجدت اللفظ فلا يذهب وهْمُك أن هذا فعلٌ، بل الأمر فيهما على السواء، فليس أن يذهب وهْمُك إلى الاسم أولى بأن يذهب إلى الفعل. وأما « أَفْعَلُ » ففيه زوائد الفعل المختصّة به، التي لا يوجد معناها إلّا فيه، فلمّا خافوا اللبس صحّحوه. ولهذا قال سيبويه - رحمه الله -: « لأنّهما على

(١) في الأصل: وقيل.

(٢) انظر الممتع ٦٤٦.

(٣) انظر الممتع ٦٤٦.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) « فإن قلت » مكرر في الأصل.

الأصل فجعلوا أمرهما واحداً^(١) أي: ليس أحدهما أولى بالبناء من الآخر.

ثم قال: « وإِنَّمَا جاء التّفريق حيث جاوزوا عدد الأصل^(٢) ».

أي: جاء الفرق حيث جاوزوا الثلاثة؛ لأنّ العدد زاد أمراً^(٣) لأجله حدث الخلاف.

ثم قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فَعَلَ)؛ لأنّه لم يخرج عن الأصل في باب (قُلْتُ) »^(٤).

يريد: أنّه لم يشذّ منه مثل « رَدَّدْتُ »^(٥) كما شذّ « أَلَلَّ »^(٦) ونحوه، وما ذاك إلّا لثقله؛ ألا ترى أنّ الضمّة في المعتلّ ثقيلة جدّاً، ولثقلها لم تجيء في المضاعف « فَعَلَ » إلّا قليلاً جدّاً. قال ابن جنّي^(٧) - رحمه الله -: ولم يأت فيما عينه ولامه من موضع واحد « فَعَلْتُ »^(٨) إلّا حرفان فيما علمت: كُيِّتَ فأنت لِيِبٌّ، حكاها يونس^(٩). قال: قال لي أبو عليّ: وقال لي أبو إسحاق: سألت عنها ثعلباً فلم يعرفها. وحكى قُطْرِب: شَرُرْتُ في الشرّ^(١٠). ثم قال: أمّا « حَبَّذا » فأصلها لعمري

(١) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) في الأصل: أما.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لا يخرج على ».

(٥) غير منقوطة في الأصل، وأقرب قراءة لها فيه: ثوب. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٦) في الأصل: العدد. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، وبه يستقيم الكلام. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٧) المنصف ٣٠٢/٢. والكلام على حبّذا ليس فيه.

(٨) في الأصل: فقلب.

(٩) انظر الكتاب ٢٢٦/٢، المختضب ٣٣٥/١.

(١٠) في الأصل: شورت في السر. ومن ذلك: دُمْتُ، وعزّزت الشاة، وفكّكت. انظر تاج العروس

(لب).

« حُبَّ »، إلّا أنّها [لما] ^(١) لزمت الإدغام، ولم يظهر تضعيفُها، احتُملت لذلك. قوله: « ألا ترى أنّك لاتكاد تجدُ (فَعَلْتُ) في التّضعيف، ولا فَعِلْتُ؛ لأنّها ليست تكثر كثرة (فَعَلٍ) » ^(٢).

قال الأعلام ^(٣): « أمّا (فَعَلْتُ) في التّضعيف فلاتكاد توجد، وأمّا (فَعِلْتُ) فهو موجود، وليس بالكثير بالإضافة إلى (فَعَلْتُ)، فـ(فَعِلْتُ) فيه (مَسِسْتُ، وَعَضِضْتُ، وَشَمِمْتُ). قال بعضهم: (فَعِلْتُ) بكسر العين في التّضعيف / كثيرة. وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه، وكأنّ سيويه-رحمه الله- أراد أنّ (فَعِلْتُ) قليلة في المعتلّ في باب (قُلْتُ وَبَعْتُ)، وإنّما جاء منها: هاب يهابُ، وخافَ يخافُ، ونال ينالُ، وأحرف يسيرة، وأنّها في المضاعف، وإن كثرت، نحو (عَضِضْتُ، وَشَمِمْتُ)، فهي أقلّ من (فَعَلْتُ)، نحو (رَدَدْتُ) ^(٤)، وما أشبهه ».

وهذا الذي قال الأعلام هو سرّ المسألة، وهو أنّ القليل والكثير من باب الإضافة، فإذا أخذ على هذا النحلّ التّعقيد من كلام الإمام. وأمّا إن أخذ « قليل » بمعنى أنّها ألفاظ نادرة، ممّا ^(٥) حفظ في « فَعِلْتُ » من المضاعف، فإنّه يصعب حلّ التّعقيد، بل يكون الكلام خطأ. وهذا كلّهُ إنّما استُفيد من سيويه-رحمه الله- وهو الذي أعلمنا إيّاه، فلا يُحمل كلامه إلّا على حسب ما يقتضي علمه.

قوله: « ولا يقولون: جَمَلٌ » ^(٦).

قلت: قد أنشدوا للأخطل:

-
- (١) تكلمة يلتزم بها الكلام.
 - (٢) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لاتكاد تحذف ». والصواب ماجاء في الأصل وطبعة هارون ٣٢٠/٤.
 - (٣) التّكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرا في ٣٩٧/٦ (خ).
 - (٤) محرّف في الأصل.
 - (٥) في الأصل: نادرة فما حفظ في فما.
 - (٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفَقُهُ برَاجِعٍ ماقد فائَهُ بِرِدَادٍ^(١)
 فإِنَّه أراد: سَلَفَ، ولكنَّه اضْطُرَّ فحَفَّفَ المفتوح، فهذا عندهم من الشَّاذِّ^(٢).
 قال ابن جنِّي^(٣) - رحمه الله -: فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر،
 وهو أن يكون مخففاً من «فَعَلَ» بكسر العين، ولكنَّه فَعَلَ غير مستعمل، إلاَّ أنَّه في
 تقدير الاستعمال وإن لم يُنطق به، كما أن قولهم: تفرَّقوا عباديد وشَمَاطِيط^(٤)،
 كأنَّهم نطقوا بالواحد فيه من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ،
 فكأنَّهم استغنوا بـ«سَلَفَ» هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير
 مسكَّن.

وإذا كانوا قد جاؤوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد مع أن الجمع لا يكون إلاَّ
 عن واحد، فإن يُستغنى بفعل عن فعل من لفظه ومعناه وليس بينهما إلاَّ فتحة عين
 هذا وكسرة عين هذا، أجدُر^(٥).

وأرى أنَّهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة.
 فإن قلت: فما تنكر أن يكون كونهم لم يقولوا: سَلَفَ بفتح العين، يدلّ
 على أنَّهم لا يريدون: سَلَفَ، على وجه؛ إذ لو كان مراداً عندهم لقالوا في مضارعه:
 يَسَلَفُ، كما أن من قال: عَلِمَ بتسكين العين، لا يقول^(٦) في مضارعه إلاَّ: يَعْلَمُ؟
 فالجواب: أنَّهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح

(١) في الأصل: وما كان. وقد سبق تخريجه ١١٦.

(٢) انظر المنصف ٢١/١.

(٣) المنصف ٢١/١، ٢٢ بتصرف يسير.

(٤) انظر اللسان (عبد، شمط).

(٥) في الأصل: اجله.

(٦) في الأصل: يقال.

صار عندهم كالمرفوض الذي لأصل له، واجتمعوا على مضارع المفتوح^(١).
وعِلَّ: «ضَفَفَ» و«ضَفَفُوا الحال» بأن الكسرة نحو الألف فهي مستحقّة
بقريب من الفتحة^(٢).

ومعنى قوله: «إذ كانت قد تصحّ في باب (قلت)»^(٣).
يعني قولهم: رَوَّعٌ، وهذا أوقع في التشبيه؛ إذ هو على لفظ من تشبيه أبي
عثمان «ضَفَفَ» بـ«الْحَوْنَةُ وَالْحَوَكَةُ»^(٤)؛ إلاّ أنّه أراد أنّه في شدوده كـ«الْحَوْنَةُ»
في شدودها. والضَفَف: شدّة المعيشة.

قوله: «وأما ما كان على ثلاثة»^(٥) الفصل لآخره.
إنّما ظهرت هذه الأمثلة لخفتها بمفارقة^(٦) بناء الفعل، فجرت في الخفة لذلك
مجرى «صَدَدٌ»^(٧) و«مَدَدٌ وَطَلَلٌ». قال ابن جني -رحمه الله- في شرح التصريف^(٨):
وجملة هذا الباب أنّه كلّ ما اجتمع فيه حرفان مثلاً متحرّكان، وجب إسكان
الأوّل / وإدغامه في الثاني، إلاّ ما استثنيت لك من ذلك فإنه يظهر ولا يدغم؛ وذلك
أن تكون الكمة ملحقة، نحو «مَهْدَدٌ، وَقَرَدَدٌ، وَجَلْبَبٌ، وَشَمْلَلٌ»، فإنّ هذا ونحوه
لا يلحقه إدغام؛ لئلا يزول المثال الملحق به؛ ألا ترى أنّك لو قلت في «مَهْدَدٌ»: مَهَدُّ،
لزال بناء «جَعْفَرٍ» الذي قصدته، وصرت إلى مثال غير «جَعْفَرٍ»، وأنّك لم تُرد

(١) انتهى التّقل من المنصف.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: «إذ كان قد يصح».

(٤) انظر المنصف ٣٠١/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) في الأصل: بمقارنة. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(٧) في الأصل: سدد. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(٨) المنصف ٣٠٣/٢، ٣٠٤ باختلاف يسير.

هذا.

أويكون الاسم على «فَعَلٍ» مفتوح العين فيظهر لحقة الفتحة، نحو «طَلَلٍ، وَفَنٍّ». فإن كان هذا المثال فعلاً لم يظهر إلا في الشاذ، نحو «شَدَّ، وَمَدَّ»، وأصلهما^(١) «فَعَلَ»، كقولهم: مَدَدْتُ وشَدَدْتُ، ولم [يقولوا]^(٢): شَدَدَ، وَمَدَدَ^(٣)، كما قالوا: طَلَلٌ، وَفَنٌّ؛ لأنَّ الأسماء أخفَّ من^(٤) الأفعال، والأسماء أحمل من الأفعال.

أويكون الاسم مخالفاً بناؤه لبناء الفعل، نحو ماتقَدَّم من «حُضَضٍ، وَحُضُضٍ».

أو^(٥) تكون حركة الحرف الأخير غير لازمة، نحو «امدَّدِ الحبلَ، واسدَّدِ البابَ»، فاحتمل ذلك؛ لأنَّ حركة الدال الأخيرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه، وذلك نحو «اسدَّدْ بابك»، فلم تعتدَّ بها لذلك.

أويلحق الكلمة من الزيادة ماخرج بها عن مثال الأفعال، وذلك قولك في مثل «فَعَلانَ، أَوْفَعَلانَ»، من «رَدَدْتُ»: رَدِدَان، أَوْرَدِدَان، فيظهر التضعيف؛ لأنَّ الألف والتون ليستا من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مبايبتها بناء الفعل بهما بمترلة «حُضَضٍ، وَسُرَرٍ» في مبايبتها بناء الفعل. وهذا قول أبي الحسن^(٦)، وستره.

أويكون الحرف الثاني غير لازم، نحو «اقتتلوا»؛ لأنَّه لايلزم أن يكون بعد تاء «افتعل» تاءً على كلِّ حال.

(١) في الأصل: وأصلها. والمثبت من المنصف ٣٠٤/٢.

(٢) تكملة من المنصف ٣٠٤/٢.

(٣) في الأصل: مدد ومدد.

(٤) في الأصل: اخفين.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) انظر الأصول ٤٠٧/٣، اللباب ٤٧٠/٢.

وكل^(١) ما لم يكن فيه أحد هذه الأشياء التي استثنيتها لك فأدغمه. فقد ضبطت لك بهذا ما يدغم مما يُظهر^(٢).

قوله: « وأما (الثني) ونحوه فالتخفيف »^(٣).

أي: لم يقولوا فيه الأصل؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحذف، فكانوا يصيرون إلى « ثنٍ »؛ لأن البناء لا يعلم بعد الضمة؛ ألا ترى أن « أَظْبِ » لا يكون فيه إلا هذا؛ لأن الضمة لا تثبت بعدها الياء^(٤)، وهذا يريد بقوله: « لم يستعملوا في كلامهم الواو والياء لامات في باب (فُعِل) »^(٥) أي: مع الأصل، يريد: مع ضمّ العين.

ونقله الأعلام^(٦): « ولم يستعملوا في كلامهم الياء والواو عينات في باب (فُعِل) »^(٧). وفسّره، قال: يعني: لم يكن كثير^(٨) في كلامهم، وقد استعمل مع قلّته في قولهم: صَيِّدٌ، في جمع « صَيُود »، ويُيَضُّ، في جمع دجاجة يُيُوض، وفي الواو: سَوَارٌ وسُورٌ، وهو قليل^(٩).

والصواب ما ذكرته أولاً؛ لأنه مبني على « ثني »، وهو معتلّ اللام، وهو جمع ثنيّ.

وقوله: « واحتملوا هذا في الثلاثة لخفتها »^(١٠).

(١) في الأصل: وعِل. وفي المنصف ٣٠٤/٢: « فكل ».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: الفاء.

(٥) في الأصل: فصل. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) التكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرا في ٤٠٠/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٨) في التكت ١٢٣٣: « ذلك ».

(٩) انتهى النقل من النكت.

(١٠) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « واحتمل هذا في الثلاثة أيضا لخفتها ».

أي^(١): واحْتُمِلَ الإِظْهَارُ فِي « مُدَدٍ، وَسُرُرٍ »^(٢)، وَلَوْزَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لِأَدْغَمَ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلإِلْحَاقِ^(٣)؛ لَقَوْلِكَ فِيمَا لَيْسَ لِلإِلْحَاقِ: مُدَقُّ، وَأَصْلُهُ « مُدَقَّقٌ ». وَأَمَّا
الإِلْحَاقُ فَقَدْ ذَكَرْتَهُ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: وَجَدْتُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَا أَنْصَحَهُ
لَكَ: بَقِيَ عَلَيْنَا^(٤) فِي هَذَا الْبَابِ اعْتِرَاضٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ أَعْلَوْا الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثِيَّةَ^(٥)،
وَصَحَّحُوا الْمَزِيدَةَ، وَفِي هَذَا أَعْلَوْا الْمَزِيدَةَ، وَغَيْرَ الْمَزِيدَةَ، فَقَالُوا: هُوَ أَرْدُّ مِنْهُ، وَأَفَرُّ،
فَلَأَيَّ شَيْءٍ لَمْ يُعْمَلْ بِهَا مَا عُمِلَ بِالْمَعْتَلِّ؟

فَالْجَوَابُ مَا قَالِ صَاحِبُنَا الْفَقِيهَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ^(٦)، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْتَلَّ الْمَزِيدَ
عَلَى الثَّلَاثَةِ / إِنَّمَا اعْتَلَّ مِنْهُ مَا أُعِلَّ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ [إِذَا]^(٧) خَرَجَ عَنْ
مِثَالِ الْفِعْلِ لَمْ يُعَلَّ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ، يُوَافِقُهُ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يَكُنْ
بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، صَحَّحُوا الْأِسْمَ لِلِالْتِبَاسِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّصْرِيفِ.

وَأَمَّا الْإِدْغَامُ فَالْمَزِيدُ مِنْهُ لَمْ يَدْغَمْ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ كُلُّهُ يُدْغَمُ
سَوَاءً كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ نَحْوَ « مُسْتَرَدٍّ »، فَثَبَتَ أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيهِ أَصْلٌ
كَالْفِعْلِ.

(١) انظر شرح السيرافي ٤٠٠/٦ (خ)، التكت ١٢٣٣.

(٢) في الأصل: قدد وعدد.

(٣) في الأصل: للاحاق.

(٤) في الأصل: عليها.

(٥) في الأصل: الثلاثة.

(٦) أشار إلى هذه المسألة ابن عصفور في الممتع ٤٦٥، ٦٤٧، ٦٤٨. وانظر شرح الشافية للرضي

٢٤٣/٣، ٢٤٤.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

فإذا كان على وزن الفعل فنهايته^(١) أن أشبه الفعل في أن زيادته كزيادته في الإعلال؛ لأنّ الإعلال فيه أصلٌ، وأمّا «أقام» فالاعتلال فيه أصلٌ وحروف المضارعة^(٢)، فلمّا كان الاسم يشبّه في أحواله كلّها، وليس له حال متأصّل خافوا اللبس، فأظهروا الصحة فيه.

(١) في الأصل: فيها نبه.

(٢) يعني: وحروف المضارعة أصلٌ.

هذا باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمثلث

الحذف في هذا الباب شاذ غير مطّرد، لا يُقاسُ عليه، إنّما هي ألفاظٌ محصورة: أَحَسْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلْتُ.

والأصل في « أَحَسْتُ وَأَحَسَّنَ » قبل التّغيير، [وفي المستقبل « يُحَسِّنُ »]^(١): أَحَسَّ وَيُحَسِّ، ثمّ دخلت التّاء للمتكلّم والمخاطب، والتّون لجماعة النّساء، فسكن ما قبلها، وهو السّين الأخيرة، وسكنت سكوناً لاتصل إليه الحركة، وما قبلها وهو السّين الأولى ساكنة مدغمة، فلم يصلوا إلى الإدغام هروباً من التّقاء الساكنين، فحذفوا كما حذفوا في « أَقَمْتُ » حين لم يمكنهم إلّا ذاك، فلهذا قال سيّويه: « فشبه بباب (أقمت)، وليس بمثلث »^(٢) أي: بمطّرد.

ومعنى قوله: « فشبه بباب (أقمت) »: « أنّ « أَقَمْتُ » حذفوا الألف منها لأنّها ساكنة وقد سكنت الميم، فاجتمع ساكنان، وكذلك لما اجتمع السينان ساكنين حذف أحدهما »^(٣).

قوله: « فإذا قلت: لم أُحَسِّ، لم تحذف »^(٤).

يريد: أن يفرّق بين هذا وبين « أَحَسَسْتُ »، فيمن يحذف ويقول: أَحَسْتُ، لا يحذف في « لم أُحَسِّ »؛ لأنّ هذا السّكون غير لازم؛ ألا ترى أنّه سكون إعراب، إذا زال الجازم دخلت الحركة. فلمّا لم يكن السّكون لازماً، وكان مخالفاً لسكون

(١) تكملة يلتم بمثلها الكلام. انظر التّكت ١٢٣٤.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) انظر شرح السّيرافي ٤٠١/٦ (خ)، التّكت ١٢٣٤.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

ماقبل الضمير أدخلوه الحركة فأدغموا، ولهذا قال: « فهم لا يكرهون تحريكها »^(١)، وماذا إلا أن سكونها غير لازم.

« ألا ترى أن الذين يقولون: لا تَرُدُّ، يقولون: رددتُ »^(٢).

يريد: ألا ترى أن^(٣) من يقول: لا تَرُدُّهَا، ويُسَكِّن للجزم، يُدغم؛ لأنَّ السكون غير لازم، وهو بعينه يقول: رددتُ، ولا يُدغم؛ لأنَّ هذا السكون قد بنيت الكلمة عليه، إلا لُغِيَّةً لبكر بن وائل يقولون في « رددت، ورددنَ »: رَدَّتْ، ورَدَّنَ^(٤).

وقوله: « إذا أدرك نحو (يقول، ويبيع) »^(٥).

أي: أن الحركة التي أدركتُ « يقول، ويبيع »، مَنَعَتْ من حذف الحرف الذي يُحذفُ في « لم يُقَلْ »، فصار هذا السكون في « لم يَرُدَّ، ولم يُحَسَّ »، بمنزلة هذه الحركة في أن لم تحذف معه، يعني: بل حرَّك فثبت الحرف، كما فُعل ذلك^(٦) في « لم يُقَلْ »، حين قالوا: يقولُ.

وقوله: « وأما الذين قالوا: ظَلَّتْ، وَحَسَّتْ، فشبهوها بـ(لَسْتُ)، فأجروها في (فَعِلْتَ) مجراها في (فَعِلَ) »^(٧).

يريد: أنَّهم أجروا المسند إلى الضمير مجرى غير المسند في أن لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فقالوا: ظَلَّتْ بفتح الظاء، كما قالوا: لَسْتُ.

(١) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) في الأصل: ان الاترى.

(٤) انظر المتع ٦٦٠، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/٣، ٢٤٥، المساعد ٢٥٨/٤.

(٥) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٦) في الأصل: في ذلك.

(٧) الكتاب ٤٠٠/٢.

قوله: « واعلم أن لغة للعرب مطردةٌ يُجرى فيها (فعل) من (رددت) مجرى (فعل) من (قلت) [وذلك قولهم: قد ردّ وهدّ]، ورُحِبَ بلادُك وطَلَّتْ^(١) ».

[١٢٤] إنّما ذكر هذا هنا، وإن لم يكن بابه، ليعلمك أن هذا ليس من الشاذ، كما شذّ « أَحَسْتُ »، بل هذه لغة مطردة، إذا بنيت من المضاعف « فَعَلَ » نقلت كسرة العين إلى الفاء، كما فعلت ذلك في « قِيلَ ».

وقوله: « وطَلَّتْ ».

يروى: بالطاء المعجمة وغير المعجمة، فغير المعجمة من « الطلَّ »: أضعف المطر. وبالمعجمة من « الظلَّ ».

ثم قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فعل)، نحو (عَضَّ، وَصَبَّ) »^(٢).

أي: لم يفعلوا ذلك إلا بالمبني للمفعول، ولو نقلوا^(٣) في « عَضَّ » فقالوا: عَضَّ، لالتبس بباب « ردّ »^(٤).

ثم قال: « وقد قال قوم: ردّ [في هذا المكان]، فأمالوا الفاء »^(٥).

يريد: أنّهم يُشيرون أولاً إلى الضمّ ليعلم بذلك أن الرّاء أصلها الضمّ، وإنّما الكسرة التي فيها لما بعدها؛ إذ لا تكون للحرف حركتان، فلهذا قال: « ليعلموا أن بعد الرّاء كسرة قد ذهبت ».

(١) الكتاب ٤٠٠/٢. وماين معقوفين تكملة منه، وفيه: « وظلت » بالطاء، وسيشير إليها المؤلف، وهي بالطاء في طبعة هارون أيضا ٤٢٣/٤.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) في الأصل: ثقلوا.

(٤) قال الفارسي في التعليقة ١٤٨/٥: « أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: (كراهية الالتباس) يعني: التباس فعل بفعل في المضاعف لو قيل في الفعل المبني [للمفعول] لم يتخلص ذا من ذا ». ماين معقوفين تكملة يتضح بها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٠٠/٢ ولم يرد فيه ماين معقوفين. وفي الأصل: الهاء، بدل الفاء.

وقوله: لأنّ هذه الزاي^(١) أصلها الضمّ.

يريد: أنّ أصلها «أُغزُوي»^(٢)، فحذفت حركت الواو، فسكنت فالتقت مع الضمير، فحذفت لالتقاء الساكنين، فلم يكونوا ليقوا ضمة الزاي؛ لئلا يلتبس بالجمع، فكسروا الزاي، وعزموا فيها على الإشمام، والتزموه؛ محافظةً على أنّ أصلها الضمّ.

قوله: «وإنّما قالوا: قيل، من قبل أنّ القاف ليس قبلها كلام فيُشَمّوا»^(٣).
يريد: وإنّما خلصوا الكسرة، ولم يلتزموا فيه الإشمام، بل الأمر على الجواز، من قبل أنّ القاف ليس قبلها كلامٌ أوّلاً. وهذا ليس بتعليل، بل لاسؤال فيه؛ لأنّ العلة في الإشمام معلومة، ومن لأيراعي ذلك لا يُشَمّ، وإنّما السّؤال: لمَ التزموا في «اغزي» الإشمام؟ وسأذكره لك.

قوله: «واعلم أنّ (رُدّ) هو الأجود والأكثر»^(٤).

أي: ضمّ^(٥) الرّاء هو الكثير، لإشمامها^(٦)؛ لأنّ الإدغام لا يُغيّر المتحرّك.

وقوله: «كما لم يُغيّره في (فَعَلَ وَفَعَلَ)»^(٧).

أي: كما تقول: لَبّ، وصَبّ^(٨)، ولاتنقل حركة العين، فكذلك في

(١) في الأصل: الرّاء. ونص سيبويه ٤٠٠/٢: «كما قالوا للمرأة: اغزي، فأشَمّوا الزاي ليعلموا أنّ هذه الزاي».

(٢) في الأصل: غزوي.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «فإنّما».

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «الأجود الأكثر».

(٥) تقرأ في الأصل: ام ضموا.

(٦) في الأصل: لاشمامها.

(٧) الكتاب ٤٠٠/٢. وفي الأصل: لم يغيروا فعل.

(٨) الأصل: لَبّ، وصَبّ.

«فُعِلَ».

ثم قال: و«قِيلَ، وَبِيعَ» أكثر وأقيس^(١).

يعني: أنك تنقل عند إسناد الفعل المعتلّ إلى ضمير الفاعل، وكذلك تفعل عند إسناده للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وكذلك المدغم لما لم يُنقل في فعل الفاعل كان الوجه في فعل المفعول ألا يُنقل فيه أيضاً.

ثم قال: «وَأَمَّا (تَغْزِينَ) ونحوها فلا إشماء لازم لها»^(٢).

من هنا إلى آخر الباب يُعطي العلة في التزام الإشماء.

قوله: «لأنّه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في (تَفْعُلُ) من (غزوتُ)»^(٣).

أي: أن هذه الياء^(٤) ليست اللام من «غزوت»، وإنما هي الضمّ. وإنما يريد بهذا: أن الواو محذوفة، والضمّة قد حذفت من الزاي، فلم يكونوا يُخلصوا الكسرة، فيكون ذلك إجحافاً لحذف الحرف والحركة، فإذا أشاروا إلى الضمّ كان ذلك عوضاً من الحركة، وكأنّا لم نحذف^(٥) إلا شيئاً واحداً.

ثم قال: «وليس يلزمها ذلك في كلامهم»^(٦).

أي: ليس يلزم هذه الزاي الكسرة، بل تُنقلُ لحالة أخرى إذا لم يُسند الفعل

لضمير واحده.

وقوله: كما لزم «قِيلَ، وَرُدَّ» ذلك^(٧).

(١) الكتاب ٤٠٠/٢ ونصه: «وقيل وبيع وخيف وأقيس وأكثر».

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢. وفي الأصل: فلا إشماء.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «يفعل».

(٤) في تغزين.

(٥) في الأصل: يحذف.

(٦) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٧) في الأصل: وود. انظر الكتاب ٤٠٠/٢.

أي: كما لزم الماضي المبني للمفعول^(١) كسر عينه؛ لأنّ هذا يلزمه أبداً كسر عينه، بخلاف ذلك.

ثمّ قال: « وكرهوا ترك الإشمام مع الضمّة والواو »^(٢).

أي: مع تركهم الضمّة والواو في « تَغْزِين »، مع أنّ الواو ثبتت في^(٣) الكلام في غير هذا المثال، فلم يجمعوا فيه الإجحاف، فألزموه الإشمام بخلاف « قِيلَ »؛ لأنّ أصله التّغيير / في كلّ أحواله.

قال ابن جنّي^(٤) - رحمه الله -: وقال لي أبو عليّ: إنهم يُنشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حلّ من جهلٍ حبّاً حلّمائنا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنّفُ^(٥)
حُلّ، وحِلّ، وحلّ^(٦)، فمن قال: حُلّ بضمّ الحاء، فهو^(٧) في الكثرة بمترلة من قال من « قال »: قِيلَ، فكسر. ومن قال: حِلّ بكسر الحاء، فهو [بمترلة]^(٨) من أخلص الضمّة فقال: بُوع وقول. ومن أشمّ فقال^(٩): حُلّ، فهو بمترلة من أشمّ أيضاً فقال: قِيلَ.

(١) في الأصل: المفعول.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: « فكرهوا ».

(٣) في الأصل: تثبته.

(٤) المنصف ٢٥٠/١ باختلاف يسير.

(٥) البيت في الديوان ٢٩/٢، الكتاب ٢٦٠/٢، معاني القرآن للأخفش ٤٤، السيرافي النحوي ٣٠٩،

المحتسب ٣٤٦/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٨١/٢، المقاصد الشافية ٢٧/١، تعليق الفرائد

٢٦٧/٤. والحباء: الثياب التي يحتبونها بها.

(٦) بإشمام الضم في كسرة الحاء.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة من المنصف ٢٥٠/١.

(٩) في الأصل: قال.

قال المؤلف - رحمه الله -: وعرضتني^(١) هنا فائدة رأيت أن أذكرها هنا، وهو أن قول بعض بني مازن:

وإن دعوت إلى جلٍّ ومكرمةً يوماً سراة كرام الناس فادعينا^(٢)
قال ابن جني - رحمه الله - في كلامه على أبيات الحماسة^(٣): إنه يُروى بإشمام الضمّ في كسرة العين، ويُروى بإخلاص الكسرة، فأما من أخلص الكسرة فلا سؤال من جهة الرّدْف في إنشاده، وأما من رواه بإشمام الضمّ في كسرة العين ففيه السؤال؛ وذلك أن الحركة قبل الرّدْف، وهي التي يقال لها: الحَذْو، ولم يأت عنهم مُشَمَّةٌ ولا مشوبةٌ، وإنّما هي إحدى الحركات مخرّجة البتّة، ولم يذكر الخليل رحمه الله، ولا أبو الحسن، ولا أبو عمر^(٤)، ولا أحدٌ من أصحابنا حال هذه الحركة المشوبة، كيف اجتماعها مع غيرها، فدلّ ذلك على أن الحركة في نحو هذا ينبغي أن تكون مخرّجة. ومذهب سيبويه في هذا التحوّ إلى الإمالة وإشمام الكسرة شيئاً من الضمّ، ولم يستثن ردفاً من غيره. ووجه جواز هذه الحركة المشوبة مع الكسرة والضمّة الصريحتين، أنّ مافيهما من الإشمام لا يُعتدّ، ولا يُنظرُ إلى قدره، وهو كإمالة الفتحة إلى الكسرة، نحو « سالم، وحاتم »، وأنت تجيزهما في شعرٍ واحد مع « قادم وغانم »، ولا تحفل بمابين الحركتين. وإذا جاز « سالم » مع « قادم »، و« سلاح »

(١) في الأصل: وعوضته.

(٢) ذكر المؤلف نسبته لبعض بني مازن، وهو في مقطوعتين مختلفتين، الأولى لبشامة بن حزن النهشلي في الحماسة ٧٧/١، والثانية للمرقش الأكبر في المفضّليات ٤٣١. وانظر الأشباه والنظائر للحالدين ١١٠/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠١، شرح الكافية للرضي ٤٦٢/٣، خزانة الأدب ٣٠١/٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ٢٥ب، ٢٦ أ.

(٤) في الأصل: أبو عمرو.

مع « صباح »، كان اجتماع « ادعينا » مع « يشرينا » ونحوه أسوغي^(١) وأسهل؛ وإنما كان أسهل من قبل أن الفتحة إذا نُحِي^(٢) بها قبل الألف نحو الكسرة نحوت أيضاً بالألف بعدها نحو الياء، لا بدّ من ذلك من حيث كانت الألف ناشئة عن الحركة قبلها على^(٣) احتذاءً وموازنةً اتباعاً، فإذا أملت الفتحة والألف فهناك عملان في الحركة والحرف جميعاً كما ترى، وأمّا الياء في نحو « ادعينا، وقيل، وبيع »، فإنّها وإن بنيت الحركة قبلها خالصةً البتّة وغير مشوبة^(٤) شوباً ما قبلها، وجاز ذلك فيها من حيث كانت الطاقة حاملةً والقدرة ناهضةً بالنطق بالياء الساكنة بعد الضمة الناصعة، فكيف بها بعد الكسرة، وإنّما أميلت^(٥) بأن انتحي بها نحو^(٦) الضمة، والعمل في ذلك خفيّ. وأمّا الألف الخالصة فليس في الطاقة أن ينطق^(٧) بها بعد غير الفتحة الخالصة، ففي « سالم » إذاً تغييران، وفي « قيل وبيع وادعي واغزي » تغيير واحد، فإذا جاز اجتماع مافيه تغييران، نحو « سالم »، مع « قادم »، و« صباح » مع « سلاح »، كان اجتماع مافيه تغيير واحد مع مالاتغيير فيه، نحو « قيل وبيع واغزي وادعي »، واضح الجواز.

(١) في الأصل: اسرع.

(٢) تقرأ في الأصل: تجيء.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في الأصل: منسوبة.

(٥) في الأصل: التي انما اميلت. والمثبت من التنبيه ٢٦ وفيه: « اعتلت ».

(٦) في الأصل: بعد.

(٧) في الأصل: والنطق.

هذا باب ما شدَّ فأبدل مكان اللام الياء

إن قلت: قد ذكر بدل الياء من أحد المضاعفين في باب البدل، نحو «قيراط»^(١) و«ديوان»^(٢)، و«أَيما» / في «أَمَّا»^(٣)، وقد حكى أحمد بن يحيى: لاوربيك، في «لاوربك»^(٤)، فلم ذكر هنا ما كان قد فرغ منه؟

قلت: إنما أراد أن يعضد به الباب المتقدم؛ لآئه في الباب المتقدم زعم أن الحرف المضاعف قد أجرته العرب مجرى المعتل، حين قالت: ظلت، وأحست، ومست، فقال: ومما يقوي ذلك «تَسَرَّينا» وأشباهه^(٥)، أبدلوا من المضاعف حرف العلة، وإنما تبدل الشيء من الشيء إذا كانت بينهما نسبة، فلو لا أنه أشبهه ما أبدل منه.

وأما «تَسَرَّيت» ففيها^(٦) خلاف، ومعناها: اتَّخذت سُرِّيَّة، و«سُرِّيَّة» يجوز أن تكون من «السَّرَّ»؛ لآئه يُسرُّها الإنسان ويسترها عن حرته^(٧) أو عن غيرها^(٨). وهو قول ابن السراج^(٩) رحمه الله.

وقد يكون من «السَّرَّ» الذي هو النِّكاح، وإنما سُمِّيَ النِّكاحُ سَرًّا؛ لآئه

(١) في الأصل: صراط.

(٢) انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) انظر الممتع ٣٧٥، الجنى الداني ٥٢٧، المساعد ٢١٧/٤.

(٤) قال الفارسي: «وهي عمانية». انظر المسائل البصريات ٣٦٦، الممتع ٣٧٠، شرح الشافية للرُّضي

٢١٠/٣، المساعد ٢١٦/٤.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) في الأصل: بينها.

(٧) في الأصل: خدمة. وما أثبتته الصواب، إن شاء الله، ويحتمل: حرمة، أيضا.

(٨) في الأصل: غيره.

(٩) انظر الأصول ٣٤٢/٣، التكت ١٢٣٥، الممتع ٣٧٠.

يُخْفَى كـ «السِّر» ^(١) وُفِّرَ قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ ^(٢) أَنَّهُ النِّكَاح ^(٣).

وقد يحتمل أن يكون معنى الآية: لَا تَوَاعِدُوهُمْ بِالتَّزْوِيجِ فِي السِّرِّ، أَي: مُسَرِّينَ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ ﴿سِرًّا﴾ حَالًا ^(٤).

وقيل: هو من «السُّرُور». وقال الأخفش: إِنَّ «السُّرِّيَّةَ» يُسَرُّ بِهَا ^(٥) صَاحِبُهَا ^(٦).

وقال غير سيبويه: هي تركيب «س ر و»، و«السُّرِّيَّة» ^(٧) عنده «فُعَيْلَةٌ»، ثُمَّ ^(٨) «سُرِّيَّة» من «السَّوَادَةِ»، وتَسَرَّيت: رَكِبْتَ سَرَاتَهَا، يَعْنِي: أَعْلَاهَا، وَسَوَادَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ. وهذا ليس بشيء؛ لِأَنَّ التَّسَاءَلَ يُؤْتِيَنَّ مِنْ ظُهُورِهِمْ ^(٩). فعلى ماقدّمناه يكون مبدلاً، وعلى هذا لا يكون مبدلاً.

وقال بعض النَّاسِ: إِنَّمَا هِيَ مِنْ «سَرِيَتْ»؛ لِأَنَّهَا كَثِيرًا مَا يُسَرَّى لَهَا، يَعْنِي:

(١) هذا قول الأصمعي. انظر أمالي ابن الشجري ١٧٢/٢.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) انظر الغريين ٨٨٦، أمالي ابن الشجري ١٧٣/٢. ويعرب ﴿سِرًّا﴾ على هذا المعنى مفعولاً ثانياً. انظر الدر المصون ٤٨٣/٢.

(٤) في الأصل: حال. ويلاحظ أن المؤلف قدّره مرتين فقال: في السر، أي: مسرين، وتقديره الأول يعني أنه منصوب على الظرفية مجازاً، لكنّه فسره كما ترى على الحال. ولولا سياق الكلام وتربط الألفاظ لرجحت وجود سقط. انظر الدر المصون ٤٨٣/٢.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) انظر الأصول ٣/٣٤٢، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٧) في الأصل: س ر والسرية.

(٨) في الأصل: فعيلة سرية ثم.

(٩) الرَّادُّ هُوَ الْأَخْفَشُ كَمَا فِي الْأَصُولِ ٣/٣٤٢. وانظر المسائل البغداديات ٤٩٨، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

يُجاء لها ليلاً^(١).

وأما « تظنّيت، وتقصّيتُ »، فإنّما حمل سيبويه^(٢) على أن ادّعى البدل أنّه في الكلام « تفعلّ »، ولم يثبت مثل « تفعليت »^(٣) فيكون منه.

وأما « أُمليتُ » فللقائل [أن يقول]^(٤): إنّّه غير مبدل بل أصل^(٥) بنفسه؛ لأنّه يقال: أُملى عليه، ويُملي^(٦)، قال الله تعالى: ﴿فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ﴾^(٧). كما يقال: أُمِّلْ يُمِلُّ، وهو مُمِلٌّ وإمّال، قال الله تعالى: ﴿وَلِيُْمِلَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٨). ولأنّ سيبويه-رحمه الله- قد علّمنا أنّ اللفظين إذا [كانا]^(٩) مطّردين، فلا يُدعى أنّ أحدهما أصلٌ للآخر، فلولا أنّ هذا^(١٠).

[قوله: « كما أنّ التّاء في (أُستُوا) مبدلة من الياء »]^(١١).

إن قال قائل: لم جعل التّاء^(١٢) في « أُستُوا » مبدلة من الياء، وهلاً قال: من الواو؛ لأنّ « سنة » لامها واو؛ لقولهم: سنوات، فالأصل: أسنوا، ثمّ أبدل منه،

(١) انظر الأصول ٣/٣٤٢، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٢) في الأصل: سريه.

(٣) في الأصل: تفعيلت.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، أخذتها من كلامه في ٨٨٣.

(٥) في الأصل: أصله.

(٦) تقرأ: وممل، أو ومعل.

(٧) الفرقان: ٥.

(٨) البقرة: ٢٨٢. وفي الأصل: فليملل.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) بعده-والله أعلم- كلامٌ ساقط يتّم هذه المسألة، ويربطها بما بعده، أمّا ما يتّم المسألة فلم يتيسّر تقديره، وأمّا ما بعده فقدّرت ما يمكن البدء به، فانظره. وانظر سر صناعة الإعراب ٧٥٨، ٧٥٩، المتع ٣٧٣.

(١١) الكتاب ٤٠١/٢.

(١٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع ما بعده.

فإنّ هذا أقلُّ عملاً، فهو الأولى.

وقد يتخرّج على وجهين:

أحدهما: أنّه جعل هذه الواو في « أسنتوا » ياء^(١)؛ لأنّها من الفعل فصارت^(٢) [ياء] لكونها رابعة^(٣).

والثاني: وهو مازعم ابن جنّي من أنّها بدل من البدل من المبدل؛ [وهو]^(٤) يُخصّ بشيء ما، كما أنّ « تالله » تأوّه بدل من الواو المبدلة من الباء، فالباء تدخل [على]^(٥) الظاهر والمضمّر، والواو تدخل على كلّ ظاهر، والتّاء لا تدخل على ظاهر سوى اسم الله تعالى: الله^(٦)، وكذلك « أسنّوا »: دخلوا في السنّة، و« أسنتوا »: في سنة الجذب^(٧)، وكذلك البدل من المبدل يُخصّ به أبداً شيئاً بعينه. وقد ذكر ذلك ابن جنّي في سرّ الصناعة^(٨).

وقوله: « وبدلها شاذ بمترلتها في (ست) »^(٩).

أي: أنّ إبدال التاء من الياء في « أسنتوا » غير مطّرد، كما أنّ التّاء في

(١) في الأصل: تاء.

(٢) في الأصل: لصارت. و « الفعل » قبلها كتبت بطريقة أقرب ما تكون: ال، وبما أثبتت باستقيم الكلام إن شاء الله.

(٣) ذكر المؤلف هذا التخرّيج ٢٩٨ بآتم من هنا.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: اللفظ.

(٧) يريد: أنّهم يخصّونه في هذا المعنى. وفي الممتع ٣٥٠: « أسنى الرجل: إذا دخل في السنة، جذبة أو غير جذبة ».

(٨) يريد: البدل من المبدل. انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥. وقد سبق هذا التخرّيج ٢٩٨، ٢٩٩.

(٩) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « شاذ هنا بمترلتها ».

« ست » بدل من السين، وهو شذوذ أيضاً، والأصل « سدس »؛ لقولهم: أسداس، فأرادوا الإدغام، فلم يمكنهم: سس؛ للثقل؛ ألا ترى أنه لا يوجد في كلامهم كلمة فأوها^(١) وعينها ولامها واحد إلا « ببة وواو »^(٢) فأبدلوا من السين حرفاً يشبه الدال في الشدة والسين في الهمس / وهو التاء، ثم أدغموا التاء في الدال، فقال: ست.

[١٢٥ب]

وقوله: « فكل هذا التضعيف فيه عربي جيد »^(٣)

قلت: من يقول في « تسريت »: إنه من لفظ « السّرة »، أو من لفظ « السّرى »، لا يقول أبداً: تسرّرت؛ لأنه لا طريق له إلى ذلك، فإثما هذا على مذهب من هي عنده من « السّر، أو السّرور »، وعلى حسب ماقدّمناه.

وقوله: « زعم أبو الخطاب أنهم يقولون: هنانان، يريدون: هنّين، فهذا نظيره »^(٤).

يريد: نظير « كلا وكل »؛ لأن « هنانين » من تركيب « ه ن ن »، و« هنّين » من تركيب « ه ن و »؛ لأنه تثنية « هن »، و« هن » لأمه^(٥) واو؛ لقولهم: هنوات، قال:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات شأنها متتابع^(٦)

(١) في الأصل: فواوها.

(٢) في الأصل: بيته وواو. انظر المسألة والخلاف في ألف واو فيما تقدم ٧٤١-٧٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « وكل . . . عربي كثير جيد ».

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: وهن في الامة.

(٦) البيت في الكتاب ٨١/٢، المقتضب ٢٧٠/٢، التكملة ٤٢٩، المنصف ١٣٩/٣، سر صناعة

الإعراب ١٥١، شرح التصريف ٣٥٠، ٣٥٨، ٤٤١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٠١، شرح شواهد

الإيضاح ٥٣٥، شرح الملوكي ٢٩٩، ٣٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٥، ٣/٦، ٤٠/١٠.

ويروى: « متتابع ». ومتتابع بالياء أخص في الشر.

وكذلك « كلا » تركيبها من « ك ل و »، و« كلّ » تركيبها من « ك ل ل »،
وهذا مراده.

وقال الأعلام^(١): فيه مذهبٌ أنّ هذا لامُ الفعل فيه واوٌ، يجمع على
« هنوات »، ولامُ الفعل من « هنانان » نون فصار كآته في الواحد « هنن » فأبدلت
النون الثانية واواً.

(١) التّكت ١٢٣٦ بتصرف يسير.

هذا باب تضعيف اللام في غير ملامه وعينه من موضع واحد

قد كان ذكر قبل ملامه وعينه من موضع واحد، وما كان كذلك لا يتصور فيه الفك إلا إذا أخرج عن الشرط المذكور؛ لأنه إذا كانت حروفه أصولاً لم يتصور فيه إلحاق؛ لأن الإلحاق إنما هو: زيادة حرف في كلمة لتكون في مقابلة أصل من كلمة أخرى، ولا يتصور ذلك فيما تقدم؛ لأن حروفه أصول لم تضعف فيه العين، ولا اللام، فذكر هنا ماضوعفت فيه اللام، وإذا كان كذلك كان الحرف المضاعف زائداً، فأمكن ألا يدغم ويفك لأجل هذا إذا كان متحركاً، فإن كان ساكناً أدغم، نحو «خَدَبَ»؛ لأنه لا يختل عن بناء «قَمَطَر». وأما ماهو بمترلة «قَرَدَد» فلا يمكن إدغامه لاختلال البناء المقصود به المشاكلة حتى يكون متحركاً وساكناً بإزاء متحرك ما ألحق به وساكناً، ولأجل ما ذكرنا يظهر هذا. ويدغم مثل «استعدَّ»، وإن كان على زنة «استخرج»؛ لأن داليه أصلاً، فلا يتصور فيه الإلحاق لما قلنا.

قال في «مَرَدَّ»: «وليس بمترلة (مَعَدَّ)؛ لأنَّ (مَعَدَّ) بني على السكون»^(١). يريد: أن «مَعَدَّ» وزنه «فَعَلَّ»، لا «فَعَلَّلا»، وبني من أول أحواله على السكون، وميمه أصلية، وقد بين ذلك في التصريف^(٢)، وسيبويه - رحمه الله - يبين أن أصله البناء على السكون. قال: «وليس هذا بمترلة (مَرَدَّ)»^(٣).

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٠/٢، ٣٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢.

أي: ليس أصله، يعني: معدّا.

قال: «ولو كان هذا بمتزلة (مردّ) لما جاز (قرّد) في الكلام»^(١).

يريد: أنّه لو كان «معدّ» «فعللاً» لما جاز في الكلام «قرّد»؛ لأنه لا يجوز فكّ المدغم إلّا ضرورة، فلو كان إدغام هذا من حركةٍ على حدّ «قرّد»، لكان الأصل فيه الإدغام على زعم من يقول ذلك، وكان «قرّد» لا يجوز في الكلام، فكونه جائزاً في الكلام، لا يستعمل غيره، دليل على أنّ مأصله الحركة لا يدغم، ومأصله السكون هو الذي يدغم.

ثمّ قال: «لأنّ ما يدغم وأصله الحركة لا يخرج على أصله»^(٢).

أي: لا يجوز فيه الفكّ، فيخرج على الأصل؛ ألا ترى أنّ مثل «ضنّوا»^(٣) لا يجوز إلّا في الشعر.

ثمّ قال: «ومتزلة (جُبْن) منها متزلة (فَعْل) من (فَعْلَل)»^(٤).

أي: أنّ «جُبْنًا» «فُعْلٌ»، لا «فُعْلُلٌ»، ولو كان أصله الحركة لما أدغم،

فإنّما هو من / «سُرْدُد» بمتزلة «معدّ» من «قرّد».

قوله: «وقالوا: فُعْدُدْ، فألحقوه بـ(جُنْدَب، وعُنْصَل)»^(٥).

قلت: إنّما يُشترط في الإلحاق أن يزيد حرفاً؛ ليكون في مقابلة الباء من

«جُنْدَب»، وإن كان في «جُنْدَب» حرفٌ زائدٌ وهو النون.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) من قول قعنب بن أمّ صاحب:

أني أجود لأقوامٍ وإن ضنّوا

مهلاً أعاذلّ قد جرّبت من خلقي

وقد سبق تخريجه ٥٩٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: ومتزلة.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

وقال الأعلام^(١): « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ جَعَلْهُ مَلْحَقًا بِهِ وَ(جُنْدَب) وَمَا شَبَّهَهُ نُونُهُ زَائِدَةً، وَإِنَّمَا يَكُونُ إِلْحَاقُ مَا فِيهِ زَائِدَةً بِمَا^(٢) لَيْسَ فِيهِ زَائِدَةٌ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ جَعَلَ (عُنْصَلًا، وَجُنْدَبًا) كَالْأَصْلِ فِي وَزْنِ مَا أَوَّلَهُ مَضْمُومٌ وَثَانِيهِ سَاكِنٌ وَثَالِثُهُ مَفْتُوحٌ؛ لِأَنَّ النَّونَ الَّتِي هِيَ حَرْفُ الزِّيَادَةِ لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ مِنْ شَيْءٍ تَسْقُطُ فِيهِ النَّونُ، وَ(قُعْدَدٌ) مَعْرُوفُ الْاِشْتِقَاقِ يُقَالُ فِيهِ: هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا ».

وهذا الذي قاله يرجع إلى ما قلناه؛ لِأَنَّهُ يُسَلَّمُ أَنَّ « جُنْدَبًا، وَعُنْصَلًا » مَزِيدَانِ بِالنُّونِ، وَلَكِنْ تَقُولُ: يُحَرَّرُ [قَوْل] ^(٣) سَيَبُويَه - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَنْ جَعَلَ « جُنْدَبًا، وَعُنْصَلًا » مَلْحَقًا بِمَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمَا أَوَّلَى بِأَنْ يُعْكَسَ الْأَمْرُ وَيُجْعَلَ مَلْحَقِينَ بِـ « قُعْدَدٍ »، مِنْ حَيْثُ أَنَّ النَّونَ لَا تَسْقُطُ، وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ، فَلِهَذِهِ الْمِزْيَةِ جَعَلَهَا كَالْأَصْلِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ: أَنَّ « قُعْدَدًا، وَعُنْصَلًا، وَجُنْدَبًا » سَوَاءٌ، وَتَجُوزُ فِي الْإِلْحَاقِ فَأُطْلِقُهُ عَلَى أَنْ يَزَادَ حَرْفٌ لِيَكُونَ فِي مَقَابِلَةِ الْبَاءِ مِنْ « جُنْدَب » وَيَسْتَوِيَا، فَهَذَا هُوَ الَّذِي قُلْنَاهُ أَوَّلًا فاعلمه.

قال: « وَقَالُوا: عَفَنَجَجٌ، فَلَمْ يُغَيَّرْ عَنْ زَنَةِ (جَحْنَفَل) » ^(٤).
يَرِيدُ: أَنَّهُ مَلْحَقٌ بِـ « سَفَرَجَلٍ » بِالنُّونِ وَإِحْدَى الْجِيمَيْنِ، فَلَمْ يُغَيَّرْ عَنْ زَنَةِ « جَحْنَفَل »؛ لِأَنَّهُ مَلْحَقٌ مِثْلُهُ، كَمَا أَنَّ « عَفَجَجَا » لَمْ يُغَيَّرْ عَنْ زَنَةِ « جَحْنَفَل » ^(٥).
ثُمَّ قَالَ: « وَلَا تُلْحَقُ هَذِهِ النَّونُ فِعْلًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَلْحَقُ مَا تَلْحَقُهُ بَيْنَاتِ

(١) النكت ١٢٣٧. وانظر شرح السيرافي ٤١١/٦ (خ).

(٢) فِي النَّكْتِ: بِمِثْلَةِ مَا. وَهُوَ خَطَأٌ. وَمَا فِي الْأَصْلِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ السِّيْرَافِيِّ ٤١١/٦ (خ).

(٣) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ.

(٤) الْكِتَابُ ٤٠١/٢.

(٥) فِي الْأَصْلِ: عَفَنَجَجَا لَمْ يُغَيَّرْ عَنْ زَنَةِ جَحْنَفَل. انظر الكتاب ٤٠١/٢.

الخمسـة «^(١)».

يريد: لاتلحق^(٢) الفعل على حدّ لحاقها الاسم في الإلحاق؛ لأنّا إنّما نلحق الرباعي أو الثلاثي لنلحقه بالخمسـة، وليس في الأفعال ما هو على خمسـة، فلا يتصور أن تكون ملحقة، فالنون في « احرّجّم » ليست ملحقة؛ لأنّه ليس ثمّ فعلٌ على مثال « سَفَرَجَل ».

فإن قلت: هلاّ كانت فيه في مقابلة الرّاء من « أَقْشَعَرَّ » فتكون ملحقة بالخماسي المزيد، كما كان « قَعَدَد » ملحقا بالرباعي المزيد؟

قلت: يمكن-والله أعلم- أن يكون المانع لهذا أن يعكس عليه الاعتراض، فيقال: هلاّ جعلت الرّاء من « اقشعرَّ » ملحقة بالميم من « احرّجّم »، فليس هذا بأولى من هذا؛ لأنّ صورة الإلحاق إذا ثبت الملحق به أوّلا ثمّ نظر الملحق؛ ألا ترى أن « جعفرًا » ثابتٌ، و« قَرَدَد » الذي هو أصل « قَرَدَد » لم يثبت، وكذلك « جُنْدَب » مع « قُعْدَد »، فهذا-والله أعلم- منع من الإلحاق.

ويمكن أن يقال: إنّهُ لو كان ملحقا به لكان على خلاف زنته؛ ألا ترى أن الرّابع من « أَقْشَعَرَّ » متحرّك، وهو من « احرّجّم » ساكن، وكذلك الخامس من ذلك ساكن، ومن هذا متحرّك، فلم يتصور فيه أن يكون على حدّ الإلحاق.

قوله: « وأما (اقْعَنْسَسَ) فأجروه على مثال (اخرّجّم) »^(٣).

أي: ألحقوه بالسّين لابلّتون؛ لما بيّن؛ وذلك أنّ التّون في الفعل قد بيّنا أنّها لم تكن قطّ ملحقة، ولا يمكن أن يُتوهّم فيها هنا أنّها ملحقة؛ إذ هي في مقابلة مثلها، فقول سيبويه: « فكلّ زيادة دخلت على ما يكون ملحقا ببنات الأربعة

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: ما يلحقه بنات.

(٢) في الأصل: لا يلحق.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢

[١٢٦ب] بالتّضعيف ^(١) يعني بها: زيادة التّضعيف إن كانت تلحق وحدها قبل أن / تدخل ^(٢) عليها هذه الأخرى؛ فإنّ هذه التي دخلت عليها الأخرى تلحق كما كانت تلحق وليس معها غيرها، ولا أثر لما دخل عليها، يريد بهذا: أنّ السّين في « أَقْعَنْسَسَ » هي الملحقة، وإن كان معها غيرها، كما كانت تلحق وحدها في « قعسس » ^(٣) نحو « جَلَبَب، وَشَمَلَل »، ولا أثر لهذه الأخرى.

أمّا « اشهابيت » فللقائل أن يقول: هَلَّا جعلوه ملحقا بالتّضعيف بـ « اَحْرَنْجَمَت »، وكانت الباء في مقابلة الجيم؟ إلّا أنّ سيبويه - رحمه الله - منع هذا؛ لأنّه راعى أن يكون الملحق به يلحقه ما يلحق الملحق، ولا تلحق ^(٤) هذه الألف « اَحْرَنْجَمَ » فيقال: احرّجتم، فلا يكون هذا ملحقا به ^(٥).

قال: « فلمّا كانتا كذلك أجرّيتا مجرى ما لم يلحق ببناء ببناء غيره مما عينه ولامه من موضع واحد » ^(٦).

يعني: مجرى غير الملحق به، نحو « ردّ » الذي عينه ولامه أصول، فلمّا كان كذلك أدغم؛ لأنّه مضاعف ثقيل، ولو كان ثمّ ما يلحق به لاحتملوا التّضعيف لأجل سلامة الوزن.

ثمّ قال: « فإن قلت: هَلَّا قالوا: اسْتَعْدَدَ، على زنة (اسْتَخْرَجَ)؛ فإنّ هذه

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: دخلت عليه يكون.

(٢) في الأصل: دخلت.

(٣) في الأصل: قعسس. قال السيرافي في شرحه ٤١٤/٦ (خ): « وقعسس ألحق بحرجم ثم زيد على حرجم ألف ونون زائدتان فصار احرنجم، وزيد مثله من الزيادة على الملحق به فقليل: اقعسس على منهاج احرنجم ».

(٤) في الأصل: ولا يلحق.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢، ٤٠٢.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢.

الزيادة لم تلحق بناء يكون ملحقا ببناء»^(١).

أي: أن السين والتاء إنما لحقت «عدّ» -مالامه وعينه من موضع واحد- فلودخلت على مايمكن إلحاقه لكان ملحقا، وإثما دخلت على شيء يعتلّ، أي: يُدغم، وهو على أصله من الإدغام.

وقوله: «كما أنّ (أخرجتُ) على الأصل، ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به»^(٢).

أي: لألحق.

ثمّ قال: «ولما أدغموا في (أعددتُ)»^(٣).

أي: لو كان ملحقا لم يُدغم، فإنّما أدغم لكونه لم يخرج إلى شيء، والفعل الرباعي إذا ضوعف لم يُفكّ، وأدغم؛ لأنّه ليس ثمّ فعلٌ خماسي يكون ملحقا به. والله الموفق.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: «فهلاً».

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: كما اخرجت تخرج الى ان يكون ملحقا لعل ذلك به.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

هذا باب ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجرى في الكلام إلا نظيره من غيره

« تقول في (فَعَلٍ) من (رَدَدْتَ) »^(١).

فإن قلت: كيف زعم أن « فَعَلًا » لم يجرى مضاعفاً، وهو موجودٌ كثيراً، نحو
« غَدَدٌ، وَقَدَدٌ »، وهو نظيره؟

[قلت]^(٢): إلا أنه جمع، فهو غيره، وهونظيره في التضعيف، وإنما منع أن
يكون هذا مفرداً.

فإن قلت: فقد قالوا: فلان بن أدَدٍ؟

قلت: كل « فَعَلٍ » فهو منقولٌ إلا أن يُسمع من العرب منع الصَّرف، فيعلم
أنه مرتجلٌ معدولٌ، نحو « عُمَر »، لولا ما سُمع منع الصَّرف منهم لقُلنا: إنه منقولٌ
من الجمع، نحو « عُمرة وعُمَر »، و« أدَدٌ » مصروفٌ فهو منقولٌ من الجمع، ولا يصح
أن يقال: هو منقولٌ من مفرد؛ لأنه لا يُعرف « فَعَلٌ » غير جمع إلا مرتجلاً معدولاً،
فثبت ما ادَّعاه سيبويه من أنه لم يجرى إلا نظيره من غيره، وهو لا يُدغم؛ لأنه خارجٌ
عن أمثلة الفعل كما لا يُدغم « فَعَلٌ »، فقد خرج على الأصل.

ثم قال: « وتقول في (فَعَلان): رَدَدان، [و(فَعَلان): رُدَدان] يجري المصدر في
هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة »^(٣).

إن قلت: كان^(٤) يجب لهذا أن يُدغم؛ لأنه زائدٌ على الثلاثة، فكيف أظهر

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وبعبده: « رُدَدٌ ».

(٢) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢. وما بين معقوفين زيادة منه. وفي الأصل: يجري المصدر.

(٤) في الأصل: كيف.

هذا^(١)؟

قلت: شبهه-والله أعلم- ما أذكره لك، وهو أنهم قالوا: الغليان، والنزوان، وصححوا، وقد كان ينبغي له أن يُعلّ؛ لأنّ الألف والتّون^(٢) لا يُعتدّ بهما، وهما قد جريا مجرى الألف الممدودة فحذفا في التّرخيم كما تُحذف الألف، لكن لأجل اللبس صحّحوا «فَعَلان»^(٣) في المعلّ الأضعف^(٤)، فصَحّ المعتلّ العين حملا / على المعتلّ اللام، وعَلّة هذا ليست عَلّة هذا؛ ألا ترى أنّ «الجَوْلان»^(٥) لو أعلّ^(٥) لم يُلبس؛ لأنّ الألف والتّون يُحكم عليهما بالزيادة أبداً؛ فلمّا جئنا لهذا المضاعف أبقينا حكم الألف والتّون من عدم الاعتداد بهما، فأظهرنا هذا كلّ، فهذا هو السبب، وكذا قال سيبويه.

قوله: «قالوا في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ): رَدَدُوْ، و(فَعْلِيل): رَدَدِيْدُ»^(٦). قلت: يريد: فلا يُدغم؛ وسبب ذلك اللبسُ بـ«فَعُول»، فأما «فَعْلِيل» فليس ثمّ ما يلبس به، والعَلّة التي تجمعهما^(٧) أنّ آخر الكلمة إذا كان قبله حرف مدّ ولين، فإنّه يجري مجرى ما في آخره الألف والتّون؛ ألا تراهم إذا رَحّموا «منصورا»، قالوا:

(١) نقل أبوحيّان الإدغام عن الأخفش. انظر ارتشاف الضرب ٣٤١ (رجب). ونقل الحقّق في حاشيته أنّ ابن السراج وابن جني نقلّا أنّه يفكّ، على خلاف ما ذكره أبوحيّان، وقد اختلط على الحقّق كلام الثلاثة في فَعْلان وفَعْلان بفتح العين، وفَعْلان بفتحها، ولاتناقض بين كلامهم، وإنّما توجد زيادة عند أبي حيّان، وهو أنّه يدغم مفتوح العين، ويميز الإدغام والفكّ في المضموم والمكسور. انظر الأصول ٤٠٧/٣، المنصف ٣١٠/٢، ٣١١.

(٢) في الأصل: واللام.

(٣) في الأصل: معدا.

(٤) يعني: معتلّ اللام.

(٥) في الأصل: لراعل.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: وفعليل.

(٧) في الأصل: الذي يجمعها.

يامنصُ، فأجروا حرف المدّ مع ما بعده، وإن كان أصلاً، مجرى النون الزائدة؛ فلهذا - والله أعلم - أظهروا، ولهذا قال: كما فعلت ذلك بـ «فَعْلان» أي: لا يعتدّ إلاّ بالصدّر، فينبغي لك [في] «فعل»^(١) فيهما، فيكون على مثال الفعل الخفيف فلا يدغم.

ثمّ قال: «وأما (فَعْلان) من (قلت): فَقُولان»^(٢).
أي: يصحّ من «غزوت» للبس فلا يسكّن، وكذلك في «قلت»؛ لأنّه المعتلّ الأقوى.

قوله: «وإن شئت همزت»^(٣).
أي: إن شئت: قُولان، كما قلت: قُؤول.
فإن قلت: لا تخفف الواو المضمومة بالهمز إلاّ حيث لا يمكن تسكينها، نحو «قُؤول»؛ لأنّها لو سُكّنت لاجتمع ساكنان، وكذلك «أدُؤُر»، لا يمكن إلاّ همزها، وتقول: سُؤُر، في «سُور»، فقد كان ينبغي أن يقولوا: قُولان، ولا همز.
قلت: كان يجب هذا لولا اللبس، فكرهوا أن يلتبس «فَعْلان» بـ «فَعْلان».
وقوله: «ولا يجعل ذلك بمنزلة المضاعف»^(٤).

أي: لا تُعَلِّه فتقول: قَلَّان^(٥)، فتجريه مجرى «فَعْلان» من «رددت»: رَدَّان؛ لأنّ المعتلّ تحمله على المعتلّ، ولهذا قال سيبويه: «وإنّما جعلوا هذا يتحرّك مع تحرّك واو (غزوت)» أي: يتحرّك إذا تحرّكت، فهو محمولٌ عليه.

(١) يعني: من فعلول وفعليل. وما بين معقوفين تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: «ولكنك إن».

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: «ولا نجعل».

(٥) في الأصل: فلان. بالفاء نقطة من أسفل.

ثم قال: « وتقول في (أَفْعَلْتُ) من (رَدَدْتُ): ارْدَدَدْتُ »^(١).

أي: لا تُدغم إحداهما في الأخرى؛ لأنّها-أعني الأخيرة- قد سكنت سكوناً لاتصل إليه الحركة، نحو « رددت ». وأمّا الدّال الأولى فزعم أنّها تجري مجرى الميم من « احمررت »، أي: لا تدغم.

فإن قلت: ولم لا تُدغم الأولى؟

قلت: لأنّ البناء يلتبس؛ ألا ترى أنّ ذلك يُؤدّي إلى سكونها وإلقاء حركتها على الرّاء فتسقط لذلك همزة الوصل، فيصير « رَدَدْتُ » كـ « فَعَلْتُ »، فلمّا كان ذلك فيه امتنعوا من الإدغام.

قال: « وتقول في (أَفْعَلَلْتُ): ارْدَادَدْتُ »^(٢).

قلت: لا يُتصوّر فيه أيضاً إلاّ هذا؛ لأنّه قد سكن سكوناً لازماً. وأمّا الدّال الأولى فلا سبيل إلى أن تدغم؛ لأنّ بعدها فاصلاً بينها وبين الدّال الأخرى. قوله: « وإذا قلت: أَفْعَوَعَلْتُ، وَأَفْعَوَعَلْ، كما قلت: اغْدَوَدَنْ، قلت: ارْدَوَدَّ »^(٣).

قلت: لأنّه لا يُتصور فيه إلحاق البتّة؛ ألا ترى أنّ « اغدودن » فيه واوٌ، وهو مضاعف العين، وكذلك هذا الأخير مضاعف العين، فليس أحدهما ملحقاً بالآخر؛ لأنّه ليس^(٤) في واحد منهما زائدٌ على أبنية الثلاثي، فأصله « ارْدَوَدَدَّ »^(٥)، فلمّا سكنت الدّال جعلت حركتها على الواو فصار « ارْدَوَدَّ »، كما ترى.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٤) في الأصل: لانه لاليس.

(٥) في الأصل: اردود.

« وتقول في مثل (أَقْعَنْسَسَ): ارْدُنْدَدَ »^(١).

قلت: لأنّ هذا ملحقٌ بـ « احرْنَجَم »، فكما لا تُدْغَم « أَقْعَنْسَسَ »، لم تُدْغَم هذا، وعلّتهما واحدة.

وقوله: وتقول في مثل « جُلْعَلِج »: / رُدَّدَدَ، ولم تُدْغَم في الأخير، كما لم تُدْغَم في « رَدَّدَ »^(٢).

كأنّ قائلًا قال له: إنّما قلت عند بنائك مثل « سَفَرَجَل »: رَدَّدَدَ، ولم تُدْغَم في الأخيرة لئلاّ يعتلّ البناء الملحق، فإذا صرت إلى « جُلْعَلِج »^(٣) فهلاّ أدغمت في الأخيرة لأنّه لا يتصور أن يكون ملحقاً؛ ألا ترى أنّه ليس ثمّ مثل « سَفَرَجَل »، فكيف تقول: رُدَّدَدَ؟

فقال سيبويه مجيباً عن هذا: « كما لم تفعل ذلك في (رَدَّدَ) ». فلم يقل: رَدَّدَ، كذلك لاتفعل هذا؛ لأنّك تصير إلى ذلك المثل ببعينه، فتركوه على أصله. وقال في مثل « خِلْفَنَةٍ »: رَدَّدَنَةً؛ لأنّ الدال التي تلي النون لاتصل إليها الحركة، فهي بمترلة دال « رددت »^(٤).

ثمّ قال: وتقول في مثل « فَوَعَلِ »: رَوَّدَدَ^(٥).

قلت: هذا كلّه بيّن جدّاً، ويتضمّن الفصل أبنية ملحقة فلا يجوز إدغامها؛ لأنّها تحتلّ عمّا لحقت به، في اسم كانت أو فعل.

قال: « ويقوِّي (رَوَّدَدَا)، ونحوه، قولهم: أَلْنَدَدَ »^(٦).

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: « في الآخرة كما لم تفعل ذلك في رَدَّدَ ».

(٣) في الأصل: خلعلع.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٣/٢. وفي الأصل: رودد.

يريد: أن يستدلّ من السماع على أن الملحق لا يُدغم؛ ألا ترى أن « أَلْنَدَا »
لما كان ملحقا لم يُدغم.

ثمّ استدلّ على أن النون الثالثة^(١) الساكنة تكون أبداً ملحقة: بأنّها لا تلحق
على هذه الصورة إلّا والكلمة على مثال « سَفَرَجَل »^(٢).

ووجه الدليل من هذا: أنّها لو كانت لغير الإلحاق خرجت^(٣) إلى مثال
لا يكون للأصول، فكأنهم لا يخرجونها إلّا إلى الأصل دليل على أنّهم عزموا على
إلحاقها.

قال الأعلام^(٤): « ولقائل أن يقول: (قَرْنُفُل) فيه النون ثالثة ساكنة، وليس
بملحق في الخمسة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعَلَّل) مثل (سَفَرَجَل)؟

فالذي يصحّ قول سيبويه عليه أنّه سقط من النسخة (تَكَادُ)، كأنّه قال:
والدليل على ذلك أن هذه النون لا تكاد تلحق ثالثة. أي: هو قليل جداً، ومن
القليل (قَرْنُفُل) ».

ثمّ قال: « ولا تكاد تلحق وليست آخرّاً بعد ألف إلّا وهي تُخْرِجُ بناءً إلى
بناء »^(٥).

أي: إذا لم تكن مع الألف وتكون وحدها آخرّاً، فلا تكاد تجدها إلّا ملحقةً
نحو « عَلَجَن، ورَعَشَن، ملحقان بـ « جَعْفَر »، ونحو « عَرَضَنَة، وخِلْفَنَة »،
ملحقان بـ « هَدْمَلَة ».

(١) في الأصل: الثالث.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) في الأصل: طرحت.

(٤) التكت ١٢٣٨. وانظر شرح السيرافي ٤٢٢/٦، ٤٢٣ (خ).

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

وقال الأعلام^(١) -خط آخر-: « يريد أن التّون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كـ(عَظْشان)، وما أشبهه، لاتكاد تزداد إلّا لإلحاق^(٢) بناءً ببناء؛ وذلك كثير جدّاً، نحو (رَعْشَن، وَجَحَنْفَل، وَعَنْسَل)، والذي ليس بملحق قليل، نحو (كَنْهَبَل، وَقَرْنُفَل، وَتَرْجَس)، ونحوه، وهو قيل.»

قوله: « فإن قلت: أقول: جَلَب، ورَوَدّ؛ لأنّ إحدى اللّامين زائدة »^(٣).

صورة هذا الاعتراض أنّه زعم أنّه^(٤) لا يُدغم « جَلَب »؛ لأنّ إحدى لاميه زائدة فيه^(٥)، ومع الإلحاق فلا يُدغم، و« رَوَدّ »^(٦) ليس إحدى^(٧) داليه زائدة، فإنّما وقع الإلحاق بالواو فتدغم^(٨)!

فانفصل سيبويه -رحمه الله- عن هذا: بأنّه لا أثر لهذا الذي قلت^(٩)؛ ألا ترى أنّهم يُدغمون « احْمَرَّ، واطْمَأَنَّ »، وكلاهما فيه أحد المضاعفين زائد، ويقولون: عَفَنْجَجْ، [كما]^(١٠) في « أَلْنَدَد »، فيظهرون^(١١)، وإن كان « أَلْنَدَد » من « اللدد »، ودالاه أصليّتان، و« عَفَنْجَجْ » إحدى جيميه أصليّة والأخرى زائدة، فهذان المثالان

(١) التّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السّيرافي ٤٢٣/٦. (خ).

(٢) في الأصل: للإلحاق.

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢. وفي التعليقة ١٥٦/٥: « ورَوَدّ ». وهو خطأ؛ لأنّه لافائدة من الكلام، ويكون المعارض به غير خارج عن قول سيبويه.

(٤) في الأصل: ان.

(٥) في الأصل: فيها.

(٦) في الأصل: رود، بلاواو.

(٧) في الأصل: احد.

(٨) أي: الدّال في الدال؛ لأنّه ليست إحداهما للإلحاق، بخلاف جلب فإنّ إحدى بائيه للإلحاق.

(٩) « قلت » مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة يلتئم بها السياق.

(١١) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

هما موضع الدليل؛ لأنه يتبين فيهما أنه لا أثر للزوائد والأصلي، بل المقصود أن الملحق لا يدغم؛ لأن^(١) ذلك يؤدي إلى نقض الغرض سواء كان الحرف يقع به الإلحاق أو لا يكون.

قال: « وإن قلت: وإنما ألحقها بالواو »^(٢).

[١٢٨]

لما قال هناك /: لا أدغم « جَلَبَب »؛ لأن إحدى اللامين زائدة، وتقدم الرّدّ عليه، قال هنا: وأقول: رَوَدَّ؛ لأنني إنما ألحقت بالواو. فأجاب سيبويه عن هذا: بأنّ التّضعيف لا يمنع أن يكون على وزن الملحق به، أي: إن الإظهار وهو أن تقول: رَوَدَدَ، لا يمنع أن يكون على وزن « جَعْفَر »، ومراده: لأنك لو لم تضعّف وأدغمت لامتنع أن يكون على وزن الملحق به^(٣).

وعبارة الأعلام هنا^(٤): إن « معنى هذا الكلام: إن قال قائل: إنما ألحقت (رَوَدَدَ) بـ(جَعْفَر) بالواو دون غيرها، فلم لا تُدغم [الدال] »^(٥)؟ فأجاب: لأنّ التّضعيف وإن^(٦) كان بالواو فعلينا أن نأتي بحركات الملحق على منهج الملحق به والتّضعيف «.

وقوله: « إذ كانت اللامان قد تكرهان »^(٧).

انفصال ثانٍ عما اعترض به. ووجهه: أن اللامين اللذين أحدهما زائدٌ

(١) في الأصل: الا ان.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: « انما » بلا واو.

(٣) والإدغام يزيل القصد من الإلحاق، فلذلك امتنع. انظر التعليقة ١٥٥/٥.

(٤) التكت ١٢٣٩. وانظر شرح السرياني ٤٢٤/٦ (خ).

(٥) تكملة من التكت ١٢٣٩. وفيه: « فلم تدغم الدال ». وكذا في شرح السرياني ٤٢٤/٦ (خ).

والصواب ما في الأصل.

(٦) في الأصل: وما.

(٧) الكتاب ٤٠٣/٢.

تكرهان فتدغمان، كما يكره المضاعف الذي ليس أحد المضاعفين فيه زائداً، إذا لم يكن ملحقاتاً، فيدغم كل واحدٍ منهما، فتقول: مستعدّ، ومُسْتَرِدّ، فالمضاعفان منه أصلان، كما تقول: احمرّ^(١)، فتدغم مع أنّ الرّاء زائدة، فلمّا استوى الزّائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فوجب أن يكون «رَوَدَدَ»^(٢) والدّالان أصليّتان بمتّلة «جَلْبَبَ»، وإحدى الباءين زائدة، و[قَوّى «رَوَدَدًا» أَلَنَدَدَ]^(٣) والدّالان أصليّتان. وقوله: «وليس فيه اعتلالٌ ولا تشديد»^(٤).

من عطف الشّيء على نفسه لاختلاف اللفظ.

(١) تقرأ في الأصل: عمر. انظر الكتاب ٤٠٣/٢، شرح السّيرافي ٤٢٥/٦ (خ).

(٢) في الأصل: ودد.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح السّيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

هذا باب مابذل من المعتل عن الأصل

أدخل تحت هذه الترجمة المدغم، وبادئ الرأي ألا يدخل؛ لأن مثل «رد» لا يقال فيه: معتل، لكن سبويه يجعل التضعيف اعتلالاً لكونه يلحقه من التغيير ما يلحق المعتل.

قال: «وذلك نحو (ضَيَّون)»^(١).

إنما جاء سبويه بهذا لما قدّم من القوانين، فخاف أن يجيء من لا بصر له بهذه الصناعة، فيخيل له أن هذه نواقض لما أصل، فقال سبويه: إنما هذه أمور شذت، لا يلتفت إليها، ولا تُبنى القواعد عليها.

فأما «ضَيَّون» فكان قياسه «ضَيَّن»، لكن وجه شذوذه عند أبي الفتح أنه خرج منبهة على الأصل^(٢)، وكذلك تقول في كل ما يرد من هذا النوع.

وأما غيره^(٣) فاعتل لهذا: بأنه لا يخلو من أن يكون «فَعَلًا، أَوْفَعُولًا»، فلا يكون «فَعَلًا»؛ لأنه لا يوجد في المعتل، وقد استقرّ فيه التحويل إلى «فَعِيل» كـ«سَيِّد وَهَيِّن»، ولم يجيء منه مفتوحاً إلا قوله:

مابال عيني كالشعيب العين^(٤)

ولم يثبت لنا في «فَعُول» شيء، فجعلناه «فَعِيلًا»^(٥). قال: فلو أدغمته لكان لفظه كلفظ «عَيْن» الذي لانظير له، ففرّوا إلى البدل^(٦). وهذا تعليل حسن جداً.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) انظر المنصف ٤٦/٢، ٤٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، شرح الملوكي ٤٨٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سبق تخريجه ٧٧٤.

(٥) في الأصل: فعولا. والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٦) يعني: إبدال الياء واواً، كما قلبت في حيوة.

قال:

قد علمت ذاك بناتُ أَلْبِيهِ^(١)

قلت: وكان قياس هذا: بنات أَلْب هذا الرَّجُل، وأَلْب قلبه، فكأنَّه قال: بنات قلبه أوفكره. وقيل: إنَّ الضَّمير يعود على الحيِّ، والمعنى: بنات أَلْب الحيِّ، أي: بنات أكيْس الحيِّ وأفطنهم.

ثم قال: « وَتَهَلَّلُ »^(٢).

قلت: هو « تَفَعَّل »؛ لأنَّه ليس ثمَّ تركيب « ت ه ل »، فهو « تَفَعَّل » على [وزن]^(٣) « تَلَحَّق »؛ لأنَّ التَّاء لا تُلحق، فقد كان ينبغي ألاَّ يُفكَّ لكونه فعلاً، لكنَّه أظهر شدُّوذا لِيُنَبِّهوا على أصله.

[١٢٨ب] وأما « حَيَّوَة » فقد أنكر سيبويه « حَيَّوَة »^(٤)، فمحال على زعمه أن يكون هذا على ظاهره، فإنَّما هو من « حَيَّ »، والواو فيه بدل من الياء؛ عوضاً من غلبة الياء عليها، فهذا شدُّوذ-أعني: قلب الياء واوا- ثمَّ شدُّوا في هذا الشَّدوذ بأنَّ أظهروه، وأوجبَ ذلك أنَّهم لو لم يُظهروا لعادوا إلى ما فرَّوا منه، وهو الياء.

وأما « يَوْمٌ أَيَّوْمٌ »^(٥) فكان حقَّه أن يكون « أَيِّم » مدغمًا، لكنَّ شدُّوا فيه^(٦) تنبيها على الأصل.

ولما فرغ-رحمه الله- من الأبنية والتَّصريف، قال: إنَّ « أبنية كلام العرب

(١) الكتاب ٤٠٣/٢. وقد سبق تخريج الشاهد ٥١٧.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: أنه جعلها شاذة. انظر الكتاب ٤٠٣/٢. وانظر ماتقدم ٧٨٢، ٧٨٣.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٦) في الأصل: فيها.

صحيحة، ومعتلة، وما قيس من معتله ولم يجئ إلا نظيره في غيره على ما ذكرت^(١).
وقد كان فرغ من هذا مستوفى.

ثم قال: «واعلم أن الشيء [قد] يقل في كلامهم، وقد يتكلمون بمثله في المعتل^(٢)».

قلت: جاء بهذا الرد^(٣)، كأن من لا بصير له بالصنعة كما يعترض بالسمع، نحو «ضيون، وتهلل»، قد يعترض بالقياس، ويستهو به ذلك، فيقولون: قد زعمتم أن مثل «قعد، وقعد» إنما قل^(٤) لثقله، وقد يتكلمون كثيراً بما هو مثله، أو أثقل منه، نحو «ردد^(٥) يردد»، فهل هذا إلا مناقض لما قلتم؟ فعن هذا ينفصل سيويه: بأن «فعللاً وفعللاً» من المضاعف ثقل، فلهذا قل، فلوتكلموا به كثيراً على حد ذلك الآخر لكثرة الثقل، فلهذا قل، أو عديم، على ما يأتي، وهذا هو مقصود هذا الباب إلى آخره.

ثم قال: فمنها «فعلل وفعلل^(٦)».

يريد به: مضاعفاً كما قلنا.

ثم قال: «وقد يطرحونه نحو (فعلل وفعلل)^(٧)».

يريد: أنه لم يوجد مثل «شمالل»، ولا «رمدد»، ولو كان قد يتكلمون بمثله؛ لما قلنا من أنه يكثر الثقل.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢، ٤٠٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: امرد.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) في الأصل: رد. انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: «ومما قل...».

(٧) الكتاب ٤٠٤/٢.

ثم قال: « وقد يقلّ [ماهو] أخفُّ ممّا يستثقلون »^(١).

قلت: لذلك أيضا؛ لأنّه لو كثر لكان الثقل أكثر؛ وذلك « سَلَسَ، وَقَلِقَ »،
ولأنشكّ أنّه أخفّ من « رَدَدَ ».

ثم قال: « فكأنّ هذه الأشياء تعاقبُ »^(٢).

أي: يستعملون مثلاً ما بدل مثال آخر. قلت: طرحوا « وَعَوْتُ
وَحَيَوْتُ »^(٣)، واستعملوا « الْقُوَّةَ، وَالْحَوَّةَ »^(٤) وهما أثقل؛ لاتّصال حروف العلّة،
وأنّهما من جنس واحد، وهذا يريد بقوله: « وتقول: حَيَّيْتُ »^(٥) أي: أنّه يُتكلّم به،
وهو أثقل؛ وعلّة ذلك كلّ أنّه لو استعمل لكثير الثقل.

ويريد بالمعتلين وبينهما حرف: وَعَوْتُ، وبالمعتلين وإن اختلفا: حَيَوْتُ^(٦).

« وَمِمَّا قَلَّ (دَدَنَ وَيَدَيْتُ) »^(٧).

قلّ « يَدَيْتُ »، وإن كان ممّا كررت فيه الياء؛ لأنّ باب « قَلِقَ وَسَلَسَ » أقلّ
من باب « رَدَدْتُ »؛ ولذلك كثر باب « حَيَّيْتُ » بالنسبة إلى باب « يَدَيْتُ »؛ لأنّ
« رَدَدْتُ » أكثر من « سَلَسَ ».

وقوله: « وقد يدعون البناء من الشّيء قد يتكلّمون بمثله، وذلك نحو

(١) الكتاب ٤٠٤/٢. ومايين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢. وفي الأصل: هذه الاسماء.

(٣) في الأصل: وحويت.

(٤) الحوّة بضمّ الحاء: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد، وحوّة الوادي: جانبه. القاموس المحيط

(حوي). وانظر التعليقة ١٥٩/٥.

(٥) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: « قلّ ممّا ذكرت لك ددن ».

(رشاء)، لا يُكسّر على (فُعَل) ^(١).

يعني: لا يُكسّرون «رشاء» على «فُعَل»، وإن كان لا يدعون «أَدَل»، ولا فرق بينهما، لوقالوا: أرش، لكن لكثرة الثقل تركوا ذلك. ثم قال: «ومن ثم تركوا من المعتلّ مانظيره في غيره» ^(٢).

أي: لأجل الثقل لم يبنوا من المعتلّ بناء يوجد في الصّحيح نحو فعله. وقال الأعلام ^(٣): «يريد أن (فَعِيلًا) من الصّحيح يُجمع نعتاً على (فُعَلَاء)، ويجمعونه من المعتلّ على (أفعِلَاء)، نحو (قَوِيّ وأقوياء، وصَفِيّ وأصفياء)، وكذلك ما يعتلّ من الأفعال تأتي مخالفة لنظائرها من الصّحيح».

ثم قال: «وقد يجيء الاسم على ما قد اطّرح من المعتلّ» ^(٤). وفسّره: أي يوجد في المعتلّ ما لا يوجد في الصّحيح، على ما قد اطّرح من المعتلّ. وأمّا حين أطلق لفظ الاسم فالذي يُقابله الفعل، وأيضا فكان يكون تكريراً بوجه ما، وتسقط زيادة تستفاد من الذي / فسّرناه نحن. قوله: «وقد بيّنا ذلك» ^(٥).

فيما مضى.

ثم قال: «وما يجيء من المعتلّ على غير أصله» ^(٦). أي: بيّنا ما يجيء من المعتلّ على غير أصله، وما يجيء على أصله - وكذلك

(١) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: «بمثله لما ذكرت لك نحو».

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: «ما جاء نظيره».

(٣) التكت ١٢٤١. وانظر شرح السّيرافي ٤٣٠/٦، ٤٣١ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: «من الفعل» وكذا في طبعة هارون ٤٣١/٤، وأشار الأستاذ عبدالسلام هارون إلى أنّه في طبعتين: «من المعتلّ» كما في الأصل.

(٥) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٢.

فعل - بعلله، جزاه الله عنا خيرا.

كمل التضعيف، ويتلوه الإدغام وأحوال الحروف من همّس وجهّر
واستعلاء وصفير وغير ذلك، وبكماله تكمل الصنعة.

هذا باب الإدغام

هذا باب عدد الحروف العربيّة

لما فرغ من إدغام المثليّن، أخذ يتكلّم على إدغام المتقاربين، ولما كان التقاربُ يكون في المخرج، وفي الصّفات، لم يكن بُدُّ من ذكر أحوال الحروف، ومخارجها، حتّى يتبيّن التقاربُ فيبنى عليه الإدغام، وأين يجوز؟ وأين يتعذّر؟ ولم يذكر سيّويه - رحمه الله - من الصّفات إلّا ما يؤثّر في الإدغام، من همّس، وجهر، واستعلاء، وإطباق، إلى غير ذلك.

وأما ما لا يبيّن عليه الإدغام من الصّفات، فلم يذكره؛ إذ لا حاجة به، كقولنا مثلاً: من الحروف حروفُ الدّلاقة، وهي ستة: اللام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم، وقد جمعها بعض النّاس فقال: ملّ فُنبر. وسُمّيت ذلّقيّة^(١)؛ لأنّه يُعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه^(٢). ومنها الحروف المصمتة، وهي سائر الحروف. قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة^(٣): وفي هذه الحروف الستة سرٌّ طريف، يُنتفعُ به في اللّغة؛ وذلك أنّك متى رأيت اسماً رباعيّاً، أو خماسيّاً، غير ذي زيادة، فلا بُدَّ فيه من حرف من هذه الستة، أو حرفين، وربّما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو «جَعْفَر» فيه الرّاء والفاء، و«قَعْضَب» فيه الباء، و«سَلْهَب» فيه اللام والباء، و«سَفَرَجَل» فيه الفاء والرّاء واللام، و«هَمَرَجَل» فيه الميم والرّاء واللام، و«قِرْطَعَب» فيه الرّاء والباء، فكذا عامّة [هذا الباب]^(٤). فمتى وجدت كلمة رباعيّة، أو خماسيّة، معرّاة من بعض

(١) محرّف في الأصل. انظر الممتع ٦٧٦.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) انظر صناعة الإعراب ٦٤، ٦٥.

(٤) تكملة من صناعة الإعراب ٦٤.

هذه الستة، فاقضِ بأنّه دخيل^(١) في كلام العرب، وليس منه، ولذلك سُمّيت الحروف غير هذه الستة مصمتة، أي: صُمت عنها أن يُبنى منها كلمة رباعيّة، أو خماسيّة، معرّاة من حروف الذّلاقة^(٢). وربّما جاء بعض ذوات الأربعة معرّى من بعض هذه الستة، وهو قليل جدّاً، منه: العَسَجَد، والعَسْطُوس، والدَّهْدَقَة، والزَّهْرَقَة.

قال- رحمه الله- في تفسير^(٣) هذه الألفاظ: العَسَجَد: اسم جامع للجوهر كلّهُ، والإبل العَسَجديّة: التي تحمل العسجد، وهو الذهب، ويقال: هي كبار الأبل. والعَسْطُوس مشدد السّين: شجر يشبه الخيزران، والعَسْطُوس: رؤس النصارى بالروميّة. والزَّهْرَقَة: الضّحك الشّدّيد.

قال الإمام- رحمه الله-: « وأصل حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً »^(٤). قلت: لاختلاف بين جميع التّحويين في عددها إلّا أبا العبّاس المبرّد، كان يُسقط منها الهمزة^(٥)؛ لأنّها ليست حرفاً، إنّما هي ضبط كالضّمة والفتحة، فهي عنده محمولة في حيّز^(٦) ما لا يثبت على صورة واحدة، قال: فلا أعدّها مع الحروف التي أشكّلها معروفة؛ ألا ترى أنّ « سئل » ياء فيها همزة، و« بؤس » واو فيها همزة، فهي ضبط.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنّ الألف التي في أوّل حروف المعجم من صورة الهمزة في الحقيقة، وكلّ ما أورد فإنّه كُتب على حكم التّسهيل، وإلّا

(١) في الأصل: دخل.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) في الأصل: من فسر. والمفسر المؤلف، والله أعلم، وليس ابن جني.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٥) في الأصل: القوة. انظر المفتض ٣٢٨/١، سر صناعة الإعراب ٤١، ٤٣، المتع ٦٦٣، ارتشاف

الضرب ٥ (رجب)، المساعد ٢٤٣/٤.

(٦) في الأصل: غير.

فالموضع الذي^(١) / لأتسهّل فيه إنّما صورتها الألف، نحو «أحمد، وأخذ، وإثم»^(٢)؛ وذلك إذا وقعت أولاً، فإذا الموضع الذي تُسهّل فيه تكتب على صورة الحرف الذي تسهّل إليه، وإذا لم يُجزّ تسهيلها ثبتت ألفاً، فالهمزة إذاً من الحروف، وصورتها ألفٌ. وعندي أنّ الحسّ يقضي بأنّها حاملة لا محمولة؛ ألا تراها تقبل الضمة والفتحة والكسرة، فكيف تكون محمولة؟ ومّا يدلّ على أنّ الهمزة من حروف المعجم أنّ كلّ حرف من حروف المعجم يمكن الابتداء به، فإنّ واضع حروف المعجم وضع الحرف في أوّل اسمه، فأوّل الجيم جيم، وأوّل الدال دال، وكذلك سائرهما، ولفظ ألف في أوله همزة، فدلّ ذلك على أنّه من حروف المعجم.

ثمّ ذكر المستحسن، وهو ستّة، منها: النون الخفيفة^(٣) - وفي بعض النسخ الخفيفة - ويعني: بها الساكنة؛ لأنّ مخرجها من مخرج المتحركة غير أنّ لها تمكّناً في الخيشوم أكثر من تمكن المتحركة، ولذلك إذا أمسكت بأنفك عند النطق بها انحلت بها، فلمّا ورد هذا الطارئ الذي لا يوجد في المتحركة، وهو تمكّنها في الخيشوم، صارت فرعاً.

ومن هذه الفروع: همزة بين بين، وعدّوها واحدة، ويمكن أن تُعدّ ثلاثة، على حسب الحرف الذي تكون بين الهمزة وبينه؛ لأنّها تكون بين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والألف^(٤)، فمن راعى أنّها في كلّ الأحوال بين بين عدّها واحدة، ومن لم يرَ ذلك أوردّها ثلاثة، فصارت الحروف المستحسنة ثمانية.

(١) «الذي» مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: اجد.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: «وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة». وسيدكر المؤلف هذه الحروف تباعاً.

(٤) انظر شرح السيرافي ٤٤٦/٦ (خ). قال السيرافي: «وينبغي عندي في التحقيق أن تعدّ ثلاثة..».

وقوله: « والألف التي تمال إمالة شديدة »^(١).

استظهر على الألف التي تمال بين اللفظين بأن ذلك كأنها لم تتخلص
لشيء، فهي باقية على أصلها.

ثم قال: « والشين التي كالجيم »^(٢).

قلت: يريد: أشدق.

ثم قال: « والصاد التي كالزاي »^(٣).

قلت: مثاله « أصدق، وأصدر ».

ثم قال: « وألف التفخيم »^(٤).

قلت: وهي التي يُنحى بها نحو الواو^(٥).

وهذا كله لا ينضبط إلا بالمشافهة.

قلت: فيحتاج أن يجيء بتسعة^(٦)، فيكيف عدد ثمانية^(٧)؟ فالعذر له أنه جعل
الجيم التي كالكاف، والكاف التي كالجيم، شيئاً واحداً؛ لأنّ اللفظ بها متحد، وما
بينهما^(٨) فرق غير أنّ هذه أصلها كاف فصارت بين الكاف والجيم، والأخرى

(١) الكتاب ٤٠٤/٢. وهذه الألف هي الحرف الثالث من الحروف المستحسنة.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٥) في الأصل: الراء.

(٦) في الأصل: بسبعة.

(٧) يريد بالثمانية: الحروف غير المستحسنة التي ذكرها سيبويه، « وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف،
والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء،
والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء ». فالكلام في هذه الحروف لاعلاقة له بالحروف المستحسنة التي
ذكرها قبل قليل وآخرها ألف التفخيم، وإنما هو مقدمة للكلام في الحروف غير المستحسنة.

(٨) في الأصل: بينها.

أصلها جيم فصارت بين الجيم والكاف، فلمّا كان لفظها متّحدا لم يعدّها اثنين.

ثمّ قال: « والجيم التي كالشّين »^(١).

قلت: هي الذي قدّمت في نحو « أجدر ».

ثمّ قال: « والضّاد الضّعيفة »^(٢).

قلت: قد بيّنها بعد، وهي التي تتكلّف من الجانب الأيمن.

ثمّ قال: « والطّاء التي كالتّاء، والطّاء التي كالتّاء »^(٣).

لا يُتخيّل أنّ هذين الحرفين هما مثل « انقطّ تلك، واحفظّ ثمود »، حيث

تدغم ويبقى الإطباق، لايجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لو أراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضا في الدّالّ

والدّالّ والضّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد^(٤) مائدغم

فيه، فدلّ على أنّه لا يريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل « انقطّ تلك »، لا يُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطّاء؛ لأنّ

الطّاء قد أدخلت في التّاء، وليس لها لفظ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصير الحرف الأوّل

من جنس الثاني./

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال:

إنّ بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئا آخر لا ينضبط إلّا

بالمشافهة.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) في الأصل: تعدادها.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشين التي كالزاي، نحو «أشـدق»^(١) فلائي شيء أهمله هنا؟

[قلت]^(٢): لأنّ الشين لم تخلص للزاي إلّا يسيراً جدّاً، فكأنّها باقية؛ ألا ترى أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زعم أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لا يصح؛ لأنّ سيبويه-رحمه الله- إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونّبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدباج^(٣) عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليل جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المستزلة في نهاية القلّة؛ ألا ترى أنّ سيبويه يقول فيها: «لا تستحسن في قراءة، ولا شعر»^(٤).

قال ابن عصفور^(٥): «قال ابن دُرَيْد: في لغة أهل اليمن يقولون في

(١) انظر الكتاب ٤٢٧/٢. وسيأتي الحديث عنه ٩٥٢.

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٣) علي بن جابر بن عليّ اللخميّ الإشبيليّ [٥٦٦، ٦٤٦هـ] يعرف بالدباج، وهي صنعة لأبيه. إمام في العربيّة والقراءات، أقام متصدّراً نحواً من خمسين سنة. أخذ عن أبي ذر الحاشيّ، وابن خروف، وغيرهما، وأخذ عنه ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وغيرهما. انظر إشارة التعيين ٢١٢، غاية النهاية ٥٢٨/١، ٥٢٩، بغية الوعاة ١٢٥/٢، ١٥٣، ٢١٠.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢. ولم أقف على كلام الدباج في غير هذا الكتاب.

(٥) المتع ٦٦٥-٦٦٧.

(كَمَلٌ)^(١): جَمَلٌ^(٢)، وهي كثيرة في عوامِّ أهل بغداد. والجيم كالكاف، وهي بمتزلة ذلك، فتقول في (رَجُلٍ)^(٣): رُكُلٌ، فقرَّبوها من الكاف. والجيم كالشَّين نحو (اشتمعوا) في (اجتمعوا). والطاء التي كالتاء، نحو (تال) في (طال)^(٤)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنَّ الطَّاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النَّطق بها ضعف نطقهم بها. والضَّاد الضَّعِيفَة يقولون في (اثرُدْ له): اضرُدْله، يقربون التاء من الضاد، وكأنَّ ذلك لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضَّاد، فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصَّاد التي كالسَّين^(٥)، نحو (صابر) في (صابر)، قربت^(٦) منها؛ لأنَّ الصَّاد والسَّين من مخرج واحد. والباء^(٧) التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم [من العجم]^(٨)، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظِ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلح، وبرطيل). والطاء التي كالتاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنَّ الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم. قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلام^(٩).

(١) في الأصل: كل.

(٢) في جمهرة اللغة ٤٢: «مثل جمَل إذا اضطروا إليه قالوا: كَمَل، بين الجيم والقاف». وقد ضبط في الممتع على هذا- أعني بفتح العين- ولا يستقيم.

(٣) في الأصل: جل.

(٤) في الأصل: تلك في كلك.

(٥) في الأصل: الذي كالراء.

(٦) في الأصل: قريب.

(٧) في الأصل: والتاء.

(٨) تكملة من الممتع ٦٦٧.

(٩) بل أكثره للسرياني، وليس للأعجم فيه فضل على ابن عصفور، فكلاهما ناقل. وقد سبق التنبيه على مثل هذه المسألة في عدة مواضع. انظر شرح السرياني ٤٤٨/٦-٤٥٠ (خ)، التكت ١٢٤٤، ١٢٤٥.

ثم قال: « وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخف؛ لأنها من حافة اللسان مطبقة »^(١).

قلت: يريد أن مخرجها المعتاد إنما هو من الجانب الأيسر، ولا يكون الإطباق دون تكلف إلا من الجانب الأيسر، فلهذا قال: إنها مطبقة^(٢).

وقوله: « لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه »^(٣) تعليل لقوله: « وإن شئت تكلفتها من الأيمن »^(٤) وكأن قائله قال له: لم تُكلف؟ فقال: لأمرين:

أحدهما: تكلف ذهاب الإطباق؛ لأن في النطق بها من الأيمن لأيسر في إطباقها، فأنت تتكلف إذهابها.

والكلفة الأخرى: إزالة الحرف عن موضعه، ولما كان هذا مشكلاً، احتاج إلى تعليله؛ لأنه إذا خرج الحرف عن موضعه زال وانتقل لشيء^(٥) آخر.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٢) وقال السيرافي في شرحه ٤٥٠/٦: « وإنما قال: هي أخف؛ لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة ».

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: « إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ».

(٥) تقرأ في الأصل: بشيء.

ذكر مخارج الحروف / العربية الأصول^(١)

وهي ستة عشر حرفاً، فللحلق منها ثلاثة مخارج: أسفله وأقصاه، وأوسطه وأقربه إلى الفم.

فمن أسفله وأقصاه: الهمزة، والهاء، والألف^(٢). هكذا يقول سيبويه - رحمه الله - وينبغي أن تكون الألف تلي^(٣) الهمزة وبعدها الهاء؛ وذلك أن العرب تقلب الألف همزة، ولا تقلبها هاء، فلو كانت الألف بعد الهاء لكانت أقرب إلى الهاء منها إلى الهمزة، فكانت تقلب هاء، وكوّنهم يقلبوها إلى الهمزة دليل على أن الهمزة إليها أقرب^(٤).

ومن المخرج الوسط: العين والحاء^(٥). وهذا معلوم حساً، أعني: أن العين أدخل في الحلق من الحاء.

وذهب أبو الحسن الأخفش [إلى]^(٦) أن ترتبها: الهمزة، وأن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها، وقد نبهنا على صحة مذهب الإمام^(٧).

وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين ثم الحاء. وهذا أيضاً معلوم حساً. ثم يرجع إلى الفم، والفم أيضاً له ثلاثة مخارج: أقرب إلى الحلق، وأقرب إلى

(١) العنوان من المؤلف.

(٢) في الأصل: والألف والهاء. وما أثبتته نص سيبويه، وعليه كلام المؤلف. انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) في الأصل: تلك. انظر سر صناعة الإعراب ٤٧.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧. والمؤلف يريد أن سيبويه لم يرد بنصه الترتيب، وأن مذهبه أن

الألف قبل الهاء. وقد سبق مذهب سيبويه في ١٢٩، ١٣٠.

(٥) انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٧) انظر ماسبق ١٢٩، ١٣٠.

الشفيتين، ومتوسّط بينهما.

فمن أقصى الفم مخرجُ القاف؛ لأنّها من أقصى اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى. ومن أسفل هذا المخرج قليلا مخرج الكاف. فهذان الحرفان هما من أقصى اللسان^(١).

ومن وسط [اللسان]^(٢) مخرج الجيم^(٣) والشين والياء^(٤). هذا كلّه نعلمه بالحسّ.

وينبغي أن تُعدّ حافة اللسان^(٥) من الوسط؛ لأنّها ما يُنَوَّن من اللسان وينثني^(٦). فمن بين الحافة^(٧) وما يليها من الأضراس مخرج الضاد^(٨). وقوله: « ومن حافة اللسان من أدناها »^(٩).

المجروح الثاني بدل من الأوّل بدل بعض من كلّ.

ثمّ ذكر الإمام اللام^(١٠). فهذه مخارج وسط اللسان، ثمّ يليها مخرج طرفه. ثمّ ذكر الحروف إلى التاء فتمّت حروف اللسان، وبقيت حروف الشفتين، ثمّ ذكرها^(١١).

(١) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) تكلمة يلتم بها الكلام.

(٣) في الأصل: الخيشم.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) الحافة: الجانب، واللسان حافتان. انظر شرح الشافية للرضي ٢٥٢/٣.

(٦) يعني: عند النطق بالضاد.

(٧) في الأصل: الحاقها.

(٨) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٩) الكتاب ٤٠٥/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(١١) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

ثم قال: « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة »^(١).

وقد ذكرنا أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم؛ لأنك لو أمسكت بأنفك ثم تلفظت^(٢) لوجدتها محتلة. وأما النون المتحركة فمن حروف الفم، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف، وقد ذكر الإمام قبل أنها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا.

ذكر سيبويه - رحمه الله - أولاً المجهورة، وهي الحروف التي أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، فمنع النفس أن يجري فيها^(٣)، غير أن الميم والنون من جملة المجهورة قد تعتمد لها في الفم والخياشيم، فتصير فيها غنة.

وذكر المهموسة، وهي التي أضعف الاعتماد عليها في مواضعها فجرى معها النفس عند النطق بخلاف المجهورة؛ لأنها لا يجري معها النفس إلا عند انقضاء النطق بالحرف^(٤).

والمهموسة عشرة، يجمعها « سكت فحثه شخص »^(٥)، وماعداها من الحروف بمجهورة.

وقوله: « إلا أن النون والميم »^(٦) لآخره.

لما قال: إن المجهورة هي حروف أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، خاف أن يعترض عليه بالنون والميم؛ لأنهما مجهوران، ولهما صوت في الخياشيم، ولا يتصور أن يعتمد لهما فيها؛ لأن الاعتماد إنما هو: وضع اللسان في موضع

(١) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: تلعب.

(٣) « في » هنا للمصاحبة، أي: معها، وسيأتي ما يدل على ذلك. وانظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٦ (رجب). وقد سبق أن مثل لها المؤلف في ١٢٩ بـ « سَتَشْحُوكَ خَصَفَه ».

(٦) الكتاب ٤٠٥/٢.

ذلك الحرف، ولا يُتصوّر ذلك في الخيشوم، فقال: «يُعتمد لهما في الفم والخيشوم» يريد بالاعتماد: القصد خاصّة، إلّا أنّه يكون ذلك القصد الذي يكون في الفم على الصّفة التي ذكرت لك.

[١٣١]

وقوله: «إن شئت بحروف المدّ واللين»^(١).

يعني: أن تقول: ساسا، وسُوسو، وسي سي.

وقوله: «أوبما فيها منها»^(٢).

أي: من الحروف، ويعني بها: الحركات؛ لأنّها بعض الحروف، فلك في التّرديد ألا تُشبع الحركة، فتقول: سَ.

قال الأَعلَم^(٣): ويُحتمل أن يكون قوله: «فيها»، بمعنى معها، كأنّه قال: وما معها من الحركات، ويُحتمل أن يكون الضّمير في قوله: «فيها»، للحروف المهموسة والمجهورة^(٤)، فيكون التّرديد مرّةً بزيادة حرف المدّ على الحرف الممدود وزيادة حركة، ومرّةً بزيادة حركة فقط.

ثمّ قال: «ومن الحروف الشّديد، وهو الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه»^(٥). ويجمعها «أجِدْكَ قَطَبْتَ، وأجَدْتَ طَبَقَكَ»^(٦)، فما كان منها شديداً خاصّةً منع الصوت والنّفس أن يجريا، وما كان منها مهموساً كالّتاء، فإنّه يمنع الصّوت، ولا يمنع النّفس، فالمنصوص بالتّشديد إنّما هو منع الصّوت أن يُجرى

(١) الكتاب ٤٠٥/٢ وفيه: «اللين والمدّ».

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) التّكت ١٢٤٦ بتصرّف. وانظر شرح السيراقي ٤٥٨/٦ (خ).

(٤) في الأصل: اوالمجهورة.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢. وفي الأصل: الشّديدة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧، شرح الشافية للرّضي ٢٥٨/٣.

فيه^(١).

والحروف التي بين الشديدة^(٢) والرخوة ثمانية أيضاً، ويجمعها في اللفظ
« لم يرو عنا »^(٣) وإن شئت قلت: لم يرَ عَوْنًا^(٤).
وماسوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة.
وقوله: « وذلك إذا قلت: الطَّسُّ وانْقَضَ »^(٥).

إنما يريد من المثالين: السَّينَ والضَّادَ، اللذين يجري فيهما الصَّوْت بخلاف
الجيم إذا قلت: ألْجَجَ^(٦)، فإنه لا يجري لك صوت بالحرف أصلاً.
ثم تكلم الإمام على ما بين الشديدة والرخوة، فقال: « وأما العين فبين
الرخوة والشديدة »^(٧).

يعني: تصل إلى أن يجري فيها الصَّوْت؛ لأنها من مخارج ما يتردد فيه
الصَّوْت، وهو الحاء^(٨)، إلا أنك إذا قلت: أح، كان صوت الحاء ممتداً بعدد دون
تكلفٍ، وتجذُّ « أع » متكلفاً^(٩)، ومع أن الصَّوْت يجري فيها، فهي ممَّا يُعتمد عليها
في مخرجها، فهي شديدة رخوة.

ثم قال: « ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصَّوْت »^(١٠).

(١) في الأصل: أن يجهر.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، شرح الشافية للرضي ٢٥٨/٣.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٦) في الأصل: الج. والمثبت من الكتاب ٤٠٦/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) في الأصل: متكلف.

(١٠) الكتاب ٤٠٦/٢.

قلت: قوله: « شديد جرى فيه الصوت » مرادفٌ لقوله^(١): بين الشديد والرخو.

ثم أخذ يُعلِّلُ جريان الصَّوت فيه، فقال: « لانحراف اللسان مع الصَّوت »^(٢).

يريد: أن طرف اللسان عند التَّنطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى ممَّا فوق الضَّاحك والتَّاب والرَّباعية والثَّنية، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصَّوت، ألا ترى قوله: « وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقَّ اللسان » أي: من حافته؛ لأنَّ طرفه يُعتمدُ به، على ما قلناه. ورخو؛ لأنَّ حافته تنحرف فيخرج الصَّوت فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتهما أن يجري.

ثم أخذ [يتكلَّم على]^(٣) التَّون والميم^(٤)، وأمرهما بيِّنٌ جدًّا؛ لأنَّ لهما اعتماداً في الفم والشفَّتين، ويجري صوتهما في الخيشوم، فهما شديدان رخوان. ثم قال: « ومنها المكرُّر »^(٥).

قلت: وأمر هذا أيضاً بيِّنٌ جدًّا؛ لأنَّ الرَّا يُعتمد لها في الفم، إلَّا أنَّك لما رفعت لسانك لتكرر جرى الصَّوت، فبهذا صار بين الشديد والرخو، ولهذا قال: « ولو لم تُكرِّر لم يجرِ الصَّوت »^(٦).

(١) في الأصل: كقولك.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٣) تكلمة يلتزم بمثلها السياق.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢ وفيه: « ولو لم يكرر ».

وقوله: «لأنَّ مخرجهما يتَّسع لهواء الصَّوت»^(١).

يُريد-والله أعلم- أنَّ الجزء الذي يكون فيه الياء في اللسان ليس ضيقًا، بل هو جزء كبير^(٢)، والصَّوت إنَّما هو هواء ينبعث من الصَّدر، فمخرج الياء يتَّسع لهواء^(٣) الصَّوت، فباتساعه^(٤) يكون جري / الصَّوت فيه أكثر من جريه في الطَّاء؛ لأنَّ مخرجها ضيق، وهو طرف اللسان، فمدَّة جري الصَّوت في طرف اللسان أقرب من مدَّة جريه في وسطه؛ لاتَّساع المخرج، فلمَّا كان هذا أطول جرى الصَّوت^(٥) أكثر ممَّا جرى في الضَّيق المخرج، مع أنَّه يُعتمد له في موضعه، وإذا اعتبرت ذلك وجدته.

قال: «ومنها الهاوي، وهو حرف [لِين] اتَّسع لهواء الصَّوت مخرجه»^(٦).

قلت: الهاوي هو الذي في الهواء لا يُلاقِي شيئًا، وكذلك هي الألف؛ لأنَّها عند خروجها من الحلق لا تُصادف جسمًا تقرعه^(٧) سوى الهواء، فهي إذا تسير في الهواء، فهو هاوٍ لذلك.

وقوله: «اتَّسع لهواء الصَّدر مخرجه»^(٨).

الهواء: هو الفضاء الذي ليس فيه شيء إلاَّ الهواء، فكأنَّ هذا الحرف اتَّسع مخرجه للهواء الذي يكون فيه الصَّوت أشدَّ اتَّساعًا من غيره، حتَّى أنَّ الألف

(١) الكتاب ٤٠٦/٢. وفي الأصل: نخرجها... لهذا. والحديث عن الواو والياء.

(٢) في الأصل: كثير.

(٣) في الأصل: لهذا.

(٤) في الأصل: فاتساعه.

(٥) في الأصل: للصوت.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢. وماين معقوفين تكملة منه. وفي الأصل: لهذا الصوت.

(٧) في الأصل: تفرعه. بالفاء، نقطة من أسفل. وكذا في الموضع التالي.

(٨) الكتاب ٤٠٦/٢.

لأُتصادفُ ماتقرع بخلاف الياء؛ لأنَّك ترفع لسانك بها إلى الحنك، وكذلك تضمّ شفتيك مع الواو، فهي أوسع مخرجا منهما^(١)، ثمّ الياء، ثمّ الواو. ثمّ قال: «ومنها المُطبَّقة»^(٢).

قلت: الإطباق هو انطباق جملة اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى عند النطق بحروف الإطباق، فإذا نطقت بها انحصر الصّوت في مواضعهنّ بين اللسان والحنك حتّى لا يخرج منهنّ شيءٌ، بخلاف المُنفّحة؛ ألا ترى أنّك إذا نطقت بشيء منها فإنّ الصّوت لا ينحصر إلّا في مواضعها خاصة، وفي المطبقة في^(٣) مواضع الحروف إلى منتهى اللسان وما بينه وبين الحنك.

ثمّ قال: «فهذه الحروف الأربعة لها موضعان من اللسان»^(٤).

قلت: لأنّ الصّوت بالطّاء إمّا ينبعثُ فيخرج، عندها^(٥) تقطعُ اللسانُ إياها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ثمّ يتّصل إلى ما بين الحنك واللسان، فلها إذا موضعان من الفم، وكذلك سائرهما، بخلاف الحروف المنفتحة؛ لأنّ اللسان تقطع الصّوت عند مخرج ذلك الحرف ثمّ لا ينتقل الصّوت إلى موضع آخر، فلهذا لا يكون لها إلّا موضع واحد.

وقوله: «وقد بيّن ذلك بحصر الصّوت»^(٦).

يريد: وقد بيّن أنّ لهذه الحروف موضعين من اللسان حين قلنا: إنّ الصّوت

(١) في الأصل: منها.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢ وبعده: «والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء. والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف».

(٣) في الأصل: خاصة في المطلقة عن.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢ وليس فيه: «الحروف».

(٥) في الأصل: عند.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢.

فيها محصورٌ بين اللسان والحنك.

ثم قال: « ولولا الإطباقُ لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً »^(١).

يريد: أن الإطباق هو الذي يُفَرِّق بين هذه الحروف في السَّمْع؛ لأنَّ مخرج الطاء والدال واحدٌ، وكذلك مخرج الظاء والذال^(٢) واحدٌ، فإنَّما يقع الفرق بينهما بهذه الصِّفة التي توجد في المُطْبَق، ولولا هي لما كانت الطاء إلا دالاً، ولما كانت الظاء إلا ذالاً^(٣).

قلت: وهذا إنَّما هو عندي على المبالغة في اتِّحاد المخرج بقربه من الآخر، وإلاَّ لو أزلت الإطباق عن الطاء لم تكن إتياءها، بل كانت تقرب منها؛ لأنَّها حينئذٍ تكون توافقها في المخرج، وعدم الإطباق، فكانت تقرب منها قريباً شديداً حتَّى تكادُ تختلط بها.

وقوله: « ولخرجت الضاد من الكلام »^(٤).

يريد: ولولا الإطباق أيضاً لخرجت الضاد من كلام العرب؛ لأنَّها لا يشركها في موضعها شيء، وهي مع ذا مطبقة، فأنت لو أزلت إطباقها، لم يكن لها من الحروف ما ترجع إليه، وكانت / تسقط، بخلاف الطاء والظاء؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يصير حرفاً آخر، فلا يسقط.

ثم قال: « وإتَّما وصفت [لك] حروف المعجم »^(٥).

وقد ذكرت لك هذا الغرض في أوَّل الباب.

(١) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٢) في الأصل: الطاء والدال. وسيبويه ذكر الصاد والسين، لكن ما أثبتته أقرب للرسم، وسيكرر بالتصحيح نفسه، ممَّا يؤكِّد ما أثبتته، وبه يستقيم الكلام فالطاء مطبقة.

(٣) في الأصل: الطادالا.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

وقوله: « وما تُبدِله استثقالاً »^(١).
يريد: اصطبر وبابه كله.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢.

هذا باب الإدغام في الحرفين الذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً

قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثليين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثليين المتّصلين.

فالضّابط لهذا الباب أن نقول: لا يخلو الثاني من المثليين أن يكون متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان ساكناً لم تُدغم، نحو « جَعَلَ الأرض، واضربْ ابنَ زيدٍ »؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثليين إذ ذاك لا اتصل إليه الحركة، فلا يُتصوّر فيه الإدغام. ولو كان متحرّكاً فإنّما أن يكون الأوّل ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصّة، نحو « اجْعَلْ لَكَ ».

وإن كان متحرّكاً فلا يخلو أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان متحرّكاً جاز الفكّ والإدغام على السّواء، وأحسن ما يكون الإدغام إذا توالى الحركات، نحو « جَعَلَ لَكَ »، تقول: جَعَلَ لَكَ، وجَعَلَ لَكَ^(١).

فإن كان ما قبل المتحرّك ساكناً، فإنّما أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً، فإن كان حرفاً صحيحاً فالفكّ ليس إلّا، نحو « ابْنُ نُوحٍ »؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بُنُوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في « مَفَرٍّ » لكونهما في كلمة، فلمّا كان المثالان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاً جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثوبٌ بَكْر، وجيبٌ بَكْر^(٢)، وثوبٌ بَكْر، وجيبٌ بَكْر، والمالُ لَكَ، والمالُ لَكَ، والفكّ أحسن هنا من الفكّ في « جَعَلَ لَكَ »، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في « ثوبٌ بَكْر

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، المتع ٦٥٠.

(٢) في الأصل: بَطْر.

وجيب بكر « أحسن منه في » كُوب بكر، ونيب بكر، والمال لك «؛ لكون هذا فيه فضل مدّ زائد على هذا.

هذا حكم المثليين الصحيحين، فإن كانا معتلين فإمّا أن يكون الأوّل مدغما أو لا يكون، فإن كان مدغما فالفكُّ ليس إلّا، نحو « عدوّ واحد، ووليّ يأسر »، ولا يجوز « عدوّ واحد، ولاوليّ يأسر »؛ لأنّ إدغام الأوّل قد ذهب بالمدّ الذي كان يكون فيه. والذي يدلّ على أنّ المدّ يزول بالإدغام وقوع « ليّ، وقو » في القوافي مع « ظي وغزو »، ولو كانت غير مدغمة لم يجز ذلك، فلا يجوز وقوع « عين » مع « حزن »، فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيّرهما بمثلة الحرف.

فإن لم يكن مدغما، فإمّا أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ ولين، فإن كان حرف لين، فالإدغام نحو « اخشي يأسرا، واخشوا وأقدا ».

وإن كان حرف مدّ ولين، فالفكُّ نحو « ظلموا وأقدا، وهبي يأسرا »، ولا [يجوز]^(١) « هبي يأسرا »؛ لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام، مع ضعف الإدغام في الكلمتين؛ ولأنّه حرف مدّ ولين ولا يلزمه أن يكون مابعدة من جنسه [كما لم يلزم في] ^(٢) « قوول »، الذي ^(٣) فيه حرف مدّ ولين ومابعدة لا يلزم أن يكون من جنسه؛ ألا ترى أنّك تقول: / ظلموا عمرا، فلا يلزمه مجيء الواو بعده ^(٤) كما لا يلزم الواوان في « قوول »؛ إذ قد يزول المثان فيه إذا أسندته للفاعل، كما يزول المثان في

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تقرأ: التي.

(٤) يعني: « ظلموا » وذلك إذا لم تأت بعده كلمة أولها واو، كما مثّل. وهو يريد: أن يبين أنّ المثليين

في « ظلموا واقدا » عارضان، ويزولان إذا أتيت بعد « ظلموا » بكلمة ليس أولها واو. وانظر الممتع ٦٥٣،

شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣.

التَّشْنِية^(١).

هذا حكم المثلين فيه إذا لم يكونا همزتين، فإن كان المثلان همزتين، فإمّا أن تكون الأولى ساكنة أو متحرّكة، فإن كانت متحرّكة فالفكّ ليس إلّا، نحو «قرأ أبوك».

وإن كانت ساكنة جاز الوجهان، فتقول: أقرئ أباك السّلام، وأقرئ أباك السّلام.

وإنما امتنع الإدغام في «قرأ أبوك»؛ لاستثقال التّضعيف في الهمزة، وأدغمت السّاكنة؛ لأنّه لا فاصل بينها وبين الأخرى، كما كان في المتحرّكة، والفاصل الحركة. ومن يستثقل تضعيف الهمزة يظهر «أقرئ أباك السّلام»، ولذلك ذهب سيبويه^(٢) - رحمه الله - على ما تنقّف عليه داخل الباب، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: فلم منعتم أن تدغم «ابن نوح»، وهو قد جاء، قال الله تعالى: ﴿فَنِعْمَ أَهْلُهَا﴾^(٣) والأصل «نعم ما هي»، فهو كـ «ابن نوح»؟

قلت: قد قال سيبويه: إن هذا جاء على لغة من يقول: نعم بكسر العين فلم تُحرّك العين للإدغام، بل جاء على لغة هذيل التي هي تحريك العين^(٤). وكلّ ما لا يدغم من هذا فالإخفاء جائز فيه إذا كان الأوّل متحرّكاً؛ لأنّه يكون إخفاءً حركةً بمنزلة تسكينه في الإدغام.

قوله: «لا تتوالى في [تأليف] الشّعْر خمسة أحرف متحرّكة»^(٥).

(١) تقرأ في الأصل: المسنية. والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، ٤١٠.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٨/٢، الممتع ٦٥٢، الدرّ المصون ٦٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

قلت: هذا ما لا يوجد كما قال، وأمّا أربعة فتوجد، وهي التي تُسمّى فاصلة كبرى، وتكون في البسيط، وأصل جُزئها « مُسْتَفْعِلُنْ »، فيدخله الحَبْنُ والطِّيُّ بأن يُحذف رابعه السّاكن، وثانيه السّاكن، فيبقى « مُتَعِلُنْ »، فينقل إلى « فَعِلْتُنْ »، ومنه:

وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ^(١)

والجزء الذي يدخله الحَبْنُ والطِّيُّ نقول له: مخبول.

وقوله: « لَأَنَّهُ قَصْدٌ أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَرِّكُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَاعْتِدَالٌ مِنْهُ »^(٢).

أي: سَكَّنُوا « يَدْدَاوَد »؛ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْكُنْ لَمْ يَعْتَدِلِ الْفِظْ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام « جعل لك »؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيبويه، وزعم أنّ البيان في « المال لك »، و« هم يُظْلِمُنِي »، يزاد حسناً^(٣). يعني به: كـ « نِعِمَّا »، كأنّ فيه الجمع بين السّاكنين، وإن كان فيه حرف مدّ، لكن مع هذا فالإدغام جائز واضح؛ لقيام المدّ في حرف المدّ مقام الحركة؛ فإنّ الشّاعر إذا حذف السبب من « مفاعيلن » الذي هو الضرب في الطّويل، نحو قوله:

وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نُصَحُّهُ بِلَيْبٍ^(٤)

(١) انظر البارع ١١٥، الكافي في العروض والقوافي ٤٥، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ وفيه: « أن يقع المتحرك ». وفي الأصل: واعتدل. واعتدال معطوف على قصد، أي: لأنه قصد واعتدال.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٤) صدره:

وما كلّ ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه

والبيت سبق تخريجه ٧٥١.

لم يقع قبل حرف الروي، إلا^(١) حرف مدّ؛ ليكون عوضاً.
ثمّ قال: «لأنّه حرفٌ ممطول»^(٢).

أي: طويل، يعني: حرف المدّ واللين. قاله ابن عصفور.

قال المؤلّف: إن كان الإمام أراد بقوله: «إذا حذفوا في بعض القوافي»^(٣)
الحذف الذي هو سبب خفيف من آخر الجزء، مثل «مفاعيلن»، فيُنقل إلى
«فعولن»، فيكون إطلاقه لفظ الحذف على مايتعارفه العروضيون، والذي قاله ابن
عصفور هو مراد سيبويه. وإن كان أطلق الحذف على أي حذف وقع في القوافي
فقد يجوز أن يكون يريد الرّدْف اللازم في الضّرب الثاني للعروض الأولى من
البسيط، وهو الضّرب / المقطوع، نحو:

قد أشهدُ الغارةَ الشّعواءَ تحمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحِيينِ سُرْحُوبٌ^(٤)

والقطع حذف ساكن من آخر الوجد المجموع، وتسكين ما قبله، فيصير
«فاعلن» «فاعل»، فيُنقل إلى «فعلن».

ولمّا كان قد تقدّم له أنّ الإخفاء يكون فيه الحرف بزنته متحرّكاً^(٥)، أخذ
يستدلّ على ذلك بأبيات هي مخفّية فيما رواه^(٦) فلو كان الإخفاء سكوناً لم يجر؛
لأنّه لا يجتمع في الشعر ساكنان.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وقال العروضيون: إنّّه قد جاء في المتقارب فقط

(١) في الأصل: ولا. انظر الكتاب ٤٠٧/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٤) لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٢٥، سر صناعة الإعراب ٢١، الكافي في العروض والقوافي ٤٠،

خزانة الأدب ٢٥٣/١١.

(٥) في الأصل: الحذف بزنته ساكناً.

(٦) تقرأ العبارة في لأصل: مخفية في والله.

نحو قوله:

فَرُمْنَا الْقَصَاصَ وَكَانَ التَّقَا صُ فُرْضاً وَعَدَلاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(١)
وَأُنْشَدَ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي تُخْفَى حَرَكَتُهُ يَكُونُ بِمِثْلَةِ الْمُتَحَرِّكِ شَاهِداً
قَوْلُهُ:

إِنِّي بِمَا قَدْ كَلَّفْتَنِي عَشِيرَتِي^(٢)

وشأهده إخفاء الباء مع الميم في « بما »، ولو أدغم لانكسر البيت. ويريد: أن
هذا يجوز فيه الإدغام لو كان في غير الشعر؛ لحرف المد.
وأما « اللّهامم »^(٣) فلو كان في الكلام لم يدغم لكونه ملحقا، كما لا يدغم
« القَرَادِد ». هذا مراده.

وأما الأعلّم فقال^(٤): « اللّهامم » جمع « لُهموم »، وهو الواسع الصدر، وكان
القياسُ « اللّهاميم »، إلّا أنّه حذف الياء ضرورة، وإن شئت كان جمع « لهم »،

(١) في الأصل: .. وكان القصاص. وهي رواية، إلّا أنّ الشاهد ليس فيها. والبيت في كتاب العروض
للأخفش ١٦٥، الكامل ٣٩، رسالة الصاهل والشاحج ١٩٢، الكافي في العروض والقوافي ١٨.

(٢) الكتاب ٤٠٨/٢. وفي الأصل: بما كلفتنني غيري. وعجزه:

من الذّبّ عن أعراضها لحقيق

ويُنسب لغيلان بن حُرَيْث. وانظر شرح السيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
٤٤١/٢.

(٣) من قول غيلان بن حُرَيْث:

وامتأَحَ مِنِّي حَلَبَاتِ الْهَاجِمِ شَأُوْ مُدِلٍّ سَابِقِ الْهَامِمِ

انظر الكتاب ٤٠٨/٢، شرحه للسيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي
٤٤٠/٢، اللسان (هم).

(٤) تحصيل عين الذّهب (بمحاكاة الكتاب ٤٠٨/٢)، النكت ١٢٥٠. والنقل بتصرف من الكتابين
كليهما.

وهو الفرس السريع، كأنه يلتهم الأرض، أي^(١): يبتلعها لشدة جريه، وكان حقه على هذا أن يدغم في الجمع كما أنه أدغم في الواحد، فيقال: لهام، ولكن إظهاره جائز في الضرورة. والهاجم: الجالب، يقال: هجمت اللبن، أي: حلبته. يصف فرساً جواداً له شأوٌ يُدِلُّ فيه ويسبق السراع من الخيل، وهي اللهامم، فشأؤه ذلك يحمله أن يسقيه اللبن، ويؤثره على غيره.

ثم قال: « وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا﴾^(٢) فإن شئت أسكنت الأولى للمد^(٣) ».

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين الساكنين^(٤)؛ لأجل المد الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمر حسن، وهو أن إحدى التاءين^(٥) لا يلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء « تفاعل » وتقول: تناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمنزلة « جعل لك » الذي لا يلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل « لك »^(٦)؛ لأنك تقول: جعل عمرو.

(١) في الأصل: ان.

(٢) المجادلة: ٩. وفي الأصل: ولا تناجوا.

(٣) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٤) روي التشديد في ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا﴾ عن ابن محيصن كما في إتخاف فضلاء البشر ٥٣٦. وانظر معاني القرآن للزجاج ١٣٨/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣٧٦/٤، ٣٧٧، البحر المحيط ٢٣٦/٨، ارتشاف الضرب ٣٣٩ (رجب)، المساعد ٢٧٩/٤. وقال ابن عصفور في الممتع ٧٢٠: « ومن ذلك ما روي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول الفعل المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة، منها ما فيه قبلها متحرك، ومنها ما فيه قبلها ساكن من حروف المد واللين ومن غيرها... ».

(٥) في الأصل: الياءين.

(٦) في الأصل: له. وما أثبتّه أنسب للمثال السابق.

وقوله: « ألا ترى أنك تقول: اخشوا وأقدا، واحشي ياسرا »^(١).

يريد أن يستدل على [أن]^(٢) الواو والياء اللذين ماقبلهما مفتوح ليستا بمنزلة الذي تكون الواو فيه مضموماً ماقبلها، والياء مكسوراً ماقبلها. والدليل على ذلك أنه يجوز إدغام « اخشوا وأقدا، واحشي ياسرا »، ولا يجوز « ظلموا وأقدا، ولا ظلمي ياسراً »؛ لأن الساكنين إذا أدغما اختلا^(٣) بذهاب المد الذي يكون فيهما.

وقوله: « فالبيان في هذا أحسن منه في الألف »^(٤).

اعلم أن الياء والواو إذا كانا ساكنين، وانفتح ماقبلهما ففيهما مدٌّ دون المد الذي يكون فيهما إذا انضم ماقبل الواو، وانكسر ماقبل الياء؛ وذلك أن الألف التي هي أوسع حروف المد مخرجاً وأبعدها مدّاً لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً، فإن كان قبل الواو الساكنة ضمة، وقبل الياء^(٥) كسرة فهما على منهاج الألف، وإذا لم يكن ماقبلهما منهما^(٦) خالفتا منهاج الألف؛ فلذلك لم يحسن / الإدغام في قوله: ثوب بكر، وعيب^(٧) بكر، كما يستحسن في قولك: المال لك، وشبهه.

قوله: « وذلك أن كلَّ شعرٍ حذفت من أتمَّ بنائه حرفاً متحرّكاً أو زنة حرف

متحرّك »^(٨).

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « واقدا فتدغم ».

(٢) تكملة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ادغمتا اختلتا. وما أثبتّه أنسب للسياق.

(٤) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « البيان » بلا فاء.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) في الأصل: عنب.

(٨) الكتاب ٤٠٩/٢.

قال الأعلام^(١): واحتجّ لقيام المدّ في حروف المدّ مقام الحركة: بأنّ الشّاعر إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوضاً منه حرف مدّ، وجعله ردفاً، وأنشد:

.... بلّيب^(٢)

ولم يجز سيبويه في هذا، وما جرى مجراه ممّا يلزمه الرّدف على ظاهر الكلام، أن يكون ردفه واواً مفتوحاً ما قبلها، وياءً مفتوحاً ما قبلها^(٣)، وقد يأتي مثل ذلك في الشّعر، وهو قليل.

قال المؤلّف - رحمه الله -: يعني مثل بيت الحماسة:

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتني إذا لم تقلّ بطلاً عليّ وميّناً^(٤)
وساغ هذا لأنّ [في]^(٥) حروف اللين التي على هذه الحالة مدّا ما، وإن لم تبلغ ما إذا كانت حركة ما قبله منه، وليس كذلك الرّدف في قوله:
أصدّق وعدي والوعيد كليهما ولاخير فيمن لا يرى صادق القول^(٦)
لأنّ الضرب تامّ لم يخفف منه شيء فيتدارك بالرّدف عوضاً، ولا حاجة لك إلى تمكّن الرّدف بإتباعه الحركة قبله.

قال المؤلّف - رحمه الله -: يُنظر: هل أراد سيبويه في هذا الموضع بلفظ الحذف المصطلح به في صناعة العروضيين، أو أراد الحذف اللغوي؟ فالذي يظهر أنّه أراد

(١) التّكت ١٢٥١. وانظر شرح السّيرافي ٤٧٥/٦ (خ).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢. والشاهد سبق قبل قليل، وتخرجه ٧٥١.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) سبق تخرجه ٧٥١.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) مع آخر لبعض اللصوص. انظر مقدمة اللزوميّات ١٦/١، ١٧، الكافي في العروض والقوافي ١٥٣،

نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ٣٧٥.

اللغوي؛ لأنه قال: « حرفاً متحرّكاً »، وليس الحذف العروضي حذف حرف متحرّك فقط، فإذا كان هذا فما مراده؟ فقال بعضهم: أراد أن الضرب من الطويل إمّا أن يكون سالماً، وإمّا أن يكون مقبوضاً كالعروض، فإن كان سالماً، فكأنّ سيويه إنّما ذكر الحرف المتحرّك؛ لأنه المعتمد في النسب عليه، وأمّا الساكن فضعيف، فلذلك لم يذكره، وإن أراد المقبوض فإنّما تحذف حرفاً متحرّكاً فقط، فيكون إذاً معنى كلامه: إنّ المدّ الذي في حرف الرّدف يقوم مقام الحرف المتحرّك، فيكون الصّواب في عبارة الأعلام: إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوض منه حرف المدّ^(١).

ويبقى عندي سؤال لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: مامعنى قوله: « أوزنة حرف متحرّك »؟ إلّا أنّي سألت الأستاذ أبامحمد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان^(٢). وفي هذا نظر. وقد تكلم على هذا الموضع في « الإيضاح » القاضي أبو الوليد الوقشي، وردّ عليه ابن يسعون^(٣) وغيره ممّن كتب على « الإيضاح »، فانظر كلامه^(٤).

ثمّ قال: « كما فعلوا ذلك في غير المنفصل، نحو (أَصِيْمٌ) »^(٥).

(١) انظر التّكت ١٢٥١. ويعني: أن عبارة الأعلام وافقت الصّواب على هذا.

(٢) لم أقف على كلام ابن زيدان في غير هذا الكتاب.

(٣) أبو الحجاج يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن يسعون التّحجّبيّ الباجليّ، ويعرف بالشّنشيّ. أديب نحوي لغويّ فقيه، متقدّم، حسن الخط والوراقة، يشارك في نظم الشعر. أقرأ بالمرّبة وولي قضاءها بعد تغلب الروم سنة ٥٤٢، ثمّ توفي بعد ذلك. أخذ عن مالك العتيّ ويحيى بن عبد الله الفرضيّ، وأبي علي الغساني، وأخذ عنه أبو بكر بن حسنون وأبو العباس الأندرشيّ. من مصنفاته: المصباح في شرح ما أعتّم من شواهد الإيضاح. انظر المعجم في أصحاب أبي علي الصّدي ٣٢٨، ٣٢٩، إشارة التّعيين ٣٩٤، بغية الوعاة ٣٦٣/٢، هدية العارفين ٥٥٢/٢، ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه ١٤ فما بعدها.

(٤) لم أقف على كلام الوقشي ورد ابن يسعون.

(٥) الكتاب ٤٠٩/٢.

قلت: هذا يجب إدغامه، ولا يجوز الفك، إلا ضرورة؛ لأن هذه الياء قد صارت كالف التّكسير، ألا ترى إدغام الرّباعي في التّحقير والتّكسير سواء، والمثلان لا يفارق واحدٌ منهما الآخر^(١)، فلم يجز [إلا]^(٢) الإدغام.

وقوله: «لأنّ التّحقير عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة»^(٣).

أي: على «مفاعيل ومفاعِل».

وقوله: «فلما كانوا يصلون»^(٤).

يريد أن يتعذّر لجواز^(٥) إدغام «ثوب بكر»، فإنّهم يقولون: عمرو، في الوقف ويجمعون بين السّاكنين، وليس قبل المسكّن حرف لين، فأحرى أن يجوز هذا.

قوله: «ولم تقو هذه الواو»^(٦).

أي: على أن يُدغم فيها ما قبلها كما لم تقو الميم في «موسى» على أن تُحرّك السّاكن لأجلها.

[١٣٤] وقوله: «فهذا لاتصل فيه إلا إلى الإدغام»^(٧) الفصل إلى / آخره.

فهذا الذي الأوّل منه ساكنٌ نحو «اخشي يأسرا، واخشوا وأقدا، واذهب بنا» لا يكلف فيه الوصول إلى الإدغام؛ لأنّه مدغم، ليس بين المثليين فيه حاجز؛ لأنّ الأوّل ليست له حركة تفصل بينه وبين مابعده، فهذا لا تحتاج معه إلى

(١) في الأصل: الاخرى.

(٢) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٥) في الأصل: الجواز.

(٦) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٩/٢. وفي الأصل: لاتصل اليه الا الادغام.

تكلف إدغام.

قوله: « وأما الهمزتان »^(١) الفصل لآخره.

يريد: أن العرب لا تجمع بين همزتين، بل لابد من الحذف^(٢) أو التلين، فإذا لم تُجمعا ففيم تُدغم؟ لأن الحذف والتلين يزول اجتماع المثلين [معهما]^(٣)، وهذا معنى قوله: « فتصير كأنك إذا أدغمت ما يجوز فيه البيان » أي: أن الإدغام هنا كان يكون فرعا على البيان، والبيان لا يكون، فلما لم يكن لم يكن الإدغام. وزعم سيبويه - رحمه الله - أن « قَتَلُوا »^(٤) حركة القاف نقل، و« قَتَلُوا » لالتقاء الساكنين؛ لأنها كـ « رُدَّ »^(٥). واعتذر عن « عَضَّ »؛ لأنه لم يُحرَّك إلا بالنقل، ولم يقل أحد: عَضَّ: بأن « قَتَلَ » جاز فيه أوجه: الإخفاء، والبيان، والإدغام، فلما تصرف دخله شيان بخلاف « عَضَّ »؛ لأنه لا يجوز فيه إلا شيء واحد، وهو الإدغام.

فمن قال: قَتَلَ بفتح القاف والتاء، قال: يَقْتُلُ بفتح القاف وكسر التاء، وتقول في اسم الفاعل: مُقْتَلٌ بفتح القاف وكسر التاء، وفي المفعول: مُقْتَلٌ بفتحهما^(٦).

ومن قال: قَتَلَ بكسر القاف و[فتح]^(٧) التاء، قال: يَقْتُلُ بكسر القاف

(١) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٢) في الأصل: الحذفين.

(٣) تكملة يلثم بمثلها الكلام.

(٤) على وزن افتعل.

(٥) تقرأ في الأصل: كثيرة. وفي الكتاب ٤١٠/٢: « فشبهت بقولهم: رود ».

(٦) في الأصل: بفتحها.

(٧) تكملة يلثم بها الكلام. هذا مع العلم أن كسر التاء اتباعا لفاء الفعل لغة - وهي أقل اللغات

الثلاث - إلا أن الكلام على كسر فاء الفعل وفتح التاء. انظر الممتع ٦٣٩، ٦٤٠.

والتاء، وفي اسم الفاعل: مُقْتَل بكسر القاف والتاء. ومنهم من يستقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقْتَل، ولم يستقلوا الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء؛ لأنّ بينهما حاجزاً، وهو التاء الساكنة. وفي اسم المفعول: مُقْتَل بكسر القاف وفتح التاء. ومنهم أيضاً من يستقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقْتَل.

الأعلم^(١): « زعم أنّ كَسَرَ هذا طلبٌ للكسر الذي في ألف (اقتل)^(٢)، وحملٌ عليه، وزعم أنّه لو كسر لالتقاء الساكنين لجاز في (يَعَضُّ، وَيَرْدُ)، فردّ عليه هذا القول، وفصل الرّادُّ بين (يَقْتَل، ويعضُّ)، فقال: (يَقْتَل) (يَفْتَعِل)، وليس يلتبس به بناء آخر، فإذا قلنا: يَقْتَل، فكسرنا، لا يُتَوَهَّم أنه غير (يَفْتَعِل)، ومتى قلنا: يَعِضُّ وَيَرْدُ، تُوَهَّم أنّه (يَفْعَل)؛ لأنّ في الكلام (يفعل) ».

وأنشد ابن جنّي:

تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتَلِ^(٣)

وهذا القول فيه عندي أنّه أراد: تَقْتَل، فأسكن^(٤) التاء الأولى، وكسر

(١) النكت ١٢٥١، ١٢٥٢. وانظر شرح السيرافي ٤٨٥/٦ (خ) وأوّل النص فيه: « وأنكر الفراء كسر القاف لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسرهما . . . ». ولا يصلح الكلام إلّا به، أو بما يبين أنّ الفراء هو الزاعم. والمؤلف فيما يبدو تبع الأعلام الذي صدرّ المسألة كما في النكت بقوله: « يعني: أنّ كسرة دال ردّ لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسر هذا طلباً [كذا في النكت بالنصب] للكسر الذي في ألف إقتل وحملاً [كذا في النكت بالنصب] عليه، وزعم أنّه لو كسر لاجتماع الساكنين لجاز في يعضّ ويردّ ». قوله: « لجاز في يعضّ ويردّ » إلزامٌ لسيبويه بقياس هذا على هذا. والنص كما ترى متناقض، وكذلك نصّ المؤلف متناقض مع مانقله عن سيبويه قبل.

(٢) في الأصل: الفاء قتلت. ولم تنقط التاءين.

(٣) المنصف ٢/٢٢٥. والبيت لأبي النجم. انظر الديوان ٢٢٩، غريب الحديث للحري ١٣٦، جمهرة

اللغة ٤٠٧، الممتع ٦٤٠. وهو في بعض المصادر: تَقْتَل، بفتح التاءين.

(٤) في الأصل: ساكنة. والمثبت من المنصف ٢/٢٢٥.

القاف؛ لالتقاء الساكنين، فصار في التقدير «تَقْتَل»، ثم إنه كسر حرف المضارعة إتباعاً لكسرة القاف بعده؛ أولاً ماضيه^(١) «افعل»، كما تقول: تَقْتَطِع، ونحوه، فصار «تَقْتَل».

وذكر سيبويه - رحمه الله -: ﴿مُرْدَفِينَ﴾^(٢)، ومثله قراءة بعضهم: ﴿المُعْذِرُونَ﴾^(٣) أتبع الضمّ الضمّ، [ولم]^(٤) ينقل حركة التاء^(٥). وقرأ بعضهم أيضاً: ﴿المُعْذِرُونَ﴾^(٦) بكسر العين لالتقاء الساكنين. والقراءة المشهورة: ﴿المُعْذِرُونَ﴾^(٧) و«هو (المُفْتَعِلُونَ) من (العُذْر)، وأصلها (المُعْتَدِرُونَ)، فأرادوا أن يُقَرِّبُوا^(٨) التاء من الذال؛ ليزول همس التاء، ويكون العمل من وجه واحد، وهو الجهر بالذال؛ ولأن المهموس إذا أدغم في مجهور^(٩) فهو وإن أخفي بالإدغام فقد قوي بأن قلب إلى المجهور؛ لأن الإدغام لا يكون إلا بأن [يسوى]^(١٠) بين لفظ / الحرفين، فقلبوا التاء ذالاً، وأدغموها في الذال، ونقلوا فتحة التاء إلى العين، فقالوا: المُعْذِرُونَ^(١١)».

[١٣٤ب]

-
- (١) في الأصل: ولان ماضلته.
 - (٢) الأنفال: ٩. والقراءة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، ونسبها لأهل مكة. انظر الكتاب ٢/٢١٠، مختصر في شواذ القراءات ٤٩، المحتسب ١/٢٧٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٨٥.
 - (٣) التوبة: ٩٠. انظر المنصف ٢/٢٢٤.
 - (٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ٢/٢٢٤. و«ينقل» التي بعدها تقرأ: تقتل.
 - (٥) يقصد بحركة التاء: فتحة التاء المدغمة في الدال والذال، والأصل: مُرْتَدِفُونَ، ومعتذرون.
 - (٦) في الأصل: لمعتدين. انظر المنصف ٢/٢٢٤.
 - (٧) انظر إعراب القراءات الشواذ ١/٦٢٨.
 - (٨) في الأصل: يفرقوا.
 - (٩) «مجهور» مكرر في الأصل.
 - (١٠) تكملة من المنصف ٢/٢٢٤.
 - (١١) انظر المنصف ٢/٢٢٣. في الأصل: المعتذرون.

ثم قال: « وإن قلت: فما بالهم قالوا: الْحَمَرُ »^(١).

إن قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لما زعم أنه إذا حُرِّكت هنا قاف « اقتتلوا » حُذفت الألف، قال المعارض: لم لم تُثبتها، كما أثبتت همزة « الْحَمَر »، فيمن خفف همزة « أَحْمَرَ »، فنقل حركتها إلى لام التعريف؟ فأجاب عن هذا: بأن هذه الهمزة التي مع لام التعريف مخالفة لسائر الهمزات؛ ألا ترى أنها مفتوحة، وليس في همزات الوصل ما هو مفتوح غيرها، فأشبهت همزات القطع، فأثبتوها مع أن هذه الحركة عارضة. فانتفض هذا فرقا بين الهمزتين.

قوله: « وإذا استفهمت ثبتت »^(٢).

يريد: ثبت ماهو بدل منها، نحو « ألرجل فعل كذا؟ » وليس في همزات الوصل ما يثبت مع همزة الاستفهام غيرها؛ وذلك أن همزات الوصل مكسورة ومضمومة، فإذا قلت: أقتل القوم؟ تحقق أنه استفهام؛ إذ لو كانت الهمزة وصلا لم تكن مفتوحة، ولما كان اللبس يقع مع لام التعريف إن قلت: ألرجل - لأن كذا يكون فيه الخبر والاستفهام - أثبتوها. ويريد: أن هذه الهمزة قد خالفت سائر الهمزات، فلذلك أثبتوها مع لام التعريف، وإن كانت متحركة^(٣)؛ لأنها قد صارت بمنزلة « أَحْمَر ».

وتشبيهه إياها بالواو في « الجوار » مع « جاورت » تشبيه^(٤) حسن^(٥)؛ وذلك

(١) الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢.

(٣) يعني: لام التعريف، واستدرك بهذا؛ لأن الغرض من همزة الوصل التوصل للابتداء بالسّاكن، فإذا تحرك السّاكن، انتفى الغرض منها.

(٤) كلمة في الأصل لم تتوجه قراءتها، ولعلها محرفة عما أثبتته.

(٥) انظر الكتاب ٤١٠/٢.

أثبتوها في « الجوار » لما ثبتوها في الفعل، فكذلك أثبتوها في « الحمر » حين عزموا على إثباتها مع ألف الاستفهام.

ثم أخذ [في] ^(١) تقويتها بأن قال: « وتقول: يا الله اغفر لي » ^(٢).

قلت: فهم قطعوا هنا همزة الوصل. إلا أن للقائل ^(٣) أن يقول: مافيه الألف واللام لأينادي، إنما يكون نداؤه بـ « أي »، فكذلك كان ينبغي أن يكون هذا على قياس الأسماء. لكن العذر عن هذا أنه كثر الاستعمال في ندائه، فأرادوا ألا يزيدوا عليه شيئاً، ولزم ^(٤) الألف واللام لهذا الاسم؛ لأنهم جعلوهما عوضاً من همزة « إله ». وكذلك « أفالله »، قطعوها وأثبتوها لتكون عوضاً من حرف القسم. فهي تثبت في الاستفهام وغيره، ولا يكون ذلك في غيرها من الألف الموصولات. وقوله: « منها: إي هالله ذا » ^(٥).

أي: من ثبات ألف الوصل « إي هالله ذا »، ووجهه أن الأصل « هالله »، فلم يمكنهم أن يثبتوها نفسها وصلأ، فأبدلوا منها ألفاً، فلما التقت مع ألف « ها » حذفت الأولى فقليل: هالله ^(٦).

فإن قلت: ولعل المحذوف إنما هي التي همزة أصلها؟

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأن الساكنين اللذين أحدهما مدغم والأول حرف مدّ

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢.

(٣) في الأصل: القائل.

(٤) في الأصل: يزيدوه عليه شيئاً ولزمه.

(٥) الكتاب ٤١٠/٢.

(٦) قال السّيرافي ٤٨٩/٦ (خ): « فأما (إي هالله) فإن ألف ها تثبت ولا تحذف لاجتماع الساكنين،

كأن همزة من الله باقية، وإن حذفت في اللفظ ».

ولين، لا يجوز اجتماعهما^(١) إلا إذا كانا في كلمة واحدة، نحو « دابة »، فإن كانا^(٢) من كلمتين لم يجز إلا الحذف، نحو قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا دَارَكُوا﴾^(٣) ليس من العرب من يجمع هنا بين الساكنين، وهم يجمعون بينهما في « هالله »، فدل ذلك على أنهما^(٤) من كلمة واحدة بمثلة « دابة ».

وقوله: « وحسن الإدغام في (اقتتلوا) كحُسْنِه^(٥) في (جعل لك)، إلا أنه ضارع حين كان الحرفان غير منفصلين (احمررت) »^(٦).

قلت: إنما يريد^(٧): أن الإخفاء تضعيفٌ للحركة، وتقريبٌ لها من السواكن، فلو أخفيت في مثل « ارْدُدْ »، لكنت كأنتك جمعت بين ساكنين، بل بين ثلاثة.

ثم قال: « كما / لا تُخْفَى الهَمْزَةُ مَبْتَدَأَةً، ولا بعد ساكن »^(٨).

قلت: أمّا مَبْتَدَأَةً^(٩) ففيها كونها قريبةً من الساكن، ولا يُتَبَدَأُ بساكن، ولا بقريب من الساكن. وقوله: « ولا بعد ساكن » ليس على الإطلاق؛ ألا ترى أنه تُخَفَّفُ بعد الساكن إذا كان ألفاً، نحو « هَنَا »، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولا بعد

(١) في الأصل: اجتماعا.

(٢) في الأصل: كان.

(٣) الأعراف: ٣٨. وفي الأصل: اداركتم. وانظر الدر المصون ٣١٤/٥.

(٤) في الأصل: انهما.

(٥) في الأصل: لحسنه.

(٦) الكتاب ٤١٠/٢ وفيه: « حيث كان ».

(٧) الشرح التالي ليس لكلام سيويه السابق، وإنما هو لقوله: « وأمّا ارْدُدْ فليس فيه إخفاء؛ لأنّه بين ساكنين » وهذا النصّ يأتي مباشرة بعد النصّ السابق لسيويه، فالظاهر أنّ شرح قول سيويه المنقول قد سقط مع قول سيويه المشروح.

(٨) في الأصل: ولا بعدها ساكن. انظر الكتاب ٤١٠/٢.

(٩) المراد: في بداية الكلام، أمّا في بداية الكلمة فتخفف، نحو: قد أفلح. انظر شرح الشافية للرّضي ٣١/٣.

ساكن إلا أن يكون ألفاً^(١).

والذي يجمع هذا قولُ الفارسي-رحمه الله-: « لا تُخَفِّفُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ سَاكِنٌ [غَيْرٌ] مَدْغَمٌ »^(٢). والساكن غير المدغم لا يجوز وقوعه إلا بعد الحركة، وأمّا بعد الساكن [فلا]^(٣)، والألف كأنها متحركة للفصل الذي [في المدّ، واختصاصها بما ليس في الياء والواو، وهو التأسيس، وانفرادها بالرّدْف]^(٤).

وقوله: « وَأَمَّا (رُدَّ دَاوُدَ) فَبِمِثْلَةِ (اسْمِ مُوسَى) »^(٥).

أي: لا يجوز إدغامهما؛ لأنّهما منفصلان، فلم يقويا على التّغيير.

ثمّ قال: « وَإِنَّمَا التَّقِيَا فِي الْإِسْكَانِ »^(٦).

أي: إنّما اجتماعا في أنّ ما قبل المثّلين ساكن، وهو السّين والدّال.

وقوله: « وَإِنَّمَا يُدْغَمَانِ إِذَا تَحَرَّكَ مَاقِبِلُهُمَا »^(٧).

أي: ما قبل المثّلين، نحو « جَعَلَ لَكَ ».

(١) قال الرّضّيّ في شرح الشافية ٣/٣٩: « وإن كانت الهمزة بعد الألف، وقصدت التّخفيف، لم يجوز الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا، نحو: يَشَا فِي يَشَاء؛ لأنّ الحذف حقّه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال ».

(٢) انظر التكملة ٢١٦، ٢١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال الفارسي في التكملة ٢١٧: « فإنّها احتملت ذلك لزيادة المدّ فيها واختصاصها بما لا يكون في الياء والواو كاختصاصها بالتأسيس وانفرادها بالرّدْف ». ولا يعني بقوله: « وانفرادها بالرّدْف »: أنّ الواو والياء لا تكونان ردفا، وإنّما يعني: أنّه لا تجتمع معها الواو والياء، أو واحدة منهما، ردفاً في قصيدة واحدة.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) في الأصل: التقتا. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٧) الكتاب ٤١١/٢.

هذا باب الإدغام في الحروف المقاربة التي هي من مخرج واحد

قلت: قوله: « المقاربة » يقتضي أنها من مخرجين، وقوله: « التي هي من مخرج واحد » أن تكون^(١) على ذلك!

فالانفصال أنه^(٢) حين ذكر مخارج الحروف جعل للحلق ثلاثة مخارج: أقصى، وأقرب إلى الفم، وأوسط، فجعل مخرج الهمزة والألف والهاء واحداً، يعني: أنه أقصى، وجعل مخرج العين والحاء واحداً؛ لأنه وسط، وجعل مخرج الغين والحاء واحداً، بمعنى أنه أدنى إلى الفم؛ لا أن^(٣) مخرج الهمزة والألف والهاء متحد^(٤)؛ إذ لو كان الأمر على ذلك لا تحددت الحروف وكانت شيئاً واحداً، فعلى هذا يصح أن يقال: من الحروف ما هو متقارب، وهو مع مقاربه من مخرج واحد، بذلك المعنى. وهذه الحروف المقاربة التي هي من مخرج واحد والمقاربة المخرج تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم لا يدغم في مقاربه، ولا يدغم مقاربه فيه، وهو: الهمزة، والألف.
وقسم يُدغم مقاربه فيه، ولا يدغم في مقاربه، وهو: الميم، والراء^(٥)، والشين، والفاء^(٦)، يجمعها « مرشف ».

(١) تقرأ: أن تكر، أو ما أشبهها، فالتاء غير منقوطة.

(٢) تقرأ: بالإبطال لانه.

(٣) في الأصل: لان.

(٤) في الأصل: متحد.

(٥) روى أبو عمرو بن العلاء عن العرب إدغام الراء في اللام، وأجازه الكسائي. قال ابن عصفور:

« وله وجية من القياس ». انظر الممتع ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥.

(٦) في الأصل: والقاف. انظر الكتاب ٤١١/٢.

وزاد الفارسي الضاد^(١)، فيجمعها « ضم شفر ». وسنين لِمَ الحقها
الفارسي - رحمه الله - ولم يلحقها غيره؟ إذا انتهينا إلى ذلك بحول الله تعالى.

وقسمٌ يُدغم في مقاربه، ويُدغم مقاربه فيه، وهو مابقي.

وزاد سيويوه قسماً آخر^(٢)، وهو: الياء، والواو، المفتوح ما قبلهما؛ لأنّ الذي
يقارب الياء هو الجيم والشين، [فلا تدغم الياء في واحد منهما؛ لأنّ فيها فضل
مدّ، والذي يقارب الواو هو الميم والباء]^(٣)، فلا تُدغم الواو في واحد منهما؛ لأنّ
فيها فضل مدّ، ولا أيضاً تدغم الشين والميم فيهما^(٤)؛ لأنّك لا تدخل اللين فيما
ليس فيه لين، كذا قال سيويوه. والوجه الذي تفارقان فيه الألف والهمزة، هو: أنّ
التّون تدغم فيهما، نحو: ﴿مَنْ وَالَّ﴾^(٥)، و« من يأسر »، فيدغم فيهما ما يقاربهما في
الصّفة، لا في المخرج، ولا يدغم فيهما غير ذلك، ولا يُدغمان في غيرهما أصلاً،
وتدغم كلّ واحدة منهما في الأخرى^(٦). فهذا القسم من الحروف لا يشركه فيه
غيره، ويظهر من سيويوه أنّهما من قبيل ما لا يُدغم فيما قاربه، ولا يُدغم^(٧) ما قاربه
فيه؛ لأنّه ألحقهما^(٨) بالألف حين قال: / « ولا تُدغم الياء وإن كان قبلها فتحة،

(١) انظر التكملة ٢١٦. وذكر ابن جني هذا الخلاف لكنه لم يشر إلى صاحبيه، ثمّ بيّن أنّ إدخال الضاد

هو الذي عليه العمل. انظر سر صناعة الإعراب ٢١٤.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. ويضاف إلى الميم والباء الفاء، إلّا أنّني لم أثبتها لعودة الضمير الآتي على
اثنين، ولأنّ سيويوه لم يذكرها في هذه المسألة. وسيأتي شرح المسألة مرّة أخرى بعد قليل. وانظر الممتع
٦٨٦، ٧٠٩.

(٤) أي: في الياء والواو.

(٥) الرّعد: ١١.

(٦) في الأصل: الآخرين.

(٧) في الأصل: فلا يدغم.

(٨) في الأصل: ألحقها.

والواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة ^(١)». يريد: في شيء من المتقاربة، ثم علّل كونهما لا يدغم غيرهما فيهما: بأنّه يصير ما ليس فيه مدّ ذا مدّ، فهو عنده قسم كالألف، لا يدغم فيما قاربه ^(٢). ولكن قد ذكر في غير موضع أنّ النون تُدغم فيهما ^(٣)، فهي إذا أربعة أقسام.

ثمّ نعود للفظه حتّى يتبيّن ما أجملته هنا، قال: «والحروف المتقاربة مخرجها» ^(٤).

قلت: يكون «مخرجها» بدل اشتمال، وكأنّه قال: المتقاربة هي مخرجها. ولا يصحّ أن تكون المتقاربة ترفع «مخرجها» مفرداً؛ لما تبين في باب الصّفة من أنّ مثل هذه الصّفة تكون أبداً على وفق الفاعل الذي يكون بعدها، ظاهراً كان أو مضمرّاً، فإنّما يُرفع المضمر الذي لـ «الحروف»، ويكون «مخرجها» بدلاً، وفيه وضع المفرد موضع الجمع، وهذا لا يجوز إلّا ضرورة، نحو: قوله:

فِي حَلْقِكُمْ عَظُمَ... ^(٥)

فقد كان ينبغي أن يقول: مخرجها. وكذلك هو في نُسختي.

قوله: «والإظهار في الحروف التي من مخرج واحد، وليست بأمثال [سواء]

(١) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: «وإن كانت» في الموضعين.

(٢) في الأصل: قارنه.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢. وانظر ما سيأتي ٩٠٦ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢. وفيه: «مخرجها». وبالجمع وردت في شرح السّيرافي ٤٩١/٦، والنّكت

١٢٥٤. وسيدكر المؤلّف الروايتين.

(٥) البيت بتمامه:

فِي حَلْقِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجِينَا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوي. انظر الكتاب ١٠٧/١، مجاز القرآن ٧٩/١، ٤٤/٢، ١٩٥،

المقتضب ١٧٢/٢، جمهرة اللغة ١٠٤١، المحتسب ٢٤٦/١، النكت ٣٠٩، شرح المفصل ٢٢/٦، خزانة

الأدب ٧٣/٤، ٥٥٩/٧، ٥٦٢.

أحسن»^(١).

قلت: فهذه كَلِيَّةٌ أَعْلَمْنَا فِيهَا بَأَنَّ الإِظْهَارَ فِيمَا عَدَا الْمُثْلِينَ أَحْسَنَ مِنَ الإِدْغَامِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا كَمَا قَالَ: مِنْ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ لَيْسَا مِثْلَيْنِ، فَإِذَا كَانَ الإِظْهَارُ فِي الْمُتْقَارِبِينَ اللَّذِينَ هُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ كَالْحَاءِ وَالْعَيْنِ، وَالْقَافِ وَالْكَافِ، أَحْسَنَ، فَإِنْ يَكُونُ فِي الْحَرْفَيْنِ اللَّذِينَ لَيْسَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ كَالْهَاءِ وَالْخَاءِ، أَوْلَى وَأَحْرَى.

قال: «وَلَا تُدْغَمُ الْيَاءُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، وَلَا الْوَاوُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْمُتْقَارِبَةِ»^(٢).

يريد: فِي شَيْءٍ.

ثُمَّ قَالَ مُعْلَلًا: «لَأَنَّ فِيهَا لِينًا وَمَدًّا فَلَمْ تَقَوَّ عَلَيْهَا الْجِيمُ وَالْبَاءُ»^(٣).

قلت: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: لَمْ تَقَوَّ عَلَى الْيَاءِ الْجِيمِ، وَلَا الْبَاءِ عَلَى الْوَاوِ، وَلَكِنْ خَلَطْتُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ أَنَّ الْبَاءَ وَالْجِيمَ يُقَارِبَانِ الْيَاءَ وَالْوَاوِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا تَقَارِبُ الْوَاوُ الْبَاءَ، وَتَقَارِبُ الْيَاءُ الْجِيمِ، فَالْبَاءُ-يَقُولُ- لَمْ تَقَوَّ عَلَى الْوَاوِ فِي أَنْ تُغَيِّرَهَا وَتُصَيِّرَهَا إِلَى جَنْسِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَصِيرَ مَا فِيهِ مَدًّا بِمِثْلَةِ مَا لَيْسَ فِيهِ مَدٌّ، وَشَأْنُ الإِدْغَامِ إِنَّمَا يُغَيِّرُ مَا قَبْلَهُ بِذَهَابِ حَرَكَتِهِ، لَا بِزَوَالِ فَضْلِهِ فِيهِ، وَمَا هَذَا إِلَّا لِأَنَّ الْمُتْقَارِبِينَ يَضْعَفُ فِيهِمَا الإِدْغَامُ، فَهَذَا نَظِيرُ «قَرُمَ مَالِكُ»، كَمَا صَعِبَ هُنَا لَكَ الإِدْغَامُ لِلانْفِصَالِ، لَمْ تَقَوَّ عَلَى تَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ تَغْيِيرًا زَائِدًا عَلَى ذَهَابِ الْحَرَكَةِ، وَهُوَ تَحْرِيكُ السَّاكِنِ الَّذِي هُوَ الرَّاءُ، فَهُوَ بِمِثْلَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَلَا فَرْقَ. فَهَذَا عِلَّةٌ عَدَمِ إِدْغَامِهِمَا فِي غَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا لَا يُدْغَمُ فِيهِمَا غَيْرُهُمَا فَلَا تُنْهَمَا مُعْتَلَّانِ، فَيَصِيرُ الْحَرْفُ الَّذِي

(١) الْكِتَابُ ٤١١/٢. وَمَا يَبِينُ مَعْقُوفِينَ تَكْمِلَةً مِنْهُ.

(٢) الْكِتَابُ ٤١١/٢ وَفِيهِ: «كَانَتْ» فِي الْمَوْضِعِينَ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَالْيَاءُ. وَقَدْ تَكَرَّرَ هَذَا التَّصْحِيفُ فِيمَا سَيَأْتِي. انْظُرِ الْكِتَابَ ٤١١/٢.

يدخل فيهما معتلاً، ولم يوجد قطّ إدغامٌ يُصَيِّرُ الحروفَ الصّحاحَ معتّلةً، وكان هذا لوأدغم ناقضاً للقانون المستمرّ.

وقوله: «لأنّهما يُخْرِجَانِ مافيه مدّ ولين»^(١).

يعني: الباء والجيم^(٢).

وقوله: ولو كان مع هذه الياء والواو ماهو مثلهما سواء لأدغمتا^(٣).

يعني: لو كان مع الياء والواو مثلهما، الذي هو ياء مع واوٍ نحو «شَوِي»^(٤)، وسيود، و﴿مِنْ وَال﴾، و«مَنْ يَاسِر»، لأدغمت لأنّها متقاربة في الصفات؛ ألا ترى أنّ كلّ واحدٍ من الياء والواو معتّلة، والنون فيها غنة تقوم مقام المدّ، فهذا هو القسم الرابع الذي قلناه.

ثمّ قال معتلاً لإدغام الياء في مثلها، والواو في مثلها: «لأنّ الحرفين استويا في

الموضع، وفي اللين»^(٥) /

وفي المخرج، وفي الصّفة.

ثمّ قال: «فصارت هذه الياء والواو»^(٦).

أي: المفتوح ما قبلهما مع الجيم والميم اللذين هما مقارباها نحواً من الألف، لا تُدغم واحدة منهما في مقاربتها، كما أنّ الألف كذلك.

ثمّ استدلّ على أنّ الألف قد أشبهتها الياء والواو المفتوح ما قبلهما: بأنّ

(١) في الأصل: مخرجان مافيه من مدّ ولين. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) في الأصل: الياء والميم. قال السيرافي ٤٩٩/٦ (خ): «لأنّه بإدغام الياء في الجيم والواو في الباء يصيران جيما وباء فيذهب المدّ واللين فيهما».

(٣) في الأصل: لأدغمت. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٤) في الأصل: سويا.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) الكتاب ٤١١/٢.

عينها لاتقع مع عينها في قافية، وما ذلك إلاّ للمدّ الذي فيها^(١).

« ولاتُدغم في هذه الياء الجيم، وإن كانت لاتُحرّك »^(٢).

يريد: وإن كانت الجيم ساكنة، أي: مع أنّك لم تتكلّف شيئاً من إسكان متحرّك، لا يجوز إدغام نحو « أخرجْ ياسراً »؛ لأنّك تدخل مالميس^(٣) فيه اللين في الحروف اللينة.

وزعم أنّ « ظلموا مالكا، واطلمي جابراً »، ممّا يقوّي ترك الإدغام في الياء والواو المفتوح ما قبلهما^(٤). ووجه ذلك: أنّهما في هذه الجملة كالألف فبعداً من الإدغام في هذه المواضع إذ لهما حالة تكونان فيها كالألف.

ثمّ قال: « ومن الحروف حروفٌ لاتُدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها »^(٥)

الفصل.

هي عند سيبويه - رحمه الله - حروف « مرشف »، والذي يجمع أمرها أن تقول: إنّما لم تُدغم^(٦) فيما قاربها؛ لأنّ لها فضلاً زائداً يذهب بالإدغام، فالراء فيها تكرر، والميم فيها غنة، والشّين والفاء فيهما تفشّ، فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يَخْسِفُ بِهِمُ﴾^(٧) لحناً^(٨)، وكثيراً ما يقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي

(١) انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) في الأصل: تدخل ماتدخل مالميس.

(٤) الكتاب ٤١٢/٢.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) في الأصل: يقول انما لم يدغم.

(٧) سبأ: ٩. وفي الأصل: نخسف. وهي بالياء والإدغام قراءة الكسائي من السبعة. انظر شرح السّيرافي

٦/٦٣١، ٦٤٤، ٦٤٥، (خ)، التبصرة والتذكرة ٩٥٦، الإقناع ١٧٧، الممتع ٧٢٠، شرح الشافعية للرضي

٣/٢٧٤، المساعد ٤/٢٦٨، تحاف فضلاء البشر ٤٥٨.

(٨) قال السّيرافي ٦/٦٣١: « وهو قليلٌ ضعيف ». قال ابن الباذش في الإقناع ١٧٧: « ووجهه: أنّها من

- رحمه الله - باباً لإدغام القراء^(١)، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلّط^(٢) بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى.

ثم أخذ يُعلّل لم لم يُدغم فيها مقاربتها؟ فقال^(٣): الميم لم تدغم في الباء، نحو « أكرم به »؛ لأنّهم إذا اجتمع لهم التّون مع الباء قلبوها ميماً، نحو « شنباء وعنبر »، فهم يفرون إليها، فإذا وجدوها لم ينبغ أن يزولوا. وإنّما امتنع إدغام مثل « عنبر » فيقولون: عبّر؛ لأنّ المثال حينئذ كان يكون ملبساً بما هو من المضاعف، فهم يقلبونها ميماً حيث لا يُتخيّل أنّ الكلمة الميم فيها أصل، نحو « عنبر »؛ لأنّهم لم يبنوا في كلامهم « ع م ب ر »^(٤). والميم على هذا إنّما يقاربها الباء والفاء والواو، فتعذر^(٥) إدغام الباء فيها لما ذكر، وأمّا الفاء فكان يذهب مافيها من التّفشي، وأمّا الواو فكان أيضاً يذهب مدّها. وأيضاً فإنّ الإدغام في حروف الطّرفين يقلّ - أعني الشفتين^(٦) والخلق - وإنّما معظم الإدغام في الفم؛ لأنّ جلّ الحروف في الفم؛ ألا ترى أنّ حروف الطّرفين إنّما هي أحد عشر تسقط منها الهمزة والألف؛ لأنّهما لا يُدغمان، ويُدغم فيهما، فتبقى تسعة أحرفٍ من تسعة وعشرين، فحيث تكون الكثرة يجب التّخفيف.

وإن شئت عللت امتناع إدغام الميم في الواو: بأنّ الواو فيها مدّ ينقطع عند

حروف الشّفة، وأنّ الباء مجهورة، والفاء مهموسة.

(١) انظر شرح السّيرافي ٦/٦٢٨ (خ) فما بعدها.

(٢) الكلمة غير منقوطة، ولم أقف على « تفعل » من الخلط فيما بين يديّ من معاجم اللغة.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ع م ب.

(٥) في الأصل: فيعذر.

(٦) في الأصل: الفم.

الحلق فتلحق^(١) بمخرج الألف، فلا يقع فيها الإدغام. فقد تبين أن الميم لا تُدغم فيما قاربها، ويُدغم فيها من المتقاربة الباء خاصة، نحو «اصحب مطرا».

ثم أخذ يتكلم في الباء، فقال: إنه لا يُدغم في شيء من المتقاربة^(٢). وقد كنّا قدّمنا العلة الجامعة لجملة هذه الحروف، لكن نأخذ ماعلّ به سيبويه - رحمه الله - فقال^(٣): إنّما لم تُدغم في الذي يقاربها، وهو الباء والميم والواو؛ لأنّها من باطن^(٤) الشّفة، وهو من أصول الثّنايا، فقد انحدرت إلى الفم، وقاربت مخرج الثّاء، فكما أنّ حروف الفم لا تُدغم / في حروف الطّرف، فكذلك قلت: ولم تُدغم فيها الواو؛ لما ذكرنا من أنّها تَلحقُ - بالمدّ الذي فيها - مخرج الألف، ولم تدغم فيها الميم؛ لأنّ غنتها كانت تزول.

ثم أخذ يتكلم في الرّاء، وأنّ مقاربها هو اللام والتّون، ولا تدغم الرّاء في واحدة منهما؛ للتكرار الذي فيها، ويدغم فيها اللام والتّون، نحو «هل رأيت، ومن رأيت»؛ لأنّه لا فضل فيهما يُذهب الإدغام^(٥).

وقوله: «وهي تَفشّي إذا كان معها غيرها»^(٦).

أي: إذا قلت: اختر ليلة، فهي مع اللام متفشّية. ولا يُريد: أنّ الرّاء إذا لم يكن معها غيرها لم تتفشّ، بل مقصوده بقوله: «مع غيرها» أنّها إذا أُدخلت فيه زال ذلك التّفشّي الذي يكون فيها إذا لم يُدغمها؛ لأنّه إنّما يتكلم فيها مع غيرها، لا وحدها.

(١) تقرأ: ملتحق.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ناطق.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) الكتاب ٤١٢/٢.

ثم قال: « يقوّي هذا أنّ الطّاء وهي مطبقة لأتجعل مع التّاء [تاء] خالصة »^(١).
يريد: أنّ مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ بَسَطَ﴾^(٢) وإن أدغم فقد بقي مع الإدغام
الإطباق، ولم يذهب^(٣)، وكذلك زعم الفراء - رحمه الله - أنّ هذا لأجعل فيه التّاء
خالصة، بل يبقى الإطباق^(٤).

وزعم أنّ الشّين لأتدغم فيما قاربها، وهي الجيم؛ لأنّ فيها تفشّياً يستطيل
حتّى يلحق بمخرج الطّاء، فكرهوا أنّ يذهب ذلك الفضل، فلاتقول: أفرش جبلة،
إلاّ مبيناً، ويدغم فيها الجيم، نحو « أخرج شَبّاً »^(٥).

(١) الكتاب ٤١٢/٢. وماين معقوفين تكلمة منه.

(٢) المائدة: ٢٨.

(٣) اتفق الفراء على الإدغام والإطباق، قال ابن الباذش: « ويجوز إذهابه ». وسيذكر سيبويه في الباب
التالي أنّ ذهاب الإطباق وبقاؤه كلاهما عربي، وقال: « ومّا أخلصت فيه الطّاء تاء سماعا من العرب قولهم:
حُتْهم، يريدون: حُطَّتْهم ». انظر الكتاب ٤١٨/٢، شرح السيرا في ٥٠٥/٦ (خ)، الإقناع ١٨٥، ٢١٧،
٢١٨، شرح الشافية للرضي ٢٨١/٣. وانظر ما يأتي ٩٣٧، ٩٣٨.

(٤) عبارة المؤلف عن الفراء ملفتة للانتباه؛ فالفراء في هذه العبارة لم يخالف سيبويه، بل لم يخالف
المشهور المنقول عن الفراء، فلماذا ينقل المؤلف رأيه، ويصفه بالزعم، وقد فتشت طويلا عن رأي الفراء في
هذه المسألة فلم أجد ما ذكره المؤلف، وإنما وجدت في معاني القرآن له ٢٨٩/٢ هذا النص: « والعرب إذا
لقت الطّاء التّاء فسكنت الطّاء قبلها صيروا الطّاء تاء، فيقولون: أحتّ، كما يحولون الطّاء تاء في قوله
-الشعراء: ١٣٦-: ﴿أوعظت أم لم تكن من الواعظين﴾ والذال والذال تاء مثل-آل عمران: ٨٣-:
﴿أخذتم﴾ ورأيتها في مصحف عبد الله ﴿وأختم﴾ ومن العرب من يحول التّاء إذا كانت بعد الطّاء
طاء، فيقول: أخطّ. فهذا النص على طوله لم يصرح الفراء فيه ببقاء الإطباق، بل إنه شبه إدغامها في
التّاء بإدغام الذال والذال في التّاء، والذال والذال لإطباق فيهما، فكأن إدغام الطّاء والطّاء والذال والذال
في التّاء عنده واحد، تحول فيه هذه الحروف تاء. هذا ظاهر النص، ويستوفيني آخره، حيث ذكر عن بعض
العرب قلب التّاء إذا كانت بعد الطّاء طاء، فهذا تنبيه من الفراء إلى قوّة الطّاء؛ إذ قلبت ما بعدها، ومع
هذه الحال يصعب أن يتصور أنّ الفراء يعتقد ذهاب الإطباق إذا أدغمت الطّاء في التّاء، فلعلّ ماسبق كلّ
هو الذي جعل المؤلف ينبه على مذهب الفراء. والله أعلم.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

ثم قال: « هذا تلخيصٌ لحروفٍ لا تُدغم في شيء، ولحروفٍ ^(١) لا تُدغم في المقاربة، وتُدغم المقاربة فيها » ^(٢).

إن قلت: هذا تكرير؛ لأنّ الحروف التي لا تُدغم فيما قاربها لا تُدغم في شيء؛ فجعل كلّ ماذكر تلخيصاً لحروف « مرشف »؛ وهذا خطأ، بل ينبغي أن يقول: فهذا تلخيصٌ لما لا يُدغم في مقاربه ولا يُدغم مقاربه فيه، ولما يُدغم فيما قاربه من الصّفة لا في المخرج، ولما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه.

قلت: لم يتكرّر قوله؛ لأنّ قوله: « لحروف لا تُدغم في شيء » معناه: مثلاً كان أو غير ^(٣) مثل، والذي لا يُدغم في مثل إنّما هو الألف والهمزة، فكأنّه قال: فهذا تلخيصٌ لما لا يُدغم مقاربه فيه، ولا هو في مقاربه، فنهايته ^(٤) أن لم يذكر ما لا يُدغم في مقاربه مخرجاً ويُدغم فيه صفة.

وقد آن أن نذكر لم جعل الفارسي - رحمه الله - الضّاد ممّا لا يُدغم في المقارب، ولم جعلها سيبويه من قبيل ما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فالذي قال: هي من الحروف التي تُدغم في مقاربها، رأى أنّها إذا اجتمعت مع مقاربها وقع إدغامٌ نحو « اضْجَع »، في « اضْطَجَع » ^(٥) ومن لم يجعلها كذلك قال: لم يقع إدغامٌ حتّى صيرّ الثّاني ضاداً، فإنّما أدغمت في مثلها، لافي مقاربها، وهذا هو الظّاهر عندي ^(٦).

(١) في الأصل: والحروف.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وفيه: « فهذا ».

(٣) في الأصل: ادغمه. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، إن شاء الله.

(٤) في الأصل: فنهايه.

(٥) انظر شرح الشافعية للرضي ٢٨٦/٣.

(٦) وكلّ إدغام أصلاً لا يتمّ حتّى يصير أحد الحرفين كالآخر، فأيّ حجّة هذه؟! وكأنّه بهذا يريد أن يقول: إنّ أبا عليّ الفارسيّ لا يخالف سيبويه في الإدغام إنّما يخالف في كونها إدغام ضاد في مقارب، فيقول:

ثمَّ نعود إلى ما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه: بدأً سيبويه -رحمه الله-
بالهاء مع الحاء^(١).

قلت: لم يمكن إدغامها فيما هي معه من مخرج واحد، وهو الهمزة والألف؛
لتعذر الإدغام في ذينك، فلم يبق لها ما تُدغم فيه إلاّ فيما قُرّب من مخرجها،
وهو الحاء^(٢) والعين، فبدأ بالحاء؛ لأنّها أقرب إلى الهاء من العين في الصّفة لافي
المخرج؛ ألا ترى أنّ الحاء مهموسة رخوة، والهاء كذلك، وأمّا العين فلم يبدأ بها،
وإن كانت أدخل في الحلق؛ لأنّ الهاء لا تُدغم فيها على قياس الإدغام، بل تُقلب
العين حاء، ثمّ يقع الإدغام، وسيأتي ذلك، فمثال الهاء مع الحاء «اجبه حَمَلًا»،
البيان أحسن، ويجوز/ الإدغام، وإنّما كان أحسن كما قال سيبويه -رحمه الله-
من الإدغام بأنّه إنّما^(٣) يكون في حروف الفمّ، وليس بأصل في حروف الحلق،
وأيضاً فإنّ المخرج خلاف الآخر^(٤)، فمخرج الهاء من أقصى الحلق، ومخرج الحاء
من وسطه. ووجه الإدغام قربُ المخرجين، وأنّ الحرفين من حروف الهمس

هو إدغام ضاد في ضاد. وهذا لا يتفق مع كلام أبي علي في التكملة؛ لأنه ذكر مطّلب ومظلم، ومصّير،
وصرّح بأنّ هذا الإدغام إنّما هو في مقارب، فقال: «وفي مفتعل من الصبر: مصطبر، ولا يجوز أن تدغم
الصاد في الطاء كما أدغمت الطاء والطاء حيث قلت: مطّلب، ومظلم». فمن يقول هذا يلزمه أن يقول:
إنّ الضاد في الضّجع مدغمة في الطاء، لامدغمة في مثلها. وأبو عليّ صرّح بأنّ الضاد لا تدغم في مقاربه،
ومثال الضّجع لم أقف عليه في كلامه لا في التكملة، ولا في غيرها. وعليه فالظاهر عند المؤلّف غير ظاهر،
وتخرجه لمذهب أبي عليّ لا يتفق مع كلامه. والله أعلم. انظر التكملة ٦١٦، ٦٢١.

(١) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٢) في الأصل: الحاء. وسيكرر هذا التصحيف فيما سيأتي.

(٣) في الأصل: ان.

(٤) في الأصل: لآخر.

والرخاوة، تقارباً في المخرج والصفة^(١).

فإن قلت: هل يجوز العكس، وهو أن تدخل الهاء في الحاء^(٢)، فتقول: امـدح
حَلالاً، بالإدغام^(٣)؟

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنه يكون إدغام الأخرج في الأدخل، وماقرب إلى
الفم فإنه إنما^(٤) يكون فيه الإدغام، لامابعد. فهذا حال الهاء مع الحاء متقدّمةً
ومتأخّرةً.

« العين مع الهاء »^(٥).

قلت: لا يجوز في هذا إلاّ البيان، فإن أردت الإدغام حوّلت الهاء حاءً^(٦)،
فعندما تدخل فيها العين صارت حاءً، وذلك « اقطع هلالاً »؛ وسبب ذلك أنّهما^(٧)
ليسا من مخرج واحد، والإدغام ليس بأصل في حروف الحلق كما^(٨) كان ذلك في
الهاء والحاء، لكن يزيد هذا على ذلك أنّ الهاء مهموسة، والعين مجهورة، والهاء
رخوة، والعين بين الشديدة والرخوة؛ ألا ترى أنّها أحد حروف « لم يروعنا »^(٩)
فلما أردت الإدغام أبدلت من الهاء حاءً؛ لأنّها تشبهها في الصّفة وتشبه^(١٠) العين في

(١) انظر الكتاب ٤١٢/٢، ٤١٣، شرح الشافية للرضي ٢٧٦/٣، ٢٧٧.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) في الأصل: الادغام.

(٤) في الأصل: بانه ان.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) وهذا كثير في لغة بني تميم. انظر الممتع ٦٨١.

(٧) في الأصل: انها.

(٨) رسمت في الأصل: كما ترسم « كما » إلا أنّ طرف الكاف من أعلى لم يوضع، فصارت كأنّها

« لما » وهو يريد: كما ذكرنا ذلك في إدغام الهاء في الحاء في اجبه حملاً.

(٩) انظر ما سبق ٨٦٢، وما يأتي ٩٠٣.

(١٠) أي: الهاء.

المخرج.

وقوله: لأنّ الحروف الأقرب إلى الفم^(١).

أي: في الذي يكون في الحلق أدخل، فهذا أيضا ممّا يقوّي منع الإدغام.

وقوله: « فأبدلت مكانها »^(٢).

يعني: مكان العين من « اقطع هلالا ».

« أشبه الحرفين »^(٣).

يريد: الهاء والحاء، والأشبه بهما^(٤) هو الحاء؛ لأنّها من مخرجها.

ثمّ قال: « ولم يُدغموا الهاء في العين »^(٥).

حين قالوا: اجبّه عقبة^(٦)، على [خلاف]^(٧) « اقطع هلالا ».

« لأنّها مخالفة لها في الهمس والرخاوة »^(٨).

يريد: أنّ العين ليست بمهموسة^(٩)، وهي من الحروف التي بين الشدة

والرخاوة^(١٠)، والهاء مهموسة، فلم يقع فيها إدغام.

ثمّ قال: إنّ التقاء الحاءين أسهل من التقاء العينين^(١١).

(١) في الكتاب ٤١٣/٢: « لأنّ الأقرب إلى الفم لا يدغم ».

(٢) الكتاب ٤١٣/٢.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢.

(٤) أي: العين.

(٥) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: « ولم يدغموها في العين ».

(٦) في الأصل: عبة. ومثال سيبويه: اجه عنبه، لكن المؤلّف سيمثل بعد قليل بما أثبتّه.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: « تخالفها ».

(٩) في الأصل: ليس بمجهور.

(١٠) في الأصل: والرخوة.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

لأنَّ « كَعَعْتُ » أقلُّ من « بَحَت » [فيما ضَعَعْتُ] ^(١) عَيْنُهُ، وأيضاً فإنَّ المهموس أخفُّ من المجهور. ثمَّ عضَّده بالسَّماع، وهو أنَّهم يقولون: تُحَمُّ، في « معهم » ^(٢).

ثمَّ قال: « ومَّا قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء ^(٣) قوله:

ومسَّحِه مرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ ^(٤)

هذا موضعُ ردِّه السِّيرافي، وهو موضعُ ردِّ -لعمرِك- لأنَّه لا إدغام ^(٥) فيه، ولا يجوز فيه الإدغام على حال؛ لأنَّ ما قبل الحرف الذي يكون مدغماً ساكن، فيؤدِّي إلى الجمع بين ساكنين، ولا يجوز ذلك في الشعر ^(٦). فالعذر لسيبويه أنَّه لم يرد بقوله: « إدغام الهاء مع الحاء » حقيقة الإدغام، وإنَّما أراد به الإخفاء ^(٧)؛ لأنَّه قريبٌ من الإدغام، فجعله إدغاماً، وكأنَّه يقول: حكم الحاء والهاء عندهم إذا اجتمعتا هذا، وهو الإخفاء. على هذا يتخرَّج.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ونسبه لبني تميم. انظر الكتاب ٤١٣/٢. وانظر الباب ٤٧٣/٢.

(٣) في الكتاب ٤١٣/٢: « الهاء في الحاء ».

(٤) الكتاب ٤١٣/٢. وفي الأصل: من عقاب. والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. وقبله:

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ

وانظر الانتصار ٢٦٨، المحتسب ٦٢/١، سر صناعة الإعراب ٥٨، التكت ١٢٥٦، المخصص

١٣٩/٨، اللسان (كسر). وقد رسم ومسحه في الكتاب: « ومسحي ».

(٥) في الأصل: لا إدغام.

(٦) أوَّل من ردَّ على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت، بعلة الجمع بين ساكنين، هو أبو الحسن الأخفش، وتبعه المبرِّد. وزاد السِّيرافي: « ويطلبه أيضاً أنَّه قال: وما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء. وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الحاء قبل الهاء في الكلمة » يعني في الشاهد. إلَّا أنَّ هذا الإبطال لا يكون على رواية المؤلِّف للفظ سيبويه الذي أورده قبل الشاهد. انظر شرح السِّيرافي ٥٠٨/٦ (خ)، الانتصار ٢٦٨، سر صناعة الإعراب ٥٨.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٥٨.

ولما فرغ من المخرج الأوّل، وهو الأقصى، أخذ يتكلّم في المخرج الثاني^(١)، وهو العين والحاء، فهذا المخرج لا يُدغم في الأقصى، ولا في الأقرب إلى الفم. أمّا امتناعه في الأدخل^(٢) فبيّن؛ لأنّ حروف الحلق ليس الأصل فيها الإدغام، وأيضاً فإنّ الأخرج لا يُدغم في الأدخل. ولا يُدغم في الأخرج^(٣)؛ لاختلاف المخرجين، وليس الأصل في الحروف الحلقية الإدغام. فلم يبقَ إلّا أن يُدغم بعضها في بعض، فيدغم العين في الحاء، ويكون هذا إدغاماً حسناً^(٤) / في « اقطع حملاً »^(٥)؛ لأنّه إدغامٌ الأدخل في الأخرج، والأثقل في الأخفّ؛ ألا ترى أنّ الحاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة [بين الشدّة والرخاوة]^(٦)، وأيضاً فإنّ اجتماع العينين^(٧) قليل جدّاً؛ فلذلك تُصوّر إدغام العين في الحاء، ولم يُتصوّر العكس.

واعتلّ سيبويه - رحمه الله - لامتناع إدغام الحاء في العين: بأنّ الهاء^(٨) إذا اجتمعت مع العين يفرّون إليها^(٩) في « اجبه عُقبة »، فعندما يجدونها [أولى]^(١٠).
وقوله: « وهي مثلها في الهمس والرخاوة »^(١١).
يعني: والهاء مع الحاء مثلاً، فلذلك يفرّون إليها.

(١) وهو وسط الحلق.

(٢) يعني: الأقصى.

(٣) يعني: الغين والحاء في الأقرب إلى الفم.

(٤) في الأصل: ادغام حسن.

(٥) في الأصل: في حسا. وما أثبتته تمثيل سيبويه. انظر الكتاب ٤١٣/٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: المعنيين.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) أي: الحاء.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. والمراد: أنّها في مثل: امدح عرفة، أولى.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

وقوله: « فجعلتها بمتزلة الهاء »^(١).

أي: جعلت العين بمتزلة الهاء، أي: جعلت هنا العين مع الحاء^(٢) بمتزلة الهاء مع العين، فكما قلبت العين حاء مع الهاء في « اجبه عُقبه »^(٣)، كذلك قلبتها هنا مع الحاء، فيقول هنا: لا تُدغم^(٤).

ثم قال: « ولكِنَّك لو قلبت العين حاء، فقلت^(٥) [في] (امدحْ عَرَفَة): امدح حَرَفَة، جاز »^(٦).

إن قلت: كيف يقول: ولكِنَّك إن قلبت العين حاء جاز. فهو يستدرك ما لم يذكر؛ وما قال في أوّل الفصل إلّا هذا؟

قلت: لم يقله نصّاً، إنّما زعم من أوّل الفصل أنّ الحاء لا تُدغم في العين، بل يحكم لها بحكم الهاء مع العين، في عدم الإدغام، ثمّ يقول هنا: ولكن إن أردت الإدغام فعلت كذا. وقد فرغنا من المخرج الثاني^(٧)، وهو العين مع الحاء وعكسه. زعم أنّ « ادمَغْ خَلْفاً » يحسن إدغامه، وأنّ « اسلَخْ غَنَمَكَ » ليس إدغامه بذلك الحسن^(٨)، فعلةٌ هذا أنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، وأيضاً فإنّ الحاء

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) في: امدح عرفة.

(٣) ثمّ تُدغم الهاء في الحاء فتصير حاءين.

(٤) أي: بقلب الأوّل فتقول في امدح عرفة: امدع عَرَفَة، هذا لا يجوز.

(٥) في الأصل: حاء جاز فقلت.

(٦) الكتاب ٤١٣/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. قال أبو عليّ الفارسي في التعلّيق ١٧٨/٥: « يقول:

جعلت العين بمتزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو: امدح عرفة، كما لم تدغم الحاء في الهاء في امدح هلالاً. وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو: اقطع حملاً، كما ادغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاء في نحو: اجبه حملاً ».

(٧) في الأصل: الثالث.

(٨) انتهى المؤلف كما أشار من المخرج الثاني، وبدأ الكلام في المخرج الثالث، وهو أعلى الحلق. انظر

مهموسة رخوة، والغين مجهورة شديدة^(١)، فقد تباعد ما بينهما، لكن الذي حسّن « ادمَغْ خَلْفاً » أنّه إدغام الأدخل في الأخرج، وإذا أدغمت الخاء في الغين كان فيه إدغام الأخرج في الأدخل، وحسّن أيضاً هذا؛ لأنّ المخرج الثالث قريبٌ من الفم، وقد حكمت له العرب بحكم حروف الفم؛ ألا تراهم قد أخفوا التّون مع الغين والحاء في « مُنْخُل، ومُنْعَل »، وإثما يُفعل ذلك مع حروف الفم على ماسيأتي. ولفظ سيبويه في هذا الفصل بيّن، فقد فرغنا من حروف الحلق، فنرجع الآن إلى حروف الفم.

القاف مع الكاف « الْحَقْ كَلْدَةً »^(٢)، وعكسها « اَهْكَ قَطْناً »^(٣). وزعم أن الإدغام في « الْحَقْ كَلْدَةً »، حسنٌ، [والبيان حسنٌ]^(٤)، وفي « اَهْكَ قَطْناً »، البيان أحسن^(٥).

قلت: وذلك أن إدغام الكاف في القاف إدغام الأخرج في الأدخل؛ لأنّ القاف تلي أوّل مخارج الحلق.
« الجيم مع الشّين »^(٦).

الكتاب ٢٤١٣.

(١) الغين مجهورة رخوة، فلعلّ هذا سهوٌ، أوفهم لقول سيبويه ٤١٣/٢: « وقد خالفت الخاء في الجهر والهمس »، وعلى الثاني فليس المقصود بالشديدة، أنّها من الحروف الشديدة، وإثما شديدة بالنسبة للحاء، قال الفارسي في التعلّيق ١٧٩/٥ في شرح قول سيبويه الذي نقلته: « يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الخاء ».

(٢) في الأصل: كاره. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تقرأ في الأصل: كاره عكسك هك قطنا.

(٤) تكملة من الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢.

قلت: وأختهما^(١) الياء، وإتما لم يذكر الياء؛ لأنه قدّم أنّها مع الواو لا تُدغم واحدة منهما^(٢) في شيء، وتدغم فيهما^(٣) التّون خاصّة، وبعضها في بعض. وذكر هنا أنّ الجيم تُدغم في الشّين نحو «أَبْعَجَ شَبْنًا»^(٤) ولم يذكر العكس؛ لأنّ الشّين من حروف «مرشف» وقد قدّمنا أنّ هذه الحروف ممّا يُدغم فيها مقاربها، ولا تُدغم هي في مقاربها. ثمّ ذكر اللام والرّاء^(٥). قلت: ومثاهما «اشْغَلْ رَجَبَةً»^(٦) ولا يُتصوّر العكس؛ لأنّ الرّاء لا تُدغم في مقاربها. وقوله: «وهما في الشّدّة وجري الصّوت سواء»^(٧). يعني: أنّهما من الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة؛ ألا ترى أنّهما من حروف «لم يروعا».

وقوله: «وليس بين مُخرَجيهما مُخرَجٌ»^(٨).

أي: هما من حروف طرف اللسان، فليس بينهما مخرَج يُخالف [كما هو الحال بين]^(٩) القاف مع اللام؛ لأنّ بينهما / مُخرَج الجيم والشّين والياء^(١٠).

(١) في الأصل: واختها.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٧) الكتاب ٤١٤/٢.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(١٠) تقرأ في الأصل: والفاء. وبين القاف واللام أيضا مخرج الكاف ومخرج الضاد، لكن الحصر هنا غير مطلوب، والكلام فيه تجرّؤ. وسيأتي كلام لسبويه بعد قليل يقول فيه: «ليس مخرج من طرف اللسان

ثم ذكر التّون وزعم أنّها تُدغم في حروف « لم يرو »^(١). واعترض عليه: بأنّ القراء أدغموا^(٢) في حروف « يرملون ». وهو عيٌّ من القول؛ لأنّه لاخفاء في إدغامها مع مثلها.

فتدغم في الرّاء؛ لأنّ مخرجها قريبٌ جدّاً؛ ألا ترى أنّ سيويه قال في مخرجها: ومن طرف اللسان بينه وبين مافويق الشّايا مخرج التّون، ومن مخرج التّون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً مخرج الرّاء^(٣). فجعل مخرجهما^(٤) واحداً، فيدغم بغنة وبلاغنة، وكذلك مع اللام، فتقول: من رَأشدٍ، ومن لَك؟

وقوله: « لأنّ الصّوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتّفاق »^(٥).

يريد أن يعلل إبقاء الغنة مع اللام، فيقول: ليس للام^(٦) في الخياشيم عملٌ فيكون الحرفان متّفقيين في الغنة، حتّى أنّك إذا أذهبت الغنة من الأوّل كانت موجودةً في الثّاني.

[ثمّ قال: « وتدغم التّون في الميم »]^(٧).

أقرب إلى مخرج الياء من الرّاء ». على أنّه بين الياء والرّاء - كما في وصفه في الكتاب ٤٠٥/٢ - مخرج الضاد ومخرج اللام ومخرج النون.

(١) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) في الأصل: لم يرو القراء. وما أثبتّ يستقيم النصّ. وانظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٤) في الأصل: مخرجها.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) في الأصل: اللام.

(٧) تكملة يلتم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٤١٤/٢.

فإن قلت: كيف وقع الإدغام في التّون والميم، والتّون من حروف الفم،
والميم من الشّفتين؟

قلت: هما مجهورتان^(١)، وتجتمعان في أن كلّ واحدة منهما لها غنة في
الخيّشوم، تشتركان على هذا في الصّفة والمخرج.
وزعم سيبويه أن الصّوت بهما واحد^(٢)، وهو ظاهر، فلمّا وافقتها كذلك
أدغمت فيها.

ثمّ قال: « وتقلب التّون مع الباء ميمًا؛ لأنّها من موضع تعتلّ فيه التّون »^(٣).
يريد أن يعلل لم قيل: شَمْبَاء^(٤)، فقال: لأنّ الباء من موضع ماتعتلّ فيه التّون.
[فإن]^(٥) قلت: الموضع الذي تعتلّ فيه التّون إنّما هو الميم.
[قلت]^(٦): يريد أنّها قلبت مع الباء؛ لأنّ الباء أخت الميم في المخرج والجرّ،
فكما علّت بالإدغام مع الميم^(٧)، علّت مع الباء بالقلب.
وقوله: « كما أدغموها فيما قرّب من الرّاء في الموضع »^(٨).

يعني: الياء؛ لأنّها قريبة من الرّاء^(٩) لامن التّون؛ ألا ترى أنّ الياء من وسط
اللسان، والتّون من طرفه، لكن قربت الياء ممّا هو قريب من التّون، وهو الرّاء،

(١) في الأصل: مجهوران.

(٢) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢. وفي الأصل: مع الياء. وسيكرر هذا التصحيف.

(٤) يعني: شنباء. وكذا رسمت في الأصل.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: النون.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) في الأصل: الياء.

فأدغموها مع الياء، كما يدغمونها مع الراء، فكذلك غيروها مع الباء؛ لأنّ الباء قريبة من الميم.

وقوله: « فجعلوا ماهو من موضع ماوافقها في الصّوت »^(١).

الذي هو من موضع ماوافقها في الصّوت إنّما هو الباء، والذي وافقها في الصّوت هو الميم، فكأنّه يقول: فجعلوا الباء.

ثمّ قال: « بمترلة ما قرب من أقرب الحروف إليها »^(٢).

أي: بمترلة الياء؛ لأنّ الياء^(٣) أقرب الحروف إلى الراء، والراء أقرب الحروف إلى التّون.

واختصار هذا كلّ: فجعلوا الباء كالياء^(٤) في أن غيروا التّون معها، إلّا أنّها بعدت مع الباء بالقلب، ومع الياء بالإدغام.

ثمّ قال: « ولم يجعلوا التّون باءً »^(٥).

يريد: ولم يقولوا^(٦) في « شَبَّاء »: شَبَّاء؛ لأنّ التّون بعيدة من الباء؛ ألا ترى أنّ هذه^(٧) من اللسان، وهذه من الشفتين، وليس بينهما قرب في الصّفة؛ ألا ترى أنّ الباء ليس فيها غنة؛ وقد كنّا علّلنا هذا قبل: بأنّهم لو قلبوها باء لوقع اللبس^(٨).

ثمّ قال: « وتُدغم التّون مع الواو بغنة وبغير غنة؛ لأنّها من مُخرج ما

(١) الكتاب ٤١٤/٢. وفي الأصل: ماوفقتها.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢ وفيه: « الحروف منها ».

(٣) في الأصل: الباء لان الباء.

(٤) في الأصل: فجعلوا الياء كالباء.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) في الأصل: يقلبوا. وما أثبتّه أحسن، وأوفق للسياق.

(٧) في الأصل: الاخرى أي هذا.

(٨) انظر ما سبق ٨٩٢.

أدغمت فيه التّون»^(١).

أي: لأنّ الواو من مخرج الميم، والميم قد أدغمت فيها التّون، فكذلك أدغمت فيما أشبهها، وهو الواو.

قوله: « وإِنّما منعها أن تُقلب [مع] الواو ميمًا »^(٢) إلى آخره.

يريد: أنّ التّون في ﴿مِنْ وَآلٍ﴾ لم تُقلب مع الواو ميمًا؛ لأنّ الواو ليس تتجافى

[١٣٨ب] عنها / الشّفتان-أي: تراخى- والميم تنطبق عليها^(٣) الشّفتان، فهي كالباء في إطباق الشّفتين عليها، وكرهوا أن يكون مكان التّون أشبه الحروف بها وهو في موضع الواو؛ لأنّنه من الشّفتين، وليس مثل الواو في التّجافى واللّين، فأدغموا ولم يقلبوا، فقالوا: ﴿مِنْ وَآلٍ﴾، بغنة وبلاغنة.

ثمّ قال: « وتدغم التّون مع الياء بغنة وبلاغنة »^(٤).

قلت: وإِنّما أدغمت لأنّها أخت الواو في الصّفة، لافي المخرج، ولهذا تُدغم فيها.

وقوله: « لأنّنه^(٥) ليس مُخرَجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الياء من

الرّاء »^(٦).

قلت: وإذا كانت كذلك، والرّاء^(٧) قريبةٌ من التّون كما تقدّم، فكأنّها قريبةٌ

من التّون؛ لأنّها قربت جدًّا من الحرف الذي قاربها.

(١) الكتاب ٤١٤/٢ وفيه: « وبلا غنة ».

(٢) في الأصل: الواو فيها. انظر الكتاب ٤١٤/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: عنه... عليه.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) في الأصل: لأنّها.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢، ٤١٥ وفيه: « الرّاء من الياء ».

(٧) في الأصل: فالراء.

والضمير في «إليهما»^(١) يرجع إلى اللام والراء.

ثم قال: «وتكون التّون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً، مُخْرَجُهُ من الخياشيم»^(٢).

قلت: لما ذكر قصّة التّون مع حروف «لم يرو»^(٣) ومع الباء، وهو القلب والإدغام، أخذ يذكر حالها مع سائر حروف الفم، فقال: إنّها تُخفى معها، ولا تكون إلّا صوتاً في الخياشيم؛ وسبب ذلك أنّها من حروف الفم، فأرادوا أن يكون اللسان يرتفع مرّة واحدة، فلم يبينوها، ولم يدغموها أيضاً؛ لأنّ الإخفاء أخفّ وهو نظير الإدغام.

وقوله: «فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم»^(٤).

أي: لما وصلوا إلى ألاّ يعملوا فيها عضواً كان ذلك أخفّ من أن يستعملوا فيه اللسان.

ثم قال: «وكان العلمُ بها أنّها نون من ذلك الموضع»^(٥).

أي: وليس ذلك إخلالاً^(٦) بها؛ لأنّها إذا خرجت من هناك علم^(٧) أنّها نون؛ لأنّه ليس ثمّ ما يدخل في الخيشوم غيرها والميم، وأمّا الميم فلا تُدغم ولا تُخفى؛ فلا لبس يقع بينها وبين غيرها، فيُعلم أنّها في ذلك الموضع نون، كما يُعلم ذلك إذا

(١) من قوله بعد قوله السابق: «ألا ترى أنّ الألف بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألف باللام؛ لأنّ الياء

أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما». الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢. وفي الأصل: حروف المعجم.

(٣) في الأصل: لم يرونا.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) في الأصل: إخلال.

(٧) في الأصل: اعلم.

خرجت من الفم.

ثم قال: « وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت [بغنة، فـ] — ليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة^(١). »

يريد: أنها مع هذه الحروف ليست من الخياشيم، ولكن صوت النون^(٢) إنما هو من الفم. واستدل على ذلك: بأنها لو كانت من الخياشيم لما جاز إدغامها في واحدٍ منها؛ لأن المدغم يصير كالمدغم فيه، ولا يصير الشيء بمرتلة الشيء حتى يشبهه، فإثما وقع الإدغام لأنها من حروف الفم، كما أن الراء واللام والواو والياء كذلك، ولو كانت من الخياشيم لما كان بينها وبين هذه الحروف شبه؛ لأنه لاحظ لهذه الحروف في الخيشوم، فكان الإدغام متعذراً، فهذا يقطع بأنها مع هذه الأحرف من الفم، لكن صوت الفم أشرب غنة.

وزعم أنها مع حروف الحلق بيّنة^(٣). قلت: والسبب مازعم: أنها تباعدت، فكما لا تدغم فيها، لم تُخفَ معها؛ لأنها من حروف الفم، وحروف الفم لا تدغم في حروف الحلق.

وزعم أن البيان في « مُنْخَلٌ وَمُنْعَلٌ » أجود، وأن الإخفاء بعض العرب يفعلُه^(٤). وهو القياس؛ لأنهما وإن قربا من الفم فهما مع ذلك من الحلق، فكان القياس فيهما أن يكونا كالحاء والعين.

ثم قال: « ولم نسمعهم قالوا [في التَّحَرُّك]: حين سُليمان، فأسكنوا التَّون

(١) الكتاب ٤١٥/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: الفم.

(٣) في الأصل: لينة. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشيم»^(١).

[١٣٩]

قلت: يريد: لم أسمعهم يسكنون النون المتحركة مع حروف / الفم.

قوله: «لأنّها لأُحوّل حتّى تصير من مُخرج موضع الذي بعدها»^(٢).

يريد: أنّه لا يجوز أن تدغم فتغيّر لذلك، إلّا أن تصير حرفاً من جنس الذي

بعدها، وهي لا تُغيّر بالإدغام مع هذه الحروف، فلذلك لم تُغيّر بالإسكان. هذا

مراده، إلّا أن الكلام مستور.

ثمّ أخذ يُعلّل لمّ لم تُدغم في سائر حروف الفم؟ فقال: «لم تقو هذه

الحروف على أن تقلبها؛ لأنّها تراخت عنها، ولم تقرب قرب هذه الستة»^(٣).

يعني: أن هذه الحروف بعيدة منها، ليست بمترلة الستة التي هي حروف «لم

يرو»^(٤)، والباء التي تصير النون معها ميماً، وقد كنّا بينا القرب الذي بين هذه

الستة وبين النون، في المخرج، وفي الصّفة.

وقوله^(٥): «فلم يحتمل عندهم حرفٌ ليس من مُخرجه غيره»^(٦).

قلت: الحرف الذي ليس من مُخرجه غيره هو النون؛ لأنّه يعمل فيها

الخيشوم، ولا يعمل الخيشوم إلّا فيها^(٧)، وفي الميم خاصّة، فيريد بهذا اللفظ الطّويل:

ولم تحتمل النون.

(١) الكتاب ٤١٥/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: من مخرج من موضع. انظر الكتاب ٤١٥/٢. والكلام على تحويل النون مع حروف الفم.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢ وفيه: «ولم تقو».

(٤) في الأصل: لم ترو.

(٥) في الأصل: وقولهم.

(٦) الكتاب ٤١٥/٢.

(٧) في الأصل: فيه.

« للمقاربة أكثر من هذه الستة »^(١).

أي: لم يُحتمل تغيير لأجل المقاربة أكثر من تغيير هذه الستة؛ لقربها منها، بخلاف سائر حروف الفم.

ثم قال: « وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة »^(٢).

قلت: لما فرغ من حالها مع الستة الأحرف في الكلمتين، أخذ يتكلم عليها مع هذه الأحرف إذا كانت معها في كلمة واحدة، وهذا مراده بقوله: « من نفس الحرف ». فزعم أنّ التّون مع الميم والياء والواو^(٣) على هذه الحالة بيّنة بمتزلتها مع حروف الحلق.

وقوله: « والواو والياء »^(٤).

مخفوض عطفًا على « الميم »، ثم أعطى السبب في ذلك وهو اللبس بما هو من المضاعف، فنقول: شاة زُئماء، و[غَنَمٌ]^(٥) زُئْمٌ، وقَنَوَاءٌ وقُئْيَةٌ، ولايجوز: زُئَاءٌ، ولاقَوَاءٌ، ولاقِيَّةٌ، فيلتبس بمضاعف الميم والياء والواو، فإذا أُمِنَ اللبسُ أدغمت كما تُدغمُ المنفصلين، نحو « امحى^(٦) الكتاب »؛ لأنّه ليس في الكلام « افعل »، وقال الخليل - رحمه الله - في « انفعل » من « وجِلْتُ »: أوَجَلْتُ^(٧). وهذا الفصل بيّن جدًّا من كلام سيبويه.

(١) الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) والأصل: امحى.

(٧) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

ثم قال: « وإذا كانت مع الباء لم تتبين »^(١).

أي: أن النون إذا وقعت قبل الباء لم يُنطق بها على حدّ ما يُنطق بها مع الميم والياء والواو، بل تُقلب ميمًا؛ لما قلنا.

ثم قال: « لأنّك لا تُدغم النون »^(٢).

أي: تقلبها؛ لأنّه لا يجوز إدغامها للبس.

ثم قال: « والميم لا تقع ساكنة قبل الباء »^(٣).

هذا اعتلالٌ لقلبها ميمًا، ويريد أنّه ليس في كلامهم باء قبلها ميمٌ فيلتبس هذا به، فلمّا أمنوا اللبس قلبوها ميمًا^(٤).

ولما فرغ من ذكر النون مع الميم^(٥) والياء والواو في كلمة، كأنّ قائلًا قال له: فما حالها مع الرّاء واللام من السّنة إذا كانت معهما^(٦) في كلمة؟

فأجاب: بأنّه لا يوجد من كلامهم مثل « قنرٍ، وعنلٍ »، فهذا أمرٌ مُستراحٌ منه. واعتلّ لكونهم لم يتكلّموا بمثله: بأنّ ذلك لو وُجد فُادغم لالتبس بمضاعف الرّاء واللام، ولو بُيّن لثقل؛ ألا ترى أنّ مُخرج الرّاء واللام والنون متقاربٌ جدًّا، ليس بين هذه الثلاثة مُخرجٌ غيرها^(٧).

وقوله: « ولم يُجز فيه ماجاز في (ودّ) »^(٨).

(١) الكتاب ٤١٥/٢، ٤١٦.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) الكتاب ٤١٦/٢.

(٤) يعني: النون في قولهم: عمبر.

(٥) في الأصل: مع النون.

(٦) في الأصل: معها.

(٧) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

(٨) الكتاب ٤١٦/٢. وأصل ودّ: وتد.

يريد: أن يجيب لمن سأل: لِمَ لم يُدغموا وإن وقع اللبس لقرب المخرج كما فعلوا ذلك في « وَدَّ »؟ فقال: لم يُجْز فيه ذلك لأنّ التاء والدالّ كلّ واحد^(١) منهما تُدغم في صاحبتهما، وصوتها من الفم، فهي أشدّ اتّصالاً من هذه؛ ألا ترى أنّ التّون لها^(٢) عمل في الخيشوم بخلاف سائر / الحروف، فهي مع سائر الحروف تراخى، فلا يُتحمّل فيها الإدغام مع اللبس لتراخيها، بخلاف التّاء والدالّ اللذين تكاد أن تقول: إنّ مخرجيهما^(٣) اتّحد.

ثمّ قال: « وإنّما احتُمّل ذلك في الياء والواو والميم لبعد المخارج »^(٤). أي: إنّما احتُمّل الإظهار في « مُنِيّة، وقِنُو، وزُنِم »؛ لأنّ مخرج هذه الحروف تبعد عن مخرج التّون.

وقوله: « وليس حرفٌ من الحروف التي تكون التّون معها من الخياشيم يُدغم في التّون »^(٥).

يريد: أنّ الحروف التي تُخفى معهنّ التّون، وهنّ سائر حروف الفم، لا يجوز إدغامها^(٦) في التّون؛ لأنّ التّون لم تُدغم في شيء معهنّ فتقلب ويكون صوتها من الفم، بل أخفيت وصار صوتها من الخيشوم. ثمّ قال: « فلا يُدغمن فيها »^(٧).

أي: لا تُدغم^(٨) شيئاً من هذه الحروف فيها كما لا تُدغمُ فيهنّ التّون.

(١) في الأصل: واحد.

(٢) في الأصل: لما.

(٣) في الأصل: مخرجيهما.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « الواو والياء ».

(٥) في الأصل: تدغم. انظر الكتاب ٤١٦/٢.

(٦) في الأصل: ادغامه.

(٧) الكتاب ٤١٦/٢.

ثم أخذ يعتلّ لذلك بأن قال: فَعِلَ ذلك بمنّ لبعدهنّ عنها، وقَلّة شبههنّ بها^(٢).

أي: أن هذه الحروف ليست تقرب منها كما قربت حروف « لم يرو » مع الباء، وقد تقدّم ذلك، ولذلك أدغمت فيهنّ، وقلبت مع الباء ميماً.
وليس من الحروف التي أدغمت فيها^(٣) التّون مايدغم في التّون إلاّ اللام، نحو « هل تُرى »، والبيان أحسن؛ لأنّهم يستوحشون من الإدغام فيها.
ثم قال: « ولم يُدغموا الميم في التّون »^(٤).

قلت: لو سكت عن هذا لاستغني عنه؛ لأنّه قد تقدّم أن الميم من الحروف التي تُدغمُ مقاربها فيها، ولا تُدغمُ هي في مقاربها^(٥). واعتلّ لأن لم يُدغم في التّون: بأنّها لم تُدغم في الباء مع قرب مخرجها، ولزوم الشفتين موضعها، فأحرى ألاّ تُدغم في الذي بُعد مخرجه عنها.

ثم قال: « ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً »^(٦).

قلت: اعتمد سيبويه في إدغامها في هذه الحروف على^(٧) أن لام المعرفة كثيرة الاستعمال، فلمّا كثر استعمالها لزم التّخفيف، كما لزم تخفيف « يرى ». وذهب الفراء - رحمه الله - إلى أن السبب في الإدغام هنا أن لام المعرفة

(١) في الأصل: يدغمن.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « وفعل ذلك بما معهنّ لبعدهنّ منها ».

(٣) في الأصل: الحرف الذي ادغمت فيه.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢.

(٥) في الأصل: هو في مقاربه.

(٦) الكتاب ٤١٦/٢.

(٧) في الأصل: كما.

شديدة الاتصال بما بعدها، فصارت بمنزلة المتقارين في كلمة واحدة، فلزم إدغامها لما كانت متصلة، بخلافها إذا انفصلت، نحو «هل، وبل»^(١). وهذا المذهب ظاهره حسن، فإذا بحث عنه اضمحل؛ وذلك أن العرب تُظهر «أَقْتَلَ»؛ إذا^(٢) كان المثلان في كلمة واحدة، لما كان المثل الأول لا يلزمه أن يكون مابعدة من جنسه، وهو بلاشك أولى بالإدغام من «الضَّارِب»؛ لأنه مثل، فثبت بهذا أن الاتصال ليس بمراعى، وإنما المراعى ما ذكر الإمام من كثرة الاستعمال^(٣).

ثم -يُرجع إلى لفظ سيويه- أخذ يجمع بين مخارج هذه الحروف ومخرج اللام بعد فراغه من كثرة الاستعمال، فقال: «اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان»^(٤).

وهي: الطاء، والدال، والتاء، والذال، والظاء، والثاء، والصاد، والسين، والزاي، فهذه تسعة، وهي من طرف اللسان والثنايا، إمّا أصولها، أو على الأصول قليلاً، أو أطرافها. والراء والتون يقربان من هذه التسعة، أمّا التون فمن طرف اللسان ما بينها^(٥) وبين فوق الثنايا، والراء من مخرج التون غير أنها أدخلت في ظهر اللسان، فهي قريبة من هذه الأحرف، فهذه أحد عشر حرفاً هي حروف اللسان^(٦). وحرفان استطالا حتى اتصلا بمخرج هذه الأحرف، وهما الضاد والشين على ما يُبين / في الباب الذي بعد هذا، إن شاء الله.

زعم سيويه -رحمه الله- أن لام «هل، وبل»، ونحوهما، مما ليس حرف

(١) انظر هذا الرأي من دون نسبة في المتع ٦٩٢.

(٢) في الأصل: ولان.

(٣) انظر الكتاب ٤١٦/٢، المتع ٦٩٢، المساعد ٢٧٢/٤.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: «واللام».

(٥) اللسان يذكر ويؤنث. جهرة اللغة ٨٦٠.

(٦) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

تعريف، يجوز إدغامه فيما قاربه، وإدغامه في بعض أحسن منه في بعض، فإدغام اللام في الراء نحو « هل رأيت »، أحسن من إدغامها في العين؛ لأنها -أعني الراء- أقرب الحروف إلى اللام^(١).

قوله: « وهنّ من الثنايا، وليس فيهنّ انحرافٌ »^(٢).

يعني: أنّ الطّاء، والتّاء، والدّال، حروفٌ شدادٌ، فليس فيها انحرافٌ من مخرجها، بل معتمدٌ اللسان على أصل الثنايا، ولا يتجافى، والراء هي من الحروف التي بين الشديدة والرخوة، فاللسان ينحرف عنها قليلاً كما ينحرف^(٣) عن اللام، فهي أشبه باللام من الطّاء وأختيها.

ثم أخذ يعلّل جواز الإدغام: بأنّ مخرج اللام قريبٌ من هذه الحروف على ما قلنا، فجاز أن يدغم فيهنّ^(٤).

ومعنى قوله: « وهي مع الطّاء، [والتّاء]، والدّال »^(٥) أي: هي مع هذه الأحرف في الإدغام، فحذف لفهم المعنى.

ثمّ أخذ يُبين حكم اللام مع الطّاء، والدّال، والتّاء^(٦)، وزعم أنّ الإدغام -أعني اللام فيهنّ- أضعف من إدغامها مع الطّاء، والتّاء، والدّال^(٧)، والسّين، والزّاي، والصّاد؛ لأنّ هذه انحدرت إلى أطراف الثنايا حتّى قاربت مخرج الفاء، والفاء من حروف الشّفتين، لا يدغم فيها شيءٌ من هذه الأحرف، فلمّا أشبهتها هذه

(١) انظر الكتاب ٤١٦/٢، ٤١٧.

(٢) الكتاب ٤١٧/٢ وفيه: « وليس منهنّ ».

(٣) في الأصل: فللسان حرفٌ عنها قليلاً كما ينحرد. وقد أهمل نقط ينحرد.

(٤) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) في الأصل: مع الطّاء والدّال. انظر الكتاب ٤١٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) في الأصل: الطّاء والدّال والتّاء.

(٧) في الأصل: التّاء والدّال.

الأحرف لم تُدغم فيها اللام على حدّ إدغامها في الطّاء وأختيها، والصّاد وأختيها، ولكن إدغامها فيهنّ لأتّهنّ يشتركن مع الطّاء والصّاد في أنّهنّ من الثّنايا^(١).

ثمّ ذكر حكم اللام مع الصّاد والشّين، وزعم أنّ الإدغام ضعيف فيهما^(٢)؛ لأنّ الشّين من وسط اللسان، والصّاد من أوّل حافّته، فهما بعيدتا المخرج من اللام، فلم يكن إدغامها حسناً فيهما. وجوازه على أنّ هذين الحرفين استطلاحا حتّى اتّصلا بمُخرج اللام^(٣).

وأما التّون فزعم سيبويه أنّ إدغام اللام فيها أقبحُ من إدغامها في هذه الحروف؛ وسبب ذلك: أنّ الحروف التي أدغمت التّون فيهنّ^(٤) لم يُدغم منهنّ شيءٌ فيها سوى اللام^(٥)، فكان ينبغي أن تجري التّون مع اللام مجراها مع سائر أخوات اللام. وهذا يريد سيبويه بقوله: « فلم [يجسروا على أن] يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام التّون »^(٦). فهذا هو السّبب في أن قُبِحَ إدغام اللام فيها.

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٤) يعني: الباء والواو والرّاء والميم. انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٦) الكتاب ٤١٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا

وزعم أنّ الإدغام - أعني: إدغام الطّاء في الدّالّ - أحسن، وأنّ^(١) الإطباق أحسن من إزالته، وإذهابه مع الدّالّ أحسن منه مع التّاء^(٢)؛ لأنّ الدّالّ أقرب إلى الطّاء من التّاء؛ ألا ترى أنّهما مجهوران، والتّاء مهموسة. فيدغم الطّاء فيهما^(٣)، وهما في الطّاء، [والدّالّ]^(٤) والتّاء كلّ واحدة منهما في أختها. وينبغي أن يكون إدغام التّاء في الطّاء أحسن من العكس؛ لأنّ في هذا إدخال الأضعف في الأقوى. هذا جملة ما قال سيبويه في هذه الثلاثة، ولفظه فيها بيّن جدّاً^(٥).

قوله: «فإنّما تغلب على الطّاء»^(٦).

اعتلّ لإدغام الطّاء في الدّالّ، فقال: إنّما تغلب الدّالّ على الطّاء حتّى تصيرها دالّاً؛ لأنّها أختها في الموضع.

وقوله: «لأنّها حصرت الصّوت»^(٧) /

قلت: يريد أنّها أشدّ^(٨) منها، وهذا - وهو وصف الشديدة - أنّه لا يجري

(١) تقرأ: واننا، أو: وانما.

(٢) في الأصل: الدال احسن منه مع ان التاء.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢. وفي الأصل: يغلب.

(٧) في الأصل: حضرت. انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) في الأصل: شديدة

فيها^(١) الصّوت، بل ينحصرُ الصّوت.

وتمثّل بكلّ مايتصوّر في هذه الثلاثة، فقال: اضبط دَلماً، وانقُطْ ثَوَاباً^(٢)، فهذا إدغام الطّاء فيهما. ثمّ عكس فقال: انقُدْ طَالِباً، وانعت طَالِباً، ثمّ مثل إدغام التّاء في الدّال^(٣)، وعكسه، فقال: انعت دُلّاماً، وانقُدْ تلك.

ثمّ قال: ولو قلت: اضبط دُلّاماً، لجاز، وهو يثقلُ التّكلمُ به^(٤).

يريد: لوبيّنت لجاز إلاّ أنّ الإدغام أحسن، وقد نصّ على هذا بعدد، على ماستقف عليه.

ولمّا علّلَ كونهم^(٥) يؤثرون الإدغام على الفكّ هنا: بأنّ هذين الحرفين شديداً، يلزم^(٦) اللسانُ موضعهنّ، لايتجافى كما يتجافى في الحروف الرّخوة، خاف أن يُعترض بـ «اصحبْ مطراً» لأنّهما أيضاً حرفان شديداً يلزمُ اللسانُ موضعهنّ، ولايتجافى، مع أنّ البيان أحسن، فانفصل عن هذا: بأنّ الميم لها عملٌ في الخيشوم، فصارعت التّون^(٧)، والتّون لا تُدغم [فيها الباء]^(٨)، فكذلك ماأشبهها^(٩).

(١) في الأصل: فيه.

(٢) في الأصل: تراباً. والمثبت من الكتاب ٤١٨/٢.

(٣) في الأصل: في الطّاء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: عوهم.

(٦) تقرأ: يازمان.

(٧) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر التّعليقة ١٩٢/٥.

(٩) يعني: أنّ الشّبيه يقلّ عن المشبّه به، فلم تدغم الباء في التّون، وأدغمت في الميم، لكن لمشابهتها التّون كان البيان أحسن، أمّا في اضبط دلاماً، فالدّال لم تشابه التّون، فكان الإدغام أحسن من البيان، ومثله: اضبط تلك، وانقُدْ تلك، وانعت دلاماً. وقال الفارسي في التّعليقة ١٩٢/٥: «الميم من الشديدة التي يجري

وقوله: « لرأيتها بمتزلة ما قبلها »^(١).

أي: بمتزلة التّون. ويريد بذلك أيضاً: لونتقت بالتّون، وأمسكت بأنفك، لاختلّت، والميم كذلك. يريد أن يُقرّب الشّبه بينهما، ويجعلهما في حالة الإمساك شبيهتين كلّ واحدة منهما تختلّ.

ولما فرغ من الثلاثة [الأوّل]^(٢) ذكر الثلاثة الثّواني، وهي الصّاد^(٣)، والزّاي، والسّين.

وقوله: « وهي من السّين »^(٤).

يريد: والصّاد من السّين، كالطاء مع الدّال؛ لأنّهما مهموسان، ولا فرق بينهما، فإدغامها^(٥) في السّين أحسن من إدغامها في الزّاي؛ لأنّ الزّاي مجهورة، وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وإذهاؤه مع السّين أمثل منه مع الزّاي؛ لما قيل، وكذلك قال سيّويه.

وقوله: « والبيان أحسن »^(٦).

يريد: من البيان فيما قبل، لامن الإدغام؛ لأنّه بعدُ يقول: إنّ الإدغام أحسن

معه الصّوت، والباء لايجري معه الصّوت، فلذلك كان البيان اصحب مطرا أحسن، وكان الإدغام في الدّال والتّاء ونحوهما، أحسن؛ لأنّ تلك الحروف لا تختلف في الشّدة كما اختلف الميم والباء فيها». قول الفارسي: « لايجري معه الصّوت » هو ما ذكره سيّويه من أنّ لها عملٌ في الخيشوم.

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) تكملة أخذتها من كلام له سيأتي بعد قليل.

(٣) في الأصل: الراء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: فادغامهما.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢ وفيه: « والبيان فيها أحسن ».

من البيان، فإنّما يريد أنّ البيان منها أحسن منه في الطّاء والدّال والثّاء؛ لأنّها حروف رخوة يتجافى اللسان عنها، فليس فيها صعوبة على حدّها في الطّاء وأختيها. ثمّ أخذ يتكلّم على الطّاء والدّال والثّاء، فقال: إنّ الطّاء مع الدّال كالطّاء مع الدّال^(١).

يريد: أنّهما مجهوران، والثّاء مهموسة، فلذلك كان إدغامها في الدّال أحسن منه في الثّاء، وكان إذهاب الإطباق مع الدّال أمثل منه مع الثّاء. ثمّ قال: « والبيان فيهنّ أمثل منه في الصّاد وأختيها »^(٢).

قلت: فهذا يؤيد ماقلناه هناك، من أنّه أراد بالبيان: في الصّاد وأختيها. أخبر أنّه أحسن من البيان في الطّاء وأختيها، واعتلّ لهذا: بأنّ رخاوة هذه الحروف أكثر؛ لانحراف طرف اللسان إلى أطراف الثّنايا، يريد: أنّ اللسان عند المنطق^(٣) بالطّاء وأختيها يخرج عن أطراف الأسنان.

وقوله: « ولم يكن [له] ردٌّ »^(٤).

أي: ولم يكن له رجوع إلى موضع النّطق^(٥) بها، كما لارجوع في الصّاد؛ لأنّك إذا نطقت بالصّاد وأختيها رأيت الأسنان العليا مطبقة على السفلى، واللسان من وراء ذلك، فلمّا كانت أشدّ رخاوة كان النّطق بها يستين أمثل^(٦).

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) الكتاب ٤١٩/٢. وفي الأصل: فيهنّ اسهل.

(٣) يقال: نطق نطقا ومنطقا ونطوقا. القاموس المحيط (نطق).

(٤) الكتاب ٤١٩/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: الى ل النطق.

(٦) في الأصل: اسفل.

ثم قال: « والإدغام فيهنّ أكثر وأجودُ »^(١).

يريد: في جميع هذه الحروف، أوفي هذه الثلاثة، فإذا زعم أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان، وكذلك يكون / في الستّة الآخر، فهذا نصٌّ على أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان. واعتلّ لحسن الإدغام: بأنّ أصل الإدغام لحروف الفم، وهذه أكثر حروف الفم - أعني حروف طرف اللسان - لأنّ حروف الفم هذه: الاثنا عشر التي ذكرناها، مع لام المعرفة، والقاف، والكاف، والسين، والجيم، والتاء^(٢). فهذه جملة حروف الفم، وهي أكثر الحروف، وحروف الطّرف أكثر هذا^(٣).
وقوله: « وهي أكثر من حروف الثّنايا »^(٤).

« من » هنا للتبيين، أي أنّها من حروف الثّنايا، لا بدّ أن نأخذها هكذا؛ لأنّه يتكلّم على حروف الثّنايا، فمحال أن تكون أكثر من أنفسها، فلمّا كانت أكثر حسن الإدغام فيها، وإن كانت منفصلة في كلمتين.
ولمّا فرغ من ذكر هذه التسعة على أنّ كلّ حرفٍ من الثلاثة يدغم في صاحبه، أخذ الثلاثة الأول^(٥) مع الثلاثة الثّواني يبيّن حكمها بعضاً مع بعض، فقال: إنّ الطّاء وأختيها تدغم في الصّاد وأختيها^(٦). فحصل من هذا أنّهنّ يدغمن بعضهنّ في بعض وفي الصّاد وأختيها؛ لأنّ مخارجهما تقرب، وهما من حروف الثّنايا.

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) بعده في الأصل: والاكثر.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢.

(٥) في الأصل: والاول.

(٦) الكتاب ٤١٩/٢.

وقوله: « وهنّ من أسفله »^(١).

أي: والصّاد وأختها من أسفله، أي من أسفل أصل الثّنايا، لامن أسفل الثّنايا؛ لأنّه قد نصّ في المخارج على أنّ الصّاد والزاي والسّين من فوق^(٢) الثّنايا، فإنّما يريد هنا: من أسفل أصل الثّنايا وهو فوق ، أعني: أنّ مخرج السّين فوق مخرج الطّاء. كذا زعم في المخارج، وكذلك هو الحقّ، وإذا اعتبرت ذلك وجدته، كما قلت لك. وزعم أنّ البيان عنده^(٣) حسن؛ لاختلاف المخرجين. قلت: وهذا بيّن.

ثمّ قال: « وكذلك الذّال والثّاء والطّاء »^(٤).

يدغمّن في الصّاد وأختيها، والبيان فيها أحسن منه مع الطّاء وأختيها؛ ألا ترى أنّ الصّاد أقرب إلى الطّاء، وهذا يريد سيويوه - رحمه الله - بقوله: « لأنها أبعد من الصّاد وأختيها »^(٥). أي لأنّ الطّاء وأختيها أبعد من الصّاد [وأختيها]^(٦)، وإن كانت أبعد فالطّاء [وأختها] أقرب^(٧). وزعم أنّ الطّاء وأختيها يدغمّن في الطّاء

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: دوين. والصواب مأثبه، إن شاء الله، فهو مانصّ عليه سيويوه ٤٠٥/٢، وسينبه عليه المؤلف في تفسيره التالي.

(٣) في الأصل: عندي.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢ وفيه: « الطّاء والثّاء والذّال ».

(٥) الكتاب ٤١٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. وقال أبوعلّي في التعلّيق ١٩٤/٥: « أي: الطّاء وأختها أبعد من الصّاد وأختيها من الطّاء والثّاء والذّال، ومعنى ذلك: أنّ البيان في الطّاء والثّاء والذّال مع الصّاد والسّين والزّاي أحسن من البيان في الطّاء والثّاء والذّال مع الصّاد والسّين والزّاي؛ لأنّ الطّاء وأختيها أبعد من الصّاد وأختيها، والطّاء وأختها أقرب إليهنّ من الطّاء وأختيها إليهنّ ».

وأختيها.

فحصل من هذا أنّ الطّاء وأختيها يدغم بعضها في بعض، و[كذلك الطّاء]^(١) والدّال^(٢) والتّاء، وكذلك الصاد والزاي [والسّين]^(٣)، وتدغم الطّاء وأختها في الصّاد وأختيها، والطّاء وأختها في الطّاء وأختيها^(٤)، [وتُدغم الطّاء وأختها في الطّاء وأختيها، والطّاء وأختها في الصّاد وأختيها]^(٥)، ولا يُدغم السّين والصّاد والزاي في شيء من هذه الحروف البتّة؛ لأنّ فيها صغيراً، فكروها أن يُذهبوه.

وقوله: «وهنّ أُنْدَى في السّمع»^(٦).

يريد: أفشى وأقوى؛ ألا ترى قوله:

فقلتُ ادعيْ وأدعوَ إنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنادِي دَاعِيَانِ^(٧)

أي: الذي يُسمع^(٨) كثيراً إنّما هو أن ينادي اثنان.

ولمّا فرغ من هذه التّسعة أخذ يتكلّم على ما يلحق بها، وذلك الصّاد والشّين،

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: والدّال.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم يشر المؤلّف إلى إدغام الطّاء وأختيها في الطّاء وأختيها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) ينسب إلى الأعشى، وإلى الخطيئة، وليس في ديوانيهما، وإلى دثار بن شيبان النمري، وإلى ربيعة بن جشم.

انظر الكتاب ٤٦/١، معاني القرآن للقرّاء ٣١٤/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٣/٧، مغني اللبيب ٥١٩، اللسان (ندي).

(٨) تقرأ: التي سمع.

فرعم^(١) أن الطّاء وأختيها يُدغمن في الضّاد^(٢)، قال: «لأنها اتّصلت بمخرج اللام»^(٣).
 [أي]^(٤) أنها من أوّل حافة اللسان، واللام أدنى الحافة، فهي قريبة منها. ثمّ قال:
 وتطأطأت عن اللام حتّى خالطت أصول الأسنان^(٥). أي: وانحدرت لاستطالتها
 حتّى لحقت بمخرج الطّاء، مع أنّها مطبقة مثلها، فأدغمت الطّاء فيها، وحملت الدّال
 والتّاء على الطّاء.

ثمّ قال: «وكذلك الظّاء والدّال والثّاء»^(٦).

يريد: أنّهنّ^(٧) يُدغمن في الضّاد، كما أدغمت الطّاء / وأختها، فكما
 أدغموا الطّاء وأختيها، أدغموا الظّاء وأختيها.
 وزعم أن الضّاد لا تُدغم في شيء ممّا أدغم فيها؛ لاستطالتها، ولا في السّين
 وأختيها، كما لم تُدغم السّين وأختها فيها^(٨).
 وزعم أن البيان هنا عربيّ جيّد^(٩)؛ لبعد المخرجين، فهو^(١٠) أقوى من البيان
 فيما مضى^(١١).

(١) تقرأ: يدغم.

(٢) في الأصل: الطّاء.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: «أصول ما اللام فوقه من الأسنان».

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) في الأصل: انما.

(٨) في الأصل: يدغم السّين اختها فيها. وانظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٩) يعني: إذا سبقت الضاد بحرف مما ذكر من الحروف الستة.

(١٠) في الأصل: فهي.

(١١) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

ثم أخذ [يتكلم على] ^(١) الشين، وزعم أن الطاء وأختيها يُدغمن فيها؛ لاستطالتها أيضاً. والإدغام في الضاد أحسن منه في الشين؛ لأنها أكثر اتصلاً بالسته، مع قربها منهن في الصفة؛ ألا ترى أنها مطبقة كالطاء، ولاتجافي عن موضعها تجافي الشين؛ لأن الشين بتفشيها لا تكادُ يستقرُّ اللسان عند التطق بها على مخرج، فلهذا كان الإدغام في الضاد أحسن منه في الشين ^(٢).

ثم قال: وتُدغم الطاء وأختاها في الشين ^(٣).

قلت: كلامه في هذا الفصل بين، وهو على حدّ إدغام [الطاء] ^(٤) وأختيها، لافرق.

ثم قال: «واعلم أن جميع ما أدغمته، وهوساكن، يجوز لك إدغامه إذا كان متحرّكاً، كما يُفعل ذلك بالمثلين» ^(٥).

يريد: أن المثلين يُدغم كل واحدٍ منهما في صاحبه إذا كانا منفصلين على الشرط الذي ذكرنا أولاً إذا كانا ^(٦) متحرّكين، فكذلك المتقاربين، ولا فرق إلا أن الإدغام في المثلين.

ثم قال: «وحاله فيما يحسن ويقبح فيه الإدغام وما يكون فيه أحسن وما يكون خفياً وهو بزنته متحرّكاً قبل أن [يُخفى، كحال المثلين]» ^(٧).

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. و«أخذ» قبلها مكرر في الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: «تفعل».

(٦) في الأصل: كان.

(٧) الكتاب ٤٢٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

أي: وحالُ هذا الذي هو متقاربٌ كحال ذلك، فإذا توالى فيه التَّحرك كان الإدغام أحسن، وإذا لم يتوالَ كان الإدغام والبيان شبيهين، ولك أن تُخفي ويكون على زنته متحرِّكاً، وقد تقدّم هذا كلّهُ فقس عليه.

ثمّ قال: « وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرفٍ واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً »^(١).

قلت: يذكر هنا الحروف المتقاربة متّصلةً، ونخصّ الأماكن التي قلبت فيها الثاني للأوّل، والحروف^(٢) المبدلة لا للإدغام بل للتّقريب^(٣) من الإدغام^(٤)، فقد كنّا [ذكرنا]^(٥) في المتقاربين اللذين من كلمة [أنّه]^(٦) لا يجوز فيها الإدغام؛ لأجل اللبس، نحو « قنّية، وقنّوان »، وحيث أمن اللبس جاز الإدغام، نحو « أمّحى الكتابُ »، فكلّ ما يذكر هنا ممّا يُدغم، فإنّه إنّما جاز ذلك فيه لأجل عدم اللبس، فمن ذلك « مُفْتَعِل » من الثَّرْدِ: مُتَرَدٍّ، وحكى سيبويه - رحمه الله - أنّهم يقولون: مُتَرَدٍّ، فيقلبون الثاني للأوّل، قال: والقياسُ مُتَرَدٍّ^(٧)؛ لأنّ أصل الإدغام أن يقلب الأوّل للثاني^(٨).

(١) في الأصل: هذه الحروف من حرف واحد ازدادت ثقلاً.

(٢) في الأصل: والحروف.

(٣) في الأصل: الادغام بل التقريب.

(٤) نحو: مصطبر.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: مثرّد.

(٨) الذي في الكتاب ٤٢١/٢، وطبعة هارون ٤٦٧/٤: « فمن ذلك قولهم في مثرّد: مثرّد؛ لأنّهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن، وبعضهم يقول: مثرّد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مُتَرَدٍّ؛ لأنّ أصل الإدغام أن يدغم الأوّل في الآخر ». والصّواب ماورد في عبارة المؤلّف، بدليل قول سيبويه: « والبيان حسن » فكيف يقول ذلك، ثمّ ينقل لغة البيان. وعليه فصواب نصّ سيبويه أن يكون: فمن ذلك قولهم في

فإن قلت: ولم كان الأصل؟

قلت: قد أجاب سيوييه - رحمه الله - عن هذا بعد، فقال: لما كان يغيرون الأول بالإسكان غيروه بالقلب^(١).

ثم قال: « وقالوا في (مُفْتَعِل) من (الصَّبِر): مُصْطَبِرٌ »^(٢).

قلت: أصله « مُصْتَبِرٌ »^(٣)، ولم يُمكن التّكلم بهذا؛ لأنّ الحرفين متقاربان^(٤)، ومع هذا فهما كالضّدين؛ لأنّ الصّاد^(٥) مستعلية، والتّاء مستفلة^(٦)، فهم يكرهون الاستفال بعد الصّعود^(٧)، دليل ذلك: امتناعهم من الإمالة في نحو « قاعِد »، ولم يمكنهم لأنّ الصّاد لا يدغم [في]^(٨) التّاء فتوسّطوا حالةً، وأبدلوا من التّاء حرفاً يقربُ منها في المخرج، ومن الصّاد في الصّفة؛ لما قلناه، فهذا نهاية ما يُعلّل ويُقال هنا، وهذا يُريد بقوله: « ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ من الحروف »^(٩) أي: في مشابهه، بخلاف التّاء؛ لأنّ فيه مع التشابه ما ذكرناه. /

ثم قال: « إذ لم يكن بينهما سوى ما ذكرت »^(١٠).

مُتَرَد: مُتَرَد، وبعضهم يقول: مُتَرَد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مُتَرَد. وانظر شرح السيرافي ٥٥٧/٦ (خ).

(١) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « من صبرت ». وفي الأصل: من الصّفة.

(٣) « مصتبر » لم يظهر منه في الأصل بسبب خرم إلّا الرّاء.

(٤) في الأصل: متقاربين.

(٥) في الأصل: الضاد.

(٦) « والتّاء مستفلة » أضع أكثره خرم.

(٧) في الأصل: الصعد.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) الكتاب ٤٢١/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « ولم يكن بينهما إلّا ». وفي الأصل: إذا لم. وكذا في الموضع التالي.

يريد: إذ لم يكن بين التاء والصّاد^(١) إلاّ مذكّرت من الإطباق وعدمه،
[والصّفير، وأمّا المخرج]^(٢) ففي نهاية القرب.

ثمّ قال: وقالوا: مُصَبِّرٌ؛ لما امتنعت الصّاد أن تدخل في الطّاء^(٣).
قلت: فهذا نصٌّ على أنّ « مُصَبِّرًا » ممّا أدغم من^(٤) « مُصْطَبِر ».
فإن قلت: مالذي قاد إلى ذلك، ويمكن الإدغام من « مصتبر »؟
قلت: الذي دعاه إلى ذلك أنّ « مصتبرا »^(٥) لا يُتكلّم به، و« مصطبر »
يُتكلّم به، فينبغي أن يدعى أنّ هذا إنّما أدغم ممّا نُطق به.
وعضّد « مُصَبِّرًا » بما حكى عن هارون^(٦) من قراءة بعضهم: ﴿فَلَا جُنَاحَ
عليهما أن يَصْلِحَا﴾^(٧).

(١) في الأصل: والطّاء. قال سيبويه بعد النّص السّابق ٤٢١/٢: « يعني قرب الحرف، وصارا في حرف واحد، ولم يجر إدخال الصّاد فيها؛ لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصّاد، وهي الطّاء ».

(٢) يقرأ في لأصل: والمين واما الريح.

(٣) الكتاب ٤٢١/٢.

(٤) في الأصل: ما ادغم في.

(٥) في الأصل: مصطبرا.

(٦) أبو عبد الله - وقيل: أبو موسى - هارون بن موسى الأعور العتكي البصري الأزدي ولأ [ت: ١٧٠ هـ تقريباً] كان يهودياً فأسلم، قارئ نحوي علامة صدوق نبيل، له قراءة معروفة. كان أوّل من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبّع الشاذّ منها فبحث عن إسناده. روى عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وأبي عمر بن العلاء، وعرض على عبد الله بن إسحاق وآخرين، وروى عنه علي بن نصر، ويونس بن محمّد المؤدّب، وآخرين، وثقّه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم. انظر غاية النهاية ٣٤٨/٢، بغية الوعاة ٣٢١/٢.

(٧) النّساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري. انظر الكتاب ٤٢١/٢، التّكملة ٦٢٢، مختصر في شواذ القراءات ٢٩، المحتسب ٢٠١/١، شرح الملوكي ٣١٩.

وزعم أن الزاي إذا اجتمعت مع التاء فإنها تُقلب-أعني التاء- دالاً، إذا لم يكن إدغام الزاي، فقرّبوا الحرفين بأن أبدلوا من التاء ما يشبهها مخرجاً وللزاي صفةً ومخرجاً، وهو الدال؛ إذ هو مجهور غير مطبق كالزاي. ومن قلب الثاني في « مُصَبِّر » قال: هذا مُزَّان^(١).

ولم يذكر في « مُسْتَمِع » إلا قلب الثاني للأوّل فتقول: مُسَمِّع^(٢)، ولا سبيل إلى إبدال التاء دالاً^(٣)، ولا طاء؛ لأنها أبعد عن^(٤) السين من التاء؛ ألا ترى أن السين مهموسة، فهي كالتاء، والطاء والدال مجهوران، فلا سبيل إلى القلب، فإما أن تُبَيِّن، وإما أن تقلب الثاني للأوّل.

قوله: « فإن أدغمت قلت: مُسَمِّع »^(٥).

قد ذكر هذا، لكن مراده: فإن أدغمت فعلى ما قلت لك.

ثم قال: « وقال ناسٌ كثيرٌ: مُتَرَدٌّ »^(٦).

فإن قلت: قد ذكر هذا قبل.

قلت: إنما يريد: أنك لا تقلب في « مُسْتَمِع » الأوّل للثاني كما فعلت في « مُتَرَدٌّ »؛ لأنّ السين فيها صغير، والتاء والتاء من جنسٍ واحد، لافضل في أحدهما يذهب الإدغام به.

(١) « هذا مزان » تأثر بخرم. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٣) « دالا » أضاع أكثرها خرم.

(٤) في الأصل: الى.

(٥) الكتاب ٤٢١/٢.

(٦) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « مُتَرَدٌّ ». والكلمة غير منقوطة في الأصل، لكن كلام المؤلف التالي على

ما أثبت.

ثم قال: « وقالوا في اضْطَجَرَ: اضْجَرَ »^(١).

قلت: فلم يحك فيه أن يُدغم في غيره، بل^(٢) تقلب الثاني له فيصير ضاداً، فهو إذاً من الجنس الذي لا يُدغم في مُقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فينبغي أن تجتمع الحروف التي لا تُدغم في مقاربا كما جمعها الفارسي - رحمه الله - « ضم شفر » لا « مرشف »^(٣)، فإنّ الضاد لا يدخل في شيء حتّى يصير حرفاً آخر^(٤)، فهم لما ثقل عليهم في « مُضْتَجِر » الخروج من الاستعلاء للاستفال^(٥) فكروا [ذلك، أبدلوا من التاء]^(٦) حرفاً يُشبهها في المخرج، ويُشبه الضاد في الإطباق والاستعلاء [وهو الطاء]، ثم أدغموا الطاء في الضاد، فقالوا: مضَجِر^(٧).

ثم قال: « وكذلك الطاء »^(٨).

يريد: أنّها إذا اجتمعت مع التاء فحالها كحال الضاد لا تدخل فيها، ولما كان يظهر من هذا التناقض؛ لأنّهم كانوا يدخلونها في الطاء وأختيها منفصلين، نحو « احفظ طالبا، واحفظ تولبا، واحفظ دلاما »، فلمّا كانا متّصلين^(٩) لم يدخلوها

(١) الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) في الأصل: بان.

(٣) انظر ماتقدم ٨٨٨، ٨٩٦.

(٤) يريد: أن الضاد لا يدغم في غيره؛ لأنه لا يصير، أي: لا يحوّل حرفاً آخر.

(٥) في الأصل: للاستقبال.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام بناءً على كلامه السابق، وإلاّ فقد ورد في ٨٩٦ أنّه لم يقع الإدغام حتّى صير الثاني ضاداً، فهو على هذا من إدغام المثليين لا المتقاريين.

(٨) الكتاب ٤٢١/٢.

(٩) في الأصل: متصلتين.

مع أن الإدغام في المتصل أوجب^(١)، أخذ يعتذر عن هذا بأحسن عذر، فقال: هما منفصلين يُترك فيهما الإطباق إن أدغمت، فكأنك لم تُحلّ بها، فإذا كانت متصلة كان الإدغام أوجب فيلزم عنه أن يذهب الإطباق جملةً؛ إذ كان يجوز ذلك مع المنفصل، فلمّا علموا أن الإدغام هنا يؤدي إلى ذهاب الإطباق جملةً رأوه^(٢) إجحافاً، فعدلوا عنه إلى قلب التاء حرفاً يُشبهها مخرجاً وصفةً، فقالوا: مضطجع؛ ليكون العمل من وجه واحد أخف^(٣).

وقوله: «وليكون الإدغام [في] حرف مثله»^(٤).

أي: قلبوا ليكون الإدغام في مماثل للطاء، إن وقع الإدغام؛ لأنّ الطاء أقرب إلى / الطاء من التاء؛ ألا ترى أن مخرج الطاء والتاء واحد، فهما من الطاء في المخرج على حدّ واحد، ويريد: الطاء بأنها قريبة من الطاء في الإطباق والاستعلاء والمخرج^(٥).

قوله: «إذ لم يجز البيان»^(٦).

أي: أبدلوا إذ لم يجز [إلا]^(٧) الإدغام؛ لما ذكرنا.

وقوله: «والإطباق»^(٨).

(١) «في المتصل أوجب» أضاع أكثره خرم.

(٢) تقرأ: ولوه.

(٣) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٤) الكتاب ٤٢١/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: والخبر.

(٦) في الأصل: اذا لم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) الكتاب ٤٢١/٢.

أي: ولم يجز الإطباق والبيان؛ لأنَّ المتقارئين في كلمة واحدة، فلو أدغموا لأجحفوا.

ثمَّ قال: « فكَرْهُوا أَنْ يَجْحَفُوا بِهِ حَيْثُ مُنِعَ هَذَا »^(١).

أي: حيثُ مُنِعَ البيان والإطباق، فتقول: مَظْلَمٌ^(٢)، فَإِنْ أَدْغَمْتَ قُلْتَ: مَظْلَمٌ، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، قَالَ زَهِيرٌ:

...وَيُظْلَمُ أحياناً فَيَظْلَمُ^(٣)

وَمَنْ قَالَ: مُصْبِرٌ، قَالَ: مَظْلَمٌ.

ثمَّ قال: « وَأَقْيَسُهُمَا مُطْعِنٌ »^(٤).

يريد: أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ تَقْلِبَ الْأَوَّلَ لِلثَّانِي، لَاعْكَسَهُ، وَاعْتَلَّ هَذَا بِأَنْ قَالَ: لَوْ قُلْتَ: ذُهِبَ بِهِ، فَأَسْكَنْتَ الْآخَرَ، لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ، إِلَّا أَنْ تَسْكُنَ الْأَوَّلَ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَعَلُوا الْآخَرَ يَتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى^(٥) تَسْكِينِ الْأَوَّلِ وَتَغْيِيرِهِ،

(١) الكتاب ٤٢١/٢. وفيه: « فكَانَتْهُمْ كَرْهُوا ».

(٢) في الأصل: مصْطَلَمٌ.

(٣) البيت بتمامه:

هو الجواذ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً، وَيُظْلَمُ أحياناً فَيَظْلَمُ

انظر الديوان ١٥٢، الكتاب ٤٢١/٢، سر صناعة الإعراب ٢١٩، الخصائص ١٤١/٢، المنصف ٣٢٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٤٠٣/٢، شرح التصريف ٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١٠، ١٤٩، شرح الملوكي ٣١٦، ٣١٩، شرح الشافية للرّضي ٢٨٩/٣. ويروى: « فيظْطَلَمُ »، و« فيظْلَمُ »، و« فينظلم ». والذي في كتاب سيبويه « فيظْلَمُ » كما هنا، وكلام الأعلام على أنه بالظاء، أي أدغم الظاء في الظاء، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السرياني « فيظْطَلَمُ » بلا إدغام.

(٤) في الأصل: وأقيسها. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) « على » أضاع أكثره خرم.

جعلوه تابعاً للآخر، فغيّروه^(١) ولم يُغيّروا الآخر. فهذا هو الذي بيّناه^(٢) آنفاً.

وقوله: « ألاترى أنّك لو قلت في المنفصلين »^(٣).

إنّما قال: « في المنفصلين » ولم يقل: في المتصلين؛ لأنّ « افتعل » كلّهُ إنّما هو بمترلة المنفصل، على ما بيّنا، فجاء بما هو مثله؛ لأنّه يُحملُ عليه.

ثمّ قال: « وكذلك تُبدل للذال [من مكان التاء] أشبه الحروف بها؛ لأنّهما إذا كانا في حرفٍ واحدٍ لزم ألاّ يُبيّنا »^(٤).

لما ذكر حكم تاء « الافتعال » مع الصّاد والزّاي [والسّين]^(٥) والضّاد والظّاء، وزعم أنّ التّاء معها لا يصحّ أن تدخل فيها هذه الأحرف؛ لأنّ هذه الأحرف لا يُدغمن في التّاء، ومنها ما لا يُدغم على حال، نحو: الزّاي، والصّاد، [والسّين]^(٦)، أخذ يحتال على إدغامها؛ ألاترى أنّه تقدّم أنّها وأختيها^(٧) يُدغمن في الظّاء والذّال والتّاء، والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي ألاّ تُقلب معها التّاء، بل لا تُدغم فيها، فتقول: مذكر^(٨)، في « مذكر »^(٩). وقوله: « لأنّهما إذا كانا في حرفٍ واحدٍ لزم ألاّ يُبيّنا » اعتلال لقولهم^(١٠) بعد القلب: مذكر، ولم يقولوا: مذدكر، كما يقولون: مضطبر،

(١) تقرأ: فقهره.

(٢) « بيناه » أضاع أكثره حرم. ويحتمل كونه: قلناه.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: تبدل الذال... لاهما... لازم. انظر الكتاب ٤٢٢/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) تكملة للحصر.

(٧) في الأصل: واختها. ويعني: التّاء والظّاء والذّال.

(٨) وبعض بني أسد يغلب الذال فيقول: مذكر. انظر معاني القرآن للفراء ١٠٧/٣.

(٩) تقرأ: منطر في مدطر.

(١٠) في الأصل: بقولهم.

تارة، ومُصَبِّرٌ، أخرى^(١)، فقال: هم ما يدغمونهما^(٢) منفصلين، فلزم أن يُدغما متّصلين في « افتعل » [بعد قلب التاء دالاً]^(٣) لقرب الدال من الدال. وقوله: « فكرهوا هذا الإجحاف »^(٤) اعتلالٌ لقلب التاء دالاً، أي: كرهوا إدخال الدال في التاء؛ لأنّ هذا إجحافٌ بالدال؛ لكونها مَجْهُورَةٌ، والتاء مهموسة، فأرادوا أن يكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر.

وقوله: « والزّاي لا يُدغم على حال »^(٥).

أي: قالوا: مُزْدَان، ولم يقولوا: مُذْذَكِر، وكذلك الصّاد مع التّاء، والضّاد معها. وجملة تلك الحروف لأنّ فيهنّ فضلاً زائداً^(٦) كرهوا إذهابه مع ما ليس له فضلٌ، فلذلك أظهروا مع هذه الأحرف، ولم يظهروا في « مُذْذَكِر ». وقد ثبت^(٧) في بعض النسخ: « والزّاي لا تدغم فيها إلّا على حال ». أي: لا تُدغم في الدال إلّا على حال وهو قلب الدال زائداً^(٨) فيقولون^(٩): مُزّان.

وقوله: « فلم يُشبهوها »^(١٠).

أي: فلذلك لم يُشبهوا الدال مع الدال بالزّاي مع الدال؛ لقرب الذي بينهما.

(١) في الأصل: تاتي ومصبر اخرى.

(٢) في الأصل: يدغمونها.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « لاتدغم فيها ». أي في الدال. وستأتي رواية أخرى.

(٦) في الأصل: فضل زايد.

(٧) « في مذدكر وقد ثبت » تأثر بخرم، خاصّة « مذدكر ».

(٨) « قلب الدال زايا » تأثر بخرم.

(٩) في الأصل: ويقولون.

(١٠) الكتاب ٤٢٢/٢.

وقوله: « والضاد في ذلك بمنزلة الصاد »^(١).

يريد: أن الضاد في اجتماعها مع التاء بمنزلة الصاد مع التاء، أي: تقلب معها طاء، ويجوز الفكّ إذ ذاك والإدغام، بخلاف « مُذْكَر »^(٢). وقد كان فرغ من هذا قبل، وإنما جاء به لأجل الذال مع الدال، يقول: يدغم هذا ولا يدغم / هذا. ولما كان قدّم أن الضاد لا تدخل في الطاء، ولا في شيء؛ لأنّها من حروف « ضمّ شفر »، أخذ هنا يعتذر عن قولهم: مطّجع، فقال: أدغمت حيث كانت الطاء مطبقة، ولم تكن في السّمع مثلها^(٣).

أي: مثل الضاد^(٤)؛ لأنّها أعني الطاء - أعظم إطباقا.

ثمّ قال: وقربت منها، وصارت في كلمة واحدة، فاغترفوا استطالتها، ثمّ قال: وصارت كلام المعرفة إذا لزمها الإدغام فيما لا تدغم فيه في الانفصال إلّا ضعيفاً^(٥).

أي: لما كانت معها في الكلمة الواحدة آثروا الإدغام كما يؤثرونه في لام المعرفة لاتّصالها فيما بعدها.

فإن قلت: لم أبطلتم تعليل الفراء في لام المعرفة، وسيبويه قد اعتلّ [به]^(٦)؟ قلت: لم يُبطله إلّا من حيث أنّه لا يكتفى به دون الكثرة، بل لابدّ من كثرة

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) عدم جواز الفكّ في مذكر، هو مذهب سيبويه، وسماعه عن العرب. وحكى عنهم الجرّميّ الفكّ، وأجازه، وهو القياس. انظر التعلّيق ١٩٧/٥، سرّ صناعة الإعراب ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الكتاب ٤٢٢/٢: « في السّمع كالضاد ».

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) تكملة يلتمس بها الكلام. وقد مضى تعليل الفراء ٩١٥، ٩١٦.

الاستعمال.

ثم أخذ يتكلّم على الطّاء مع التّاء، وزعم أنّ قلب التّاء طاء مع الطّاء
أجدر^(١).

أي: أولى من قلبها مع سائر الحروف؛ لأنّ التّاء أقرب إلى الطّاء من سائر
الحروف، فردّها للطّاء.

ثمّ قال: « ولا تُدغم الطّاء في التّاء فتُخلّ بالحرف »^(٢).

أي: لا تُدخل الطّاء في التّاء فتخلّ بالحروف التي فيها فضل صوت.

وقوله: « لأنّهما في الانفصال أثقل »^(٣).

اعتلّ للإدغام، أي: أنّ اجتماعهما منفصلين يثقل لقرّبهما؛ ألا ترى أنّهما^(٤)

من مخرج واحد، فلمّا كان ذلك في الانفصال، لزم الإدغام في المتصلين.

وقوله: « ولم يدغموها في التّاء »^(٥).

قلت: تكرار، لكن ذكر هنا مُتَمًّا، قال: « لأنّهم لم يريدوا إلّا أن يبقى

الإطباق »^(٦). أي: لم يدغموه في الاتّصال لأنّ الإدغام في الاتّصال شديد يزول له

الإطباق، وهم لا يرون إلّا أن يبقى الإطباق.

وقوله: « إذ كان يذهب في المنفصلين »^(٧).

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢. و« فتخلّ » لا يقرأ منه بسبب حرم إلّا اللام.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢. وفي الأصل: لأنّها.

(٤) في الأصل: اجتماعهما منفصلين يعتلّ لقرّبهما ألا ترى أنّهما.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « في الانفصال ».

تعليل؛ لأنّه كان يلزم هنا إذهابه؛ لأنّه إذا كان يذهب مع الانفصال جوازاً، فيكون مع الاتّصال ذهابه وجوباً، ولهذا قال: « فكهروا أن يلزموه ذلك في حرفٍ ليس من حروف الإطباق »^(١). أي: كرهوا أن يلزموا ذهاب الإطباق مع ما ليس بمطابق^(٢).

ثمّ قال: « وكذلك الدّال »^(٣).

أي: بمترلة الدّال مع التّاء، تقلب التّاء دالاً، ثمّ تدغم الدّال في الدّال. وهذا أيضاً يحتال فيه كما احتال هناك؛ لأنّ الدّال ليست من الحروف التي فيها فضل فكره ذهابه، قال: « لأنّه قد يجوز^(٤) فيه البيان في الانفصال، مع ما ذكرنا من الثقل »^(٥). أي: لانقول: ادّتانوا، لأنّ « انقدّ تلك »^(٦) بالإظهار ثقیل، وهو قليل، ولهذا قال: و[قد]^(٧) يجوز فيه البيان. فأتى بـ « قد » لأنّها للتقليل، فلمّا كان ذلك ثقيلًا في المنفصلين لزم الإدغام في^(٨) المتّصلين.

وقوله: « فلمّا صار هنا، لم يكن له سبيل إلى أن يفرد من التّاء »^(٩).

أي: كان في الانفصال يجوز فيه البيان على ضعف، فلمّا صار متّصلاً لم يحز

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) في الأصل: بمطمين.

(٣) في الأصل: الدال. وفي الموضع الذي بعده: الدال. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: لا يجوز. وسيأتي صوابه عند المؤلف. وانظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « على ما ذكرنا ».

(٦) في الأصل: ذلك.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) « الإدغام في » أضاع أكثره حرم.

(٩) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « ههنا ». وفي الأصل: جاز. وكذا في الموضع التالي.

أن يفرد من التاء، أي: لم يجز إظهاره، فيكون بعد الدال غيرها، بل عزموا على ألا يكون بعدها غيرها، كما فعلوا ذلك بالطاء؛ لأنهم كرهوا أن يكون الجهر الذي فيها يذهب^(١).

ثم قال: وقد شبه بعض العرب حروف الإطباق الأربعة، إلى آخره^(٢).

[١٤٣ ب] قلت: فهذه درجة الثالثة بين^(٣) المنفصلين / وبين ما يقرب من المتصل، فـ «افتعل» أقرب إلى الاتصال من «فعلت»؛ ألا ترى أنك تقول: فعل، فتذهب [التاء]^(٤)، وتاء «افتعل» لم تدخل على أنها لتخرج^(٥)، فتقول في «خبطته»: خبطته، وفي «فحصت»: فحصت، وفي «حفظت»: حفظ^(٦). وقد اعتل سيويه لها، وكلامه في نهاية البيان^(٧).

وزعم أن بعض العرب قلبها مع الدال دالاً في فعلت، فقال في «عُدته»: عُدّه، فشبهها بها في «أَدان»^(٨)، فشبه التاء في «فعلت» بها في «افتعل»، وكذلك «نقدته ونقدّه»^(٩).

ثم قال: «واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين»^(١٠).

(١) في الأصل: مذهبه. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٣) في الأصل: في.

(٤) تكلمة يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: لمدح.

(٦) في الأصل بطائين مفصولتين.

(٧) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٨) في الأصل: اذان.

(٩) تقرأ في الأصل: نعدط ونعدت. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢٣/٢. وفي الأصل: أقوى هنا.

قلت: هذا هو الذي قلنا، من أن هذا درجة بين المشبه بالمتصل وبين المنفصلين، فهو أقرب إلى الاتصال من المنفصلين؛ لأن التاء التي للضمير قد صارت كحرف من حروف الكلمة، فلهذا كان ترك البيان، وهو الإدغام، أقوى منه في المنفصلين، وإن كان البيان حسناً. قال سيويه - رحمه الله -: «حدثنا من لانتهم أنه سمعهم يقولون: أخذتُ، فَيُيَنون»^(١).

وأعطى هنا كلمة ليست من الباب، قال: إذا كان الثاني من المثليين ساكناً، لم يُدغم فيه؛ لما ذكر من أن الأصل أن يُغيّر الأوّل بالتسكين، فالأوّل هو الذي يكون ساكناً، لا الثاني. قال: ألا قالوا: يُيَن لهم؟^(٢).

هذا استئناف اعتراض، كأن القائل يقول: لم قلبوا الثاني للأوّل في «مُزَّان، ويصْبِرُ»، ولم يقلبوا في «يُيَن لهم»، [فيقولون]^(٣): يُيَن لهم؟

فأجاب: بأن الأوّل لما كان يسكن كان الآخر يقوى عليه بالقلب، ولا يتصور العكس؛ لأن الأصل كذلك. قوله: وذلك «أُسْتُطْعِمَ»^(٤).

قلت: هذا يرجع إلى الكلمة^(٥) التي قدّم: من أنه إذا سكّن الثاني لم يكن إدغام، واستدلّ على صحّة هذا: بأن المثليين إذا كانا على هذه الصّورة والصّفة^(٦)،

(١) «فيينون» تأثّر بحرم. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، ٤٢٤: «فإن قلت ألا قالوا».

(٣) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: «وذلك قولك: أُسْتُطْعِم».

(٥) في الأصل: الكلية.

(٦) تقرأ: والصه.

لم يكن إدغام، نحو « رَدَدْتُ »، فإذا كان في المثلين ذلك^(١) فأحرى ألا يكون في « أُسْتُطِعِمَ » ونحوه، ومع هذا أن الساكن في « رددت » قد تصل إليه الحركة، ومع أن التاء في « أُسْتُطِعِمَ » بين ساكنين، وهذه كلها أمورٌ توجب البيان، على الوجوب [في]^(٢) كل واحد، كيف إذا اجتمعت؟

ثم قال: « ودعاهم سكون الآخر في مثلين أن يبين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: أرُدُّدْ »^(٣).

أي: أن الساكن دعاهم إلى البيان في « أرُدُّدْ »، وسمي سكون « أرُدُّدْ » جزماً، وإن كان بناءً؛ لأنه^(٤) يشبه بالجزم، في أن الحركة تلحقه ولا تثبت على حال واحدة. وزعم أن هذه اللغة الحجازية هي اللغة القديمة الجيدة^(٥). يعني بالقديمة: المتقدمة فضلاً وشرفاً، بها نزل القرآن^(٦). فهذا يؤيد مادّعا من أن إسكان^(٧) الثاني يمنع من الإدغام.

وأخذ يوجّه قول بني تميم في « أرُدُّدْ »^(٨) بأن هذا الساكن تُدركه

(١) أي: عدم الإدغام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « المثلين ».

(٤) في الأصل: لا.

(٥) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) من ذلك قوله تعالى [طه: ٢٧]: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾. وانظر في لغة الحجاز شرح

التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمة في التصريف ٢٠٤، الممتع ٦٥٦.

(٧) « إسكان » لم يظهر منه إلا التّون.

(٨) وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمة في التصريف ٢٠٤. ونسب في الممتع ٦٥٧، وشرح

الشافعية للرّضي ٢٤٦/٣ لغير الحجازيين من العرب.

التثنية^(١) والنون [الخفيفة والثقيلة، والألف واللام]^(٢)، فتقول: رُدَّا، ورُدَّن^(٣)، وردّ القول، بخلاف « رددت » الذي لاتصل إليه الحركة.

وزعم أن « استطار » كذلك لا تُدغم، وإن لم يقع^(٤) بين ساكنين؛ لأن هذه السّين قد عزموا على ألا يُحرّكوها؛ إذ لم تُحرّك قطّ في موضعٍ من المواضع^(٥)، مع أن هذا المتحرّك أصله السّكون^(٦)، فهي بين ساكنين تقديراً.

وقوله: « فكانوا خُلُقَاء أن لو لم يكن إلّا هذا ألاّ يحملوا على / الحرف في أصله أكثر من هذا »^(٧).

أي: أنّه متحرّك فهو مُغيّرٌ بالتّحريك الذي طرأ عليه، فلا ينبغي أن يُحمل عليه أكثر من هذا التّحريك، ولا يُجمع هذا عليه مع الإدغام فيه. وقوله: « قد اجتمع فيه الأمران »^(٨).

أي: سكون ما قبل، وسكون ما بعد. « وأما (اختصّموا، وافقتلوا)، فليستا^(٩) كذلك؛ لأنّهما حرفان متحرّكان »^(١٠).

(١) « تدركه التثنية » أضع أكثره حرم.

(٢) تكملة من الكتاب ٤٢٤/٢ يلتزم بها الكلام.

(٣) في الأصل: ورددن.

(٤) يعني: حرف التاء.

(٥) ولو أدغم التاء لألقى حركتها على السّين، فحرّكت. انظر شرح السّيرافي ٥٦٩/٦ (خ). وانظر الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) يعني: الطّاء.

(٧) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « لا يحملوا ». وفي الأصل: يجعلوا. وهو كما أثبتته في طبعة هارون ٤٧٣/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٩) في الأصل: فليست.

(١٠) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « وقعا متحرّكين ».

أي: أن الصّاد والتّاء اللذين بعد تاء^(١) « افعل » متحرّكان، فلذلك جاز فيه الإدغام، وهذا الساكن القبلي قد يتحرّك، إذا قلت: خصم، وقتل، فهذا فرق بينهما.

وقوله: « لَأَتَّكَ تقول: مُدَّ به، ومُدَّ »^(٢).

قلت: الأوّل^(٣) مبني لما لم يُسمَّ فاعله، والثاني أمرٌ.

ثم قال: « وَتَدَّ يَتَدُّ، وَوَطَدَ يَظْدُ، فَلَا يُدْغَمُونَ »^(٤).

قلت: علل بأمرين: أحدهما: أنّه لو أدغم لالتبس. والآخر: أنّه لو قلت: ودَّ،

في « وتَدَّ »، لقلت في المضارع: يَدُّ، وقد كنت حذف الواو، فيجتمع إعلالان.

فإن قلت: من أين يلزم الحذف، إنّما تُحذف الواو إذا وقعت بين ياء

وكسرة، نحو « يَوْعَدُ »، وهنا لم يقع إلّا بين ياء وساكن؟

قلت: هذا^(٥) الساكن أصله الكسر، وهذا القدر مرعيٌّ في هذا الباب؛ ألا

ترى أنّهم قالوا: يَظًا، وَيَسَعُ؛ فحذفوا؛ لأنّ الأصل « يَوْطِي، [ويوسع] »^(٦)، فراعوا الأصل.

« ولم يكونوا ليظهروها فيكون فيها كسرة »^(٧).

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الكتاب ٤٢٥/٢: « لَأَتَّكَ قد تقول: مُدَّ وقُلَّ ».

(٣) في الأصل: الآخر.

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢.

(٥) « هذا » لم يقرأ بسبب حرم.

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام. ودليل كون هذا التّوَع على يفعل بكسر العين، حذف الواو؛ لأنّه لو كان

مفتوح العين لما حذف، ولقيل: يوطأ، ويوسع. انظر الممتع ٤٣٤.

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « ليظهروا الواو ».

أي: لم يقولوا: يودُّ؛ لأنَّهم قد حذفوها والكسرة بعدها، فأحرى فيها^(١).

ثمَّ قال: « ومن ثمَّ عزَّ في الكلام أن يجيء مثل (رَدَدَت)، وفاؤه واو »^(٢).

أي: من أجل ما يلزم عنه من كسر العين، فتحذف [الواو، فلهذا]^(٣) لم يجيء، وإنَّما يبنون هذا النوع على « فَعِلَ » ليكون المضارع « يَفْعَلُ » مفتوحاً، فلا يُحمل [عليه]^(٤) بحذف^(٥)، نحو « ودَدَت »^(٦)؛ لأنَّه يلزمهم « يودُّ »^(٧).

وقوله: « اصْبِرُوا »^(٨) الفصل.

لما علَّل امتناع الإدغام في « يَتَدُّ » للبس، خاف أن يقول له قائل: فينبغي ألاَّ يدغم « اصْبِرُوا »؛ لأنَّه يلتبس ذلك بمضاعف الصَّاد، كما يلتبس ذلك بمضاعف الدَّال، فقال: ليس في هذا لبس؛ لأنَّ « أَفْعَل » لم يبنوه في كلامهم.

وقوله: « وقالوا: مَحْتَدُّ، فلم يدغموا؛ لأنَّه قد يكون في موضع التَّاء دالٌّ »^(٩).
كأنَّ قائلًا قال له: لم أدغمت « اختصم »، ولم تُدغم « مَحْتَدًّا »، ولا فرق

(١) يعني: والكسرة في الواو.

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « وموضع الفاء واو ». ويعني سبويه: مافاؤه واو، وعينه ولامه من جنس

واحد، مفتوح العين في الماضي.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: على الإدغام.

(٦) في الأصل: رددت.

(٧) في الأصل: رددت لانه يلزمه يودد. ومعنى اللزوم هنا: أن قياس مضارع فَعِل يَفْعَل، ولم يجيء

مكسور العين في المضارع ولا مضموماً إلاَّ شاذًّا، نحو: نَعِمَ يَنْعِمُ، وينعُمُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ، وفضِّلَ يَفْضُلُ.

انظر الممتع ١٧٦، ١٧٧.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢.

(٩) في الأصل: دالا. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

بينهما؛ لأنّ ما قبل المتقاربين ساكنٌ يمكن تحريكه، بخلاف الساكن في « اسْتَطَاعَ »؛
لأنّهما^(١) لا تُحَرِّك أصلاً؟

فأجاب سيبويه - رحمه الله - عن هذا: بأنّ التّاء قد يكون موضعها دالٌّ، ويريد
بهذا أنّه لو أدغم لالتبس « مَحْتَدٌ » بـ « مَحَدٌ »^(٢) الذي هو من تركيب « ح د د »^(٣).
فإن قلت: وكذلك يلتبس « خَصَمٌ »^(٤) لأنّه يلتبس « افتعل » بـ « فَعَلٌ ».
قلت: الفارق بينهما أنّ مضارع هذا مضموم الأوّل^(٥)، ومضارع هذا مفتوح
الأوّل^(٦)، فعندما يقول: يُخَصِّم، علم أنّه « فَعَلٌ »^(٧).

قال: وبنوا المصدر على « التّدة، والطّدة »، ولم يقولوا: وطدّا، ولا وتدّا^(٨).
وهذا بيّن؛ لأنّه إن أدغم التّيس. فقلوه: « بُيِّنَ » جواب الشرط^(٩).
ثمّ قال: « وإن شئت أبقيت في الطّاء الإطباق »^(١٠).
يريد بذلك أن يقول: ودّا^(١١)، فيدغم ويبقي إطباق الطّاء حتّى لا يلتبس.
ثمّ قال: « ومّا يُدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب

(١) يعني: السين.

(٢) في الأصل: عد.

(٣) في الأصل: ج د د.

(٤) في الأصل: اخصم.

(٥) يعني: فَعَل.

(٦) فيقولون: خَصَمَ يَخَصِّم.

(٧) في الأصل: تفعل.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « وكرهوا وطدا ووتدا ».

(٩) من قوله - ٤٢٥/٢ - : « فإن قيل بُيِّنَ؛ كراهية الالتباس ». ويريد بذلك وطدا ووتدا.

(١٠) الكتاب ٤٢٥/٢.

(١١) في الأصل: وطدا.

المخرجان»^(١).

[١٤٤ب] قلت: يريد: / أن المضارع من مثل «تطوَّع» إنما هو «يتطوَّع»، فيدغم، والحرفان من مخرج واحد، وهما التاء مع الطاء، والمضارع من «تذكر» «يتذكر»، والحرفان فيه متقاربا المخرج، فيُدغم هذا كله، فيقول: تذكرون، وتطوَّعون، وإذا^(٢) كان الإدغام يجوز فيما هو منفصل^(٣)، فأحرى فيما جرى مجرى الكلمة الواحدة، فهذا بمترلة «افتعل»؛ لأنَّ تاء «افتعل» لا يلزمها أن يكون بعدها^(٤) ما هو من مخرجها، ولا ما قارب مخرجها.

وقوله: «وذلك قولهم في (فَعَل) من (تطوَّع)»^(٥).

يريد: وذلك قولهم في الماضي منه إذا أردت سكون أوله: اطوَّع، لما سكنت للإدغام اجتلبت الألف الخفيفة^(٦).

ثم قال: ودعاهم إلى إلحاق الألف في «اذكَّر» مادعاهم إلى طرحها من «قَتَلَ، وخطَّف»^(٧).

إن قلت: هذا الكلام خَلْف؛ لأنَّ الذي دعاهم إلى إلحاقها في «اذكَّر» إنما هو عكس مادعاهم إلى إسقاطها؛ لأنَّ هذا يسكن فتجيء الألف، وهذا يُحرِّك فتسقط له الهمزة!

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: الحرف.

(٢) في الأصل: اذا. وزدت الواو لربط الكلام.

(٣) في الأصل: يحرم فيهما منفصل.

(٤) في الأصل: بعده.

(٥) في الأصل: قولك في فعل تطوَّع. وبعده: اطوَّع. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٦) يعني: همزة الوصل.

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢.

قلت: إنّما الكلام على حذف مضاف، والمعنى: ودعاهم لإلحاقها عكس
مادعاهم^(١) إلى إسقاطها.

ثمّ قال: « فالألف في (اختطف) لازمة ما لم يعتلّ الحرف »^(٢).

أي: بالتحريك عند الإدغام، فتسقط.

وقوله: « كما أنّ الألف تدخل ثمة إذا اعتلّ »^(٣).

يعني: في « اطّوع » تدخل إذا اعتلّ بالإسكان لأجل الإدغام، فإذا لم يعتلّ لم

تدخل، وإذا اعتلّ^(٤) هناك لم تثبت، بل تسقط^(٥).

ثمّ قال: « وتقول في المصدر: ازيّناً وادّارُؤاً »^(٦).

قلت: وأصله « تزيّناً، وتدارُؤاً »، فعندما سكّنت للإدغام اجتلبت همزة

الوصل.

ثمّ قال: « وينبغي على هذا أن تقول في (تترّس): اترّس »^(٧).

قلت: هذا مثل ذلك، ويزيد عليه بأنّ الحرفين مثلان.

« وإنّ بيّنت فحسّنُ البيان كحسنه فيما قبله »^(٨).

قلت: لا، بل البيان في الأوّل أحسن؛ لأنّ المتقارئين لا يكونان بمرتلة المثلين،

(١) « ودعاهم لإلحاقها عكس مادعاهم » تأثّر بخرم، خاصّة « عكس » التي لم يقرأ منها إلّا السين.

(٢) في الأصل: لما لم يعتلّ الحذف. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٥/٢. وليس فيه: أنّ الألف.

(٤) في الأصل: اعتلت.

(٥) يعني: في اختطف.

(٦) في الأصل: اردنا واداروا. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: تزين وتزين. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢.

فكلامه مطلق، ومعلوم قطعاً أنّه لا يُريد ظاهر هذا؛ لأنّه قد نصّ على مثل هذا في غير موضع.

وقوله: فإن التقت التاءان في أوّل الكلمة، نحو «تتكلّمون»، فأنت بالخيار^(١).

قلت: يريد: أنّ هذا التّوَع لك فيه وجهان: إبقاؤه على أصله، والحذف، فتقول: تكلّمون، في «تتكلّمون»، وليس هذا من الإدغام، وإنّما ذكره ليزيل خيال من يقول له: أدغمه؛ لأنّك تدغم المتقارّين، فالأحرى أن تدغم المثّلين، فقال: لا يكون ذلك لما يأتي بعد: من أنّه فعلٌ مضارعٌ، فلا يدخل فيه ألف الوصل^(٢)، فإنّما أمره عندما^(٣) تريد تخفيفه أن تحذف إحدى تاءيه. وزعم أن المحذوف إنّما هي تاء «تفعل»، وأنّ المثبّطة تاء المضارعة؛ لأنّ تاء المضارعة إذا حذفت فسد البناء، وهي^(٤) لم تعتلّ بسكون^(٥) في موضع من المواضع؛ ألا ترى أنّك لو قلت: تدأل، لم تصل للإدغام لأجل سكون الدّال، فلو ألقيت حركة الهمزة عليها وتحركت، لم تدغم أيضاً حين^(٦) قلت: تدأل. وكأنّ سيبويه - رحمه الله - خاف ألاّ يخلص له هذا؛ لأنّه ربّما يقول القائل: إنّما امتنع إدغامه، وإن تحركت الدّال، لأنّ حركتها عارضة، والأصل السّكون، فقال: «ولا في (تَدْعُ)»^(٧)؛ ولا مطعن في هذا لأحد،

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: يتكلمون. وكذا في «تتكلّمون» التالية.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) في الأصل: عندما.

(٤) «هي» ذهب بالهاء حرم.

(٥) «بسكون» لم يظهر منه بسبب حرم إلاّ النون.

(٦) في الأصل: حتى.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: يدع.

فلما كانت هذه التاء-أعني تاء المضارعة- لاتسكن في موضع من المواضع، ولا تغير،

وكانت التي / بعدها، وهي تاء « تفعل » هي التي تسكن في مثل: ﴿ادَارَأْتُمْ﴾^(١)

و﴿ازَيَّنْتَ﴾^(٢) حذفوها لضعفها، وهي التي تسكن أيضاً في « تذكّرون ».

وقوله: « لآئه يفسدُ الحرف ويلتبس لوحذفت واحدة منهما »^(٣).

يعني: من التاءين في « تَدَلُّ وتَدَعُ »، لوقلت: ادّل، وادّع، لالتبس بما هو

من تركيب « د د ل »، وإن كان باب « ددن » يقل^(٤)، فهذا إلباس، وأيضاً فإنه

يفسد البناء حتى لا يدلّ على شيء مما كان عليه قبل^(٥).

قال: « ولا يسكنون هذه التاء في (تتكلمون) ونحوه، ويدخلون ألف

الوصل »^(٦).

يريد: أن المضارع وإن اجتمعت فيه التاءان^(٧) فإنه لا يسكن؛ لأنه يؤدي

ذلك إلى دخول ألف الوصل فيه، وإثماً بإهما الدخول في الماضي والأمر، نحو

« تَدَارَأْ، وتَدَارَأْ »، وأما المضارع فإنها لاتدخل فيه كما لاتدخل فيما

ضارعه.

ثم قال: « ولا يحسن حذف واحدة منهما »^(٨).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) البقرة: ٧٢.

(٣) في الأصل: منها. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) في الأصل: نقل، ولعلّ الصواب ما أثبتّه إن شاء الله.

(٥) يعني: لفظ المضارع. انظر شرح السّيرافي ٥٧٥/٦ (خ).

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « ونحوها ويلحقون ».

(٧) في الأصل: المثلان.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « ولا يجوز ».

يعني: إذا قلت في « تتذكرون »: تذكرون^(١) وحذفت التاء، فلا سبيل بعد ذلك إلى حذف أحد الحرفين^(٢) وإن تقارباً^(٣)؛ لأنك إن حذفت التاء حذفت حرف المضارعة والتأنيث^(٤)، وإن حذفت الذال اختل الحرف والتبس. وقوله: « وتخل فيه »^(٥).

أي^(٦): توقع الإخلال فيه.

وقوله: « ولم يروا ذلك محتملاً »^(٧).

قلت: معناه: ولم يهتملوا، أعني: حذف واحدٍ منهما.

وقوله: « إذا كان البيان عربياً »^(٨).

أي: إذ كان الإتمام الذي هو « تتذكرون » عربياً.

وقوله: « فأما (الذكر) »^(٩).

قلت: يريد أن يعتذر عنه؛ لأنه لاوجه لقلب ذاله، وهو جمع « ذكرة »، فكان ينبغي أن يكون « ذكر »، فقال: لما كانت هذه الكلمة تقلب [ذالها]^(١٠) دالا في تصاريف الكلمة، نحو « اذكر، ومذكر »، قلبوها هنا، وإن كان قلبها هناك لعلّة

(١) في الأصل: وتذكرون.

(٢) يعني: التاء والذال.

(٣) تقرأ: وإن تمّالا. انظر التعليقة ٢٠٥/٥.

(٤) « حذفت حرف المضارعة والتأنيث » تأثر بخرم.

(٥) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وتخل به ».

(٦) في الأصل: ان.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٩) في الأصل: الذكر. انظر الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وأما ».

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

وهنا لغير لعلّة، ولهذا قال سيبويه: « وقلبها شاذٌّ [شبيهةٌ] بالغلط »^(١).

(١) الكتاب ٤٢٦/٢. وماين معقوفين تكلمة منه.

هذا باب الحرف الذي يُضارع به^(١) حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه

قلت: هذه الترجمة يدخل تحتها «أصدق، وأشدق» فأنت^(٢) إذا قلت في «أصدر»: أزد^(٣)، فقد ضارعت بالصّاد حرفاً من موضعه، وكذلك إن لم تُخلص وقربت^(٤). وإذا قلت: أشدق، وقربت الشّين من الزّاي، فقد ضارعت بالشّين حرفاً ليس من موضع الشّين، وهو الزّاي^(٥).

قوله: «لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة»^(٦).

تعليلٌ لقوله: «فأمّا الذي يُضارع به الحرف»^(٧). وكأنّه قال: يضارع به لأنّهما في كلمة واحدة.

ثمّ قال: «فلم تدغم في التّاء لحالها التي ذكرت لك»^(٨).

يعني: فلم تدغم الصّاد في التّاء، نحو «اصتبر»؛ لحالها وهي أنّها من حروف

(١) في الأصل: الحروف التي ... بها. والمراد: الصّاد.

(٢) في الأصل: وانت.

(٣) في الأصل: ازد.

(٤) في الأصل: وقرنت. والمقصود: إن جعلتها بين الصّاد والزّاي.

(٥) انظر ما سيأتي ٩٥٨.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: بحالها. وسيأتي كما أثبتّه بعد قليل.

الصَّغِير^(١).

وقوله: « ولم تدغم الدال فيها »^(٢).

قلت: هذا راجع لـ « أَصْدَرَ، وَمَصْدَرٍ »^(٣)، كأنه لما تعذر له الإدغام-إدغام الصاد في الدال- كما تعذر^(٤) في « افعل »، خاف أن يقال له: فإذا تعذر لك^(٥) قلب الأول للثاني، فلتقلب الثاني للأول، فيقول: أَصَّر^(٦)، في « أصدر »؛ لأنها كلمة واحدة، بخلاف « افعل »^(٧)؟ [فقال]^(٨): فلما كانت كلمة واحدة كان الامتناع^(٩) لأجل اللبس، كما فعل في « وَثِدٍ ».

وقوله: « ولم تُبدل لأنها ليست بمترلة (اصطبر) »^(١٠).

يريد: لم تُبدل الدال في « أَصْدَرَ »؛ لكونها ثانية^(١١)، كما قبلت الثانية في « افعل »، فيما ذكرنا، بل أبقيت؛ لأنها مع ما قبلها / أصلان، بخلاف « افعل »؛ لأن أحد الحرفين زائد، فلما كان الحرفان أصلين، جرى مجرى الحروف الأصول،

(١) « الصغير » تأثر بحرم، ويقرأ ما ظهر منه: الصدور. انظر التعليقة ٢٠٧/٥.

(٢) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) في الأصل: تعذرت.

(٥) في الأصل: له.

(٦) في الأصل: اصدر.

(٧) هي في افعل أيضا في كلمة واحدة، لكن في افعل يذهب الصغير، أما هنا فلا يذهب، فلهذا كان

الاحتجاج على سيبويه، يعني: إن كنت تقول: إن الصغير يذهب، فافعل العكس وأدغم الثاني في الأول.

(٨) تكملة يلتمس ممثلها الكلام. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٩) في الأصل: الاشباع.

(١٠) الكتاب ٤٢٦/٢.

(١١) في الأصل: ثابتة.

والحروف الأصول تُعَيَّرُ منها الأوّل، فكذلك هنا يقرّبون الصاد من الدّال؛ لأنّ الصّاد مطبقة، فهي تنافي الدّال، فقلبوها حرفاً يُشبه الدّال من حيث أنّها ليس فيها إطباق، وليكون العمل من وجه واحد، فهذا تقريب شبيه^(١) بالإدغام؛ لأنّ القصد أيضاً بالإدغام التّقريب.

واعتلّ سيويه - رحمه الله - لعدم الإخلاص: بأنّهم لو أخلصوها لزال الإطباق، فلم يخلصوها كما لم يُخلصوا الإدغام في « اضبط دُلاما »^(٢)؛ لأجل الإخلال بالمطبق، بل أبقوا الإطباق. وزعم أنّه سمع العرب الفصحاء يجعلونها زايّاً خالصة، كما يذهبون الإطباق^(٣).

ثمّ قال: « فإن تحركت الصّاد لم تبدل؛ لأنّه قد وقع بينهما شيء »^(٤).

يريد: أنّه فصل بين الصّاد والدّال الحركة.

قوله: « لم تُبدل ».

يريد: مخلصاً^(٥).

وقوله: « ولكنّهم قد يضارعون بها »^(٦).

(١) تقرأ في الأصل: شبه.

(٢) تقرأ في الأصل: ابعض دلاما، أو ما أشبهه فالباء غير منقوطة. ولا يمكن أن يكون الحرف المدغم الضّاد، ولا الصّاد، فيبقى من حروف الإطباق الطاء والظاء، والطاء تدغم في الدّال فيبقى الإطباق، وبعض العرب يذهب الإطباق. وقد شرح أبو عليّ قول سيويه بهذا، قال في التّعليقة ٢٠٨/٥: « ممّا يكره إذهاب الإطباق فيه نحو: اضبط دلاما ». وانظر ما سبق ٩٢٠.

(٣) يعني في مثل: انقط دلاما. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) في الأصل: لا مخلصاً.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢، ٤٢٧.

يريد: يقربونها، يريد: نحو صاد « صَدَقَ » . [وهذا]^(١) راجعُ لقوله: « فإن تحرّكت الصّاد » . وإحكام^(٢) الكلام أن لوقال: فإن تحرّكت نحو صاد « صَدَقَ » ، لم تخلص، ولكن تقرب.

وقوله: « وربّما ضارعوا بها وهي بعيدة^(٣) » .

يريد: وربّما يقربونها من الزّاي وهي بعيدة من الدّال، نحو « مصادر، والصّراط »؛ لأنّ الطّاء كالدّال.

وزعم أنّ المضارعة هنا، وإن بعد ما بين الحرفين، بمنزلة قولهم في « سويق »: صويق^(٤).

يريد: أنّ هذا لا ينبغي أن ينكر؛ لأنّ من عاداتهم التّجانس؛ ألا ترى أنّهم حملهم التّجانس على أن يجعلوا السّين^(٥) في « سويق » صاداً، وإن بعد ما بينها وبين القاف في اللفظ؛ لأنّ القاف مستعلية والسّين مستفلة، فكروها التّصعّد بعد التّسفل، فقلّبوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقوله: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه »^(٦).

يعني: في « المصادر » . ويريد: أنّ المضارعة في مثل « سويق » أولى؛ لأنّك تخرج الأضعف وهو السّين، للأقوى وهو الصّاد، بخلاف « التّصدير »؛ لأنّك تقرب

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) « وإحكام » ذهب بأكثره خرم.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢ . وفي الأصل: وانما. وسيصوّب في الشّرح.

(٤) في الأصل: صديق. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) في الأصل: اللبس.

(٦) الكتاب ٤٢٧/٢.

الصَّاد من الضَّعِيف^(١) فتخلَّ بها.

وقوله: « فلَمَّا كان البيان هنا أحسن »^(٢).

يريد: فلَمَّا كان البيان^(٣) في « تصدير^(٤) ومصادر » أحسن لأجل الإحلال بالحرف، لم يجوز البديل مخلصا^(٥).

وزعم أن السَّين إذا وقعت موقع الصَّاد، فإنَّما^(٦) تخرجها من الهمس إلى الجهر^(٧).

وزعم أن البيان في « يَسْدُل »^(٨) أحسن؛ لأنَّ الصَّاد قد عرف فيها القلب والتَّقريب، ولم يذكر ذلك في السَّين، والبيان فيها أكثر أيضا، يعني: في الصَّاد^(٩).
ثمَّ قال: « وأمَّا الحرف الذي ليس من موضعه »^(١٠).

أي: وأمَّا الحرف الذي ليس من موضع الحرف الذي يُضارع به فالسَّين.
وقوله: « لَأَنَّها استطالت »^(١١) إلى آخره.

(١) في الأصل: الاضعف.

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « ههنا ».

(٣) في الأصل: البديل. انظر نص سيبويه في الحاشية مابعد التالية.

(٤) في الأصل: صدير.

(٥) قال سيبويه ٤٢٧/٢: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه؛ لأنَّك تُخلُّ بالصاد؛ لأنَّها مطبقة، وأنست في صفت تضع في موضع السين حرفا أفشى في الفم منها للإطباق، فلَمَّا كان البيان هنا أحسن لم يجوز البديل ».

(٦) في الأصل: الصاد وايضا فأنما.

(٧) انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٨) تقرأ: يسئل.

(٩) انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢٧/٢. وفي الأصل: الحروف. وكذا في الموضع التَّالي.

(١١) الكتاب ٤٢٧/٢.

قصده بالفصل: أنّها قريبٌ من مخرج السّين والصّاد، ففعل بها ما فعل بهما، وأيضاً فإنّ الشّين^(١) بعيدة من الدّال؛ لأنّها مهموسة، والدّال مجهورة، وهي من وسط اللسان، والدّال من طرفه، والدّال شديدة، والشّين رخوة، فقرّبوا بينهما بأن قرّبوها من الزّاي؛ لأنّ الزّاي تشبه الشّين، أو [لأنّ]^(٢) فيها فضلاً زائداً، وتفشّياً، وصفيراً، والزّاي غير مهموسة كالدّال؛ فلذلك قالوا: أشدّق، بالتّقريب، والبيان أكثر وأعرف، والآخر عربيّ.

وزعم أنّ الجيم هذه المتزلة يقرب مع الدّال من الشّين^(٣).

قوله: « والجيم أيضاً قرّبت منها »^(٤).

يعني: من الشّين؛ ألا ترى / أنّها من وسط اللسان.

وقوله: « فجعلت بمنزلة الشّين »^(٥).

أي: فجعلت الجيم بمنزلة الشّين^(٦) لأجل تفشّيها واستطالتها في الفم قد قربت من الزّاي، فكما قلبوا الشّين مع الدّال كذلك فعلوا فيما قاربها، وهذا نظير النّون مع الباء في « شنباء »، قلبت معها لما كانت تقلب مع ما هو من مخرجها، وهو الميم.

ثمّ قال: « وقد قرّبوها منها في (افتعلوا) »^(٧).

(١) في الأصل: السين. وسيتكرر هذا التصحيف.

(٢) تكملة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ومن الشّين. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « قد قربت ».

(٥) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٦) في الأصل: الشّين والسين.

(٧) الكتاب ٤٢٧/٢.

يعني: [لما]^(١) قربوا الجيم من الشين في « اجترؤوا »- وإنما يقربونها مع الدال- قربوها مع التاء ليكون ذلك طريقاً إلى قلب التاء دالاً، فيكون العمل من وجه واحد^(٢).

إنما قربوها في « افتعلوا ». يعني: قربوا الجيم من الشين ليكون ذلك ذريعة إلى قلب التاء دالاً، فيكون العمل من وجه واحد^(٣).
ثم قال: « ولا يجوز أن تجعلها زايًا خالصةً »^(٤).
يريد: أنه لا يجوز في « أجدر » « أزدر »، وكذلك لا يجوز في الشين ذلك؛ لأن الزاي ليست معها من مخرج، فلا تخلص لذلك.

(١) تكملة يلتئم مثلها الكلام مع ما يأتي.

(٢) في الأصل: واحده.

(٣) هذا إعادة لشرح عبارة سيبويه بلفظ لا يكاد يختلف.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « يجعلها ».

هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً يعني^(١) في بعض اللغات

زعم أن القاف إذا كانت بعدها فإنما تقلب، واعتمد سيبويه في ذلك على أن القاف اعتمادها على الحنك الأعلى فهي أشدّ استعلاء من غيرها، والسين^(٢) مستفلة، فأرادوا أن يقربوا بينهما كما فعلوا ذلك في « مصطبر »، فقلبوا السين صاداً^(٣)؛ لأنها توافق السين في المخرج والصفة، وتوافق القاف في الاستعلاء.

واستدلّ على أنّها معتمدة على الحنك الأعلى باستدلال حسن، وذلك أنّك لو جافيت بين الحنكين، وفغرت فاك، ثمّ نطقت بالقاف، فقلت: قَقْ قَقْ، لم يكن محلاً بالقاف، ولو فعلت ذلك بالكاف لأخللت بها، فدلّ ذلك على أنّها لا بدّ أن تعتمد على الحنك الأعلى^(٤)، بخلاف الكاف، وإذا اخترت ذلك وجدته كما قال.

ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز في أنّهم قلبوا في مثل « مصاليق »، ولم يعتبروا الألف واللام [والياء]^(٥) الفاصلين؛ لأنّهم قلبوها معها على بعد المخرجين، فلمّا لم يعتبروا [بعد المخرجين، لم يعتبروا]^(٦) الفواصل اللفظية،

(١) « يعني » ليست في طبعي الكتاب ولا شروحه التي بين يديّ.

(٢) في الأصل: وليست.

(٣) في مثل: صُتّت وصبقت، كما قلبوا التاء والطاء في مصطبر. الكتاب ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٤) في الأصل: الأسفل. والتصويب من كلام المؤلف السابق، ومن الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

وهذا معنى قوله: « إذ كانت تقوى عليها، والمخرجان متفاوتان »^(١). أي: متباعدان. وشبهه « صُقتُ »^(٢) ومضاليق « في قلب القاف »^(٣)، أي: على قُربٍ وبعْدٍ، بالكسرة عند الإمالة؛ ألا ترى أنَّهم يميلون « عالم »؛ لأنَّ الكسرة تلي الألف، ويميلون أيضاً « جلباب »^(٤)، وإن كان بين الكسرة والحرف الممال^(٥) من الفصل ما في « صَوَّق، ومضاليق »، فهذا كلّه يشبه الإدغام، من حيث يقرب فيه أحد الحرفين من الآخر، ولهذا ذكره سيبويه إثر الإدغام.

ثمَّ قال: « وإنَّما فعلوا هذا »^(٦).

يعني: الإمالة مع التّباعّد من الحرف الموجب؛ لأنَّ الإمالة في الألف تقوى^(٧)، فلما كان الأمر كذلك دون الكسرة، نحو « رمى، وغزا »، كان مع الكسرة أوجب، فأمالوا على القرب والبعْد.

ثمَّ قال: « وكذلك القاف لما قويت على البعد »^(٨).

يريد: لما قويت على القلب مع بعد المخرج، لم يبالوا بالفواصل.

ثمَّ قال: « والحاء والغين بمترلة القاف »^(٩).

(١) في الأصل: متقاربان. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) تقرأ: صفه.

(٣) أي: في قلب القاف السّين صادّاً.

(٤) مثل له سيبويه بجلبلاب. الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) في الأصل: والحذف للكمال.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) في الأصل: تنوي.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « فكذلك ».

(٩) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: والعين.

يريد: في أنّها تقلب معها السّين صاداً.

وقوله: « وهما من حروف الحلق بمثلة القاف من حروف الفم »^(١).

أي: هما مستعليان من حروف الحلق، كما أنّ القاف [مستعلية]^(٢) من حروف الفم، كذلك قلبت السّين معهما فقلت^(٣) في « صابغ »: صابغ، وفي « سَلَخَ »: صَلَخ. /

ثمّ قال: « إذا قلت: زَقَا، أوزَلَقَ، لم تقلبها »^(٤).

يريد: أنّك قلبت السّين، فلا تتصعد إلى السّين من الزاي؛ لأنّها تتصعد إلى الصّاد في المخرج، والزّاي تسفل عنها قليلاً^(٥)، فلذلك لا تُبدل منها. وأيضاً فإنّ الصّاد مهموسة كالسّين، فيسهل بدلها منها، بخلاف الزّاي، فلم يبلغوا إلى قلبها؛ إذ كان الأكثرُ الأعرب^(٦) ألاّ تقلب السّين في جميع ما ذكر، وإنّما القلب لغة لبني العنبر^(٧).

ثمّ قال: « وقالوا: صاطِعٌ في (ساطع) »^(٨).

(١) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: حرف.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر كلام المؤلف في أوّل الباب.

(٣) في الأصل: معها فقلت.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « فإذا . . . لم تغيرها ».

(٥) في الأصل: فلا تبعد إلى السّين من الزاي لأنها تتصعد إلى الصّاد المخرج والزاي تسهل عنها قليلاً. وبما أثبتته يلتئم الكلام إن شاء الله. والمراد: عدم جواز قلب الزاي سيناً؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى التصعد من السّين إلى الصّاد.

(٦) في الأصل: الأعرف. والمثبت من الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) يريد: أنّه إذا كان قلب السّين صاداً ليس بالمختار مع ما بينهما كان قلب الزاي صاداً غير جائز.

انظر الكتاب ٤٢٨/٢، النكت ١٢٧٢، ١٢٧٢، ارتشاف الضرب ٣٢٤ (رجب)، المساعد ٢٢٦/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٧/٢.

فقلبوا مع الطّاء السّين؛ لأنّ الطّاء مستعلية، وتريد على القاف بأنّها مطبقة، فكانت أقوى على القلب؛ لأنّها من جنس الصّاد.

ثمّ قال: ولا تقول في «نَتَقَ»: نطق، ولا في «ثَقَبَ»: ظقب. واعتلّ لأن لم يقلبوها في «ثقب» طاء؛ لأنّ الثّاء بعيدة من الطّاء؛ ألا ترى أنّها مطبقة بتفشّ في الفم، فلذلك لم تبدل، بخلاف السّين والصّاد، فإنّها توافقها في الصّفة، وهي الهمس^(١). ولم يعتلّ لامتناع قلب الثّاء طاء في «نَتَقَ»^(٢)؛ لأنّ اعتلاله في الثّاء سدّ عنه، فكما يقول: إنّ الطّاء تبعد من الثّاء؛ لأجل إطباقها، فلم تبدل منها، كذلك تقول: والطّاء لبعدها من الثّاء، من أجل إطباقها^(٣) لا تقلب إليها.

وقوله: «فإنّما يخرج الصّوت إلى مثله في كلّ شيء»^(٤).

من الهمس والصّفير والرّخاوة، ولا فرق بينهما^(٥) إلّا أنّ^(٦) الصّاد مطبقة، وليس كذلك الثّاء والطّاء؛ لأنّ هذه مجهزة وهذه مهموسة، وهذه مطبقة وهذه منفحة، وكذلك الطّاء مع الثّاء؛ لأنّ الطّاء مجهزة والثّاء مهموسة، والطّاء مطبقة والثّاء ليس فيها إطباق.

ولما زعم أنّ السّين والصّاد متّفقان في جميع الأشياء إلّا في الإطباق، فلهذا قلبت، اعترض على نفسه بالطّاء فقال: لو قالوا: ظقّطها، فقلبوا الذّال طاء؛ لأنّه

(١) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) في الأصل: نطق.

(٣) من قوله: فلم تبدل، كرر في الأصل.

(٤) في الأصل: وأما يخرج من الحروف الى مثله. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) يعني: السّين والصّاد.

(٦) في الأصل: لان.

لا فرق بين الظَّاء والذَّال إلا الإطباق بالفضل، بأنَّك لو قلبت لم تقرب^(١)؛ لأنَّ الظَّاء من أطراف الثَّنايا، والصَّاد من أصولها، فلمَّا بعدت لم يقلبوها، ولم يكتف بهذا وزاد أنَّ الصَّاد كان الوجه المعروف فيها ألاَّ تقلب إليها السَّين^(٢)، فمهما بعد الحرفان كان القلب متروكا.

وقوله: «لأنَّ السَّين قد ضارعوا بها حرفاً من مخرجها»^(٣) راجع لقوله: لم يقلبوا في مثل «ذَقَطَ»، وكأنَّه يقول: قلبوا السَّين، ولم يقلبوا الذَّال؛ لأنَّ السَّين قد شَبَّهوا بها حرفاً هو من مخرجها، ويعني به الرَّاي^(٤)، على ماتبيّن، فلمَّا أشبهت القاف قرَّبوها منها.

وقوله: «غير مقارب لمخرجها، ولاحيّزها»^(٥).

يعني: الذَّال هو غير مقارب في الصَّفة ولافي الحيز وهو المخرج.

وقوله: «وإنَّما بينه وبين القاف مخرج واحد»^(٦).

يعني: وإنَّما بين السَّين والقاف مُخرجٌ واحدٌ، وهو وسط اللسان؛ لأنَّ القاف من أقصاه، والسَّين من آخره^(٧)، وبينهما مخرج الشَّين والجيم والياء، فبينهما

(١) أي: من القاف وأخواتها.

(٢) في الأصل: الشين. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٤) في الأصل: القاف، وهو خطأ؛ لأنَّها ليست من مخرجها، وما أثبتته موافق لما في شرح السَّيرافي

٥٩٢/٦ (خ)، والتعليقة ٢١٢/٥.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: «بينها».

(٧) يعني: إذا ابتدأت من أقصاه، فالسين من آخره.

مخرجٌ واحدٌ^(١).

وقوله: « فلذلك قرّبوا من هذا المخرج ما يتصعدُ إلى القاف »^(٢).

يريد: فلهذا قرّبوا من مخرج القاف ما يتصعدُ إليها وهو السّين؛ لأنّها ممّا فوق الثّنايا، فهي تتصعدُ إلى القاف، بخلاف^(٣) الدّال؛ لأنّها من أطراف الثّنايا، فلا تتصعد. ثمّ قال: « فأما التّاء والتّاء فلا يكون في موضعهما هذا »^(٤).

يريد: لا يكون فيهما القلب؛ لأنّ التّاء [إن]^(٥) قلبت طاء، فالطاء تنافيها في الإطباق والجهر، وكذلك / إن قلبت التّاء طاء تنافيها أيضاً في هاتين الصّفتين، فلذلك قال: [« فليس يكون في موضعهما »]^(٦) هذا.

ثمّ قال: ولا يكون فيهما مع هذا-أي: مع ما ذكرنا [من]^(٧) بعدهما- ما يكون في السّين من القلب إذا وقعت قبل الدّال^(٨).

(١) هذا الشّرح مختلفٌ عمّا جاء في التّعليقة ٢١٢/٥، وشرح السّيرافي ٥٩٢/٦، والتّكت ١٢٧٣. يقول الأعلام مثلاً- وعبارته هي الأنسب مع اتفاق الاثنين معه-: « يعني: ضارعا الزّاي بالشين والجيم، وهما غير مقارين لمخرج السين، وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحد، يعني بين الشين والجيم- وهما من مخرج واحد- وبين القاف مخرجٌ واحد وهو مخرج الكاف ». وكلام المؤلّف أقرب للفظ سيّويه، ويؤكد هذا رواية الكتاب الذي بين أيدينا: « وإنّما بينها وبين القاف مخرج واحد ».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) في الأصل: إلى القاف ما يتصعد إليها وهو السين بخلاف. وهو تكرار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « وأما . . . فليس يكون ».

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) ذهب به خرم، إلّا الألف في آخره.

(٧) ذهب به خرم. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢.

يريد: أنَّهما إذا وقعتا قبل الدَّالِّ^(١) فلا يكون فيهما البدل، بل تُدْغِمُ في الدَّالِّ، كما مضى، فلمَّا لم يستمرَّ فيهما^(٢) البدل لذلك، لم يبدلوهما. وقوله: «لأنَّ الطَّاء لا تقع هنا»^(٣). يريد: لا تقع إلَّا مدغمة، فلذلك لا يُبدلون منها، ولا من الطَّاء.

(١) «الدال» تأثرت بخرم.

(٢) في الأصل: فلا يكون فيها... فلم يستمر فيها.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

هذا باب ما كان شاذاً لما خففوا على ألسنتهم

لما فرغ^(١) من الإدغام جملةً، وما يقرب من الإدغام، وتشبهه في أنه تقريب، أخذ يذكر ما شذ من الإدغام في المتقاربين، وما شذ في المثليين، نحو قولهم في «أحسست»: أحست^(٢).

والفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن الباب الأول مقيس، فكل سين بعدها قاف، فإنه يجوز باطراد قلبها صاداً، وكذلك الباب الذي قبله يطرد فيه كل صاد ساكنة بعدها دال، يطرد قلبها زائياً، وليس كل سين تجتمع مع دال في كلمة يجوز إدغامها، بل بابه ألا يجوز؛ لأجل^(٣) اللبس، لكن أدغموا لعل نذكرها: ذلك أنهم كرهوا أن يدلوا «سدسا»^(٤) فيثقل التكلم بهذا؛ لأن السين قريبة من الدال، وفي الكلمة سينان، وليس بينهما حاجز حصين وبين أن يدغموا فيقولوا: سس، فيصيروا لما هو أثقل^(٥).

فإن قلت: لما تعذر قلب الأول للثاني هلاً قلبوا [الثاني للأول]^(٦) فقالوا: سد؟

(١) في الأصل: فرغوا.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. وهذا الحذف منقول عن بني سليم على سبيل الجواز، وذهب الشلويين أنه مطرد في أمثال هذه الأفعال. انظر شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٧ (رجب)، المساعد ١٩٦/٤. وذكر الأشموني في شرح الألفية ٣٤٤/٤ أن كونه لغة رد على ابن عصفور الذي ذهب إلى أنه غير مطرد، وقال الصبان: وعلى سيبويه أيضاً. وانظر المسائل البغداديات ١٤٠، الممتع ٦٦١.

(٣) في الأصل: لاحد.

(٤) في الأصل: سدس.

(٥) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) تكلمة يلتزم بها السياق، وقد مرّ مثلها.

قلت: امتنع هذا الأخير؛ لأنَّ السَّيْنَ لا يُدْغَم في الدَّال على حال، فلمَّا
تعدَّرت هذه الأشياء، طلبوا نوعاً من الخفَّة، وهو أن قلبوا السَّيْنَ حرفاً يشبهها في
الهمس، ويشبه الدَّال في المخرج، وهو التَّاء، فقالوا: سدت^(١)، ثمَّ أدغموا، فهذا
وجه « سدس ».

قوله: « أن السَّيْنَ مضاعفة »^(٢).

فاعل « دعاهم »، وكأنَّه قال: وإنما دعاهم كون السَّيْنَ مضاعفة.

وقوله: « ولم يُبدلوا الصَّاد؛ لأنَّه ليس بينهما [إلا] الإطباق »^(٣).

كأنَّ قائلاً قال: لِمَ لم يُبدلوا السَّيْنَ صَاداً؟ فقال: ذلك لا يوجب تخفيفاً؛ لأنَّ
السَّيْنَ هي الصَّاد بعينها، ولا فرق بينهما إلا الإطباق، فلو أبدلوا للصَّاد^(٤) لكان
الحرف باقياً على ثقله.

قال: « ومثل مجيئهم بالتَّاء قولهم: يَسْجَلُ »^(٥).

يريد: أنَّهم عملوا حيلةً توصَّلوا بها إلى التَّخفيف، وهو أنَّهم قلبوا للتَّاء^(٦)
ليحصل الإدغام، ولو لم يقلبوها لم يحصل الإدغام، كما أنَّهم حين قالوا: يَوْجَل، لم
يكن ثمَّ ما يقلبون، ولا ما يُعلَّون الواو معه، فعملوا حيلةً توصَّلوا بها لقلب الواو،
وهو أنَّهم كسروا الياء، فقالوا: يَوْجَل، فلمَّا فعلوا ذلك صارت الواو ياء ليحصل

(١) في الأصل: ست.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢. وقبلة: « وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أنَّ
السَّيْنَ مضاعفة ».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، ٤٢٩. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٤) في الأصل: الصاد.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) في الأصل: التَّاء. والمراد: أنَّهم قلبوا السَّيْنَ الثانية من سدس تاء ليُدغموا الدَّال فيها.

التخفيف، وكذلك « أدلو »، لما لم يمكنهم التّكلم به لثقله توصّلوا إلى قلب هذه الواو بكسر ما قبلها، فقالوا: أدل.

ثم قال: « ومن ذلك قولهم: ودّ، أصله (وتدّ) »^(١).

قلت: يريد: ومن الشاذّ قولهم: ودّ؛ لأنّه قد تقدّم أنّ المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة، فلا يدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّ اللبس يقع بالإدغام، فيكون على هذا قولهم في « وتدّ »: ودّ، شاذّا^(٢)، وكأنّ بني تميم^(٣) أسكنوا التّاء كما يفعلون ذلك في « فخذ »، فلمّا أسكنوها ثقل عليهم التّكلم؛ لأنّه لافاصل بين الحرفين / [.....] على تصريف الكلمة، نحو « أوتاد ».

وقوله: « حتى تجشّموا وطداً ووئداً »^(٤).

معناه: حتّى تجشّموا التّكلم به وأسقطوه^(٥) من كلامهم؛ لما يلزم فيه إن بُيّن من الثقل، وإن أدغم من اللبس، بأن بنوا المصدر على علة^(٦) نحو « التّدة، والطّدة ».

وقوله: « إذ كانوا يتجشّمون البيان »^(٨).

يعني: يتكلّفون البيان بمشقة في « وطد ».

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وإنا أصله ».

(٢) في الأصل: شاذ.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، الممتع ٧١٦، شرح الشافعية للرّضي ٢٦٦/٣، ٢٦٨.

(٤) ذهب به خرم، وهو بمقدار أربع كلمات.

(٥) « وتدا » تأثر خرم.

(٦) « وأسقطوه » تأثر بخرم.

(٧) « علة » ذهب به خرم.

(٨) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: إذا كانوا.

وقوله في «عُتْدَان»: «فراراً من هذا»^(١).

يريد: فراراً من اللبس. وقالوا: عِدَّان، في «عُتْدَان» شذوذاً، كما شذَّوا في «وَدَّ».

وقوله: «يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي»^(٢) راجع لقوله: «فإنَّما يفرون بها أبداً إلى موضع تتحرَّك فيه»^(٣)، نحو «يهتدي».

ثم قال: «ومن الشاذ قولهم: أَحَسْتُ، وَمَسْتُ»^(٤).

يريد: أن هذا أيضاً ممَّا شذَّ في المثليين، وكان قياسه أن يُتَمَّ، فيقال: أَحَسَسْتُ، لكن كرهوا التضعيف، ولم يتوصَّلوا إلى الإدغام؛ لأنَّ الثاني قد سكن سكوناً لاتصلُّ إليه الحركة، فحذفوا وشبَّهوه بباب «أَقَمْتُ».

«وقالوا: يَسْطِيعُ، حيث [كثرت]»^(٥).

يريد بذلك: كثرة الاستعمال.

وقوله: كراهية أن تتحرَّك سين «استفعل»^(٦).

لأنَّ بناءها عندهم على ألاَّ تتحرَّك.

وقوله: «وكان هذا أخرى»^(٧).

يريد: وكان «يَسْطِيعُ» أولى بالحذف من «أَحَسْتُ»؛ لأنَّ حذف الزائد

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. وليس فيه: أبداً.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٥) في الأصل: في يسطيع. انظر الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «فقالوا». وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٧) في الأصل: كان. انظر الكتاب ٤٢٩/٢.

أسهل من حذف الأصلي.

وقوله في « يُسْطِيعُ »: « إِنَّ السَّيْنَ زادوها عوضاً من سكون موضع العين^(١) ».

أي: أنها لما أُلقيت حركتها على ما قبلها تعرّضت عندما تسكن للحذف في « أَطَعْتُ، ولم يُطِعْ »، فجعلوا السَّيْنَ عوضاً من سكونها الذي يؤدّي في بعض الأحوال إلى حذفها.

ثم قال: « ومن الشاذّ قولهم: تَقَيْتُ يَتَّقِي، وَيَتَّسَعُ »^(٢).

قلت: كان الأصل في « تَقَيْتُ » « اوتَقَيْتُ »، ثم صار « ايتَقَيْتُ »، فأرادوا أن يقلبوا هذه الياء - لكونها تتغيّر على حسب تغيّر ما قبلها - حرفاً يثبت في جميع الأحوال، فصار « اتَقَى »، ومن هذا حصل التّغيير، فحذفوا التّاء الأولى المبدلة من الواو التي هي أصل، فسقطت همزة الوصل، وصار « تَقَى »، كما ترى. ولا يجوز أن تقول: إن المحذوفة تاء « افتعل »؛ لأنّها حرف معنى لم يستقرّ فيها تغيير، وقد استقرّ تغيير هذه الأخرى بالقلب، وأيضاً فإنّه لو كان المحذوف تاء « افتعل » لكان « اتَقَى »؛ لأنّك حذف المتحرّكة، فثبت أن المحذوفة هي الأصليّة^(٣). فمن قال: يَتَّقِي، فأمره بيّن، أدخل حرف المضارعة على التّاء المتحرّكة، ومن قال: يَتَّقِي بالإسكان^(٤)؛ فالأنّه لما صار بالحذف على مثال « فَعَلَ »، جاء مضارعه كمضارع^(٥) « فَعَلَ »، فقالوا: يَتَّقِي، كما يقولون: يَضْرِب، هكذا وجّه الأخفش^(٦).

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وهو يتقي ». والذي في الأصل يتفق مع ما في التعليقة للفارسي ٢١٧/٥.

(٣) انظر شرح السيرافي ٥٩٨/٦ - ٦٠٠، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

(٤) انظر الممتع ٢٢٣.

(٥) في الأصل: كما ضارع.

(٦) لم أقف على نسبة هذا التوجيه له. وانظر شرح السيرافي ٦٠٠/٦ (خ)، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

ولك أن تقول: المحذوفة في المضارع هي تاء « افتعل »، فبقيت الأخرى ساكنة. والقول الأول أولى؛ لأن مجيء المضارع على خلاف الماضي ليس بشيء. وأما^(١) « يتسع » فلم يسمع فيه الحذف إلا في المضارع، قالوا: يتسع، فحذفوا التاء^(٢) الساكنة المبدلة من الواو الأصلية، ولم يقولوا في مثل هذا بالإسكان. وقوله: « لما كانتا مما كثر في كلامهم »^(٣) أمرٌ ليس بالبين؛ لأنه لا يصح أن يقال: كثر استعمال كذا، حتى يكون له علة مفهومة توجب كثرة استعماله، أو أن يقول مثلاً: كثر استعمال الألف واللام، فلهذا أدغمت في ثلاثة عشر حرفاً؛ لأن كل نكرة أريد تعريفها فلا بد من الألف واللام، فهذه علة مفهومة في الكثرة، وأما أن يقول أحد: إن « اتقى » كثر استعماله، فلا، اللهم إلا أن يقول: [إن هذا الفعل زنة]^(٤) هو أكثر استعمالاً، فربما يسلم ما ادعى. قوله: « وكانتا تاءين »^(٥).

قلت: / [.....] [١٤٨]

..... [٦] لم يحذفوا في « اتسع » إلا في حال المضارعة.

شرح الشافية للرضي ٢٩٣/٣.

(١) في الأصل: وانما.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: كانت. والمثبت من الكتاب؛ لأن العبارة التالية المنقولة عن سيبويه

معطوفة على هذا النص. والمقصود اتقى واتسع. وأما كلام المؤلف الآتي على اتقى فقط فهو من قبيل التمثيل.

(٤) يقرأ النص في الأصل: ان في هذا الف طاهراً زنة. وبما اثبتته يستقيم الكلام إن شاء الله. والمراد: أن

اتقى أكثر استعمالاً من تقي.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) مقدار سطر وكلمة ذهب به تاكل في أعلى الصفحة. وهذه الورقة هي الأخيرة، وقد تأثرت كثيراً

بتاكل وتمزق وخروم، ومسح لبعض كلماتها، بل وأسطرها.

وقوله: « وكانوا على هذا [أجرأ] »^(١).

أي: على حذف فاء « تقيت » أجرأ من حذف عين « مَسْتُ »^(٢).

ثم قال: « لأنه موضع حذف وبدل »^(٣).

أي: في موضع يحذف فيه [الحرف ويبدل منه؛ لأن هذه]^(٤) التاء المحذوفة بدل من واو أصلية، فتلك الواو حذفت، وأبدل منها، فلما استقرّ فيها التّغيير أنسوا^(٥) بذلك، فاجترؤوا عليها هنا، فحذفوها. واستدلّ سيويّه - رحمه الله - على أنّ المحذوفة هي الأصلية، بأن قال: « ألا ترى أنّ التي هي مكان الفاء تبقى متحرّكة »^(٦). ومعناه: أنّ التي عقت الفاء وصارت موضعها، إنّما هي المتحرّكة، ولو كانت المحذوفة تاء « افتعل » لم تكن الفاء إلّا ساكنة، وقد قلنا هذا.

ثم قال: وقال بعض العرب: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً^(٧).

قلت: هذا من شذوذ المثّلين، ويكون أصله « اتَّخَذَ »^(٨) ويمكن أن يكون

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر منه بسبب التآكل سوى الهمزة والجيم من « أجرأ »، والسين والتاء من « مسّت ». قال أبو عليّ في التعلّيق ٢١٨/٥ شارحاً قول سيويّه: « أي: على حذف الفاء من تقيت ويَتَقِي، أجرأ منهم على حذف العين من مسّت؛ لأنّ هذه الفاء تعتلّ كثيراً، وهذه العين لا تعتلّ اعتلاله ».

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) ذهب التآكل بكثير من حروفه.

(٥) « أنسوا » ذهب تمزّق بنصفها الأوّل.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢ وليس فيه: هي مكان الفاء.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وقال بعضهم ».

(٨) يريد: أبدلوا السين مكان التاء في اتَّخَذَ، وهو من هذا على تحذف. انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٦، الممتع ٢٢٢، ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.

أصله « استتخذ »، من « تخذ »^(١)، وثبت ما كان يلتبس القياس فيه أن يكون هكذا. قلت: [أما]^(٢) أن تقول: إن « استخذ » أصله « اتتخذ »، ثم « ايتخذ »^(٣)، ثم قلبوا الياء كما قلبوا [الواو]^(٤) في « اتقى »، فلما ثقل عليهم اجتماع تاءين [أبدلوا]^(٥) الأولى سيناً كما أبدلوا السين في « سدس » تاء؛ هذا شذوذ. فقوله: أبدلوا السين مكانها، يعني: مكان التاء في « اتخذ »، وقوله: كما أبدلوا التاء مكانها، يعني: مكان السين في « ست ».

ثم قال: « ومثل ذلك قول بعض العرب: الطجع، في (اضطجع) »^(٦). قلت هذا من شذوذ المتقاربين؛ لأنه ليس القياس في المتقاربين إلا الإدغام، بقلب الأول للثاني، فإن تعذر فالعكس، وأما أن تبدل الآخر حرفاً آخر، فلا، وكأن هؤلاء كرهوا المطبقين، فقرّبوا ذلك بأن أبدلوا من الضاد ما يشبهها في المخرج والانحراف.

وقوله: « وكذلك السين »^(٧).

-
- (١) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٧، الممتع ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.
- (٢) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما قبله وما بعده؛ لأن المؤلف يريد أن ينبه على شذوذ التخريج الآتي.
- (٣) هذا يعني: أن أصله من أخذ، لامن تخذ كما في التخريجين السابقين. وهو مذهب الزجاج كما في الخصائص ٢٨٧/٢، وقد ردّه ابن جنّي، وذهب إلى أن أصله تخذ كما سبق. ووافق الجوهريّ الزجاج فقال: « والاتخاذ: افتعال أيضا من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل، قالوا: تخذ يتخذ ». الصحاح (أخذ). وانظر شرح الأشموني ٣٣٠/٤.
- (٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
- (٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
- (٦) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: قول العرب اطحج. والمثبت من الكتاب.
- (٧) الكتاب ٤٢٩/٢.

يعني: حين أبدلوها من التاء في «أَتَّخِذُ»؛ لقرّبها منها.
وقوله: وإِنَّمَا فعلوا هذا كراهية التّضعيف^(١)، راجعُ لـ«أَتَّخِذُ»^(٢).
قوله: «وفيها قولٌ آخر»^(٣).
يعني: في «اسْتَحْذَ»، وقد قلناه.
ثمّ قال: «وقال بعضهم في (يَسْتَطِيعُ): يَسْتِيعُ»^(٤).
قلت: وهذا أيضاً فيه قولان^(٥): إمّا أن يكون أصله^(٦) «يَسْتَطِيعُ»، فحذفوا
الطاء، ثمّ كسروا ما قبل الياء^(٧) لتصحّ، وفعلوه تخفيفاً، فهذا أيضاً شذوذٌ في المتقاربين.
ولك أن تقول: أبدلوا الطّاء تاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون بعد المهموس
مجهوراً مطبق، وأبدلوا من ذلك المطبق حرفاً مهموساً ليكون بمترلة ما قبله^(٨)، كما
فعلوا ذلك في «ازْدَان»، حين كرهوا التّاء بعد المجهور فأبدلوا منها حرفاً مجهوراً؛
ليكون وفق ما قبله.

ثمّ قال: ومن الشّاذ قولهم في «بني العنبر»: بَلْعَنبر^(٩).
قلت: وهذا أيضاً من شذوذ المتقاربين، وكأنهم كرهوا النون واللام، ولم

-
- (١) الكتاب ٤٢٩/٢.
 - (٢) انظر الكتاب ٤٢٩/٢.
 - (٣) الكتاب ٤٢٩/٢.
 - (٤) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «في يستطيع». وكلاهما جائز بالنظر إلى تخريج سيبويه بعد ذلك، وكلام المؤلف الآتي أيضاً، فإنّ التخريج الأوّل على يستطيع، والتخريج الثاني على يستطيع.
 - (٥) الكتاب ٤٢٩/٢، شرح الشافعية للرضي ٢٩٣/٣.
 - (٦) في الأصل: قوله.
 - (٧) في الأصل: التاء.
 - (٨) وإليه ذهب ابن جني سر صناعة الإعراب ٢٠٢.
 - (٩) الكتاب ٤٣٠/٢.

يصلوا إلى الإدغام؛ لسكون ما بعد، فحذفوا فهذا شذوذ، وسببه كثرة الاستعمال.
وقوله: «تظهر فيها لام المعرفة»^(١).

استظهر بهذا على مثال «بني النّجار»؛ لأنّ مثل هذا تدخل فيه اللام^(٢) في الحرف الذي^(٣) بعدها، فيتباين الحرفان نحو «بني الضّارب، وبني السّائل» فلا يجوز في شيء من هذا حذف؛ لأنّه لم يلتق متقاربان. وإذا ظهرت اللام قاربت النون، وفروا من ذلك شذوذاً^(٤)، فلا ينبغي أن يُسأل: لم لم يقولوا /
..... فتدخل فيه الحركة.
..... قلت هذا من شذوذه
لتنوين الحرفين مثلين. فهذه الشواذ [من]^(٥) العلل. والله الموفق. والحمد لله رب العالمين^(٦).

(١) الكتاب ٤٣٠/٢.

(٢) في الأصل: الالف. ويمكن أن يكون هناك سقط تقديره: واللام. لكن كلام سيبويه وكلام المؤلف الآتي مقتصر على اللام، فلهذا رجحت كونه محرفاً.

(٣) في الأصل: التي.

(٤) يعني: في بلعير. وقال السيرافي في شرح هذه المسألة ٦٠٤/٦ (خ): «ولا يحذف في بني النجار وبني النمر وما أشبه ذلك؛ لأنّ لام المعرفة إذا ظهرت بان مخرجها فظهرت النون واللام وكأتهما من جنس واحد لما بينهما من التجاور؛ لأنّ النون تدغم في اللام فصارتا كأتهما سينا مسست وأحسست، ولأما ظللت، وإذا أدغمت لام المعرفة في حرف آخر باين ذلك الحرف النون. وأيضاً فإنّ لام التعريف إذا أدغمت فأبدلت للإدغام فقد أعلّت، فكرهوا حذف ما قبلها لئلا يدخلوا علّة على علّة».

(٥) غير ظاهرة في الأصل.

(٦) موضع النقاط تأثر بتمزق في الورقة ومسح للكلام من أثر تقادم الزمن. وبعده يأتي كلام الناسخ ويقرأ منه بصعوبة: كمل والصلاة التامة على محمد نبيه
..... على يد عبيدالله ابن إبراهيم غفر الله ذنوبه

و[ستر] عيوبه بمنه. وكان الفراغ منه في أول شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعائة.

فهارس الكتاب الفنية

١ - فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	عليهم *	٧، ٦	١٥٩ ، ١٦٠ ،
			١٦٥
البقرة	إن البقر تشابه علينا *	٧٠	٦٦٨
	ازينت	٧٢	٩٤٩
	خطوات *	١٦٨ ،	٧٨٣
		٢٠٨	
	ثم أتموا الصيام إلى الليل	١٧٨	٢٤٨
	يسألونك عن المحيض قل هو أذى	٢٢٢	٢٢ ، ٢١
	ولكن لاتواعدوهن سراً	٢٣٥	٨٢٤
	فنعماً هي	٢٧١	٨٧٠
	وليُملل لآذي عليه الحق	٢٨٢	٨٢٥
آل عمران	ألم الله	١	٩٣ ، ٩٥
	منه آيات محكمات	٧	١٥٥
	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله *	٣١	٥٥
	أتى لك هذا قالت هو من عند الله	٣٧	٢٨١
النساء	أوجاء أحد منكم من الغائط	٤٣	١٨٦
	فلا جناح عليهما أن يصالحا *	١٢٨	٩٢٩
المائدة	أوجاء أحد منكم من الغائط	٦	١٨٦
	عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم	١٠	٦٦٧

٨٩٤	٢٨	لئن بسطت	
٢١	٤٨،	إلى الله مرجعكم جميعا	
	١٠٥		
٢٤٠	١١٩	قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	
٣٠٩	١٦١	دينا قيما *	الأنعام
٨٨٤	٣٨	حتى إذا داركوا	الأعراف
٥٢٤	٧٧	يا صالح ائتنا *	
٢٧٤، ٢٧٠	١٧٢	ألست بربكم قالوا بلى	
٨٨١	٩	مردفين *	الأنفال
٧٢٣	٤٢	ويحيي من حيي *	
٤٨٩	٣٠	يضاهون قول الذين كفروا *	التوبة
٨٨١	٩٠	المعذرون *	
٢١٠	١٠٨	من أول يوم أحق أن تقوم فيه	
٩٤٩	٢٤	ادّارأثم	يونس
٩٣، ٩٢	١٠١	قل انظروا	
١٧٥	٤٢	ونادى نوح ابنه *	هود
٩٣	٣١	وقالت اخرج *	يوسف
١٠٥	٣٥	ليسجننه	
١٤٢	٧	ولكل قوم هاد *	الرعد
١١١	٩	الكبير المتعال *	
٨٩٠، ٨٨٧	١١	من وآل	
٩٠٧			
٣٠٩	٥٨	مكانا سوى *	طه
٦٨٤	٧٧	لا تخف دركا ولا تخشى *	

٢٠١	١٣٢	وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	
٢٣٠	١٨	يسجد له من في السموات	الحج
٨٢٥	٥	فهي تُملى عليه	الفرقان
٢٧٦	٢٠ ، ١٩	وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين	الشعراء
		* قال فعلتها إذا وأنا من الضالين	
١٣٢	٢٥	يخرج الحباء	النمل
١٦٥ ، ١٣٢	٣٤	فأرسله معي ردءا يصدقني *	القصص
١٨٥	٦	وأزواجه أمهاتهم	الأحزاب
٧١٨	٢٦	من أهل الكتاب من صياصيههم	
٨٩١	٩	يخسف بهم *	سبأ
٩٣	٤٢ ، ٤١	وعذاب اركض *	ص
٢٣٤	٧٥	لما خلقت بيدي	
٢٨١	٦٣ ، ٦٢	أئن يؤفكون * كذلك يؤفك	غافر
٢٣٩	٧١	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	
		أولم يروا أن الله الذي خلق السموات	الأحقاف
٢٢٠	٣٣	والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر	
٢٥٤	٤	ضرب الرقاب	محمد
٦٩٠ ، ٦٤٦	٥٠	عاداً الأولى *	النجم
٧٤٩	٧٣	ومتاعاً للمقوين	الواقعة
٨٧٤	٩	فلاتتناجوا	المجادلة
٣٤	٦	بأيكم المفتون	القلم
١٦٠	٢٥ ، ١٩	كتابه	الحاقة
١٦٠	٢٦ ، ٢٠	حسابيه	
٢٦٨	١١	ومنا دون ذلك	الجن

المنزل	قم الليل	٢	٤٠٠ ، ٧٦٣
			٨٠٠
النبأ	وجعلنا النهار معاشا	١١	٢٢ ، ٢١
النازعات	فإنّ الجنة هي المأوى	٤١	٤٢٤
الانفطار	إذا السماء انفطرت	١	٢٥٦
الانشقاق	إذا السماء انشقت	١	٢٥٧ ، ٢٥٦
الطارق	أمهلهم رويدا	١٧	٢٥٤
الفجر	والليل إذا يسر *	٨	١١١
	كلا بل لا تكرمون اليتيم	١٧	٢٨١
الشمس	إذا الشمس كورت	١	٢٥٦
	والسماء وما بناها ﴿٥﴾ والأرض وما طحاها		
	﴿٦﴾ ونفس وما سواها	٧-٥	٢٣٤ ، ٢٣٢
البينة	لم يكن الذين كفروا	١	١٤٣
التكاثر	أهاكم التكاثر ﴿١﴾ حتى زرتم المقابر ﴿٢﴾		
	كلا سوف تعلمون ﴿٣﴾ ثم كلا سوف تعلمون	٤-١	٢٨٠
الهمزة	يحسب أن ماله أخلده ﴿٣﴾ كلا	٤ ، ٣	٢٨١
قريش	أطعمهم من جوع	٣	٢٢٨
الكافرون	لأعبد ماتعبدون ﴿٢﴾ ولأنتم عابدون	٣ ، ٢	٢٣٣ ، ٢٣٢
	مأعبد		

٢- فهرس الحديث والآثر

الصفحة	الحديث / الأثر
٤٤٤	« اخشوشنوا وتمعددوا » يروى عن الرسول ﷺ، وعن عمر
٢٥٣	أُطلعت عليه »
٤٥٧	« أكثر أهل الجنة البله »
١٧٠	« إنَّ مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم »
	« ليس من امير امصيام في امسفر »

٣- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٤٧٨	أروغ من ثعلب
٥٦٠	استنوق الجمل
٥٦٠	استتيست الشاة
٤٧٨	حالات حالة عن كوعها

٤ - فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية

القول / النموذج	الصفحة
إهمار القمر	١١
أبيضّة	١٢٣
أجدت طبقك	٨٦١
أجدك قطبت	٨٦١
أحقوقف الظبي	٣٦٣
أحونصل الطائر	٣٧٧
أخذت أخذَه	١٥٩
أخزى الله الكاذبَ منّي ومنك	٢١٧
أخشي الرجل	٩٧
أراد أن يضبطا	٧٥
أراد أن يضبطها	٧٥
أراد أن يُعلما	٧٥
أرض زتنة	٣٤٧
أرض مثلبة	٣٠
أرض مثعلة	٣٠
أرض محواة	٣١
أرض محياة	٣٠
أرض مفعاة	٤٥٢
أزلغبّ الفرخ	٢٨٧
استأمع الرجل	٤٤٢

٩٧٢	استخذ فلان أرضا
٨١١	اسدّد بابك
٢٨٣	أسلمني وتاه
٢٤٧	اشترت الفدان إلى الطريق
٨	اشتوى القوم
٢٢٦	أضربت عنه
٢٢٦	أطعمته عن جوع
٣٧٧	اعثوئج البعير
٢٢٦	أعرضت عنه
٣٦٣	اغدودن الشعر
٧٣٢	أغيت الغاية
١١	اقطارّ النبت
١٧	أقمته إقاما
٢٢١	أكلت الرغيف
٢٤٧	أكلت السمكة حتى رأسها
٣٧٩	اكوأل الرجل
٢٧٩	ألا إنه ذاهبٌ ألا بلى
٨٨٢	ألرجلُ فعل كذا
٩٧	إليكم اليوم
٢٨٣	أمان وتسهيل
٦١٠	امرأةٌ رِيّا
٣٣٢	امرأةٌ ضناكة
٣٧٨	امرأةٌ ضهيأة

٣٢٩	امرأة قمّدانة
٣٢٣	امرأة كيصى
٣٣٠	أمرهم فوضوضى
١٠٤	انطلقتُهُ
٢٤٩	إنما أنا إليك
٣٧٩	إنّ المرأة لترهى غزلها
٣٧٧	اهبيخ الرجل
٤٥٦	أوسيت الشعر
٨٨٣	إي هالله ذا
٢١٩	بحسبك
٢٥٢	بله زيد
٢٥٤ ، ٢٥٢	بله زيدا
١١	بهر القمر السماء
٢٦٠	بينما أنا كذلك إذ جاء عمرو
٤٤٢	تأمّع الرجل
١٣	تحمّلت تحمّالا
٤٤٥	تمعدد الرجل
٣٦٨	ثفيت القدر
٥٧٢	ثوب مصوون
٢٢٢	جئت من البصرة إلى الكوفة
٢٣٥	جاء معه
٢٣٥	جاء معا
٦٠١	جحر ضب خرب

٢٦٠	جربت زيدا فإذا هو أحق
٢٢٦	جلس عن يمينه
٢٤٤ ، ٢٣٩	جلست عن يمينه
٢٣٨	جلست من عن يمينه
٣٢٣	جملٌ غلادى
٤٥٧	حبط الرجل
٤٥٧	حبطت الشاة حبطا
٣٩٩	حجرٌ قهقر
٣٤٢	حجر يهير
٥٧٢ ، ٥٧١	حليٌ نصووغ
٣٣٠	حمارٌ كُنادر
٣٤٣	حمامة ذات صوقير في صوتها
٢٥٩	خرجت فإذا زيد
٤٨١	خفق فلانٌ فلانا بالسيف
١٩٨	دارٌ زيدٍ
٢٣٥	ذهب من معه
١٢٤	رأيتُ البكرَ
٦٥٨	رأيتُ جوعا
٢٦٨	رأيتُ رجلا دونك
١١٥	رأيتُ زيدَ
٧٠٦	رأيتُ سلا
٧٠	رأيتُ عدّا
٦٨٢	رأيتُ عصا

٦٨	رأيت عمادا
٦٨٢	رأيت قاضٍ
٧٢٢	رأيت مُحِيًّا
٧٠	رأيت يدا ويدها
٥٥١	رجالٌ صيدٌ
٥٩٥	رجلٌ أسولٌ
٥٥١	رجلٌ أصيد
٣٣٩	رجلٌ أفرج
٣٥٩	رجلٌ تُبَّع نساء
٣٣٤	رجلٌ تكلامه
٣٢٤	رجلٌ تلقامة
٣٣٤	رجلٌ تلقاعة
٥٩٧	رجلٌ جوادٌ
٣٢٤	رجلٌ دنابة
٣٥٨	رجلٌ دنية
٣٥٧	رجلٌ زُمِّل
٣٤٧	رجلٌ زوئك
٣٣٢	رجلٌ ضناك
٣٤٤	رجلٌ عفرية نفرية
٥٩٧	رجلٌ قؤول
٣٤٣	رجلٌ قسيب
٤٠٧، ٣٦١	رجلٌ كذبذب
٣٢٥	رجلٌ كلماني

٣٢٣	رجلٌ كيصى
٥٩٥	رجلٌ لومة
٣٢٦	رجلٌ مرقدى
٥٧٢	رجل معوود
٣٤٣	رجل مقتوين
٣٤٧ ، ٣٣٠	رجل نفر جاء
٢٢٧	رميت على القوس
٢٣٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦	رميت عن القوس
٣٧٩	رهياً رأيه
١٩٩	زيدٌ صاحبُ الدارِ
٢٢٦	زيدٌ في الدار
٢٢٦	زيدٌ في الغلِّ
٢٨٣	سألتمونيها
٢٣٤	سبحان ما سبح الرعد بحمده
٢٣٢	سبحان ما سخر كنّ لنا
١٢٩	ستشحك خصفه
٣٧٩	سحابة ترهياً
٥٧٢	سرت سُورا
٢١٢	سرت من مكة
٨٦٠	سكت فحثه شخص
٣٤٧ ، ٣٤٦	سمعةٌ نظرة
٣٧٧	سنبل الزرع
٣٣١	شابٌ مسحلان

٢٤٩	صمت النهار كله حتى الليل
١	ضارب زيدا فتضاربا
١٥٩	ضربتُ ضربةً
١٠٥	ضربتُنة
٨٨٧	ضم شفر
١٣٤	طاح مرقمه، وأنت إن لم تلقمه
٢٤٣	عاتبتك على فعلك
٣٩٨	عجوزٌ خنضرفٌ
١٧	عزيت تعزية
٥٧٢	عنبرٌ مدووف
٧٠٣	عوى الكلب عوةً
٧٠٣	عوى الكلب عوية
٥٧٢	غرت غُورا
٧٣٢	غييت الغاية
١	فاوضنا الحديث. وتفاوضناه
٥٧٢	فرسٌ مقوود
٤٠	فلان أفلس من طست
٦٠٣	فلان في صيابة قومه
٢٥٠	قال رجل سواك
٢٥٠	قال رجل غيرك
٢٥١	قام رجلٌ مثلك
٢٠٥	قام زيد بل خرج عمرو
٢٠٥	قام زيدٌ بل عمرو

٣٤٣	قدرٌ وثيَّة
٢٤٨	قرأت القرآن من أوله إلى آخره
٢٥٩	قصدت قصده إذا انتفخ عليّ فلان
٢٣٥	قطك درهمان
٥٧٢	قولٌ مقوول
٥٩٧	قومٌ جوذٌ
٤٤٢	قومٍ عدى
٥٩٧	قوم قول
	كانت بيننا حرب تفقأ فيها العيون، ومرة نجنق،
٣٨٨	ومرة نرشق
٢١٣	كتبت من فلان إلى فلان
٣٧٠	كساء مرنباني
٢١٨	كفى بالله
١١١	كيف الإخوة والأخوات
١١١	كيف البنون والبنات
٣٠٩	لا أحسن اللعب إلا جَلَجَ جَلَب
٢٤٦	لا أفعله ما غرب نجمٌ
٢٣٥	لا أكلمه قطُّ
٣٤٦	لحية كثنأة
٢٦٦	لعل العدو يأتي
٢٦٦	لعل الله يرحمنا
٣٨٣	لقيت منه الفتكرين
٧٥٣، ٧٦٠، ٧٦٤	لم أبل

٧٦٥	
٧٦١ ، ٧٦٠ ، ٧٥٨	لم أبله
٧٥٣	لم أك
٧٨٩	لم يأ
٧٦٢	لم يألٍ عن ذلك
٨١٦	لم يُحسّ
٧٥٤	لم يخشَ
٧٥٣	لم يخفَ
٨٦٢	لم ير عونا
٨١٦	لم يردّ
٧٥٤	لم يرمِ
٩٠٨ ، ٨٦٢	لم يرو عنا
٧٨٩	لم يع
٧٥٤	لم يغزُ
٨١٦	لم يقلّ
٣٥٦ ، ٧٥٤ ، ٧٥٣	لم يكُ
٧٥٧	
٧٥٧ ، ٧٥٦ ، ٧٥٤	لم يكن الرجلُ منطلقا
٢٠٣	لما أن فعل
٧٦٢	لن أبالي
٧٢٢	لن يُخبي
٦٨٢	لن يرمي
١٩٩	اللهُ ربُّ الخلقِ

٢٠٩، ٢٠٨	لو قام زيدٌ قام عمرو
٢٧٨	لولا زيدٌ لأكرمتك
٢٧٨	لولا زيد لم أكرمه
٢١٥	لي ملؤه من عسل
٣٤٤	ليث عفريّين
٦٦٥	ليل أليل
٦٦٥	ليلة ليلاء
٢٤١	مُ الله لأفعلنّ
٤٢	ما أبغضني له
٣٨، ٣٧	ما أبلدّه
٢١٥، ٢١٤، ٢١٣	ما أتاني من رجل
٤٣	ما أجنّ زيدا
٣٨	ما أجنّه
٣٨، ٣٧	ما أحمقه
٤٣	ما أسره بي
٤٠	ما أسرفه
٤٣	ما أسرني به
٤٠	ما أسنّه
٣٨	ما أشجعه
٤٣	ما أشغله
٤٠	ما أضيّعه للأمر
٤٠	ما أعدمه
٤٠	ما أعطاهم للدراهم

٣٧	ما أعلمه
٤٠	ما أفرط جهله
٣٩	ما أكثر قائلته
٣٧	ما ألدّه
٤٠	ما أمتعّه
٣٧	ما أمرسه
٤٢	ما أمقتني له
٤٢	ما أمقته إليّ
٢٠١	ما إنّ تفعل
٤٠	ما أوحش الدار
٤٠	ما أولاهم للمعروف
٤٠	ما أيسر زيدا
٢١٤	ما رأيت من أحد
٢١١، ٢١٢، ٢١٣	ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى الأحد
٢٢٣-٢٢٥، ٢٣٨	
٢٢٤، ٢٢٥	ما رأيته مذ يومين
٢٢٠	ما رأيته من ذلك الموضع
٢٠٥	ما قام زيد بل عمرو
٢٦٣	ما قام زيد لك عمرو قائم
٢١٧	مازید بقائم
٢٦	مأقي العين
٢٣٥	مالك في مجلسي إلا القط
٢٦	مأوى الإبل

٩٧	مذ اليوم
٧٩	مررت ببيعير
٤٠٠	مررت ببيكر
٦٥٨	مررت بجوء
٢٥١	مررت برجل مثلك
١٩٨	مررت بزید
٦٨٢	مررت بعصاً
٧٥	مررت بما ينقل
٨٠	مررت بمال قاسم
٣٩٤	مررت تهدكر
٢١٢	مررت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد
٩٧	مصطفى الله
٥ ، ٤	معدده فتمعدد
٨٥٠	مل فنبر
٣٧٠	من أنت زيد
٢١٠	من بعدهم
٢٣٨	من عن يمينك
٢١٠	من قبلهم
٥٠٥	مئت مونا
٤٥٦	موسى خدمة
٣٩٤	ناقة بها خزعال
١	نالي ونلته
٤	ناولت فتناول

١٨	تُبِئتُ تنبيهاً
٢٤٤	هُض من عليه
٨٧٤	هجمت اللبن
٥٩٥	هذا أسولُ من هذا
٢٦٨	هذا الشيء دونُ
٤٠	هذا المكان أفقر من غيره
٦٥٨	هذا جوء
٢٤٣	هذا على رأس الجبل
٣١٦	هذه أرمداء كثيرة
٦٨٢	هذه عصاً
٧٥٣	هل قام زيد
٣٣٠	هم في معكوكاء
٤٣	هو أعذر منّي
٤٣	هو أعرف منه
٤٣	هو أعنى من غيره
٢١٦	هو أفضل من زيد
٣١٧	هو إكبرُ قومه
٢٥١	هو أكحلُ مثلك وأزرق كذلك
٤٠	هو أكرم لي من زيد
٤٣	هو أنكر منه
٣٣٠	هو عالمٌ بدخلائك
٧٨٩	هو يأي
٧٨٩	هو يعي

٣٣٢	هو يمشي التركضاء
٨٨٣	يا الله اغفر لي
٨٣٧	يا منص
٦٩	يريد أن يضربها
٦٩	يريد أن يكيلها
٨٤٥	يوم أيوم
٢٨٣	اليوم تنساه

٥ - فهرس القوافي

الصفحة	البحر	كلمة القافية
		الهمزة
٦٧٣	خفيف	لبراءُ
	خفيف	برآءُ=لبراءُ
٧١٧	خفيف	ضوضاءُ
١٨٩	كامل	بكائي
٣١٦	رجز	آيائه
٣١٧، ٣١٦	رجز	أرمدائه
		الباء
١١٣	كامل	فاذهبُ
١٦١	وافر	أصابا
١٢٠	رجز	جدبًا
=	رجز	سببًا
٥٧٣	رجز	أثوبًا
١٨٥	طويل	وتحلبُ
٢٥٦	طويل	أنكبُ
٥٦٣	طويل	مشيبُ
٦٦١	طويل	يصوبُ
٨٥	بسيط	مطلوبُ
١٧٧	بسيط	العربُ
٨٧٢	بسيط	سرحوبُ
	كامل	الحجابُ=الحكام

٣٦١	كامل	كذبذبُ
١٦٨	طويل	الكلبِ
٢٥٦	طويل	فنضاربِ
٣٧٠-٣٦٨	طويل	مؤرنبِ
٦٩٣	طويل	قواربِ
٨٧٦ ، ٨٧١ ، ٧٥١	طويل	بليب
١٧٤	بسيط	الأراكيبِ
٧٥٦ ، ٦٦٣	بسيط	الكذبِ
٣١٣	وافر	الإهابِ
٣٣٤	كامل	حسي
٣٣٣	رجز	العقرا بِ
٦٩٥	رجز	كعبِ
=	رجز	ركبِ
٦٩٥ ، ٦٩٤	رجز	الوطبِ
٣٥٩	رجز	العُنْبِ
٨٤٥٦٣١ ، ٥١٧	رجز	ألبيةُ
١٩٠	خفيف	السحابِ
		التاء
١١٠	رجز	الحجفتُ
=	رجز	مسلمتُ
١٦٢	رجز	أرثها
٧٥٢ ، ٧٥١	بسيط	الصوتُ
٤٤٣	رجز	سختيتُ
٤٤٣	رجز	كبريتُ

١٦٣	طويل	وغارتِ الجيم
١٤٠	رجز	حجّجْ
=	رجز	بجْ
=	رجز	وفرتجْ
١٤٠	رجز	وأمسجا
١٩٣	رجز	شجا
=	رجز	أهجنْ
	رجز	أهجا=أهجنْ
٣١٢	رجز	أمهجا
٧٦٥	رجز	أعوجا
٤١٤	رجز	علجْ
١٣٩	رجز	البرنجْ
٣٨٩	رجز	الخزرجْ
=	رجز	كالمرّجْ
		الحاء
١٥١ ، ١١١	وافر	السريحا
٤٧٨	رمل	بالبارحةْ
١٨٨	طويل	أملحْ
٣٩٢	طويل	رائحْ
١٤٤	كامل	التبريحْ
		الدال
١٨٩	طويل	تقيدا
٤٥٠	طويل	فهددا

٦٨٣	طويل	المولدا
٧٥٢	طويل	فردا
=	طويل	كيدا
٣٠٨	بسيط	الجلدا
٣٤٥	كامل	السيدا
٥	رجز	تمعددا
٣٩٩	رجز	واليعضيدا
=	رجز	المجودا
=	رجز	مسعودا
٤٤٥	رجز	تمعددا
٣١٤	بسيط	أودُ
٧٧٩ ، ٦٤٥ ، ٦٠٨ ، ٤٢٥	وافر	الوقودُ
٨٠٩ ، ٥٥١ ، ١١٦	طويل	برداد
١٩٢	طويل	فقد
٣٧٥	طويل	صلد
=	طويل	جلد = صلد
٦٨٨	طويل	ويهتدي
٧١٩	طويل	الممدد
٢٠١	بسيط	الجلد
٢٠٧	بسيط	بفرصاد
٣٠٣	بسيط	أحد
٣٦٧	بسيط	بالرقد
٦٨٢	بسيط	بالثأد
٧٥٢	بسيط	كالورد

١٠٢	وافر	وغادي
١٢٢	وافر	الحديد
٦٨٤ ، ٥٤٥ ، ٢٢٠	وافر	بني زياد
٢٥٠	وافر	يزيد
	وافر	زياد=يزيد
١١١	كامل	وداد
٧٥٥ ، ١٥١	كامل	الإثم
	هنزج	هند=عمرو
		الراء
٧٣١	كامل	صاغر
١١٢	كامل	لايفر
١٥٣	رجز	النقر
٥٦٤	رجز	المسرور
=	رجز	الخور
٧٥٦ ، ٧٥٤ ، ١٤٤	رمل	بالسر
١٤٤	رمل	المطر
٣٩٣	رمل	هيدكر
٤٠٠	رمل	الصنبر
١٧٨	سريع	البعير
١٢٦	متقارب	بكر
١٨٨	متقارب	الغدر
=	متقارب	أثر
٦٦٣	متقارب	الخبر
٣٣٦	طويل	بقيصرا

٧٢٣	طويل	أعصرأ
٥٥٢	وافر	تعارأ
٤٠٧	رجز	محجره
٩٠	طويل	طائرُ
٢١٢	طويل	عصرُ
٣٠٨	طويل	التمرُ
٥٧٣	طويل	وأنورُ
٦٩٥	طويل	شاعرُ
=	طويل	المآزرُ
=	طويل	عاصرُ
٧٥٥	طويل	عصرُ
٧٧٥	طويل	المنظرُ
=	طويل	صابرُ
٥٩	طويل	يضرُّها
٢٦١	بسيط	مياسيرُ
٤٢٨	بسيط	فانظورُ
٤٣١	بسيط	مستطرُ
٥٢٠	بسيط	وإدبارُ
١٩٠	رمل	حمارُ
١٩٢	طويل	يدرِي
=	طويل	صدرِي
٢٨٥	طويل	الحمِرُ
٣١٠	طويل	ناجرِ
٣١٥	طويل	عقرِ

٥٧٦	طويل	مئزري
١٧٨	بسيط	بسوّار
٢٧٠	بسيط	التنانير
	كامل	لايفري=لايفر
٢١٠	كامل	دهر
٢٥٣	كامل	أسرارها
٦٤٢ ، ٦٤١	هزج	عمرو
=	رجز	المئزر
٤٠٥	رجز	عيسجور
٨٩٩	رجز	كاسر
٦٦٣ ، ٢٤	رمل	وانتظاري
١٧٦	سريع	الأشقر
٢٣٣	سريع	الفاجر
	سريع	الفاخر=الفاجر
		الزاي
٣٣٤	رجز	المفاوز
=	رجز	ترامز
		السين
	رجز	أحترس=أحترش
٣٣٧	رجز	فرانسا
=	رجز	عابسا
٥٥٤	رجز	اعلنكسا
٢٤٥	بسيط	السوس
١٩٢	وافر	شمس

٤٠٦	كامل	الدرقاسِ
=	كامل	الدرداقس=الدرقاس
٤٠٧	كامل	بالأضرسِ
٦٨٧	رجز	بعنسِ
	رجز	بعبسِ=بعنسِ
=	رجز	والقلنسي
٦٨٨	رجز	والقلونسِ
٢٨٦	رجز	الطيسِ
=	رجز	ليسي
		الشين
١٧٠ ، ١٦٩	رجز	أحترشْ
=	رجز	حرشْ
١٦٧	رجز	أبغيش
=	رجز	ولاترضيش
=	رجز	أبيشِ
=	رجز	تنئيش
=	رجز	تدنيشِ
=	رجز	فیشِ
=	رجز	الديشِ
٢٨٥	رجز	الفیشِ
=	رجز	وطيشِ
=	رجز	الجيشِ
		الطاء
٣٦٦	رجز	النشاطِ

=	رجز	انخراط
		العين
١٩٦، ١١٣	بسيط	صنع
١٩٥	بسيط	جمع
٤٢٩	مديد	جمعا
٢٠٦	طويل	وازع
٣٩٣	طويل	هوى متتابع
=	طويل	متتابع=هوى متتابع
٤١٨	طويل	ظالع
٤٢٦	طويل	الدوافع
٨٢٧	طويل	شأنها متتابع
	بسيط	جمعوا=جمع
	بسيط	صنعوا=صنع
٢٧٨	بسيط	الضبع
٣٦٠	كامل	تبع
٦٨٤	بسيط	تدع
٤٠٥	رجز	شعشع
		الفاء
١٩٤	طويل	أوجف
١٩٣	رجز	الذرفن
	رجز	الذرفا=الذرفن
	طويل	أوجفوا=أوجف
١٩٦	طويل	مخلف
٨٢٠	طويل	يعنف

٦٨٢	وافر	شافي
٦٨٣	وافر	عجاف
٥٧٢	رجز	المدووف
٤٢٧	خفيف	المنيف
		القاف
٦٠١، ١٨٠	رجز	المحترق
٦٠١	رجز	الحمق
=	رجز	العقق
٦٨٢	رجز	الحقق
١٩٠	طويل	الدمستقا
=	طويل	تسلقا
٢٨٨	بسيط	ساقا
٨٧١	بسيط	عنقه
٧٦٥، ١٠٢	رجز	سويقا
	رجز	دقيقا=سويقا
	طويل	مخلق=مخلف
١٦٧	طويل	دقيق
٣٣٣	طويل	تحقق
=	طويل	تعرق
٨٧٣	طويل	لحقيق
٦٨٣	طويل	الحق
٢٥٢	كامل	لم تخلق
٣١٢	رجز	المرفق
٦٨٣، ٥٤٥	رجز	تملق

٦٨٣	رجز	فطلق
٧٢٠	رجز	القيافي
=	رجز	عناق
		الكاف
١٤٤	رجز	قبلكا
٣١٥	بسيط	معترك
١٩١	طويل	والدكادك
=	طويل	مالك
		اللام
٤٢٨	رجز	عطبول
=	رجز	القرنفول
١٧٤ ، ١٥٦ ، ١١٤	رمل	المعل
٢٥٧	رمل	تمل
٢٨٧	رمل	فنسل
٦٦٢	رمل	سأل
٣٣٩	سريع	النيل
=	سريع	بالليل
٦٦٣	طويل	عزلا
٥٧٤	طويل	ليقتلا
١٥٢ ، ١٣٤	طويل	أفعله
٢٢	كامل	مقيلا
٧٤٣	كامل	غليلا
١٦٣ ، ١٦١	كامل	لها
٦٩٠	رجز	طيسله

=	رجز	لَهْ
٧٩٦	متقارب	أولا
١٨٧	طويل	المفاصلُ
=	طويل	الأفاكلُ
=	طويل	لايزايلُ
٢٥٧	طويل	ونناضلُ
٤٦١	طويل	شمالُ
٥٢٠	طويل	أليلُ
٥٤٥	طويل	تغولُ
٣٣٥	طويل	وصاملةُ
١٨٥	طويل	ساحلُة
١٨٦	طويل	ورواحلُة
٤٨٣	بسيط	البطلُ
١٣٥	رجز	أزحلُة
٢	طويل	ميالِ
٣	طويل	مقتلي
١٩١ ، ١٨١ ، ١٦٢	طويل	فحوملِ
١٨٨	طويل	منوالِ
١٨٩	طويل	هيكِلِ
٢٣١ ، ٢٣٠	طويل	الخالِ
٢٤٤	طويل	مجهلِ
٣٠٣	طويل	المثقلِ
٣٠٨	طويل	تتفلِ
٤١٧	طويل	القواعِلِ

٤٣٠	طويل	والحقْلِ
٧٥٦	طويل	فضْلِ
٨٧٦	طويل	القولِ
١٨٤	بسيط	الجبلِ
٣٠٧	بسيط	الدُّلِ
٤٨١	وافر	الفصيلِ
٦٤٢	وافر	بالقليلِ
٣٩٥ ، ٣٣٣	كامل	القسطالِ
١٢٠	رجز	عيهْلُ
١٨٠	رجز	حالِ
١٩٠	رجز	الأحولِ
١٩٧	رجز	حلي
٣٩٥	رجز	الكلكالِ
=	رجز	بجالِ
٥٩٦ ، ١٨١	رجز	المجزلِ
	رجز	الأجلِ = المجزلِ
	رجز	المجزلِ = المجزلِ
٥٩٦	رجز	وأظللِ
٦٨٧	رجز	الدِّيِ
٨٨١ ، ٨٨٠	رجز	تقتلِ
١٧٦ ، ١٠٣	سريع	ولاواغلِ
٥٩٥	متقارب	الإسحلِ
		الميمِ
١١٣	كامل	تكلمِ

٢١١	طويل	مسوما
٣١٠	بسيط	زيمًا
٢٣٦	وافر	لمما
٣٩٤	وافر	مقاما
٧٢٣	كامل	الحمامة
١١٢	رجز	الدماء
١٢٢	رجز	الإضحما
١٥٦	رمل	ودما
١٦١	طويل	لائمٌ
١٨٧	طويل	سالمٌ
٣١٨	طويل	والكياهمُ
	طويل	ظالمٌ=ظالعٌ
٥٦٠	طويل	يدومٌ
١٦٩	بسيط	مسحومٌ
٤٨٢	بسيط	مركومٌ
٦٧٢	بسيط	هضمٌ
٩٣٣	بسيط	فيظلمٌ
	بسيط	فيظلمٌ=فيظلم
١٨١	وافر	الخيامنٌ
	وافر	الخيامنٌ=الخيامن
١٣٩	كامل	الحكامُ
٦٥٤	كامل	معلمٌ
٤٧٩	رجز	لغامُها
=	رجز	زماُمُها

٨٥	كامل	أقدم
٤١٩	كامل	المكدم
٦٢٩ ، ٢٣	رجز	مكرم
٦٦٥ ، ٦٦٤	رجز	اليمي
٨٧٣	رجز	اللهام
		النون
٣٦٨ ، ٣٦٧	رجز	يؤثفين
٥٥٥ ، ٥٥٤	رجز	المتيهين
٨٧٦ ، ٧٥١	طويل	ومينا
٥٥٤	بسيط	أقرانا
٨٢١	بسيط	فادعينا
٢١٩	كامل	إيانا
٦٥٠ ، ٦٤٩ ، ٦١٧	كامل	متباينا
٨٨٨	رجز	شجينا
٦١٦	رجز	كَيِّنُونَهُ
٤٣٠	مقارب	زيزفونا
٨٧٣	مقارب	المسلمينا
١٩٦	طويل	خوان
٣٤٩	طويل	الضَيَّافُنُ
٧٢٦	طويل	حزين
٨٣٠ ، ٥٩٦	بسيط	ضننوا
٣١٩	وافر	أرونان
٢٣	طويل	معون
١٥٠	طويل	أرقان

٤٢١ ، ٣٤١	طويل	الملوان
٣٧٥	طويل	أثني
٩٠	وافر	لايأتليني
١٧٤ ، ١١٤	وافر	ولالوائني
٢٧١	وافر	تدان
=	وافر	علاني
٣١٩	وافر	هجاني
٣٣١	وافر	كوفان
٣٨٣	وافر	بالفتكرين
٩٢٤	وافر	داعيان
٨	رجز	المفتن
١٢	رجز	يغرنديني
=	رجز	يسرنديني
١٢١	رجز	المستن
=	رجز	القطنن
٤٢١	رجز	بهنزبان
=	رجز	الزمان
٨٤٤ ، ٧٧٤	رجز	العين
١٧٧	رمل	بجلجلان
٢٠٢	منسرح	المجانين
	منسرح	الملاعين = المجانين
٤٢٩	خفيف	بالماطرون
		الهاء
١١٦١	متقارب	حمزه

		الواو
٦٦٦	رجز	غدوا
		الياء
١٦٢	طويل	دوي
١٣٧	رجز	الغضي
=	رجز	طغي
=	رجز	بالقني
٧٢٦	رجز	الكري
=	رجز	المطي
٤٦١	متقارب	العصي
١٦٢	طويل	خاليا
١٩٢	طويل	حاليا
=	طويل	الأمانيا
١٩٢	طويل	خياليا
=	طويل	حاليا
٤٤١	طويل	وعاديا
٥٤٤	طويل	يمانيا
٦٦٣	طويل	تماديا
٢٨٥	رجز	ضباطيا
٤٢٢	رجز	قراقريا
١٦٢	رجز	الصبي
٤٢٢	رجز	دواري
٦٥٤	رجز	العبري
	رجز	علي=علج

	البرني=البرنج	رجز	
	الألف		
١٤٧	والصفاء	رجز	
=	الفتى	رجز	
=	أتى	رجز	
=	سرى	رجز	
١٤٨	اهتدى	رجز	
٣١٠	الروى	رجز	
=	أتى	رجز	
٧٠١	فروى	رجز	
=	العوى	رجز	

أجزاء أبيات لم أقف على تتمتها

٥٦٩

طويل

أسيود في حدراء

٦- فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأحمر	٢٥٢.
ابن الأخضر	٣٠٤.
الأخطل	١٧٨، ٦٨٣.
الأخفش	٧٩، ١١٣، ١١٥، ١٢٩، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٩٧، ٣٠٧، ٤١٨، ٥٢١، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٢٨، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٦، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٤، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٩٠، ٦٩١، ٧١٣، ٧٨٦، ٧٨٨، ٨١١، ٧٨٨، ٨١١، ٨٢١، ٨٢٤، ٨٥٨.
أروى بنت كرز	١٩٤.
الأسود بن يعفر	٣٩٣.
الأشنانداني	٣٥٦.
الأصمعي	١٦٨، ٢٦١، ٤٠٥، ٦٢٩، ٦٨٧، ٧٧٥.
ابن الأعرابي	٤١٨، ٣٣٦.
الأعشى	١٦١، ٤٥٠.
الأعلم الشتمري	١١٩، ١٢٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٧١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨١، ٤٠٩، ٤٨٠، ٤٨١.

٥٦٢ ، ٦٤٩ ، ٦٨٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٦ ،
٧٨٠ ، ٧٩٨ ، ٨٠١ ، ٨٠٣ ، ٨٠٨ ، ٨١٢ ، ٨٢٨ ،
٨٣١ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٨ ، ٨٥٦ ، ٨٦١ ،
٨٧٣ ، ٨٧٦ ، ٨٨٠ .

٢ ، ١٠٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٣٠٣ ،
امرؤ القيس
٣٠٨ .

٤٣٠ . أمية بن أبي عائد الهذلي

٩٠ ، ٣١٥ . ابن الأنباري (أبوبكر)

١٢٦ . أوس بن حجر

١٩٢ . البحري

١٢٥ ، ٣٦٣ ، ٧٧٥ . أبو البركات الأنباري

١٩٥ . البيضاء بنت عبدالمطلب

١٨٩ . أبو تمام

١٩٤ ، ٣٩٢ . تميم بن أبيّ بن مقبل

١٥٢ ، ٣٥٦ . التوزي

١٦٧ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧ ، ٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٦١ ، ٤٢٧ ،
ثعلب

٧٠٣ ، ٦٤٥ .

٢٧١ . جحدر الحنفي

٣٨٢ . أبو الجراح العقيلي

٢٢٧ ، ٤٧٨ ، ٥٥٨ ، ٦٦١ ، ٦٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٨٠ ،
الجرمي

٨٢١ .

٣٦١ . جريبة بن الأشيم

١٧٧ . جرير

أبو جعفر الباقر

.١٧٥

جعفر الصادق

.١٧٥

ابن جني

٨٦، ١١٠، ١١١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٧،
١٦٨، ١٨٠، ١٨١، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٣٥،
٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٧٨،
٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٥،
٤٠٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤،
٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣،
٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٨، ٥٠٢، ٥٠٢، ٥٥٠،
٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٠٠،
٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٦، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩،
٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٣، ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٥،
٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧،
٧٠١، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٦،
٧٢٧، ٧٣٦، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٤٨، ٧٤٩،
٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٧٤، ٧٦٨،
٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٢، ٧٨٥،
٧٩٠، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٨٠.

أبو حاتم السجستاني

.٤١٨، ٣٨٨، ٣٣٠، ٣١٦، ١٧٤، ١١٨

الحارث بن حلزة

.٧١٧، ٣٥٥

الحامض (أبوموسى)

.٤٧٩

الحريري

.٢٣٥، ١٦٨

حسان بن ثابت

.١٤٨

٦٩٥.	حماد الراوية
٦٨٤.	حمزة الزيات
٣٩١.	أبوحنيفة الدينوري
١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.	ابن خروف
٤٥٦.	ابنة الخس
١٠١، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ٥٤٨، ٧٦١، ٨٢٧.	أبو الخطاب
٣٣٢.	الخطابي
٣١، ٨٦، ٨٨، ١٠٤، ١٤٢، ١٦٠، ٢٠٦، ٢٢٢، ٣٠٣، ٣٧٧، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٦٣، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦٢٤، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٥٨، ٧٦٤، ٧٨٢، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٢١.	الخليل
١٩٢.	الخنساء
٧٧١، ٧٧٠.	ابن الخياط (أبوبكر)
٥٤٢، ٥٤١.	الداني (أبو عمر)
٨٥٥.	الدباج (أبو الحسن)
١٦٧، ١٨٥، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٨٨، ٣٩٣، ٨٥٥.	ابن دريد
٣٦٠.	أبو ذؤيب الهذلي
١٦٨، ٣١٥، ٣٣٥.	ذو الرمة
	الرازي (ابن خطيب
٧٦٩.	الري)

٨، ١٨٠، ١٨١، ٤٤٣، ٦٠١.	رؤبة
٢٣	الراعي النميري
٦، ٦٣٤.	الرباحي
٧٨٢.	رجاء بن حيوة
٦٢٥.	الرندي (أبو علي عمر)
٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤.	الزبيدي (أبو بكر)
٢٥٩، ٣٣٩، ٤٨٩، ٤٩٠، ٧٨٠، ٨٠٧.	الزجاج
١١٨.	الزجاجي
١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.	الزخشي
١١٢، ٣١٥، ٩٣٣.	زهير
١٠٣، ١٤٤، ١٦٤، ٢٣٤، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٤٥، ٥٥٢، ٥٩٥، ٥٩٧، ٦٣١، ٦٨٣، ٦٩٥، ٧٣٢، ٧٦٢.	أبوزيد الأنصاري
٥٧١، ٨٧٧.	ابن زيدان
٣١٨، ٧١٨.	سحيم بن وثيل
٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٤، ٧١٣، ٧٨٨.	ابن السراج
٧٦٩.	ابن سريج (أحمد)

السكري	٤١٧، ٦٧٥.
ابن السكيت (يعقوب)	١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٥٢٥، ٦٨٨، ٦٩٦.
ابن سمحون	١٥٧.
السهيلي	٢٥٣، ٢٥٤.
ابن السيد البطليوسي	٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.
السيرافي	١، ٥، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٤٠، ٤٢، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧١، ٥١٤، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٥٥، ٦٥٩، ٦٧٥، ٨٩١، ٨٩٩.
سيف الدولة الحمداني	١٨٦، ١٩٠.
الشعبي	١٦٩.
الشلوبين (أبو علي)	٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٣١، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٧١، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١٨، ٥٤٢، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٦، ٥٨٨، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٣٤.

- الشنفرى الأزدي ٥٢٠
- صالح بن محمد ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.
- صخر الغي الهذلي ٣٩٤
- ابن طاهر (الخدب) ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٨، ٥٨٢.
- ابن الطراوة ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢، ٤٩٥، ٥٧٩.
- طرفة بن العبد ٣٩٣، ٣٩٤.
- ابن الطفيل (أبو عمرو) ٥٤٢.
- ابن عباس ٢٧٠.
- عبد الملك بن مروان ١٦٩.
- أبو عبيد (القاسم) ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.
- أبو عبيدة (معمّر) ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤١٨، ٦٩٦.
- عثمان بن عفان ١٩٤.
- العجاج ١٩٣، ١٩٤.
- العديل بن الفرخ ٣٧٥.
- عروة بن الزبير ١٧٥.
- ابن عصفور ٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٥، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٥٤، ٥٠٠، ٨٠٦، ٨١٣، ٨٥٥.
- علي بن عيسى (الوزير) ٢٣٥.
- عليّ بن أبي طالب ١٧٥.

١٧٦.	الفرزدق
٢٧٦.	فرعون
٦٩٥.	القاسم بن ثابت
٣١٦.	القيالي (أبو علي)
٣١٦، ٢٥٣.	ابن قتيبة
١٠٣.	القشيري
١٦٩، ١٦٨، ١١١.	قطرب
٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤٤، ٧١٧.	ابن القوطية
١٩١، ١٦٧.	قيس بن الملوح (المجنون)
٤٢٦.	قيس بن ذريح
١٢٢، ١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٣٩،	كراع
٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٩، ٣٨٣،	
٤٠٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٦٦٢.	
١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤، ٤٤٠، ٥٧١، ٥٧٢،	الكسائي
٧٣٣، ٦٦٨.	
٣٩٤.	الكلابي
٨٧، ٨٠٦.	ابن كيسان
١٣٩، ٣١٨، ٣٩٠، ٤٢٤.	البحاني
١٦٩، ٣٦٨.	ليلي الأحيلىة
١٥٢، ١٥٣، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٣٤٨،	المازني
٤٤٣، ٤٧٠، ٥٠٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٣٧،	
٥٨٤، ٥٩٥، ٦٢٩، ٦٤٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٥،	
٦٦٦، ٦٧٤، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧، ٧١٣، ٧١٥،	

٧١٦ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٢ ، ٧٣٥ ، ٧٣٢

٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧١ ، ٧٩٢

٧٧٧ ، ٧٨١ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٨١٠ .

١٤ ، ١٨ ، ٣٥ ، ٧٢ ، ٩٣ ، ١١٥ ، ١٤٢ ، ١٥٤

١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢٦٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦

٣٠١ ، ٣٧٥ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٧٢

٦١٦ ، ٧١٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٥١ .

المبرد

١٩١ .

متمم بن نوية

١٤٤ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٦٨٣ .

المتني

٣١٩ .

المجريطي (أبونصر)

٢٨٦ .

محمد بن حبيب

٣٩٤ .

المرار العدوي

٤١٨ .

المرار الفقعسي

٤٤٠ .

مروان بن سعيد المهلي

١٦٨ .

معاوية بن أبي سفيان

٧٥٩ .

ابن معزوز

٧٠٣ .

ابن مقسم

٢٩٥ .

ابن ملكون

١٧٠ .

النمر بن تولب

٦١٦ .

النهشلي

٧٥٢ .

أبونواس

١٧٧ .

وضاح اليمن

٨٧٧ ، ٣٠٤ .

الوقشي (أبوالوليد)

ابن ولاد ١٤، ١٥، ١٤٢، ٥١٠، ٧٧٩.

الوليد بن عقبة ١٩٤.

ابن يسعون ٨٧٧.

يونس بن حبيب ١٨١، ٦٦٢.

٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

القبيلة / المدرسة	الصفحة
أزد السراة	١١٤، ١١٥.
أسد	٧٣٤.
أهل اليمن	٨٥٥.
البصريون	٣١٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٢٦، ٥٢٧.
بكر بن وائل	١٦٨، ١٦٩، ١٩٥، ٨١٦.
بنونزار	٣٤٦.
بنو حنظلة	١٤٠.
بنو سليم	١٣٩.
بنو عقيل	٥٧١.
بنو مازن	٨٢١.
بنو يربوع	٥٧١.
تميم	١٣١، ١٣٧، ١٦٨، ١٨٠، ٧٣٤، ٨٠٠، ٩٤١، ٩٦٨.
الحجازيون	٧٣٤، ٨٠٠، ٩٤١.
حمير	١٦٨، ١٧٠.
ربيعة	١٦٨، ١٦٩، ١٩٥.
الصعافقة	٣٩٠.
طيء	١١١.
البغداديون	١١٢.
فزارة	١٣٧.

١٦٨، ١٦٩.	قضاة
١٣٧	قيس
١٩، ١٣٩، ٢٢٧، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٩٦،	الكوفيون
٤٠٢.	
١٩٥.	معدّ

٨- فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة
إصلاح المنطق ليعقوب	٥٢٥.
الأصول لابن السراج	٤١٨.
الألفاظ ليعقوب	٣٩٤، ٣٩٦.
الإنصاف للأنباري	٣٦٣، ٧٧٥.
الإيضاح للفارسي	١٥٥، ١٥٦، ٤٣٥، ٥٢٧، ٦٨٦، ٨٧٧.
التذكرة للفارسي	٤٦٩، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٧، ٥٣١، ٥٤٤، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٩١، ٦٨٥.
التصريف للمازني	٤٧٠، ٥١٦، ٦٨٠.
تعاليق الفارسي على الكتاب (التعليقة)	٥٨٦.
التنبيه لابن جني	٣٣٥.
الجميل للزجاجي	١١٨.
جمهرة اللغة لابن دريد	١٨٥.
حاشية السيرافي للشلوبيين	٤٧١.
الحجة للفارسي	١٥٠، ١٥٩، ٣٦١، ٥٢٧.
الحماسة لأبي تمام	٧٥١، ٨٢١، ٨٧٦.
الخصائص لابن جني	٣٣٧، ٣٤٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤١٧، ٥٠٢، ٥١٤، ٥٨٤، ٧٥٢، ٧٧٠.
درة الغواص للحريري	١٦٨، ٢٣٥.
الدلائل للقاسم بن ثابت	٦٩٥.

٢٩٩، ٥١٤، ٧٠١، ٧٤٢، ٨٢٦.	سر صناعة الإعراب لابن جني
٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٢.	الشيرازيات للفارسي
٥٢.	الطرة (تعليق على كتاب سيبويه)
٣٠٤.	الطرر على الإيضاح لابن الأخضر
٣١، ٣٧٧.	العين
٦٩٦.	الغريب المصنف لأبي عبيد
٦٨٨.	القلب ليعقوب
٣٨٣.	المثلث لابن السيد
٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٨٣، ٣٩٦،	المجرد لكراع
٤٨١.	
٢٩٢، ١١٠.	مختصر العين للزبيدي
٤٧٧.	المسائل للفارسي
٣٢٦، ٧٤٤، ٧١٧.	المقصود والممدود لابن القوطية
٥٠٠.	المتع لابن عصفور
٣٧٨، ٤٣٩، ٦٨٥، ٧٠٣، ٨١٠.	المنصف لابن جني
٣٩١.	النبات لأبي حنيفة
٤٢٤.	النوادر للحياي
٣٩١.	النوادر للشيباني

٩ - فهرس المواضع والبلدان

الموضع / البلد	الصفحة
الأثح	.١٩٤
البحرين	.٣٣٧ ، ٣٣٥
البصرة	.٣٩١ ، ٢٢٢
حبوني	.٤٦١
خراسان	.٤٠٧
عدولي	.٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥
العراق	.٢٤٥
الكوفة	.٦٩٥ ، ٢٢٢
المدينة	.١٩٤
اليمامة	.٣٩٠
اليمن	.١٩٥

١٠- المصادر والمراجع

المخطوطة والمطبوعة

أولاً: المخطوطة:

التنبيه في شرح مشكلات الحماسة- لابن جني- مخطوط في دار الكتب برقم ٧٤٠٩ أدب.

شرح السيرافي- الجزء السادس المتمم للأجزاء الخمسة المخطوطة بيد العلامة عبداللطيف البغدادي.

الطرر على الإيضاح- لابن الأخضر- نسخة مصورة في ملك أخي الأستاذ عبد العزيز الجهني.

المسائل الشيرازيات- للفارسي- نسخة بخط أحمد بن سابور- مكتبة راغب برقم ١٣٧٩.

المسائل الشيرازيات- نسخة أخرى.

ثانياً: المطبوعة:

الإبدال- لابن السكيت- تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٨هـ.

الإبدال والمعاقبة والنظائر- للزجاجي- تحقيق عز الدين التنوخي- دار صادر- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٢هـ.

ابن الطراوة النحوي- للدكتور عياد بن عيد الثبيتي- مطبوعات نادي الطائف الأدبي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ابن يسعون النحوي حياته وآثاره- للدكتور عبدالله الحسيني هلال- مطبعة أبناء وهبة حسان- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ.

اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- للبناء- وضع حواشيه
الشيخ أنس مهرة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.
الإحاطة في أخبار غرناطة- لابن الخطيب- تحقيق محمد عبدالله عنان-
الشركة المصرية للطباعة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.
الإحكام- للآمدي- تحقيق الدكتور سيد الجميلي- دار الكتاب العربي-
بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.
أخبار أبي القاسم الزجاجي- تحقيق عبدالحسين المبارك- دار الحرية
للطباعة- بغداد- ١٤٠١هـ.
اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى- لابن سعيد أبي الحسن علي بن
موسى- تحقيق إبراهيم الأبياري- مطبعة نهضة مصر- الطبعة الثانية- ١٤٠٠هـ.
أدب الكاتب- لابن قتيبة- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار
المعرفة- بيروت.
ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور رجب
عثمان محمد- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.
ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور مصطفى
النماس- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.
الأزھية في علم الحروف- للهروي- تحقيق عبدالمعين الملوحي- مجمع اللغة
بدمشق- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.
أساس البلاغة- للزمخشري- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة
الثالثة- ١٩٨٥م.
الاستدراك- للزبيدي- تحقيق الدكتور حنا جميل حداد- دار العلوم
بالرياض- ١٤٠٧هـ.
الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى- للناصر- تحقيق جعفر الناصر

- ومحمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- ١٤١٨هـ.
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مؤسسة الرسالة.
- أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام- لمحمد بن حبيب= نواذر المخطوطات.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين- لعبدالقادر اليماني- تحقيق عبدالمجيد دياب- شركة الطباعة العربية السعودية- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر- للخالدين- تحقيق السيد محمد يوسف- مطبعة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٩٦٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو- للسيوطي- تحقيق مجموعة من الباحثين- مجمع اللغة بدمشق.
- الاشتقاق- لابن دريد- تحقيق عبدالسلام هارون- منشورات مكتبة المثنى ببغداد- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.
- أشعار الشعراء الستة- للشنتمري- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي- منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٣هـ.
- إصلاح المنطق- لابن السكيت- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.
- الأصمعيات- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.
- الأصول في النحو- لابن السراج- تحقيق الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.
- إعراب القراءات الشواذ- للعكبري- تحقيق محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.
- الأعلام- للزركلي- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة السابعة-

١٩٨٦م.

الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الإعلام- للعباس المراكشي- المطبعة الملكية- الرباط- ١٩٧٤م.

أعيان العصر وأعوان النصر- للصفدي- تحقيق مجموعة- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الأغاني- للأصفهاني- تحقيق دار إحياء التراث العربي- الطبعة الثانية- بيروت- ١٤١٨هـ.

الإغراب في جدل الإغراب- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- دار الفكر.

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح- لابن الطراوة- تحقيق الدكتور عياد بن عيد الشبيتي- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإغراب- للفارقي- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٠هـ.

الأفعال- للسرقسطي- تحقيق حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٥هـ.

الاقتراح في أصول النحو- للسيوطي- تحقيق الدكتور محمود فجال- مطبعة الثغر- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب- للبطليلوسي- تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨١م.

الإقناع في القراءات السبع- لابن الباذش- تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب- دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر- ١٣٩٦هـ.

- الألفاظ - لابن السكيت - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان
ناشرون - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ م.
- ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم - لابن حبيب = نواذر المخطوطات.
الأماي - للقيالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ هـ.
- الأماي - لليزيدي - عالم الكتب - بيروت.
- أماي ابن الشجري - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي - مطبعة المدني -
الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ.
- أماي الزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون - مطبعة المدني - الطبعة الأولى -
١٣٩٢.
- أماي السهيلي - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - الطبعة
الأولى - ١٣٩٠ هـ.
- أماي المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي -
بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٧ هـ.
- الأماي النحوية - لابن الحاجب - تحقيق هادي حسين حمودي - علم
الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة - للقفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار
الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد - لابن ولاد - تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن
سلطاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٤٠٧ هـ.
- أوضح المسالك - لابن هشام - تحقيق محمد عبدالعزيز النجار - مطبعة
السعادة - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.

- إيضاح شواهد الإيضاح - للقيسي - تحقيق الدكتور محمد بن حمود
الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح العضدي - للفارسي - الجزء الأول - تحقيق الدكتور حسن شاذلي
فرهود - دار العلم - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق الدكتور موسى بناي
العليلي - مطبعة العاني - بغداد - ١٤٠٢ هـ.
- الإيضاح في علل النحو - للزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دار
النفايس - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٣٩٩ هـ.
- البارع في علم العروض - لابن القطاع - تحقيق أحمد محمد عبدالدايم - المكتبة
الفيصلية - مكة المكرمة - ١٤٠٥ هـ.
- البداية والنهاية - لابن كثير - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة -
١٤٠٨ هـ.
- برنامج ابن أبي الربيع - لابن الشاط - تحقيق الدكتور عبدالعزيز الأهواني -
مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد الأول.
- برنامج شيوخ الرعي - تحقيق إبراهيم شبوح - وزارة الثقافة والإرشاد
القومي - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق - ١٣٨١ هـ.
- برنامج المجاري - تحقيق محمد أبوالأجفان - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الأولى - ١٩٨٢.
- برنامج الوادي آشي - تحقيق محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الثالثة - ١٩٨٢ م.
- السيط في شرح جمل الزجاجي - لابن أبي الربيع - تحقيق الدكتور عياد بن
عيد الشبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.
- بغية الملتبس في تاريخ أهل الأندلس - للضبّي - تحقيق الدكتورة روية

عبدالرحمن السويفي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - بيروت -
١٤١٧هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت.

هجة المجالس - لابن عبد البر - تحقيق محمد مرسي الخولي - الدار المصرية
للتحقيق والترجمة.

البيان والتبيين - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي -
القاهرة - الطبعة الرابعة.

تاريخ ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني بيروت - ١٩٦٨ م.
تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس - لابن الفرضي - مطبعة المدني - الطبعة
الثانية - ١٤٠٨هـ.

تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا) - للنباهي - دار الآفاق الجديدة -
بيروت - ١٤٠٠هـ.

تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - المركز
الإسلامي للطباعة - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ.

التبصرة والتذكرة - للصيمري - تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي
الدين - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.

التبصرة والتذكرة في القراءات - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور محيي
الدين رمضان - معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى -
١٤٠٥هـ.

التبيان في إعراب القرآن - للعكبري - تحقيق محمد علي البجاوي - عيسى
البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

التبيين عن مذاهب النحويين - للعكبري - تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن

- سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٦هـ.
- التتمة في التصريف- لابن القيصي- تحقيق الدكتور محسن سالم العميري-
ليبك للطباعة- جدة- ١٤١٤هـ.
- تجريد الأغاني- لابن واصل الحموي- تحقيق طه حسين وإبراهيم الأبياري-
مطبعة مصر- القاهرة- ١٣٧٤هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن كلام العرب- للأعلم الشنتمري= كتاب
سيبويه طبعة بولاق.
- تحفة القادم- لابن الأبار- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار الغرب
الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام- تحقيق الدكتور السيد تقي
عبدالسيد- ١٤٠٦هـ
- التخمير= شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.
- التدريب في تمثيل التقريب- لأبي حيان- تحقيق نهاد فليح حسن- مطبعة
الإرشاد- بغداد- ١٩٨٧م.
- تذكرة النحاة- لأبي حيان- تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن- مؤسسة
الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- لابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات-
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة- ١٣٨٨هـ.
- تصحیح التصحيف وتحرير التحريف- للصفدي- تحقيق السيد الشرقاوي-
مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
- تصحیح الفصیح وشرحه- لابن درستويه- تحقيق الدكتور بدوي محمد
المختون- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- ١٤١٩هـ.
- التعليقة- للفارسي- تحقيق الدكتور عوض القوزي- مطابع الحسني-

- الرياض - الطبعة الأولى - في عدة مطابع بتواريخ مختلفة.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق الدكتور - محمد عبدالرحمن الفدى - مطابع الفرزدق التجارية - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- تفسير أرجوزة أبي نواس - لابن جني - تحقيق محمد بهجة الأثري - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية - لأبي حاتم - تحقيق محسن بن سالم العميري - دار الطباعة والنشر الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.
- تفسير الطبري - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرطبي - تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني - دار الشعب - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٧٢هـ.
- التكملة - للفارسي - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل - ١٤٠١هـ.
- التكملة لكتاب الصلة - لابن الأبار - نشره عزة العطار الحسيني - مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧٥هـ.
- التكملة والذيل والصلة - للزبيدي - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة.
- التكملة والذيل والصلة - للصغاني - مطبعة دار القلم - القاهرة.
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - للبكري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦هـ (ملحق بالأمال).
- التنبيه على حدوث التصحيف - لحمزة الأصفهاني - تحقيق محمد أسعد طلس - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١٢هـ.

- التنبية والإيضاح عمّا وقع في الصحاح - لابن بري - تحقيق مصطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى.
- تهذيب إصلاح المنطق - للخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- تهذيب اللغة - للأزهري - تحقيق مجموعة - دار القومية العربية للطباعة - ١٣٨٤هـ.
- توشيح الديباج وحلية الابتهاج - لبدر الدين القرافي - تحقيق أحمد الشتيوي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادي - تحقيق عبدالرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٣٩٦هـ.
- التوطئة - للشلوبين - تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع - مطابع سجل العرب - القاهرة - ١٤٠١هـ.
- التيسير في القراءات - للداني - تصحيح أوتوبرتزل - مطبعة الدولة - استامبول - ١٩٣٠هـ.
- ثبت البلوي - تحقيق الدكتور عبدالله العمراني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس - لابن القاضي - دار المنصور للطباعة - الرباط - ١٩٧٣م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - للحميدي - تحقيق محمد بن تاويت الطنجي - مكتبة الخانجي.
- الجمال - للزجاجي - تحقيق على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ.
- جمهرة أشعار العرب - لأبي زيد القرشي - دار صادر - بيروت.

- جمهرة الأمثال- للعسكري- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش- المؤسسة العربية الحديثة- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٨٤هـ.
- جمهرة أنساب العرب- لابن حزم- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.
- جمهرة اللغة- لابن دريد- تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني- للمرادي- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- لمصطفى الدسوقي- مكتبة مطبعة المشهد الحسيني- القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني- عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.
- الحجة في علل القراءات السبع- للفارسي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الأولى.
- الحلة السيرة- لابن الأبار- تحقيق حسين مؤنس- الشركة العربية للطباعة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٦٣م.
- الحلل السندسية في الأخبار التونسية- للوزير السراج- تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة- الدار التونسية للنشر والتوزيع.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي- دار الرشيد للنشر- ١٩٨٠م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيق الدكتور مصطفى إمام- الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٧٩م.
- الحماسة- لأبي تمام- تحقيق الدكتور عبدالله الرحيم عسيان- مطابع دار

الهلال للأفست - ١٤٠١هـ -

الحماسة البصرية لصدر الدين البصري - تحقيق عادل جمال سليمان - الجزء
الأول مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - ١٣٩٨هـ / الجزء الثاني مطابع الأفست
بشركة الإعلانات ١٤٠٨هـ -

الحيوان - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - مصطفى البابي الحلبي
وأولاده - مصر .

الخاطريات - لابن جني - تحقيق على ذوالفقار شاكر - دار الغرب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - للبغدادى - تحقيق عبدالسلام محمد
هارون - مطبعة المدني - القاهرة .

الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي -
بيروت .

خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري - للدكتور
عبدالقادر عبدالرحيم الهيبي - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - الطبعة
الثانية - ١٩٩٣م .

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - تحقيق أحمد محمد
الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى .

درة الحجال في أسماء الرجال - لابن القاضي - تحقيق محمد الأحمدى
أبوالنور - مطبعة الجزيرة - مصر - ١٣٩٢هـ .

درة الغواص - للحريري - تحقيق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني - دار الجليل -
الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ .

دقائق التصريف - للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب - تحقيق الدكتور أحمد
ناجي القيسي وزميله - مطبعة الجمع العلمي العراقي - ١٤٠٧هـ .

- الدجاج المذهب في معرفة أعيان المذهب- لابن فرحون- تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبوالنور- المركز الإسلامى للطباعة والنشر- القاهرة.
- ديوان ابن المعتز- تحقيق الدكتور محمد بديع شريف- دار المعارف- القاهرة.
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزي- تحقيق الدكتور عبده عزام- دار المعارف- القاهرة.
- ديوان أبى الطيب المتنبي بشرح أبى البقاء العكبري- تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلي- مصطفى البابي الحلبي وشركاه- الطبعة الأخيرة- ١٣٩١هـ.
- ديوان أبى النجم- جمع وتحقيق الدكتور سميع جميل الجبيلي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل = شعر الأخطل.
- ديوان الأعشى الكبير- شرح وتعليق محمد محمد حسين- مؤسسة الرسالة- الطبعة السابعة- ١٤٠٣هـ.
- ديوان الأقيشر الأسدي- جمع وتحقيق الدكتور خليل الدويهي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.
- ديوان امرئ القيس- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دارالمعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.
- ديوان البحترى- تحقيق حسن كامل الصيرفي- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.
- ديوان جرير- تحقيق نعمان محمد أمين طه- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.
- ديوان حسان بن ثابت رضى الله عنه-

- ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي - تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبوصالح - مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.
- ديوان الراعي النميري - جمعه وحققه راينهرت فايرت - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت - ١٤٠١هـ.
- ديوان رؤية بن العجاج - تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٠هـ.
- ديوان زهير = شرح شعر زهير بن أبي سلمى.
- ديوان طرفة - دار صادر - بيروت.
- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي - تحقيق حسان فلاح أوغلي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧هـ.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت - ١٤٠٠هـ.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي - تحقيق الدكتور عزة حسن - مكتبة دار الشرق - بيروت.
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام - تحقيق لطفي الصقال ودريّة الخطيب - مطبعة الأصيل - حلب - الطبعة الأولى - ١٣٨٩هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- ديوان عنترة - دار صادر - بيروت.
- ديوان الفرزدق - دار بيروت - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- ديوان كثير عزة - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ديوان الكميت - تحقيق الدكتور داود سلوم - بغداد - ١٩٦٩م.
- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة

الأولى - ١٤١٤هـ.

ديوان مجنون ليلي - جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج - دار مصر للطباعة.
ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الثانية.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة - لابن عبد الملك المراكشي - القسم
الأول والثاني والثامن - تحقيق محمد بن شريفة، وبقية السفر الرابع والسفر
الخامس والسادس - تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.

رصف المباني في شرح حروف المعاني - لابن عبد النور - تحقيق الدكتور
أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.

الروض المعطار في خبر الأقطار - محمد الحميري - تحقيق الدكتور إحسان
عباس - مطابع هيدلبرغ - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٥م.

الزهرة - لأبي بكر الأصبهاني - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة
المنار - الأردن - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.

سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق الدكتور حسين هنداوي - دار
القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.

سفر السعادة وسفير الإفادة - للسخاوي - تحقيق محمد أحمد الدالي - مجمع
اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٣هـ.

سلوة الأنفاس ومحاذة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس -
للكتاني - ١٣٢٢هـ.

سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي - للبكري - تحقيق عبدالعزيز الميمني - دار
الحديث - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٤هـ.

سير أعلام النبلاء - للذهبي - تحقيق مجموعة - مؤسسة الرسالة - بيروت -
الطبعة الثامنة - ١٤١٢هـ.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية- لابن مخلوف- ١٣٤٩هـ-.
- شرح أبنية سيويه- لابن الدهان- تحقيق حسن شاذلي فرهود- دار العلوم-
الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ-.
- شرح أبيات إصلاح المنطق- لابن السيرافي- تحقيق ياسين محمد السواس-
الدار المتحدة- سوريا- الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ-.
- شرح أبيات سيويه- لابن السيرافي- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني-
دار المأمون للتراث- دمشق- ١٩٧٩م-.
- شرح أشعار الهذليين- للسكري- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- مطبعة
المدني- القاهرة- ١٣٨٤هـ-.
- شرح الأشموني= حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق الدكتور أحمد عبدالرحمن السيد
والدكتور محمد بدوي مختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الطبعة
الأولى- ١٤١٠هـ-.
- شرح التصريح على التوضيح- للأزهري- عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح التصريف- للثمانيني- تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي-
مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ-.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح-
المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.
- شرح الحماسة- للمرزوقي- تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون- دار
الجيل بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ-.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي- لمحمد محيي الدين عبدالحميد-
مطبعة السعادة- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٣٨٠هـ-.
- شرح الرضي على الكافية- تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مطابع

الشروق - بيروت - الطبعة الأولى.

شرح الشافية ابن الحاجب - للرضي - وشواهدا للبغدادى - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ.

شرح شعر زهير بن أبي سلمى - لثعلب - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.

شرح شواهد الإيضاح - لابن برّي - تحقيق عيد مصطفى درويش - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٤٠٥هـ.

شرح شواهد شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب.

شرح عيون كتاب سيويه - للمجريطي - تحقيق الدكتور عبدربه عبد اللطيف عبدربه - مطبعة حسان - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٤.

شرح القصائد السبع الطوال - لابن الأنباري - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٤٠٠هـ.

شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق الدكتور عبدالمنعم محمد هريدي - دار المأمون للتراث.

شرح الكافية - للرضي = شرح الرضي على الكافية.

شرح كتاب سيويه (السفر الأول) - للصفار - دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة - المدينة المنورة - ١٤١٩هـ.

شرح كتاب سيويه (قسم منه) - لابن خروف - تحقيق محمد خليفة بديري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس.

شرح كتاب سيويه - للسيرافي - تحقيق رمضان عبد التواب وزميلاه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجزء الأول ١٩٨٦م - الجزء الثاني ١٩٩٠م.

شرح الكوكب المنير - لابن النجار - تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه

- حماد- مطابع جامعة أم القرى- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.
- شرح اللمع- لابن برهان- تحقيق الدكتور فائز فارس- مطابع كويت
- تايمز- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.
- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء- للبطليلوسي- تحقيق حامد
- عبدالمجيد- مطبعة دار الكتب- ١٩٧٠م.
- شرح مختصر الروضة- للطوفي- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالمحسن التركي-
- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.
- شرح معاني الآثار- للطحاوي- تحقيق محمد زهري النجار- دار الكتب
- العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٣٩٩هـ.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير- لصدر الأفاضل- تحقيق
- الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى-
- ١٩٩٠م.
- شرح المفصل- لابن يعيش- دار صادر.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير- للشلوبين- تحقيق الدكتور تركي بن سهو
- العتيبي- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.
- شرح الملوكي- لابن يعيش- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مطابع
- المكتبة العربية- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٩٣هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية- لابن الحاجب- تحقيق موسى بناي العلي-
- مطبعة الآداب- النجف- ١٤٠٠هـ.
- شروح سقط الزند- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة.
- شعر الأخطل- صنعة السكري- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار
- الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.
- شعر عمر بن أحمد الباهلي- تحقيق الدكتور حسين عطوان- مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق.

الشعر والشعراء- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور مفيد قميحة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

شفاء العليل في شرح التسهيل- للسليبي- تحقيق الدكتور الشريف عبد الله ابن علي الحسيني البركاتي- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- لنشوار الحميري- عالم الكتب- بيروت.

الصاحبي- لابن فارس- تحقيق السيد أحمد صقر- عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

الصباح- للجوهري- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

صحيح البخاري بحاشية السندي- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

صحيح مسلم بشرح الإمام النووي- مؤسسة الكتب العلمية- بيروت.

الصلة- لابن بشكوال- تحقيق السيد عزت العطار الحسيني- مكتبة الخانجي- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ.

صلة الصلة- لابن الزبير- تحقيق أ. لافي بروفنصال- الرباط- ١٩٣٧م.

الصناعتين- لأبي هلال العسكري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الثانية- دار الفكر العربي.

طبقات الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود أحمد شاكر- مطبعة المدني- مصر.

طبقات الشعراء- لابن المعتز- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.

العقد الفريد- لابن عبدربه- تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة- دار

الكتب العلمية - بيروت.

عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية - للغبريني -

تحقيق عادل نويهض - دار الآفاق - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٧٩ م.

الغاية في القراءات العشر - تحقيق محمد غياث الجنباز - مطابع دار طيبة -

الرياض - الطبعة الثانية - ١٤١١ هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري - عني بنشره ج. برجستراسر -

دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ.

غريب الحديث - للحربي - تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمد

العايد - دار المدني - جدة - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.

الغريب المصنف - لأبي عبيد - تحقيق محمد المختار العبيدي - بيت الحكمة -

قرطاج - الطبعة الأولى - ١٩٨٩ هـ.

الغريبين في القرآن والحديث - للهروي - تحقيق أحمد فريد المزيدي - مكتبة

نزار مصطفى الباز - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ.

الغنية (فهرست شيوخ القاض عياض) - تحقيق ماهر زهير جرار - دار

الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ.

الفائق في غريب الحديث - للزمخشري - تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد

أبو الفضل إبراهيم - عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثانية.

فرحة الأديب - للغندجاني - تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني - مطبعة دار

الكتاب - دمشق - ١٤٠١ هـ.

الفرق بين الحروف الخمسة - للبطلوس - تحقيق الدكتور علي زوين -

مطبعة العاني - بغداد.

الفريد في إعراب القرآن المجيد - للمتجيب الهمداني - تحقيق الدكتور محمد

حسن النمر - دار الثقافة - الدوحة - الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ.

- الفصوص - لصاعد - تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي سعود - مطبعة فضالة - المغرب - بتواريخ مختلفة.
- الفصول الخمسون - لابن معط - تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفصيح - لثعلب - تحقيق الدكتور عاطف مكور - مطابع سجل العرب - القاهرة.
- فهرس ابن عطية - تحقيق محمد أبوالأجفان ومحمد الزاهي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٣هـ.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي - تحقيق محمد فؤاد منصور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.
- فهرست اللبلي - تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبدربه أوزنية - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ.
- الفهرست - للنديم - دار المسيرة - الطبعة الثالثة - ١٩٨٨م.
- فوات الوفيات للكتبي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة ١٩٥١.
- القاموس المحيط - للفيروزبادي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ.
- قواطع الأدلة في الأصول - لأبي المظفر السمعاني - تحقيق محمد حسن محمد الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م.
- القوافي - للأخفش - تحقيق أحمد محمد عبدالدايم عبدالله - مطبعة العمرانية للأفست - القاهرة - ١٤٠٩هـ.
- القوافي - للتونخي - تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف - مطبعة الحضارة العربية - مصر - الطبعة الثانية - ١٩٧٨م.

- القياس في اللغة العربية- لمحمد الخضر حسين- المطبعة السلفية- القاهرة-
١٣٥٣هـ.
- الكافي في العروض والقوافي- للتبريزي- تحقيق الحسّاني حسن عبدالله-
مطبعة المدني- القاهرة.
- الكامل- للمبرد- تحقيق محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- بيروت-
الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- كتاب الدلائل في غريب الحديث - للقاسم بن ثابت السرقسطي - تحقيق
الدكتور محمد بن عبدالله القناص - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى -
١٤٢٢هـ.
- كتاب سيبويه- المطبعة الأميرية- بولاق ١٣١٦هـ. وهي المعتمدة.
- كتاب سيبويه- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- الطبعة
الثالثة- ١٤٠٨هـ.
- كتاب الشعر- لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي-
مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.
- الكشاف- للزمخشري- دار الفكر- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة- مصورة عن
طبعة إستانبول.
- كشف المشكل في النحو- للحيدرة اليميني- تحقيق الدكتور هادي عطية
مطر- مطبعة الإرشاد- بغداد- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات- للباقولي- تحقيق الدكتور محمد
أحمد الدالي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.
- اللامات- للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك- دار الفكر- دمشق-
الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب- للعكبري- تحقيق غازي مختار طليمات
 والدكتور عبدالإله نبهان- دار الفكر- دمشق- ١٤١٦هـ-
 لسان العرب- لابن منظور- دار المعارف- القاهرة.
 لمع الأدلة في أصول النحو- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني-
 دار الفكر.
 المؤلف والمختلف- للآمدي- تحقيق كرنكو- دار الجيل- بيروت- الطبعة
 الأولى- ١٤١١هـ-
 ما ينصرف وما لا ينصرف- للزجاج- تحقيق هدى محمد قراعة- مطابع
 الأهرام التجارية- القاهرة- ١٣٩١هـ-
 ما اتفق لفظه واختلف معناه- لليزيدي- تحقيق الدكتور عبد الرحمن
 العثيمين- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ-
 المتبع في شرح اللمع- للعكبري- تحقيق الدكتور عبد الحميد حمد الزوي-
 منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- الطبعة الأولى- ١٩٩٧.
 المثلث- لابن السيد- تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي- دار الحرية
 للطباعة- بغداد- ١٩٨٢م.
 مجاز القرآن- لأبي عبيدة- تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين- مؤسسة
 الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠١هـ-
 مجالس ثعلب- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة-
 الطبعة الخامسة.
 مجالس العلماء- للزجاجي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني-
 القاهرة- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ-
 المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها- لكرام النمل- تحقيق الدكتور محمد
 أحمد العمري- دار المعارف- مصر- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ-

- مجلد اللغة- لابن فارس- تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.
- المحتسب- لابن جني- تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي- دار سزكين- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- لابن عطية- مطابع فضالة- المغرب.
- المحكم والمحيط الأعظم- لابن سيده- مصطفى البابي الحلبي- مصر- الطبعة الأولى.
- المحيط في اللغة- للصاحب بن عباد- تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.
- مختار الأغاني- لابن منظور- المكتب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٣٨٢هـ.
- مختار شعراء العرب- لابن الشجري- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٨م
- مختارات ابن الشجري= مختارات شعراء العرب.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- لابن خالويه- عني بنشره ج برجشتراسر- المطبعة الرحمانية- ١٩٣٤م.
- المذكر والمؤنث- لابن الأنباري- تحقيق الدكتور طارق الجنابي- دار الرائد العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.
- المراقبة العليا= تاريخ قضاة الأندلس.
- المزهر في علوم اللغة- للسيوطي- تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي- المكتبة العصرية- صيدا- ١٤٠٦هـ.

- المسائل البصريات- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة
المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلييات- للفارسي- تحقيق الدكتور حسن هندأوي- دار القلم-
دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
- المسائل العسكرية- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة
المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.
- المسائل العضديات- للفارسي- تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري- عالم
الكتب ومطبعة النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات- للفارسي- تحقيق صلاح الدين
عبدالله السنكاوي- مطبعة العاني- بغداد.
- المسائل المنثورة- للفارسي- تحقيق مصطفى الحدري- مطبوعات مجمع
اللغة العربية- دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد- لابن عقيل- تحقيق محمد كامل بركات-
دار الفكر- دمشق- ١٤٠٠هـ.
- المستقصى- للزمخشري- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٧٧م.
- المستوفى في النحو- لابن الحكم الفرخان- تحقيق الدكتور محمد بدوي
مختون- دار الإشعاع للطباعة- القاهرة- ١٤٠٧هـ.
- المسلسل في غريب لغة العرب- للتميمي- تحقيق محمد عبدالجواد.
مسند الإمام أحمد- مؤسسة قرطبة.
- مسند الإمام أحمد- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية-
١٣٩٨هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة- تحقيق كمال يوسف الحوت- مكتبة الرشد-
الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

المعارف - لابن قتيبة - تحقيق الدكتور ثروت عكاشة - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الرابعة -

معاني القرآن - للأخفش - تحقيق الدكتورة هدى محمود قراة - مطبعة
المدني - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ .

معاني القرآن - للفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار
والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية .
معاني القرآن وإعرابه - للزجاج - تحقيق عبدالجليل عبده شلي - عالم
الكتب - بيروت - ١٤٠٨هـ .

المعاني الكبير في أبيات المعاني - لابن قتيبة - دائرة المعارف العثمانية - حيدر
آباد - الطبعة الأولى - ١٣٦٨هـ .

معجم الأدباء - لياقوت - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى -
١٤١١هـ .

معجم الشعراء - للمرزباني - تحقيق كرنكو - دار الجيل - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤١١هـ .

معجم شواهد العربية - لعبد السلام محمد هارون - مطابع الدجوي -
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ .

المعجم الصغير - للطبراني - تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير - المكتب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ .

المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي - لابن الأبار - مطابع
سجل العرب - القاهرة - ١٣٨٧هـ .

المعجم الكبير - للطبراني - تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي - مكتبة العلوم
والحكم - الموصل - الطبعة الثانية - ١٤٠٤هـ .

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - للبكري - تحقيق الدكتور جمال

- طلبة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.
- معجم المؤلفين- لعمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- المعجم الوسيط- المكتبة الإسلامية- استامبول.
- معرفة القراء الكبار- للذهبي- تحقيق محمد سيد جاد الحق- مطبعة دار التأليف- مصر- الطبعة الأولى.
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب- للونشريسي- تحقيق محمد حجي وآخرين- دار الغرب الإسلامي- ١٤٠١هـ.
- المغرب في حلى المغرب- لابن سعيد- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثالثة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام- تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله- دار الفكر- الطبعة الخامسة- ١٩٨٥هـ.
- المفصل في علم العربية- للزمخشري- دار الجيل- بيروت.
- المفضليات- للمفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون- دار المعارف- الطبعة السابعة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- للشاطبي- تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبتي- مكتبة دار التراث- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.
- المقتضب- للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- مطابع الأهرام- القاهرة- ١٣٩٩هـ.
- المقرب- لابن عصفور- تحقيق أحمد عبدالستار فراج وعبدالله الجبوري- مطبعة العاني- بغداد.
- المقصود والممدود- لابن ولاد- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٣٢٦هـ.
- المتع في التصريف- لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار

- المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.
- المنتخب من غريب كلام العرب - لكراع النمل - تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري - مطابع مؤسسة مكة - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- منتهى الطلب من أشعار العرب - لابن ميمون - تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٩هـ.
- المنجد في اللغة - لكراع النمل - تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي - مطبعة الأمانة - القاهرة - ١٣٩٦هـ.
- المتزج البديع في تجنيس أساليب البديع - للسجلماسي - تحقيق علال الغازي - مكتبة المعارف - الرباط - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ.
- المنصف - لابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٧٣هـ.
- الموافقات - للشاطبي - تحقيق عبدالله دراز - دار المعرفة - بيروت.
- الموشح للمرزباني - تحقيق علي محمد الجاوي - دار الفكر العربي - القاهرة.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل - للدلائي - تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي - مطابع الثورة - بنغازي.
- نتائج الفكر في النحو - للتسهيل - تحقيق محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لابن الأنباري - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - الأردن - الطبعة الثالثة - ١٤٠٥هـ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر القضاة - لمحمد الطنطاوي - تعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي - الطبعة الثانية.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - للمقري - تحقيق يوسف الشيخ

- محمد البقاعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- النقائض (نقائض جرير والفرزدق) - لأبي عبيدة - باعتناء بيفان - دار صادر بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيويه - للأعلم الشنتمري - تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان - معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.
- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب - لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي - تحقيق الدكتور شعبان صلاح - الطبعة الأولى - مطبعة التّقدّم - مصر - ١٤٠٨ هـ.
- النوادر - لأبي مسحل الأعرابي - تحقيق عزة حسن - مجمع اللغة العربية - دمشق - ١٣٨٠.
- النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - تحقيق محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ.
- نوادير المخطوطات - تحقيق عبدالسلام هارون - مصطفى الباي الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٩٢ هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج - للتنبكي - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - الطبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ.
- هدية العارفين - لإسماعيل البغدادي - مصورة عن طبعة إستانبول.
- معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع - للسيوطي - تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٣٩٤ هـ.
- الوافي في العروض والقوافي - للتبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الفكر - دمشق - الطبعة الرابعة - ١٤٠٧ هـ.

الوحشيات - لأبي تمام- تحقيق عبدالعزيز الميمني- دار المعارف- القاهرة.
الوسيط في تاريخ النحو العربي- للدكتور عبدالكريم محمد الأسعد- دار
الشواف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.
وفيات الأعيان- لابن خلكان- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار صادر
بيروت- ١٣٩٨.

١١ - الفهرس التحليلي للموضوعات

الصفحة	عنوان الباب
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني:
٢ ، ١	- فاعلت، تفاعلت
٤	= ماطاوع الذي فعله على فَعَلْ:
٤	- فاعلت وتفاعلت معناه معنى الانفعال
٤	- تفعّل للمطاوعة
٧ ، ٤	- تفاعل للمطاوعة
٤	- فتح مضارع تفاعل بالحمل على افتعل
٧ ، ٥	- تفعّل للمطاوعة
٦	= استفعلت:
٦	- تحلم ليس بمتزلة تجاهل
٦	- مجيء استفعل على تفعّل
٨	= مواضع افتعلت:
٨	- من معاني افتعل: الملك
٨	- وزن ادّخل واُتْلج افتعل، ومعناه تفعّل
٨	- ليس في الكلام أفعل أصلا، بل فرعا
٨	مشيرا إليه من غيره
٩ ، ٨	- افتعل مطاوع فعل
٩	- مجيء فعلت وافتعلت بمعنى واحد نحو
٩	قرأت واقتراأت
٩	- مجيء أفعلت وفعلت بمعنى واحد نحو
٩	أفتنت وفتنت

- ١١ = افعّولت وماهو على مثله مما لم نذكره:
- ١١ - مازيد على الفعل لمعنى التكثير والمبالغة
- ١١ - افعّال للتكثير نحو ابهار القمر
- ١١ - افعلّل
- ١٣ = مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة:
- ١٣ - مصدر تفعلّلت التفعلّل
- الذين قالوا: كذابا، قالوا: تحمّلت
- ١٣، ١٤ تحمّلا
- ١٤-١٥ - فاعلت مصدره مفاعلة، وفعال
- ١٤، ١٥ - الخلاف في ألف مفاعلة
- ١٥ - سين أسطاع
- ١٦ - ميم مفاعلة كميم مفعّل
- ١٦ - تعليل ضم عين تفاعّل
- ١٧ = مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب:
- ١٧، ١٨ - جواز أقمته إقاما
- ١٧، ١٨ - عدم جواز حذف الهاء في تعزية وتجزئة
- ١٩ = مايكثر فيه المصدر من فعل:
- تفعّل بفتح التاء للمبالغة والتكثير وهو
- ١٩ عند الكوفيين فعّل وألفه بدل من الياء
- تفعّل بكسر التاء ليس للتكثير، ولم
- يسمع في المصادر إلا في التلقاء والتبيان
- ١٩، ٢٠ وإنما هو اسم وضع موضع المصدر
- = اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست
- ٢١ فيها زيادة من لفظها:

- مصدر الثلاثي على مفعّل مفتوح العين
إلا واو الفاء فإنه يكسر ٢١
- الزمان والمكان على مفعّل بفتح لاء العين
إلا من مضارع المكسور العين فإنه يكسر ٢١
- بناء المصدر على على مفعّل بكسر العين
كالمرجع ٢٣، ٢١
- الاستغناء بمفعلة كأمشيئة والمحمية ٢٣، ٢٢
- عدولهم عن بناء الزمان والمكان على
مفعّل بضم العين وما جاء منه فهو على
الترخيم لاء على ظاهره ٢٣، ٢٤
- المنخر بكسر الميم والحاء بمترلة المدهن
بضم الميم والهاء وليس بمصدر ٢٤
- = ما كان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي
الياء فيهن فاء: ٢٦
- مفعّل في الزمان والمكان مما لأمه ياء ٢٦
- تصحيح الشقاوة وإعلال الشقاء ٢٦
- مآقي وزنه فعليّ ثم حذفت ياءه تخفيفاً
كما حذفت في أثفية ٢٦، ٢٧
- = ما كان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو
فيهن فاء: ٢٨
- لزوم المصدر فيه مفعّل بالكسر كما لزم
الفعل ٢٨، ٢٩
- من يوجل: موجل بالكسر، وموجل

- ٢٨ بالفتح على الأصل
- موحد معدول مثل مثني، وليس بمصدر
- ٢٨ ولا زمان ولا مكان
- تغليب حكم اللام فيما فؤه واو ولامه
- ٢٩ ياء نحو وري فيكون بفتح العين
- ٣٠ = مايكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة:
- ٣٠ - القياس إذا لم يسمع؛ لكثرتة
- ٣١ - محياة عينها ياء من الحية، ونقل محواة
- ٣١ - النسب إلى حية
- ٣٢ = ماعالجت به:
- جاء من هذا الباب خمسة أحرف على مُفْعَل
- بضم الميم والعين، وأربعة أحرف على مُفْعُول
- ٣٢ بضم الميم
- ٣٣ = نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة:
- ٣٣ - ليس في الكلام فُعُول
- ٣٣ - مفعول يرد مصدرا
- ٣٤ - زيادة الباء
- ٣٤ - حذف المضاف
- = مالايجوز فيه ماأفعله وذلك كل ماكان أفعال
- ٣٦ وكان لونا أوخلقة:
- ٣٧، ٣٦ - امتناع (أفعل منه) مما كان لونا أوخلقه
- ٣٦ - كثرة أفعل في الصفات
- افعلّ وافعالّ يطردان في الألوان،
- ٣٧ ويستغنى بهما عن فَعَلَ

- ٣٧ - افعَلّ وافعالٌ يوجدان في الخلق بغير اطراد
= ما يستغني فيه بما أفعَل فعله عن ما أفعله وعن أفعَل
- ٣٩ منه بقولهم: هذا أفعَل منه فعلا:
- ٤٠، ٣٩ - التعجب من أفعَل
- الاستغناء بالنسوة أن يجمعوا المرأة على
- ٣٩ لفظها
- ٣٩ - الاستغناء بما أكثر قائلته عن ما أقله
- ٣٩ - الاستغناء بترك عن ودع
- ٤٢ = ما أفعله على معنيين:
- ٤٢ - التعجب من أفعَل وتقويته
- ٤٣، ٤٢ - التعجب من المفعول
- ٤٥ = ما يكون يفعل من فعَل فيه مفتوحا:
- فتح عين المضارع من فعَل إذا كانت
- ٤٥ العين واللام حرف حلق
- عين مضارع مازاد على الثلاثي
- ٤٥ مكسورة أبدا
- مثل يستخرج بضم الراء ليس في
- ٤٦ المضارعات
- ٤٦ - يُفعل ويُفعَل خاص بأبنية المفعول
- علة فتح المضارع المضموم العين
- ٤٧، ٤٦ والمكسور، وعدم فتح الماضي
- ٤٩ = ماهذه الحروف فيه فاءات:
- الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللام
- ٤٩ ما قبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها

- معاملة الفاء كاللام في أبي يَأبى وتشبيهه

٥١

بيقرأ

= الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عينا وكانت

٥٤

الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً:

- اتباع الفاء كسرة العين لاجل حرف

٥٤

الحلق

- مغيرة ومعين وإحْبُ وتَحِبُّ الإِبتاع فيه

كالإِبتاع في منتن ولذلك لم يطرد،

وليس مثله أجيء ويحيء فإنه على

٥٥

القياس

٥٦، ٥٥

- كسر حرف المضارعة

= مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما

٥٨

كسرت ثاني الحرفين حين قلت: فعل:

٥٨

- شروط كسره وعلته

٥٩، ٥٨

- علة شذوذ تَبَيَّ بكسر التاء

٥٩

- الأمر من أمر وأخذ وأكل

٦٠، ٥٩

- وزن يسع ويطأ

٦٠

- اللغات في يوجل

٦١

- علة كسر حرف المضارعة من يوجل

٦١

- تفاعل وتفعّل وتفعّل للمطاوعة

- علة امتناع ضم حرف المضارعة حملاً

٦٢

على ضم ثاني فُعْل

٦٣

- اللغات في نعم

٦٤

= ماتمال فيه الألفات:

- ٦٤ - موجبات الإمالة
- ٦٤ - القصد منها
- ٦٦ - إمالة خاف وباع وصار وهاب
- ٦٧ - إمالة ببابه
- ٦٧ - إمالة كاتب
- ٦٧ - إمالة ألف التنوين في رأيت زيدا
- ٦٧ - إمالة بمالٍ وماشٍ في الوقف
- ٦٨ - الإمالة للإمالة
- ٦٨ - إمالة علما
- ٦٩ = من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب:
- إمالة ألف نحو: يريد أن يضربها، ويريد
- ٦٩ أن يكيلها، وعندها
- ٧١ = ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ:
- ٧١ - إمالة الحجاج
- ٧١ - إمالة مال وباب وعاب
- = ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما
- ٧٣ مضى:
- ٧٥، ٧٣ - حروف الاستعلاء تمنع الإمالة
- مذهب العرب فيما إذا فصل بين الألف
- والكسرة أحد حروف الاستعلاء وقبل
- الألف حرفان أحدهما ساكن وهو من
- ٧٣ حروف الاستعلاء
- حروف الاستعلاء لا تؤثر فيما أميل
- ٧٤ بحكم ما انقلب عنه

- ٧٤ - إمالة جادّ
- ٧٥ - الإبدال في صماليق
- ٧٦ - الحروف لا تمال فرقا بينها وبين الأسماء
- عدم إمالة (ما) الاسمية، وإمالة (ذا)،
- ٧٦ وعلة ذلك
- ٧٧ = الراء:
- ٧٧ - المد بمثابة حرف آخر
- الذين لا يميلون مساجد لا يميلون مع الراء
- ٧٧ وإن قوي موجب الإمالة
- ٧٨ - إمالة الهاء وما قبلها في مهارى
- ٧٨ - إمالة ضَرْبَة
- = ما يمال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا
- ٧٩ كانت الراء بعدها مكسورة:
- الإشمام في ابن مذعور وابن ثور والسَّمُر،
- ٧٩ ومرتت يبعير
- إمالة ما قبل الواو في ابن مذعور وابن
- ٧٩ ثور
- ٨٠ - إمالة مال قاسم
- = ما يتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت
- لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ
- ٨١ بساكن:
- ٨١ - ألف الوصل في الأفعال
- الخلاف في: هل اجتلبت متحركة أم
- ٨١ ساكنة

- ٨٤-٨١ - مواضعها من الأفعال
- ٨٦، ٨٥ - الخلاف في ويلمّه
- ٨٩-٨٦ - همزة (أل)
- ٩٠، ٨٩ - همزة الاستفهام
- ٩٠ - همزة ايمن
- ٩١، ٩٠ - همزة ابن وامرئ
- ٩١ - تاء ابنة وميم ابنم
- = تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف
- ٩٢ الوصل لالتقاء الساكنين:
- ٩٢ - حذف ألف الوصل لالتقاء الساكنين
- ٩٢ - الكسر لالتقاء الساكنين في حذار
- ٩٢ - تغليب الفروع على الأصول
- للعرب فب حذام لغتان: الإعراب،
- ٩٢ والبناء
- ٩٣، ٩٢ - التقاء ساكنين وبعد الثاني ضمة
- ٩٦-٩٣ - مواضع الفتح إذا التقى ساكنان
- = ما يضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف
- ٩٧ الوصل:
- حركة واو مصطفىون إذا التقى معها
- ٩٨، ٩٧ ساكن
- ٩٨، ٩٧ - حركة ياء اخشي الرجل ومصطفى الله
- = ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:
- ٩٩ - عدم الفتح في يقضي الرجل، خوف
- ٩٩ اللبس

- ١٠٠، ٩٩ - حذف الياء والواو من لم يبيع ولم يقل
= ما لا يرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك
١٠١ مابعدھا:
- ١٠١ - الأصل في فعل الأمر
- ١٠٣-١٠١ - الكسر لالتقاء الساكنين في ادْعُ
- ١٠٣-١٠٢ - تخفيف كتف وعضد
- = ماتلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من
- ١٠٤ بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها:
- ١٠٤ - الهاء في قول العرب: انطلقْتُه، هاء
السكت، والخلاف في ذلك
- ١٠٥ - نون يضربان نون إعراب كضمة يضربُ
- ١٠٦ = ما يبقون حركته وقبله متحرك:
- ١٠٦ - قول العرب: هِيَّة
- ١٠٦ - قول العرب: كَيْفَه، ومسلمونَه
- ١٠٧، ١٠٦ - الوقف في (أنا)
- ١٠٨ - هدم اعتبار اللبس
- ١٠٩ = الوقف في أواخر الكلم المتحركة:
- ١٠٩ - الفرق بين تاء الجمع وتاء المفردة
- ١٠٩ - إجراء الوقف مجرى الوصل
- لحاق الألف الالمسم المنصوب دون لحاق
- ١١٦-١١١ الواو والياء المرفوع والمجرور
- ١١٣-١١٢ - حذف الواو والياء وهما اسمان تخفيفا
- = الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي
- ١١٧ لاتلحقها زيادة في الوقف:

- ١١٧ - قياس الوقف أن يكون على السكون
- ١١٧ - الإشمام
- ١١٧ - الروم
- ١١٧، ١١٨ - الفرق بين الإشمام والروم
- ١١٨ - روم المنصوب، والخلاف فيه
- الفرق بين الرفع والنصب والجر في
- ١١٨ الوصل
- ١١٩ - علامة الإشمام والروم في الخط
- ١١٩-١٢١، ١٢٣ - الوقف بالتشديد
- ١٢٤ = الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف:
- ١٢٤-١٢٨ - الوقف بالنقل
- الوقف على رأيت البكر بفتح الكاف
- ١٢٢ في النصب، والخلاف في ذلك
- ١٢٦ - الإتياع في متن
- ١٢٩ = الوقف في الياء والواو والألف:
- ١٢٩ - حروف الجهر وحروف الهمس
- ١٢٩ - معنى المجهور
- ١٢٩ - معنى المهموس
- ترتيب الهمزة والألف والهاء والخلاف
- ١٢٩، ١٣٠ فيه
- ١٣١ = الوقف في الهمز:
- ١٣١ - إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها
- ١٣٣ - لاروم ولا إشمام فيما قلبت إليه الهمزة
- ١٣٤ = الساكن الذي تحركه في الوقف:

- حذف ألف (ها) التأنيث وإلقاء حركتها
 ١٣٤ عليها في لغة شاذة
- = الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر:
 ١٣٧
- قلب الألف ياء في الوقف
 ١٣٧
- قلب ياء (هذي) هاء
 ١٣٨ ، ١٣٧
- لغات العرب في هاء (هذه) في الوصل
 ١٣٨
- لغات العرب في مذ اليوم
 ١٣٩ ، ١٣٨
- إبدال الجيم من الياء المشددة
 ١٤٠ ، ١٣٩
- إبدال الياء الخفيفة جيما
 ١٤١ ، ١٤٠
- = ما تحذف من أواخر الأسماء في الوقف:
 ١٤٢
- الوقف على الأسماء المنقوصة
 ١٤٢
- حذف نون (لم يكن)
 ١٤٤ ، ١٤٣
- = ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي
 ١٤٥ لاتذهب في الوصل:
- الكلام على مذهب سيبويه في (ني)
 ١٤٥
- حذف الياء في هذا غلامي وإسكان
 الميم، والخلاف فيه
 ١٤٥
- ألف عصا ورمى في الوقف والوصل
 ١٤٦
- الخلاف في ألف عصا في حال النصب
 والرفع والجر
 ١٤٦-١٤٨
- = ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة
 الإضمار وحذفهما:
 ١٤٩
- الياء والواو المتصلتين بضربهو وعليه
 والخلاف في ذلك
 ١٤٩-١٥٨

- ١٥٢ - حذف ألف (ها) في الوقف
- ١٥٣ - الوقف بالنقل
- ١٥٣ - نقل حركة المدغم للساكن الذي قبله
- ١٥٣ - اعتلال قيل وبيع
- ١٥٣ - نقل حركة الفاء إلى العين في الإدغام
- ١٥٧ - لحاق الواو للميم في رسلكمو
- ١٥٩ = ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار:
- كسر ميم الجمع اللحقة للهاء في عليهم،
- ١٥٩ وعلة ذلك، وحجته
- ١٥٩ - ليس في الكلام فَعُل
- ١٦٠ ، ١٥٩ - الإمالة بغر موجب
- ١٦٠ - الهاء والألف اللتان لبيان لا حركة
- ١٦٤ - ألف التأسيس
- ١٦٤ - اتباع الفاء العين
- الضم بعد الكسر على ضربين: من أصل
- ١٦٥ الكلمة، وعارض
- ١٦٦ ، ١٦٥ - توالي الكسرتين في المفرد والجمع
- ١٦٧ = الكاف التي هي علامة الإضمار:
- ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٧ - إبدال كاف المؤنث شينا (الكشكشة)
- ١٦٩ ، ١٦٨ - إبدال الهمزة عينا (العنينة)
- ١٦٩ - كسر حرف المضارعة
- ١٧٠ ، ١٦٩ - إبدال كاف المؤنث سينا (الكسكسة)
- ١٦٩ - الغمغة
- ١٧٠ ، ١٦٩ - قلب لام العريف ميمًا (الطمطمانية)

- = مايلحق التاء والكاف اللتين للإضمار: ١٧١
- المضمرات الدالة على أكثر من واحد
- ١٧١ ليست تشنية ولاجمعا
- لحاق الميم للتشنية والجمع ١٧١
- العلامة للحقة للميم ١٧١
- لزوم الضم قبل الميم ١٧٢ ، ١٧١
- معقول الجمعية ينتظم من الاثنين وما زاد ١٧٣ ، ١٧٢
- = الإشباع في الجر والرفع ١٧٤
- ليس في النصب إشباع لحفته ١٧٤
- مذهب أبي حاتم في روم المنصوب ١٧٤
- حذف الألف تخفيفا من (ها) التي
- للتأنيث، وغيرها ١٧٤ ، ١٧٥
- إسكان حركة الإعراب ١٧٦-١٧٨
- = وجوه القوافي في الإنشاد: ١٨٠
- النون اللاحقة للقوافي ١٨٠-١٨٢ ، ١٩٣
- السبب المحدث للشعر ١٨٢
- أصناف التخييل ١٨٣-١٩٢
- النسبة إلى لايمن ١٩٥ ، ١٩٦
- ياء افعلي علامة إضمار كواوا صنعوا،
- والخلاف في ذلك ١٩٦ ، ١٩٧
- = عدة ماتكون عليه الكلم: ١٩٨
- وتكون على حرف وحرفين وثلاثة،
- ومنها أسماء وأفعال وحروف، وأقصى ما
- تصل إليه الأسماء سبعة، ولا يكون الاسم

على حرفين إلاّ محذوفاً، وحذفه على
 قسمين: مطرد، وغير مطرد. والأفعال
 التي على حرف مثل قه وشه، والتي
 على حرفين: خذ وكل ومر، وفيها
 لغات. ٢٢٧-٢٢٩، ٢٤٢

- معاني الأسماء والحروف:

- باء الجرّ ١٩٨، ٢١٧-٢٢٠
- لام الجر ١٩٨
- (إنّ) ٢٠١، ٢٠٢، ٢٦٦
- (ما) ٢٠٢
- (لا) ٢٠٢، ٢٩٦
- (أنّ) ٢٠٣
- كي ٢٠٣، ٢٠٤
- كيّمه ٢٠٣، ٢٠٤
- لمه ٢٠٣
- بل ٢٠٤-٢٠٦
- قد ٢٠٦-٢٠٨
- لو ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٧٧
- منّ ٢٧٨
- منّ ٢٠٩-٢١٧، ٢٢٠-
- منّ ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧
- منّ ٢٢٨
- منّ، ومنّ ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣
- منّ، ومنّ ٢٢٢، ٢٢٣-٢٢٥

٢٣٨-٢٣٦	
٢٢٢	- أَلْ
٢٢٦، ٢٢٥	- فِي
٢٣٨، ٢٢٧، ٢٢٦	- عَنْ
٢٤٧-٢٤٣، ٢٢٧	- عَلَى
٢٤٧	
٢٢٩	- ذَا، ذَهْ
٢٢٩	- أَنَا
٢٢٩	- هِيَ
٢٣٠، ٢٢٩	- كَمْ
٢٣١، ٢٣٠	- مَنْ
٢٣٤-٢٣١	- مَا
٢٥٠، ٢٣٥، ٢٣٤	- قَطْ
٢٣٩، ٢٣٥	- مَعَ
٢٣٧	- إِذْ
٢٣٩	- مُ، وَيَمِينِ وَيَمِينِ
٢٤٨، ٢٤٧	- إِلَى
٢٥٠-٢٤٨	- حَتَّى
٢٥٠	- غَيْرِ، وَسَوَى
٢٧٥، ٢٥٠	- حَسَبَ
٢٥١	- مِثْلَ
٢٥١	- كُلِّ، وَبَعْضِ
٢٥٤-٢٥١	- بَلْهَ
٢٥٥، ٢٥٤	- عِنْدَ

٢٥٥	- نَوَّلَ
٢٦٢، ٢٦٠-٢٥٥	- إِذَا
٢٦٢-٢٦٠	- بَيْنَمَا
٢٦٣، ٢٦٢	- لَكِنْ
٢٨١، ٢٦٤	- كَيْفَ
٢٦٥، ٢٦٤	- خَلْفَ
٢٦٥، ٢٦٤	- قَدَّامَ
٢٦٥، ٢٦٤	- أَمَامَ
٢٦٥، ٢٦٤	- فَوْقَ
٢٦٥	- أَيَّ
٢٦٦	- لَامِ التَّوَكِيدِ
٢٦٦	- لَعَلَّ
٢٦٧	- لَدُنْ
٢٦٨، ٢٦٧	- دُونَ
٢٧٥-٢٦٩، ٢٠٢	- بَلَى
٢٧٥-٢٦٩، ٢٠٢	- نَعَمْ
٢٧٥	- بَجَلْ
٢٧٧-٢٧٥	- إِذَنْ
٢٧٧	- لَمَّا
٢٧٩، ٢٧٨	- أَمَّا
٢٧٩	- أَلَا
٢٨٠	- كَلَّا
٢٨١	- أَنَّى
٢٨١	- أَيْنَ

٢٦٢	= علم حروف الزوائد:
٢٨٣	- عددها وذكرها وسبب تسميتها
٢٨٤ ، ٢٨٣	- مواضع زيادة الهمزة
٢٨٨-٢٨٤	- مواضع زيادة اللام
٢٨٩ ، ٢٨٨	- مواضع زيادة التاء
	= حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف
٢٩٠	وترفع لسانك من موضع واحد:
٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٩٠	- عددها وذكرها
٣٠٠ ، ٢٩٢-٢٩٠	- إبدال الياء والواو همزة
٢٩١	- إعلال الياء والواو
	- الياء في النصب والجر في التثنية والجمع
٢٩٦-٢٩٢	مبدلة من واو، والخلاف في ذلك
٣٠٢-٣٠٠ ، ٢٩٦	- إبدال الهمزة نونا في فعلا
٢٩٧	- إبدال الهمزة ياء
	- إبدال الياء تاء في أستتوا، والخلاف في
٢٩٨	ذلك
٣٠٠ ، ٢٩٩	- إبدال الواو تاء
٣٠٠	- إبدال التاء دالا
٣٠٣ ، ٣٠٢	- إبدال اللام نونا
٣٠٣	- الضمة والفتحة والكسرة زوائد
٣٠٦	= ما بنت العرب من الأسماء والصفات:
٣٠٦	- استدراك دُئِل ورُئِم، وتخرجهما
	- لم يعرف سيويه من فعل إلا إبلا،
٣٠٩-٣٠٧	وتخرج ما استدرك عليه

- الكلام على سوى، وما استدرك على
سيويه من هذا الوزن ٣١١-٣٠٩
- حصر أوزان الثلاثي وما أهمل منها ٣١١
- = مالحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل: ٣١٢
- المزيد بالهمزة، والمستدرك منه ٣١٦-٣١٢
- المزيد بالهمزة مع غيرها كالتون والألف
والواو والياء والتاء، والمستدرك منه ٣١٩-٣١٦
- المزيد بالياء، وبالياء والألف، والياء
والتاء والألف، والمستدرك منه ٣٢١، ٣٢٠
- المزيد بالألف والواو والياء، والمستدرك
منه ٣٢٢
- المزيد بالألف والياء والتاء، والمستدرك
منه ٣٢٢
- المزيد بالألف والتضعيف، والمستدرك منه ٣٢٤، ٣٢٣
- المزيد بالتاء والألف والتضعيف ٣٢٤
- المزيد بالألف والنون، والألف والنون
والتضعيف، والميم والألف والتضعيف،
والمستدرك منه ٣٢٧-٣٢٥
- = المستدركات من الأبنية: ٣٢٨
- الأبنية التي ذكرها الزبيدي في مستدركه ٣٣٢-٣٢٨
- توجيه هذه المستدركات ٣٤١-٣٣٢
- عودة إلى المستدركات وتوجيهها ٣٥٤-٣٤٢
- = الزيادة من غير موضع حروف الزيادة: ٣٥٥
- زيادة التضعيف بحرف واحد بإدغام أو

٣٦٠-٣٥٥

دونه

٣٦١

= الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا:

٣٦٥-٣٦١

- زيادة التضعيف في حرفين

٣٥٦-٣٦٢

- الخلاف في وزن صمحمح

٣٦٦

= لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل:

- القاعدة في أوائل الأفعال المضارعة

٣٦٦

الرباعية الماضي

٣٧٠-٣٦٦

- حكم همزة مضارع أفعل

٣٦٧، ٣٦٦

- حذف همزة خذ وكل

٣٧٢-٣٧٠

- صيغة ماضي ومضارع ما لم يسمّ فاعله

٣٧٣

= ماتسكن أوئل من الأفعال المزيدة:

٣٧٥-٣٧٣

- إبدال الهمزة في هرقت

٣٧٣

- أصل أرقّت

٣٧٦، ٣٧٥

- التعويض في أسطاع وأينق ويمان

٣٧٧

= مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق بينات

الأربعة:

- الأفعال المستدركة على سيبويه،

٣٧٩-٣٧٧

وتوجيهها

٣٨١، ٣٨٠

- شروط الإلحاق وأمثلة منه

٣٨٢

= تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة:

٣٨٣، ٣٨٢

- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها

٣٨٤

= مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل:

- الأصل في الإلحاق للأفعال وحملت

٣٨٤

الأسماء عليها

- ٣٨٤ - الرباعي الملحق بالخماسي
- ٣٨٥ - أصل التصريف للأفعال
- ٣٨٥ - لا يحقر الخماسي إلا بعد الحذف
- ٣٨٦ - حروف المد ليست للإلحاق
- ٣٨٧ ، ٣٨٦ - وزن منجنون
- ٣٩٠-٣٨٦ - وزن منجنيق، والخلاف فيه
- سقوط الحرف في بعض التصاريف ليس
- ٣٩٠ ، ٣٨٩ دليلا قاطعا على الزيادة
- المستدركات على سبويه من هذا
- ٣٩٨-٣٩٠ النوع، وتوجيهها
- ٣٩٩ = لحاق التضعيف فيه لازم:
- ٣٩٩ - المضاعف على قسمين: مزيد، وأصلي
- ٤٠٠ ، ٣٩٩ - المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
- ٤٠١ ، ٤٠٠ - حكم التقاء الساكنين في كلمة وكلمتين
- ٤٠٢ = تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد:
- ٤٠٣ ، ٤٠٢ - الخلاف في وزن كفكف
- ٤٠٣ - لا يلحق الأكثر بالأقل
- ٤٠٤ = تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة:
- ٤٠٨-٤٠٤ - المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
- ٤٠٩ = ما أعرب من الأعجمية:
- ٤٠٩ - أنواع المعرب
- ٤١٠ ، ٤٠٩ - تغيير العرب لبعض حروف الأعجمية
- ٤١٢-٤١٠ - إلحاق الأعجمي بالبناء العربي

- تغيير العرب لبعض حروف الاسم
٤١١ الأعجمي وهي حروف عربية
- تغيير الحركة
٤١١
- الإبدال مكان الزائد
٤١١
- جسة العرب على تغيير مالمس من
٤١٢ كلامها
- العرب تزيد في الكلمة الأعجمية لتبلغ
٤١٢ بها أبنية كلامهم، وقد لا يبلغون بها
- = اطراد الإبدال في الفارسية:
٤١٣
- الحروف التي تبدلها العرب من كلام
العجم على قسمين: قسم إبداله مطرد،
٤١٣ وقسم إبداله غير مطرد
- البدل لا يطرد فيما كان من كلام
العرب، وإنما يطرد فيما كان أعجميا
٤١٣
- حروف البدل مما ليس من كلام العرب
٤١٣-٤١٧
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
٤١٧-٤٣١
- إعراب المسمى بالجمع المذكور
٤٢٨-٤٣٠
- = علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله
من نفس الحرف:
٤٣٢
- ما يعرف به الزائد من الأصلي
٤٣٢
- زيادة الهمزة
٤٣٢-٤٤٢، ٤٥٢-
- ٤٥٦، ٤٧٢، ٤٨٩،
- ٤٩٠
- دليل الإلحاق
٤٣٦

- زيادة الميم - ٤٤٣-٤٥٢ ، ٤٥٤-

٤٥٦

- = الياء - ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٦٥-

٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ،

٤٨٩ ، ٤٩٠

- = الألف - ٤٥٢-٤٦٥ ، ٤٧٢ ،

٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦

- = الواو - ٤٥٧-٤٦٢ ، ٤٧٠-

٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦

- العرب تكسر بنات الخمسة عند

الاضطرار، وقد يستغنون عن تكسيورها

بتكسير ما في معناها ٤٦٤

- الياء والواو لا تكونان أصلا في رباعي إلا

فيما ضوعفت فيه الفاء والعين ٤٦٧ ، ٤٧٢

- باب ددن وسلس قليلان ٤٦١

- الخلاف في ألف حاحيت ٤٦٩-٤٧١

- قلب الياء ألفا ٤٦٩-٤٧١

- قلب الواو ألفا ٤٧٠ ، ٤٧١

- لزوم البناء في حروف الزيادة يدل على

أنه من أبنية الزوائد ٤٧٣

- زيادة التاء ٤٧٥

- ليس في الكلام فَعَوِيل ٤٧٧-٤٨١

- زيادة النون ٤٨١

- الخلاف في وزن شيطان ٤٨٢-٤٨٤

- النون إذا كانت ثالثة في خماسي حكم عليها بالزيادة سواء كان الأصل ثلاثيا أو رباعيا ٤٨٨
- سيبويه يحكم بزيادة حروف الزيادة في الموضع الذي تقل زيادته إذا دل الاشتقاق على أصالة غيره ٤٩١
- = ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف: ٤٩٣
- تعريف هذا النوع ٤٩٣
- ليس في الكلام فَعْلَةٌ ٤٩٣
- أمثلة على هذا النوع ٤٩٣ ، ٤٩٤
- = تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة: ٤٩٦
- الأصلي يمثل بالفاء والعين واللام ٤٩٦
- = علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد: ٤٩٧
- المزيدة بالتضعيف من غير نقل ٤٩٧-٥٠٣
- ليس في الكلام فُعُول ولا فُوعَل ولا فِعُول ولا فَعْلُو ٤٩٧
- حمل الحرف ليكون بدلا ويكون البناء موجودا أولى من حمله على الأصل ٤٩٧
- ويكون البناء غير موجود ٤٩٨
- الخلاف في مذهب سيبويه في همّرش ٤٩٨-٥٠٢
- العين لاتضاعف وحدها للإلحاق وإنما تضاعف لغيره، وتضاعف للإلحاق مع

- ٥٠٣ غيرها نحو صمحمح
- = نظائر مامضى من المعتل وما اختص به من البناء
دون مامضى والهمزة والتضعيف، هذا باب
- ٥٠٤ ماكانت الواو فيه أولا وكانت فاء:
- ٥١١-٥٠٤ - إبدال الواو المضمومة همزة
- = مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون
- ٥١١ في موضع الفاء:
- ٥١٢، ٥١١ - قلب الواو تاء في أتهم وتقية
- ٥١٣ = ماتقلب فيه الواو ياء:
- إبدال الواو في هذا الباب لضعفها
- ٥١٣ بالسكون، ولثقلها مع الكسرة
- ٥١٣ - ليس في الكلام فُعَل
- حذف الياء والواو من قاضي ويغزو في
- ٥١٣ الوقف وعدم حذف الألف من يخشى
- ٥١٤ - إذا كانت حركة الواو حاجزة من قلبها
- الحركة قبل الحرف عند السيرافي وبعده
- ٥١٤ عند غيره
- ٥١٥، ٥١٤ - بناء فَوَعَل وتفعلة ويفعل من وعدت
- حذف واو فعلة إذا كانت مصدرا
- ٥٢١-٥١٦ وإتمامها
- ٥٢٢ = ماكانت الياء فيه أولا:
- ٥٢٣، ٥٢٢ - ثبات الياء وإن كانت بين ياء وكسرة
- ٥٢٣، ٥٢٢ - الياء أخف من الواو لقربها من الألف
- ٥٢٢ - الياء المضمومة لاتغير

- ٥٢٢ - قلب الثاني للأول
- ٥٢٤ - قلب الهمزة ياء وهي بعد ضمة
- ٥٢٥ - قلب الياء وهي فاء ألفا
- ٥٢٩-٥٢٤ - قلب الياء والواو تاء في افتعل
- ٥٢٨ - بناء افعول من أويت
- ٥٣٠ = ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه:
- ٥٤٤ ، ٥٤٣-٥٣ - إعلال الفاء لإعلال العين
- ٥٤٨ ، ٥٣٢ - الأصل في عين قلت
- ٥٣٤ - الأصل في عين طلت
- ليس في بنات الياء فُعُلت بضم العين إلا
- ٥٤٨ ، ٥٣٩ محولا
- ٥٤٠ ، ٥٣٩ - مضارع وجد وقال وباع
- ٥٣٩ - طلت التي ضد قصرت
- اللغات في المبني لما لم يسم فاعله من
- ٥٤٢ ، ٥٤١ معتل العين
- ٥٤٤ - عين قال تابعة للفاء
- كُدت موضوعة على فُعُلت وليست
- ٥٥٠ ، ٥٤٩ محولة
- ٥٥٠ - تسكين عين ليس ووزنها
- ٥٥٢ ، ٥٥١ - تصحيح عور وحول وصيد
- ٥٥٢ - علة إعلال أقام
- ٥٥٣ ، ٥٥٢ - علة تصحيح ادرجوا واجتوروا
- ٥٥٣ - إعلال اختار وابتاع
- ٥٥٥-٥٥٣ - طاح وتاه غير محولين

- ٥٥٤ - بناء فيعل من قلت
- ٥٥٦ - سبب إعلال ما سبق في هذا الباب
- = مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات
- ٥٥٧ الثلاثة:
- أيجاد ليس معتلا من محول إليه لئلا
- ٥٥٧ يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود
- ٥٥٨ ، ٥٥٧ - إعلال يخاف ويهاب
- ٥٥٨ - إعلال يقول ويبيع
- ٥٥٩ ، ٥٥٨ - عدم إعلال فاعلت وتفاعلت
- ٥٥٩ - عدم إعلال فَعَلت وتَفَعَّلَت
- ٥٦٠ ، ٥٥٩ - تصحيح استروح وأمثاله
- ٥٦٢ = ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها:
- ٥٦٢ - اسم الفاعل منه
- ٥٦٣-٥٧١ - حذف واو مفعول
- ٥٧١-٥٧٤ - اتمام مفعول
- ٥٧٤ - اعتلال مفعول
- ٥٧٥ - اتباع العين الفاء
- ٥٧٦ - مذهب الأخفش في مثل مُسْعَط من البيع
- ٥٧٦-٥٧٨ - مذهب الخليل والأخفش في معيشة
- ٥٧٩ - تصحيح مكوزة ومزيد
- ٥٧٩-٥٨١ - اتمام أَفْعَل وأَفْعُل وأَفْعِل أسما
- ٥٨٢ - مثال إِفْعِل من قلت وبعث
- ٥٨٢ - مثال أَفْعُل من قلت وبعث
- ٥٨٢ - تَفْعِلَة ويفعل من وعدت

- الخلاف في بناء المعتل على الصحيح،
وهل ما قيس على كلام العرب من
كلامهم؟ ٥٨٥-٥٨٢
- ما جاء على مثال الفعل وليس فعلا ٥٨٧-٥٨٥
= أتمّ فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ما قبله
وما بعده: ٥٨٨
- الإسكان يوجب التصحيح في حروف
الأسماء المعتلة غير الجارية على الفعل
وغير المصادر اللازمة للفعل ٥٨٨، ٥٨٩
- الإسكان يوجب فك المدغم إذا وقع
بعده ٥٨٩
- نقل حركة الياء لما قبلها ٥٨٩
- سبب اعتلال الإقامة والاستقامة ٥٨٩، ٥٩٠
- الحذف في مفعول ٥٩٠
- إتمام مفعّل ٥٩١
- همزة مصائب ٥٩١، ٥٩٢
- فواعل من شويت ٥٩٢، ٥٩٣
- = ما جاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لازية
فيه: ٥٩٤
- إعلال ما وافق الفعل المعتل في البناء
وتصحيح ما لم يوافقه ٥٩٤
- الاسم من فعّل غير المتعدي: فعّل، ومثله
يأتي من فعّل، بخلاف فعّل ٥٩٤
- إلزام المعتل الإسكان إذا كان يسكن في

- الصحيح ٥٩٥
- ٥٩٦، ٥٩٥ - التثقيب بالتحريك للضرورة
- ٥٩٦ - إظهار التضعيف ضرورة
- ٥٩٨ = تقلب فيه الواو ياء لالياء قبلها ساكنة:
- ٥٩٨ - شروط قلب الواو ياء في هذا الباب
- ٥٩٨ - الألف شبيهة بالواو والياء
- شبه شبه الواو الساكنة في المفرد بـواو
- ٥٩٩ تقول، مما أضعفها وقلبها في الجمع
- المجاورة وأثرها في البناء والإعراب
- ٦٠٢-٦٠٠ والقوافي
- ٦٠١ - علة ضم همزة اقتل
- ٦٠٢، ٦٠٠ - قولهم في صوم: صِيم، وصِيم
- ٦٠٣ - جمع شاو وجاو على فُعَل
- ٦٠٣ - صحة الجولان وصورى
- ٦٠٤ - صحة التروان والغليان
- ٦٠٥، ٦٠٤ - الخلاف في إعلال فعلان
- = ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعَلَى إذا كانت
- ٦٠٦ اسما:
- ٦٠٦ - الطوبى والخلاف فيه
- ٦٠٧ - كوسى: صفة
- ٦٠٧ - لاتكون فُعَلَى صفة
- ٦٠٨، ٦٠٦ - ضيزى فُعَلَى
- ٦٠٩، ٦٠٨ - تقوى
- ٦٠٩ - شروى

- ٦٠٩-٦١١ - الرِّيا
- ٦١١ - فُعَلَى نظيرة فَعَلَى في المعتل اللام
- ٦١٢ = ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة:
- اعتبار قرب الصفات أشد من اعتبار
- ٦١٢ قرب المخارج
- ٦١٢ - استثقال قلب الخفيف إلى الثقيل
- الإدغام في حروف اللسان أكثر من
- ٦١٢ ، ٦١٣ الشفة
- قلب الثاني للأول في الأول في الإدغام
- ٦١٣ إذا كان الثاني زائدا
- ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢٠ - أقوال النحاة في سيّد
- ٦١٥-٦١٨ - أقول النحاة في كينونة
- ٦١٨ - فيعل من قلت
- ٦١٩ - ليس في غير المعتل فيعلول مصدرا
- ٦٢٠ - وزن زيّلت
- ٦٢١ - وزن تحيّزت
- ٦٢١ - عدم قلب الواو ياء في صيود وطويل
- ٦٢٢ - فوعل من بعت
- ٦٢٣-٦٢٧ - واو رُوية وسُوير
- ٦٢٧ - الكلام على ديوان
- = مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي
- ٦٢٨ قبله ونحوه:
- قلب الواو والياء في الجمع الذي اكتنف
- ألفه واواو أو ياءان أو واو وياء وليس

بين الألف والطرف إلا حرف واحد

- ٦٣٣-٦٢٨ منهما
- ٦٣١ - شذوذ ضياون
- ٦٣٤ = مايجري فيه بعض ماذكرنا:
- ٦٣٥ ، ٦٣٤ - تصحيح شقاوة
- ٦٣٥ - قوّة الواو في أبوة وأخوة
- ٦٣٦ = فُعِلَ من فوعلت من قلت ومن بعت:
- ٦٣٦ - هل يعل فُعِلَ م فيعل وفوعل بالإدغام؟
- ٦٣٧ - لفظ فُعِلَ من فوعل وفيعل واحد
- ٦٣٨ ، ٦٣٧ - حمل فُعِلَ على فوعل في هذا الباب
- ٦٤٠-٦٣٨ - اشتقاق اليوم
- ٦٤٦-٦٤٣ ، ٦٤٠ - الفعل من أوّل
- ٦٤٣ ، ٦٤٢ ، ٦٤٠ - الفعل من آء
- ٦٤٠ - الفعل من الواو
- ٦٤٢-٦٤٠ - الفعل من ويح
- ٦٤٦ - أفعلت من اليوم
- ٦٤٩ = ماتقلب فيه الياء واوا:
- ٦٤٩ - قلب الياء واوا للضمّة قبلها
- ٦٥٠ - أصل تعيّطت
- = ماالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء
- ٦٥١ والواو:
- ٦٥١ - فَعَلَ من الواو والياء
- ٦٥١ - استثقال الإعلال بعد الإعلال
- ٦٥١ - لاتعل العين واللام معا وهما حرفا علة

- ٦٥١ - الهمزة غير العارضة ثقيلة
- ٦٥٢، ٦٥٤-٦٥٧ - همزة جاء
- ٦٥٢، ٦٥٣ - همزة خطايا
- ٦٥٣ - ياء فعائل أبدا مهموز
- ٦٥٣ - فعائل من جئت وسؤت
- ٦٥٣ - فعيلة من جئت وسؤت
- ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٠ - حذف همزة لاث وشاك
- ٦٥٧ - مفاعل من شأوت
- ٦٥٨، ٦٦٠ - فعلل من جئت وسؤت
- ٦٥٩ - افعللت من صدئت
- ٦٦١ - الخلاف في تحقير قائم وسائل
- ٦٦٢-٦٦٤ - خلاف النحاة في ملك
- ٦٦٤ - أصل قسي
- ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٥ - الكلام قولهم: اليوم اليمي
- ٦٦٦ - الكلام على مسائية
- ٦٦٧-٦٧٣، ٦٧٦ - الخلاف في أشياء
- القلب في طأمن وطمأن وجذب وجبذ
- ٦٧٣-٦٧٥ وأيس
- ٦٧٦ - قاعدة في معرفة القلب
- ٦٧٧ = ماكانت الياء والواو فيه لامات:
- ٦٧٧ - عين يفْعُل من الواو
- ٦٧٧ - عين يفْعِل من الياء
- ٦٧٧ - أفْعُل من رميت
- ٦٧٩ - فْعُل يكون في الواو

- الجمع بين الضمة والواو في المضارع
٦٧٩ والماضي
- قلب الواو ولاياء ألفا إذا فتح ما قبلها
٦٨٠ ، ٦٨١
- تشبيه الياء بالألف في قول العرب: لن
٦٨٢ يرمي بإسكان الياء ورأيت قاضي يحذفها
- إسكان حروف العلة في الجزم دون
٦٨٣ ، ٦٨٥ حذفها
- إسناد الفعل إلى ضمير الغائبات
٦٨٥
- قلب الواو ياء وكسر ما قبلها في مثل
٦٨٥ ، ٦٨٧ أول
- كسر ما قبل الواو ليتوصل إلى قلبها ياء
٦٨٦
- الكلام على قلنسوة وقلنس
٦٨٧ ، ٦٨٨
- الكلام على ثدي
٦٨٨ ، ٦٨٩
- قولهم في الابتداء: ألحمر
٦٨٩
- عدم الاعتداد بالحركة
٦٨٩
- تخفيف نؤي
٦٩٠
- إقرار الياء في شقي
٦٩٠
- مذهب الخليل والأخفش في فعل من
جئت
٦٩٠ ، ٦٩١
- = ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب:
٦٩٢
- فُعُل من جئت:
٦٩١
- أخوة وأبوة لا يغيران
٦٩٢ ، ٦٩٣
- همز صلاية وعباءة
٦٩٣
- خصيان بني على التشية في أول أحواله
٦٩٤ ، ٦٩٦

- ٦٩٧ ، ٦٩٦ - قلب الواو والياء في علاة ومناة
- ٦٩٧ - واو قمحدوة
- ٦٩٨ - الكلام على محنية
- ٦٩٩ = تُقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم:
- ٧٠٤-٦٩٩ - فعلى إذا كانت اسما وأثلة ذلك
- ٧٠٤ - شذوذ قصوى وحزوى
- الحلوى والمرى صفتان أقيمتا مقام
- ٧٠٥ ، ٧٠٤ الموصوف
- = ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
- ٧٠٩ والياء ألفا:
- ٧٠٧ ، ٧٠٦ - مطايا وأمثالها
- ٧٠٨ ، ٧٠٧ - أداوى
- ٧٠٩ = ما يُبنى على أفعلاء وأصله فُعلَاء:
- فعيل من المعتل المضاعف يجمع على
- ٧٠٩ أفعلاء
- ٧٠٩ - شذوذ تُقواء وسُرواء
- ٧١١ = ما يلزم الواو فيه بدل الياء:
- إعلال الماضي لإعلال المضارع وإعلال
- ٧١١ المضارع لإعلال الماضي
- ٧١١ - تشنية ما وقعت واوه رابعة فصاعدا بالياء
- ٧١٤-٧١٢ - الكلام على ضوضيت وقوقيت
- ٧١٦ ، ٧١٢ - حاحيت وأمثالها
- ٧١٨-٧١٦ - غوغاء
- ٧١٩ ، ٧١٨ - صيصية

- ٧١٩ - دودة وأمثالها
- ٧٢٠، ٧١٩ - زيزاء وأمثالها
- ٧٢١، ٧٢٠ - المروارة وشجوجى
- ٧٢٢ = التضعيف في بنات الياء:
- ما عينه ولامه ياءان تجرى عينه مجرى
- ٧٢٢ حرف صحيح
- ٧٢٥-٧٢٢ - الإدغام في هذا النوع
- ٧٢٥ - جواز الكسر والضم في لِيَّ وَلِيَّ
- ٧٢٦ - الإخفاء في مُحِينَ بفتح الياء وكسرها
- ٧٢٦ - فرق بين الإخفاء والإشمام
- ٧٢٩-٧٢٧ - الكلام على تحية
- = ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام:
- ٧٣٠ - إعلال الثاني من حرفي العلة إذا كانا عينا
- ٧٣٠ ولأما
- ٧٣٣-٧٣١ - آي وآية وغاية
- ٧٣٧-٧٣٤ - استحيت واستحيت
- ٧٣٩-٧٣٧ - رفض العرب لمثل حيوت، وكثر لويت
- ٧٣٧ - قولهم في يوجل: ييجل
- ٧٤٠ = التضعيف في بنات الواو:
- الفعل على فَعَلَتْ وفَعُلَتْ من القوة
- ٧٤٠ بقلب الواو الثانية ياء
- ٧٤١ - لا يقال في فعل من القوة: قَوَّ، بالإدغام
- ٧٤٤-٧٤١ - ليس في الكلام مثل وعوت إلا (واو)

- العين إذا كانت ألفا مجهولة فحملها على
٧٤١ الواو أولى
- الواو في الوزوزة
٧٤٤
- الهمزة في الدأداة، والرأأة
٧٤٥
- افعللت وافعاللت من غزوت
٧٤٥
- اللغات في قَتَلُوا وما أشبهها
٧٤٦، ٧٤٧
- مصدر احوأوت
٧٤٨
- فُعل من شويت
٧٤٨-٧٥٣
- الكلام على لم أبل ولم أك وما أشبههما
٧٥٣-٧٦٦
- = ماقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ
في الكلام نظيره إلا من غير المعتل:
٧٦٧
- أهمية القياس في العربية
٧٦٧
- شروط بناء ما لم يسمع
٧٦٧-٧٧١
- أمثلة من بناء ما لم يسمع
٧٧١-٧٩٢
- حركة عين جمع المؤنث السالم
٧٨٣-٧٨٥
- = تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع:
٧٩٣
- جمع فعل نحو هبيّ
٧٩٣، ٧٩٤
- أصل كساء ورداء
٧٩٤
- أقسام النسب إلى ما في آخره ياء قبلها
ألف
٧٩٤، ٧٩٥
- النسب إلى أمية
٧٩٥
- النسب إلى رداء وشقاوة
٧٩٦
- الأصل في معايا ومدارى ومكاكيّ
٧٩٦
- فعاليل من غزوت
٧٩٦

- ٧٩٧ - النسب إلى غزّاء
- ٧٩٧ - النسب إلى رحي
- ٧٩٨ = التضعيف:
- ٧٩٨ - ضرب أخف من ردد
- ليس في الكلام فعللّ ولاماته من جنس واحد
- ٧٩٨
- ٨٠١-٧٩٩ - الأمر من المضعف الثلاثي
- علة إدغام العين في ردّد دون اللام كما
- ٨٠١ كان في استردّ
- الاسم المضاعف إذا جاوز الثلاثة مدغم أبدا
- ٨٠٣، ٨٠٢
- ٨١٤-٨٠٤ - قاعدة المضاعف الثلاثي
- ٨٠٨، ٨٠٧ - أصل حبّذا
- ٨١٠-٨٠٨ - تخفيف عين الثلاثي
- ٨١١ - فعّلان وفُعّلان من رددت
- = ماشدّ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس
- ٨١٥ بمثلّب:
- ٨١٦، ٨١٥ - الحذف في أحست ومست وظلت
- ٨١٦ - اللغات في رردت
- اللغات في الفعل الماضي من المضعف والمعتل المبني لما لم يسم فاعله
- ٨٢٠، ٨١٧
- ٨٢٢-٨١٩ - إشمام تغزين، وفادعينا
- ٨٢٣ = ماشدّ فأبدل مكان اللام ياء:
- بدل الياء من أحد المضاعفين في قيراط

وديون وأيما و لاوريك وتسريت

٨٢٣-٨٢٥، ٨٢٧

وتظنيت وتقصيت

٨٢٧

- إبدال التاء من الياء في أسنتوا

- ليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها

٨٢٧

ولامها حرف واحد إلا بية وواو

٨٢٧، ٨٢٨

- هنانان وكلا وكل

= تضعيف اللام في غير ملامه وعينه من موضع

٨٢٩

واحد:

٨٢٩-٨٣٠

- وزن معدّ وجبّ

٨٣٠

- قعد ملحق بجندب

٨٣١

- عفنجج ملحق بسفرجل

٨٣٢

- نون احرنجم ليست للإلحاق

٨٣٢

- اقعنسس ملحق باحرنجم

٨٣٣

- اشهابيت ليس ملحقا باحرنجمت

٨٣٣، ٨٣٤

- من علامات الملحق عدم الإدغام:

= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من

موضع واحد ولم يجر في الكلام إلا نظيره من

٨٣٥

غيره:

٨٣٥

- فُعَل لم يجر مضاعفا في مفرد

- كلّ فعل منقول إلا أن يسمع من العرب

٨٣٥

منع الصرف فيعلم أنه مرتبطل معدول

- فَعْلان وفُعْلان و فعلول وفعليل وفُعْلان

وافعللت وافعاللت وافعللل وفُعلعل

٨٣٥-٨٣٩

وفوَعَل من رددت

- ٨٤٣-٨٤٠ - من علامات الإلحاق عدم الإدغام
- ٨٤٠ - النون الثالثة الساكنة
- ٨٤٠ - نون علجن ورعشن للإلحاق
- ٨٤٤ = ماشدّ من المعتل عن الأصل:
- ٨٤٦ ، ٨٤٤ - ضيون شذوذه ووزنه
- ٨٤٦ ، ٨٤٥ - تهلل شذوذه ووزنه
- ٨٤٥ - حيوة
- ٨٤٥ - يوم أيوم
- ٨٤٧ - باب سلس أخف من ردد وأقلّ أيضا
- أطراح وعوت وحيوت واستعمال القوّة
- ٨٤٧ والحوّة
- ٨٤٨ ، ٨٤٧ - رشاء لايكسر على فُعل
- قد يوجد في المعتل ما لا يوجد في
- ٨٤٨ الصحيح
- ٨٥٠ = الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية:
- ٨٥٠ - إدغام المتقارين
- ٨٥٠ - صفات الحروف
- ٨٥٧-٨٥١ - عدد حروف العربية الأصلية والفرعية
- ٨٥٨ = ذكر مخارج الحروف العربية:
- ٨٥٨ - مخارج الحلق
- ٨٥٩ ، ٨٥٨ - مخارج الفم
- ٨٦٠ - مخرج الخيشوم
- ٨٦٥-٨٦٠ - الجهر والهمس
- ٨٦٦ ، ٨٦٥ - الإطباق

- ٨٦٧ - البديل للاستثقال في اصطبر
- = الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما
- ٨٦٨ موضعا واحدا:
- ٨٦٨ - إدغام المثليين المنفصلين
- ٨٦٨-٨٧٠ - الضابط هذا الباب
- لا تتوالى في الشعر خمسة أحرف متحركة
- ٨٧٠، ٨٧١ وتتوالى أربعة
- ٨٧١ - إسكان المتحرك ليعتدل اللفظ
- ٨٧٢ - الحذف في بعض القوافي
- ٨٧٢، ٨٧٣ - الإخفاء يكون الحرف فيه بزنته متحركا
- ٨٧٤ - الإدغام من أجل المد
- ٨٧٥، ٨٧٨، ٨٨٤ - نماذج من إدغام المثليين المنفصلين
- ٨٨٥
- ٨٧٦ - قيام المد مقام الحركة
- ٨٧٩ - عدم الجمع بين همزتين
- ٨٧٩-٨٨٢ - لغات العرب في قتل ويقتل
- ٨٨١ - الكلام على ﴿مردفين﴾ و﴿المعذرون﴾
- ٨٨٢ - قولهم: ألحمر
- ٨٨٢ - ثبات بدل الهمزة في الاستفهام
- ٨٨٣ - قطع همزة الوصل في يا الله
- ٨٨٣ - ثبات ألف الوصل في ها الله
- ٨٨٤ - الإخفاء تضعيف للحركة
- ٨٨٤ - عدم إخفاء الهمزة
- = الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج

واحد:

٨٨٦

٩١٧-٨٨٦

- أقسام الحروف التي من مخرج واحد من
حيث إدغامها في بعضها وعدم جواز
الإدغام ومرتبة الإدغام والإظهار ونماذج
من ذلك وتعليلات

٩١٨

= الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا:

- الطاء والذال والتاء، و الظاء والذال
والتاء، والصاد والسين والزاي، والصاد
والشين، مايدغم منها في الآخر وما

٩٥١-٩١٨

لايدغم، وأمثلة من ذلك وتعليلات

٩٣٣، ٩٣٢

- الإطباق

٩٤٠، ٩٣٣

- القياس قلب الأول للثاني

٩٤١، ٩٤٠

- إذا سکن الثاني لم يكن إدغام

٩٤٢، ٩٤١

- اللغات في الأمر من الضعف اللام

٩٥٠-٩٤٨

- التقاء التاءان في أول الفعل المضارع

= الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه
والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس

٩٥٢

من موضعه:

٩٥٣، ٩٥٢

- قولهم في أصدر: أزد، وأمثاله

٩٥٣، ٩٥٢

- عدم إدغام الصاد في التاء في اصتبر

٩٥٥

- قولهم في سويق: صويق

٩٥٨

- لايجوز في أجدز: أزد

٩٥٩

= ماتقلب فيه السين صادًا يعني في بعض اللغات

٩٦٥-٩٥٩

- علة هذا القلب ونماذج منه

- = ماكان شاذا مما خففوا على ألسنتهم: ٩٦٦
- ماشذ في المتقاربين والمثلين، والفرق بين ٩٦٦
- هذا الباب والباب الذي قبله ٩٦٦
- أحست ٩٦٦
- قولهم في يوجل: ييجل ٩٦٧
- قولهم في وتد: ودّ ٩٦٨
- قولهم: عدّان في عتدان ٩٦٩
- قولهم: يستطيع ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧٤
- قولهم: تقيت يتقي، ويتسع ٩٧٠-٩٧٢
- قولهم: مست ٩٧٢
- قولهم: استخذ فلان ٩٧٣
- قوله: الطجع ٩٧٣
- قولهم: يستيع ٩٧٤
- قولهم: بلعنبر ٩٧٤

١٢ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
	القسم الأول: الدراسة
	الفصل الأول: صالح بن محمد
٨	أ/ اسمه
١٠	ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية
١١	ج/ شيوخه
١٥	د/ تلاميذه
١٦	هـ/ وفاته
١٨	و/ آثاره
	الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل
٢١	أ/ العناية به
٢٤	ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته
٤٤	ج/ عناية المغريين والأندلسيين بشرحه
	الفصل الثالث:
٥٧	أ/ توثيق نسبته
٥٩	ب/ اسمه
٦٠	ج/ زمن تأليفه
٦١	د/ منهج المؤلف فيه
١١٠	هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة
١٢٧	و/ شواهد
١٤١	ز/ مصادره

١٥٧	ح/ اتجاه المؤلف النحوي
١٧٠	وصف نسخة الكتاب
١٧١	عملي في التحقيق
١٧٢	صور نماذج من المخطوط
	القسم الثاني: التحقيق
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني
٤	= ماطاوع الذي فعله على فَعَلَ
٦	= استفعلت
٨	= مواضع افتعلت
١١	= افعوعلت وماهو على مثله مما لم نذكره
١٣	= مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة
١٧	= مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب
١٩	= مايكثر فيه المصدر من فعل
	= اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة
٢١	من لفظها
٢٦	= ماكان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي الياء فيهن فاء
٢٨	= ماكان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء
٣٠	= مايكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة
٣٢	= ماعالجت به
٣٣	= نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة
٣٦	= مالايجوز فيه ماأفعله وذلك كل ماكان أفعَل وكان لونا أوخلقة
	= مايستغني فيه بما أفعَل فعله عن ماأفعله وعن أفعَل منه بقولهم:
٣٩	هذا أفعَل منه فعلا
٤٢	= ما أفعله على معنيين

- ٤٥ = مايكون يفعل من فعل فيه مفتوحا
- ٤٩ = ماهذه الحروف فيه فاءات
- = الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عينا وكانت الفاء قبلها
- ٥٤ مفتوحة وكان فعلا
- = مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني
- ٥٨ الحرفين حين قلت: فعل
- ٦٤ = ماتمال فيه الألفات
- = من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب
- ٦٩ = مأميل على غير قياس وإنما هو شاذ
- ٧١ = مايمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت بها فيما مضى
- ٧٣ = الراء
- ٧٧ = مايمال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا كانت الراء
- ٧٩ بعدها مكسورة
- = مايتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت لإسكان أول الحروف
- ٨١ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن
- = تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء
- ٩٢ الساكنين
- ٩٧ = مايضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل
- ٩٩ = مايحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن
- ١٠١ = مالايرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك ما بعدها
- = ماتلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء
- ١٠٤ والواو التي حذفت أواخرها
- ١٠٦ = مايقون حركته وقبله متحرك
- ١٠٩ = الوقف في أواخر الكلم المتحركة

- = الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لاتلحقها زيادة
- ١١٧ في الوقف
- ١٢٤ = الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف
- ١٢٩ = الوقف في الياء والواو والألف
- ١٣١ = الوقف في الهمز
- ١٣٤ = الساكن الذي تحركه في الوقف
- ١٣٧ = الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر
- ١٤٢ = ما تحذف من أواخر الأسماء في الوقف
- = ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لاتذهب في
- ١٤٥ الوصل
- ١٤٩ = ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضممار وحذفهما
- ١٥٩ = ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضممار
- ١٦٧ = الكاف التي هي علامة الإضممار
- ١٧١ = ما يلحق التاء والكاف اللتين للإضممار
- ١٧٤ = الإشباع في الجر والرفع
- ١٨٠ = وجوه القوافي في الإنشاد
- ١٩٨ = عدة ماتكون عليه الكلم
- ٢٦٢ = علم حروف الزوائد
- ٢٩٠ = حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك
- من موضع واحد
- ٣٠٦ = ما بنت العرب من الأسماء والصفات
- ٣١٢ = ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل
- ٣٢٨ = المستدركات من الأبنية
- ٣٥٥ = الزيادة من غير موضع حروف الزيادة

- ٣٦١ = الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا
- ٣٦٦ = لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل
- ٣٧٣ = ماتسكن أوئله من الأفعال المزيدة
- ٣٧٧ = مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة
- ٣٨٢ = تمثيل ماينت العرب من بنات الأربعة
- ٣٨٤ = مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل
- ٣٩٩ = لحاق التضعيف فيه لازم
- ٤٠٢ = تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد
- ٤٠٤ = تمثيل ماينت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة
- ٤٠٩ = ماأعرب من الأعجمية
- ٤١٣ = اطراد الإبدال في الفارسية
- = علل مايجعله زائدا من حروف الزوائد وما يجعله من نفس
- ٤٣٢ الحرف
- ٤٩٣ = ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف
- ٤٩٦ = تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة
- ٤٩٧ = علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد
- = نظائر مامضى من المعتل وما اختص به من البناء دون مامضى
- والهمزة والتضعيف، هذا باب ماكانت الواو فيه أولا وكانت
- ٥٠٤ فاء
- ٥١١ = مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء
- ٥١٣ = ماتقلب فيه الواو ياء
- ٥٢٢ = ماكانت الياء فيه أولا
- ٥٣٠ = مالياً والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه
- ٥٥٧ = مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

- ٥٣١ = مااعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها
- ٥٨٨ = أتمّ فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ما قبله وما بعده
- ٥٩٤ = ماجاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه
- ٥٩٨ = تقلب فيه الواو ياء لالياء قبلها ساكنة
- ٦٠٦ = ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعَلَى إذا كانت اسما
- ٦١٢ = ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة
- ٦٢٨ = مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه
- ٦٣٤ = مايجري فيه بعض ما ذكرنا
- ٦٣٦ = فُعِلَ من فوعلت من قلت ومن بعت
- ٦٤٩ = ماتقلب فيه الياء واوا
- ٦٥١ = ماالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو
- ٦٧٧ = ماكانت الياء والواو فيه لامات
- ٦٩٢ = ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب
- ٦٩٩ = تُقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم
- ٧٠٩ = ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا
- ٧٠٩ = ما يُبنى على أفعلاء وأصله فُعلاء
- ٧١١ = ما يلزم الواو فيه بدل الياء
- ٧٢٢ = التضعيف في بنات الياء
- = ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في
- ٧٣٠ الكلام
- ٧٤٠ = التضعيف في بنات الواو
- = ماقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره
- ٧٦٧ إلا من غير المعتل
- ٧٩٣ = تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع

- ٧٩٨ = التضعيف
- ٨١٥ = ماشدٌ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلثب
- ٨٢٣ = ماشدٌ فأبدل مكان اللام ياء
- ٨٢٩ = تضعيف اللام في غير ملامه وعينه من موضع واحد
- ٨٣٥ = ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره
- ٨٤٤ = ماشدٌ من المعتل عن الأصل
- ٨٥٠ = الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية
- ٨٥٨ = ذكر مخارج الحروف العربية
- ٨٦٨ = الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً
- ٨٨٦ = الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد
- ٩١٨ = الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا
- = الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه
- ٩٥٢ = ماتقلب فيه السين صاداً يعني في بعض اللغات
- ٩٥٩ = ماكان شاذاً مما خففوا على السنتهم
- ٩٦٦ =
- الفهارس الفنية**
- ٩٧٧ ١- فهرس الآيات
- ٩٨١ ٢- فهرس الحديث والآثر
- ٩٨٢ ٣- فهرس الأمثال
- ٩٨٣ ٤- فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية
- ٩٩٧ ٥- فهرس القوافي
- ١٠١٦ ٦- فهرس الأعلام
- ١٠٢٧ ٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

- ١٠٢٩ -٨ فهرس الكتب الواردة في المتن
- ١٠٣١ -٩ فهرس المواضع والبلدان
- ١٠٣٢ -١٠ فهرس المصادر والمراجع
- ١٠٦٢ -١١ الفهرس التحليلي للموضوعات
- ١١٠٤ -١٢ فهرس الموضوعات